



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

رضي الدين الاسترلابادي نحويًا

أحياء عادل الحجاج

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

للحصول على متطلبات درجة

الماجستير في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية

جامعة مؤتة، 2003

الإهداء

إلى كلِّ شموعِ الدُّروبِ النيرةِ علماء اللُّغة والنَّحو القُدماء والمحدثين، إلى كلِّ طالبِ دُروبٍ في طلبِ العِلْمِ، إلى والديَّ العزيزين، إلى إخواني الأعزَّاء .

أحياء عادل الحجَّاج

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

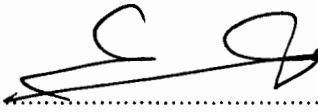
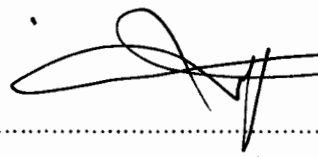
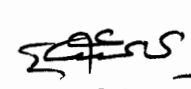
اجازة رسالة جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالبة أحياء عادل الحجاج والموسومة بـ :

" رضي الدين الاستراباذي نحويًا " استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم : اللغة العربية.

<u>الأسم</u>	<u>التوقيع</u>	<u>التاريخ</u>	
أ.د. عبدالقادر مرعي		٢٠٠٣/٥/١٣	مشرفاً
أ.د. محمد حسن عواد		٢٠٠٣/٥/١٣	عضواً
أ.د. يحيى عباينه		٢٠٠٣/٥/١٣	عضواً

عميد الدراسات العليا



د. ذياب البداينة

شكر

لا يسعني في هذه الدراسة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر الخالص والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي ، لما قدّمه لي من جهودٍ ، وما أعطاني من وقته الثمين ، ابتداءً من قبوله الإشراف على رسالتي ومراجعتها، وإسعافه إياي من نصائح وإرشادات، وتزويدي بأهم الكتب كمصادر ومراجع لهذه الدراسة والتي ساعدتني في كتابة هذا البحث ، وإلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور مُحمَّد حسن عوَّاد الذي تفضّل بقبوله قراءة هذه الرسالة وإضفاء عليها ما هو قويم وصحيح ، وإقامة ما فيها من إعوجاج ، ولأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة الذي بذل جهده في تصويب الرسالة نحو الأفضل والأحسن. وأشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي عبَّاس علوان الذي شجّعني وحفّزني على الاستمرار في طلب العلم ، وما قدّمه لي من نصائح وإرشادات .

واتقدّم بوافر الشكر الخالص إلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة ، لما قدّموه لي من تعاون ومساعدة في توفير مصادر ومراجع هذه الدراسة. وكما أتقدّم بالشكر والعرفان والامتنان إلى مجمع اللغة العربية الأردني وموظفيه لما بذلوه من جهد ومساعدة في توفير مصادر ومراجع هذه الدراسة ، والذين لم يبخلوا على تزويدي بأي كتاب من كتب المجمع .

وأشكر كل من ساعدني ومدّ لي يد العون والمساعدة من الأهل والأصدقاء وأُثمّن جهودهم على طباعة هذه الدراسة وتشجيعهم الدائم. وشكر خاص إلى الأخت العزيزة والصديقة الوفية والمخلصة زينة فرحان الصراوي التي مدّت لي يد العون والمساعدة على طباعة هذه الرسالة ، وإن كان هذا الشكر لا يفي بهذه الصديقة الوفية.

أحياء عادل الحجّاج

الملخص

رضي الدين الاسترابادي نحويًا

أحياء عادل الحجّاج

جامعة مؤتة 2003

هدفت هذه الدراسة للبحث في شخصية رضي الدين الاسترابادي ، وفكره النحوي، وحياته (الولادة، والنشأة، والموطن الأصلي، والموطن الذي استقرّ به، وتاريخ وفاته، وشيوخه، وتلاميذه، وأهمّ مؤلفاته .

وتناولت الأصول النحويّة لغةً واصطلاحًا ونشأة، وأهمّ الأصول النحوية : السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، وبعد ذلك الانتقال إلى الحديث عن موقف الرضي من كلّ أصل من هذه الأصول والاستشهاد بأمثلة لتوضّح موقفه من هذه الأصول . وبعد ذلك الكلام عن التعليل وأنواع العلل، وموقف الرضي منها وأهمّ العلل التي استعملها الرضي والتي بلغت في شرحه حوالي خمس وخمسين علة . وتناولت موضوع الاحتجاج وموقف الرضي منه وقد قسّم إلى خمسة أقسام هي:

1. القرآن الكريم
2. الحديث النبوي الشريف
3. أقوال آل البيت والصحابة والتابعين
4. أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم التي جرت مجرى المثل
5. الشواهد الشعرية.

وتناولت المذهبين البصري والكوفي وموقف الرضي منهما وتناولت أيضًا أهمّ مصطلحات للبصريين والكوفيين وأبرز المصطلحات التي ذكرت في شرح الرضي على الكافية . وبحثت استدراكات الرضي على ابن الحاجب واعتراضاته عليه، والآراء النحوية التي انفرد بها الرضي. وختمت هذه الدراسة بأهمّ النتائج التي توصلت إليها ومنها:

1. يعدّ الرضيّ شخصيّة نحويّة بارزة في تاريخ النحو العربي . على الرّغم من أنّه لم يصل إلينا من مؤلّفاته وكتبه سوى شرح الكافية ، وهو في النحو ، وشرح الشافية ، وهو في الصّرف .
2. لم يكن الرضيّ متعصبًا ، لرأي من آراء النحاة ، أو لمذهب من المذاهب النحويّة البصريّة أو الكوفيّة ، بل كان حياديًا فيما يراه ويأخذ بما يوافق رأيه النحويّ، وإن كان كثير الأخذ بالمذهب البصريّ .

3. كان الرضيّ كثير التحليل والمناقشة للمسائل النحويّة التي يبحثها ويناقشها، ولم يكن ناقلاً لما أورده المصنّف حسب. وكذلك كان كثير الاستطراد، إذ كان يضيف كثيراً من المسائل والموضوعات النحويّة في نهاية كلّ موضوع من موضوعات ابن الحاجب، لأن الشرح يقتضي ذلك.

4. كان الاسترأبادي كثير الاستدراكات والاعتراضات على ابن الحاجب. وفي الوقت نفسه وقف معه موقف المؤيد والمناصر في أمور كثيرة.

5. تفرّد رضي الدين الاسترأبادي ببعض الآراء النحويّة مثل :

1. حاول الرضيّ إثبات الوصف العارض، وتأثيره في منع الصّرف. والتأكيد على أنّ منع صرف أفعى وأجدل وأخيل غلطٌ وهمّ.

2. حاول أن يبيّن أنّ نون المثنى والجمع، كالتنوين في الواحد. في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة. ويمكن التفريق بينهما، وذلك أنّ التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام وهي: (التكثير، والتمكّن، والتعويض عن المضاف إليه، ولمقابله نون المذكر في جمع المؤنث السالم، الترنم). بخلاف نون المثنى والجمع، فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيئاً.

3. إجازته إضافة العلم إلى ما هو متّصف به معنىً وذلك لأنّ الإضافة ليست للاشتراك المتفق أي الحاصل اتفاقاً دون قصد، وليس كما ذهب إليه المصنّف -ابن الحاجب- من تجريد المضاف من التعريف، فإذا كان ذا لام، حذفت لامه، وإذا كان علماً، نُكّر.

Abstract

Radyuddin Al-Astrabathi, the Philologist Ahia'a A'del Al Hajjaj Mu'ta University 2003

This study purpose is to tackle the personality of Radyuddin Al-Astrabathi, and his philological thinking, and his life (terms of his birth, his bringing up, his origin country, and country of residence, date of his death, scholars, his students and his most significant writings).

The Philological Rules covers the terminology and origin. The most important philological Rules are: acoustics, analogy, consensus and attachment of circumstantial phrase. Then the study goes on to talk about the attitude of Al Rady towards each of these rules and states examples of the same to clarify his attitude towards these rules, then it talks about the origination of causes and their types; as well as the attitude of Al Rady towards these causes, and the most important terms used by Al Rady which amounts to approximately fifty five causes.

And it elaborates on the issue of objection and the attitude of Al Rady towards it which was divided into five divisions as follows:

- 1- The Holy Quarn
- 2- The Argumentation by Prophets Traditions.
- 3- Argumentation by the saying of AL Al Beit Prophets, companions and followers.
- 4- Argumentation by the Arab proverbs, maxims and sayings which were commonly recognized.
- 5- Argumentation by verses of poetry.

It also elaborates on the Basran and Kufi Schools and the attitude of Al Rady towards both of them. It also elaborated on the most significant terms used by the Basrans and Kufis, as well as the most prominent terms mentioned in Al Rady's commentary Book of "Al Kafyah".

It also elaborated on Al Rady's reparations of Bin Al-Hajeb and his objection to his writings and the philological point of views which were unique of Al Rady himself.

It also elaborates on the Al-Rady's reparations of Bin Al-Hajeb and his objection to the latter's writings. It elaborated on the philological point of views which were unique of Al Rady himself.

This study was concluded by the most important outcomes, among those are:

- 1- That Al Rady is considered a prominent philological personality in the history of Arab philology, despite the fact that of his writings and books we only obtained the "Al Kafyah Commentary" which is totally dedicated for Philology, as well as "Al shafyah Commentary" which is dedicated for morphology.
- 2- That Al Rady wasn't enthusiastic to any of the philologists' opinions or to any of the Basran or Kufi philological schools, but he was neutral in his opinion and always approved what he sees to be concordant with his philological point of view, though he approved the Basran School very much.
- 3- That Al Rady was always keen to analyze and discuss in details all the philological issues he used to debate and elaborate on, and that he wasn't merely a copier of what was mentioned in "Al Musannaf". He also was very much elaborate in his writings and always added several philological matters and issues at the end of each issue of the "Bin Al Hajeb commentary" whenever such commentary required that.
- 4- That Al Astrabathi was very much reparative of and objecting to "Ali Bin Al-Hajeb" and at the same time took a supportive and defensive stand towards him in several matters.
- 5- That Al Rady Al Bin Al Astrabathi" was unique in some philological opinions such as:-
 - 1- Al Rady tried to prove the incidental description and its affects in inflection; and to confirm that the words " Af'aa, Ajdal, Akhyal" are totally and completely in inflecable.

- 2- He also tried to point out that the letter “N” in the dual and plural numbers acts the same as in the singular number i.e. it is indicative of the regularity of the term and that it is not adjoined, as well as that it is possible to disjoin them in the sense that the nunation though it denotes this meaning it is divisible into five conjugative usages: (For the indefinite the declension, the compensation for the genitive construction, the collation of the masculine “N” nun the regular feminine plural & the intonation), which is contrary to the nummation in the dual and plural number where those meanings are not affected.

- 3- He approved the adjunction of the proper noun to its characteristic meaning since the adjunct is not meant for coincidental conjoining i.e. that occurs coincidentally, but not as the classifier Ibn Al-Hajeh argued that the adjunct must not act as an identifier so that when it contains the letter “L” its letter is usually omitted, and when it stands as a proper noun it is usually masculined.

فهرس الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ	الإهداء
ب	شكر
ج-د	الملخص باللغة العربية
هـ-ز	الملخص باللغة الإنكليزية
3-1	الفهرس
	الفصل الأول
8-4	حياته ومؤلفاته وشيوخه وتلاميذه
	الفصل الثاني
9	موقف الرضي من الأصول النحوية
13-10	الأصل في اللغة والاصطلاح
13	السماع لغة واصطلاحاً
19-14	من أمثلة السماع عند الرضي
22-20	القياس لغة واصطلاحاً
27-23	من أمثلة القياس عند الرضي
28	الإجماع لغة واصطلاحاً
29	من أمثلة الإجماع عند الرضي
30	استصحاب الحال اصطلاحاً
32-30	من أمثلته عند الرضي
32	التعليل لغة واصطلاحاً
33-32	بدايات نشوء العلة
36-33	أقسام العلة
79-36	أنواع العلة عند الرضي
80-79	ملخص الفصل الثاني

الفصل الثالث

- 81 الاحتجاج في اللغة والاصطلاح
- 82 - 81 أولاً: الاحتجاج بالقرآن الكريم
- 91 - 82 أمثلة الرضي على الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة
- 92 - 91 ثانياً: الاحتجاج بالحديث الشريف
- 97 - 92 من أمثله عنده
- 98 - 97 ثالثاً: الاحتجاج بأقوال آل البيت والصحابه
- 104 - 98 أمثلة الرضي على الاستشهاد بأقوال الصحابة والتابعين
- 105 رابعاً: الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم التي تجري مجرى المثل
- 109 - 105 من أمثلتها عنده
- 110 - 109 خامساً : الشواهد الشعرية
- 119 - 110 أمثلة الرضي على الاستشهاد بالشواهد الشعرية
- 121 - 119 موقف الرضي من الاحتجاج بشعر المؤلدين وأمثله عليه
- 123 - 122 خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع

- 124 مذهب النحوي
- 127 - 124 آراء البصريين والكوفيين
- 127 موقف الرضي من البصريين والكوفيين
- 133 - 127 الأمثلة التي توضح موقفه المؤيد للبصريين
- 136 - 133 الأمثلة التي وافق بها الكوفيين
- 138 - 137 المصطلح النحوي
- 140 - 138 أبرز المصطلحات التي اشتهرت بين الفريقين
- 146 - 141 الأمثلة على استعمال الرضي للمصطلحات البصرية والكوفية

الفصل الخامس

- استدراكات الرضي واعتراضاته على ابن الحاجب والآراء التي انفرد بها
- 151 - 147 أمثلة استدراكات الرضي على ابن الحاجب
- 158 - 151 أمثلة اعتراضات الرضي على ابن الحاجب

166 - 159 من الأمثلة على آرائه التي انفرد بها
166 خلاصة الفصل الخامس
169 - 167 الخاتمة
206 - 170 فهرست الهوامش
208 - 207 فهرست الآيات القرآنية
209 فهرست الأحاديث النبوية
211 - 210 فهرست أقوال الصحابة والتابعين
212 فهرست الأمثال العربية
215 - 213 فهرست الشواهد الشعرية
223 - 216 فهرست المصادر والمراجع

الفصل الأول

حياته ومؤلفاته وشيوخه وتلاميذه

تتناول هذه الدراسة الجهود النحوية للاستراياذي ودوره في خدمة النحو ، وقد دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ، أن هذا النحوي لم يدرس من قبل دراسة وافية ومستقلة في حدود علمي . وتقع هذه الرسالة في خمسة فصول وخاتمة؛ فقد بدأت هذا الفصل بمقدمة موجزة عن موضوع هذه الدراسة ، وسبب اختيار هذا الموضوع ، والفصول التي تتضمنها هذه الدراسة، وتوضيح موجز عن كل فصل من فصولها. وأبرز الصعوبات التي واجهتها هذه الدراسة ، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدها . وبعد ذلك انتقلت في الحديث عن مطلوب هذا الفصل وهو توضيح عن حياته من حيث ولادته وموطنه وبلده ومسكنه ووفاته، وشيوخه وتلاميذه ومذهبه.

وتناولت في الفصل الثاني الأصول النحوية من حيث مفهومها لغة واصطلاحاً. وهذه الأصول هي : السماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال. من حيث مفهومها واصطلاحها ، وبعد ذلك انتقلت إلى الحديث عن كل أصل من هذه الأصول من حيث بداياتها ونشأتها وأبرز علماءها ونحاتها ، وبعد ذلك انتقلت في حديثي عن موقف الرضي من هذه الأصول . وبعد تحدثت عن أصل مهم بعد هذه الأصول ، وهو التعليل ، على الرغم من وقوع منزلته بمنزلة أهم أصليين من هذه الأصول وهما القياس والسماع ، وذلك لسعة هذا الموضوع وتشابكه ، إذ بدأت بمفهوم التعليل لغة واصطلاحاً ، وبعد ذلك توسعت في شرح هذه العليل من حيث نشأتها وبداياتها ومؤسسوها وأهم علماءها ونحاتها . ثم تحدثت عن موقف الرضي من هذا الموضوع.

وبحثت في الفصل الثالث موضوع الاحتجاج، وقسمته إلى خمسة أقسام :

أولها : القرآن الكريم والذي لا يعلو عليه كلام . وثانيها : أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد تحدثت أولاً عن موقف النحاة من الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة والخلاف الذي دب فيه وأسبابه ، وبعد ذلك تحدثت عن موقف الرضي منه، وثالثها : أقوال الصحابة والتابعين . ورابعها : أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم التي جرت مجرى المثل . وخامسها : الشواهد الشعرية، ووضحت في كل قسم من أقسام الاحتجاج نماذج للاستدلال على استشهاد الرضي بها . وتناولت في الفصل الرابع آراء البصريين والكوفيين وموقف الرضي منهما. وبعدها عرضت لمصطلحات البصريين والكوفيين وما الذي استخدمه الرضي من هذه المصطلحات.

وتناولت في الفصل الخامس استدراكات الرضي على ابن الحاجب واعتراضاته عليه.

وآراءه التي انفرد بها .

وبعد ذلك ختمتُ البحثُ بخاتمةٍ مُتناولةٍ أهمُّ النتائجِ التي توصلتُ إليها البحثُ .
ومن الصُّعوباتِ التي واجهتني في هذا البحثِ ، قلَّةُ المصادر والمراجع التي تكشف عن
هذه الشَّخصيَّة النُّحويَّة، إذ لم توجد دراساتٌ واسعة ومُفصَّلةٌ وشاملةٌ عن حياة الرُّضِيِّ ، ابتداءً من
مولده واسمه وحياته التي عاشها منذ صغره وتدرُّجه في الكبر حتَّى وصل إلى هذه المرحلة
الفكرية النُّحوية ، وتلاميذه وشيوخه ، وتأثره بمن سبقه من النُّحاة أو بمن هو في زمنه وعصره ،
وانتمائه إلى أي مذهبٍ من المذاهب النُّحويَّة والمدارس التي كانت موجودةً في عصره آنذاك .
وتأثيره فيمن جاء بعده من حيثُ منهجُهُ ومذهبُهُ وأفكارُهُ الذي اتَّبَعَهُ، وقلَّةُ توفُّرِ مؤلِّفاته ، فلم أجد
سوى بعض المعلومات عن اسمه ولقبه والبلد الذي ولد فيه ، وبعد ذلك انتقله إلى بلد آخر ، وسنة
وفاته وإن كانت الآراء فيها مُتضاربةً ومُتفاوتةً ، وذكرتُ بعض المؤلِّفات له، ولم أجد سوى
كتايبه : شرحُهُ على الكافية وهي في النحو ، وإن لم تكن سوى نسخة واحدة مُحَقَّقة في مَجْمَعِ
اللُّغةِ الأردنيِّ في الجامعةِ الأردنيَّة . وشرحُهُ الشَّافِيَّة وهي في الصَّرْفِ .
وقد اعتمدتُ على عددٍ من المراجع القديمة والحديثة وأهمَّها :

1. الكتاب لسبويه ، تحقيق : عبد السَّلام هارون .
2. أصولُ النحو لابنِ السَّرَّاج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي .
3. الخصائصُ لابنِ جنِّي ، تحقيق : مُحَمَّدٌ علي النَّجَّار .
4. الإعرابُ في جَدَلِ الإعرابِ ، ولَمُعُ الأدلَّةِ لابنِ الأَنْبَارِيِّ ، تحقيق : سعيد الأفغاني .
5. الاقتراحُ ، لجلال الدِّين السيوطيِّ ، تحقيق : أحمد مُحَمَّدٌ قاسم .
6. لسانُ العرب لابنِ منظور .
7. التعريفات للجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الإبياري .
8. خزانةُ الأدبِ للبغداديِّ، تحقيق : عبد السلام هارون .
9. مَجْمَعُ الأمثالِ للميداني ، تحقيق : مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّين عبد الحميد .
10. موقفُ النُّحاةِ من الاستشهادِ بالحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، د. خديجة الحديثي .
11. تاريخُ النحو ، د. سعيد الأفغاني .
12. الخلافُ النَّحويِّ ، د. مُحَمَّدٌ خير الحلواني .

وقد اتبعتُ منهجًا وصفيًا تحليليًا في هذا البحث ، فقد قمتُ في بداية كلِّ فصلٍ من فصول هذه الدراسة بتمهيد بسيط أو مقدّمة مُوجزة ، مُوضحة ذلك الفصل، وبعد ذلك بيّنت موقف الرّضيّ وأثره فيه. وذلك بتوضيح المسائل التي أشار إليها الرّضيّ وشرحها شرحًا وافيًا وواسعًا وصفًا وتحليلًا .

حياته ومؤلفاته وشيوخه وتلاميذه

هو الشّريفُ رضيُّ الدّين مُحمّد بن الحسن الأسترابادي ، نسبةً إلى بلدة أستراباد، وهي مدينةٌ كبيرةٌ بأرض طبرستان واقعة بين الرّي وخراسان ولقبه نجم الأئمة ، وكان هذا الشّيخُ الجليلُ قد توطّنَ بأرض النجف الأشرف على مشرقها السّلام. (1) (الموسوي، د.ت) وقد عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة. (2) (الموسوعة العربيّة العالميّة ، د.ت).

وأطلق عليه ((الأسترابادي)) نسبةً إلى ((أستراباد)) مدينة وإقليم في شمال إيران ، وهذه الشّهرة بالبدال تشير إلى الأصل الفارسي الأعجمي و ((الأسترابادي)) بالبدال إلى استعمال العرب، فقد حولوا البدال في الكلمات الفارسيّة إلى ذالٍ مُعجّمةٍ نحو: بولاد صار في العربيّة فولاد معرّبًا. (3) (السّامرائي ، د.ت) .

وعلى الرّغم من شهرة الرّضيّ بين النّحاة وأصحاب التّراجم إلا أنّنا نجدُ النّزر القليل عن هذه الشّخصيّة ، فلم يستطع أصحاب التّراجم الإفاضة والتوسّع في ترجمته من نواحٍ كثيرة، فلم ندر متى وأين ولد ونشأ؟ وأين كانت مراحل حياته؟ ومنّ الذين تخرّج على أيديهم؟ وما هو اسمه بالكامل؟ فإنّ السيّوطي ((ت 911 هـ)) وهو من متأخري أصحاب التّراجم، اضطرّ إلى ذكره في بُغية الوعاة ((حرف الراء)) اكتفاءً بشهرة لفظ ((الرّضيُّ)) (4) (الطنطاوي، د.ت). وفيما قاله السيّوطي في ترجمته: ((ولم أقف على اسمه ولا على شيءٍ من ترجمته وعرقه باسم ((صاحب شرح الكافية لابن الحاجب)). (5) (السيّوطي ، د.ت) .

وقد وصفه البغداديُّ (ت 1093 هـ) بقوله : ((هو المولّى الإمام. العالمُ العلامَةُ، ملك العلماء، صدر الفضلاء، مُفتي الطوائف ، الفقيهُ المُعظّم)). . وقد بالغ عبد القاهر الجرجاني (ت 816 هـ) في تقيّظه وأطرّى ، ومدح الشّارح بما هو اللائقُ والأحرى ، ووصف شرح الكافية وصفًا لا يعلو عليه من وصف. (6) (البغداديّ ، 1979 م) .

تأريخ وفاته

اختلفت الآراء في سنة وفاة الرّضيّ ، فقد ذكر بروكلمان أولاً في أثناء شرحه عن ابن الحاجب وأهم مؤلفاته والشروحات عليها ، ومنها شرح الرضي ، وفاة الرضي كانت في سنة (686هـ—1287م)، وبعد ذلك وفي أثناء ذكره مؤلف آخر لابن الحاجب وأهم الشروحات عليه ومنها شرح الرضي الدين الاسترابادي، ذكر أن وفاته كانت سنة (684هـ—1285م أو 686هـ)⁽⁷⁾ (بروكلمان، ج5، ص327، 310، د.ت)، أمّا الدكتور عبد الكريم الخطّاب رجّح أن تكون وفاته عام (688هـ) كما قال محقق الشافية ، وليس كما قال السيوطي بأنه عام (686هـ) ، في حين رجّحت الدكتورة أميرة على وفاته في سنة (700هـ) ويبدو وإن كان من باب الظنّ أنّ هذا التأريخ بعيد عن الصواب بما ذكرته الدكتورة أميرة نفسها ، وفي وصفها لإحدى محفوظات مكتبة طلعت باشا، إذ قالت إنه جاء في نهاية الجزء الأول منها : ((انتهت مقابلة هذا الجزء لفظ المصنّف، تغمده الله برحمته يوم الآخر ، السابع والعشرين من جمادى الآخرة، من سنة أربع وتسعين وستمائة بالحرم المقدس الغروي على ساكنه السّلام)). ويتّضح من هذا النصّ أنّ الرّضيّ توفيّ قبل عام (694هـ)، ولو كان حيّاً، ما قال الناسخ تغمده الله برحمته، وعليه فإنّ وفاته تقع ما بين عامي 688هـ—تاريخ انتهائه من شرح الشافية—694هـ تاريخ كتابة هذا المخطوط .⁽⁸⁾ (الشامي، 1998م).

ومن أهم مؤلفات الرّضيّ :

1. شرح الكافية لابن الحاجب في النحو .
2. شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف .
3. حاشية على شرح تجديد العقائد الجديدة والحاشية القديمة .
4. حاشية على شرح الجلال الدواني لتهديب المنطق والكلام.⁽⁹⁾ (كحالة ، 1993م) .
5. شرح قصائد ابن الحديد السبع المشهورات، في فضائل مولانا أمير المؤمنين وغير ذلك.⁽¹⁰⁾ (الموسوي ، ص327، د.ت) .

واشهر المؤلفات التي اشتهر بها الرّضيّ ، شرح الكافية وقال السيوطي في ذلك: ((صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلّف عليها- بل ولا في غالب كتب النحو مثلها- جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليلٍ وقد أكبّ الناسُ عليه وتداولوه واعتمده شيوخُ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنّفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاثٌ كثيرةٌ مع النّحاة واختياراتٌ جمّةٌ ومذاهبٌ ينفردُ بها)).⁽¹¹⁾ (السيوطي ، د.ت) .

ويشارك السيوطي في هذا الإطراء ، كل من اطلع على الكتاب ، أو أرخ لمؤلفه ، ولا تكون مبالغة إن قيل: إنَّ شرح الكافية قد اقترنَ مع اسم الرّضيّ حتّى أصبحا كأنهما اسم واحد. لا يذكر أحدهما إلا ويتبادر إلى الذهن الاسم الثاني.⁽¹²⁾ (الموصلي ، 2000 م).

ويُعَلَّلُ الرّضيُّ سبب شرحه هذه الكافية بقوله : ((...وبعد فقد طلب إليّ بعض من اعتنى بصلاح حاله ، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات أماله ، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدّمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ ، فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ ، والسالك لمثل هذا الفجّ، من الفطنة الوقّادة والبصيرة النفاذة بدلاً لمسؤوله وتحقيقاً لمأموله ، ثمّ اقتضى الحال بعد الشروع التّجاوز عن الأصول إلى الفروع))⁽¹³⁾. (الأسترابادي، د.ت).

أمّا عن شيوخه وتلاميذه ، وسيرة حياته فلم تذكر لنا كتب التّراجم سوى أنّه كان إمامي المذاهب من الشيعة الإثني عشرية ، وأنّه كان منكلماً معتزلي العقيدة ، قدم من استرآباد إلى العراق وقد استقرّ به المقام في النّجف الأشرف قرب قبر الإمام عليّ كرم الله وجهه .⁽¹⁴⁾ (الشّامي، 1998).

الفصل الثاني موقف الرّضي من الأصول النّحويّة

الأصل في اللغة والاصطلاح:

الأصل لغةً : أسفلُ كلِّ شيءٍ وجمعه أصولٌ لا يكسر على غير ذلك .
ويقالُ : استأصلت هذه الشجرةُ أي ثبت أصلها واستأصل الله بني فلانٍ إذا لم يدع لهم أصلاً .
ويقالُ : إنَّ النخلَ بأرضنا لأصيلٍ ، أي هو به لا يزال ولا يفنى . ورجل أصيلٌ : له أصل . ورأي أصيلٌ : له أصلٌ .⁽¹⁵⁾ (ابن منظور، ص 16، د.ت).

والأصل : واحد الأصول، يقال : أصل مؤصلٌ .⁽¹⁶⁾ (الجوهري ، 1956 م) .

والأصلي خلاف الفرعي والحرف الأصلي عند التصريفيين خلاف الزائد، والأصولي العالم المتعمق في أصول العلوم أو المتمسك بالأصول أو السالك بمقتضاها.⁽¹⁷⁾ (البستاني، د.ت) .

وهو بفتح الأوّل وسكون الصاد ، المهملة في اللغة ما يبتنى عليه غيره من حيث إنه يبتنى عليه غيره وبقيد الحيثيّة خرج أدلّة الفقه مثلاً من حيث إنها تبتنى على علم التوحيد فإنّها بهذا الاعتبار فروع لا أصول، إذ الفرع ما يبتنى على غيره من حيث إنه يبتنى على غيره، وكثيراً ما يحذف قيد الحيثيّة عن تعريفهما لكنّه مراد لأنّ قيد الحيثيّة لا بدّ منه في تعريف الاضافيات.⁽¹⁸⁾ (التهانوي، د.ت).

والأصول لغةً : جمع أصل : وأصل الشيء هو أساسه الذي يقوم عليه.⁽¹⁹⁾ (عبد المسيح وآخر، 1990 م) .
والأصل اصطلاحاً : تسمية تُطلق على أحد أركان القياس، وتعني في هذا المقام الغالب أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه، أو الأسبقية في المرتبة (يقابله: الفرع) ، وهو القاعدة أو القاعدة الكلية، وأما إذا قلنا الأصل العام فيعني القاعدة الكلية .⁽²⁰⁾ (المصدر نفسه) .

وقيل : الأصل المحتاج إليه ، والفرع المحتاج .
وعند الفقهاء و الأصوليين يطلق على معانٍ :

أحدها : الدليل ، يقال : الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة ، ثانيها : القاعدة الكلية، وهي اصطلاحاً على ما يجيء قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على جزئيات موضوعها، وتسمى تلك الأحكام فروغاً، واستخراجها منها تفريعاً، وثالثها: الراجح، أي الأولى والأخرى. يقال : الأصل الحقيقة ورابعها : المستصحبُ ، يقال تعارض الأصل والظاهر ، وخامسها : مقابل الوصف، وفي جلبي البيضاوي ذكر الأصل بمعنى الكثير أيضاً.⁽²¹⁾ (التهانوي ، د.ت) .

والأصول اصطلاحاً : أحد أدلة النحو، وهي إبطال دليل بالرجوع إلى الأصل ، فإذا استدل على أن المضارع يرفع لتجرده من الناصب والجازم ، يكون في ذلك مخالفةً للأصل

الذي يُشيرُ إلى أن الرفع قبل النصب والجزم⁽²²⁾ (عبد المسيح ، 1990م) .

وأصول النحو اصطلاحاً : هي التي يبحثُ بها عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة النحو وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل . وتسمى أيضاً : أدلة النحو.⁽²³⁾ (بابتي، 1992م) .

والأصل استعمالاً: هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير، كأن يقال إن أصل الألف في قال واو وأصلها في باع ياء كما يقال في الفصل ذاته إن أصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وإن أصل الفعل باع : بيع - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وفي كلمة موقف يقال: إن أصل الواو ياء ثم قلبت واواً لوقوعها ساكنة إثر كسر . وقد يستعمل مثل هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف - كقولهم مثلاً : الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وقد يتقدم، والأصل في الأخبار أن تؤخر عن مبتدأها وقد تتقدم.⁽²⁴⁾ (اللبدي، د.ت) .

ونجد محاولة بعض النحاة، وضع أصول للنحو على حدّ أصول الفقه مستعيرين منه التسمية والمنهج، بل كان تعريفهم لأصول النحو مطابقاً لتعريف الفقهاء لأصول الفقه.⁽²⁵⁾ (نحلة، 1987م). وإنّ السطلع إلى أن يكون للعربية علوم وقواعد أصول على مثل ما للشرعية ، أمنية داعبت همم الكثير من العلماء منذ المائة الثانية للهجرة ، فمحاكاة أهل الأدب أهل الحديث في فن الرواية والعناية بالسند معروفة، وكذلك تقليدهم مدرسة الرأي في الفقه في تعليل الأحكام حتّم على أن يجدوا لأحكام العربية عللاً تشبه تلك من جهة وتشبه من جهة ثانية علل المتكلمين وكان للنحاة احتجاج بقواعد تشبه ما للمحدثين ، وقياس وعلل يشبهان ما للفقهاء والمتكلمين ، ثمّ عتوا بمسائل الخلاف عناية الفقهاء بخلافهم...)).⁽²⁶⁾ (ابن الأنباري، 1957م) .

وتعدُّ دراسةُ أصولِ النَّحوِ العربيِّ وأدلَّتهِ من الأسسِ المهمَّةِ التي تقومُ عليها قوانينُ وقواعدُ ضبطِ أيِّ لغةٍ من اللغاتِ ، إذ بدونِ هذهِ الأصولِ لا يمكنُ دراسةُ أيِّ لغةٍ دراسةً متتابعةً ومستفيضةً بالبحثِ الدائبِ والتدرُّجِ المستمرِ .

وقد وضعت في هذا الموضوع - الأصول - كتبٌ كثيرةٌ ومؤلفاتٌ عديدةٌ قديمًا وحديثًا تحملُ اسمه ومنها كتاب ((الأصول في النَّحو)) لابن السَّراج (ت316هـ). وهذا لا يعني أنَّ البحثِ والاهتمامَ بأصولِ النَّحوِ لم يظهر في الفترةِ الزمانيَّةِ التي سبقت زمن ابن السَّراج، بل على العكس من ذلك ، فإنَّ أصولِ النَّحوِ كانت معروفةً في الفترةِ الزمانيَّةِ السَّابقةِ لابن السَّراج من قبلِ النحاةِ أمثال سيبيويه والمبردِ وإن كانت مبنوثةً هنا وهناك لا يجمعها كتابٌ خاصٌ بها منظمٌ ومبوّبٌ، إلى أن جاء ابن السَّراج ووضع كتابًا خاصًا بها يجمعها ويرتبها لتوضيحِ النَّحوِ وتسهيله على الدارسين.

غير أنَّ القارئ لهذا الكتاب يدرك أنَّ ما عناه بالأصول هو قواعد النَّحوِ الأساسيَّةِ لا أدلَّتهُ التي استنبطت منها هذه القواعد وقد صرَّح هو بذلك في غير موضعٍ من كتابه.⁽²⁷⁾ (نحلة، 1987م). وبذلك فتح ابنُ السَّراج بابًا لمن جاء من بعده من النحاةِ للتأليفِ في هذا الموضوع الشانِكِ والمتفرِّعِ . إذ جاء بعده ابنُ جنِّي (392هـ) وألَّف كتاب الخصائص الذي يبحث في هذا الموضوع فقد قال في معرض حديثه: ((... وذلك أنا لم نرَ أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعملِ أصولِ النَّحوِ، على مذهبِ أصولِ الكلامِ والفقه ، فأما كتابُ أصولِ أبي بكر فلم يلمَّ فيها بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أوَّلِهِ ، وقد تعلقَ عليه به وسنقول في معناه)).⁽²⁸⁾ (ابن جنِّي، 1990 م) .

وجاء بعده ابن الأنباري (ت 577 هـ) في رسالتيه (الإغرابُ في جدلِ الإعرابِ ولُمع الأدلَّةِ)) إذ حاول جمع أصولِ النَّحوِ في هاتين الرِّسالتين بقوله : ((أصولُ النَّحوِ أدلَّةُ النَّحوِ التي تفرَّعتُ منها فروعه وفصوله كما أنَّ أصولَ أدلَّةِ الفقهِ التي تنوَّعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجَّةِ والعليلِ، والارتفاع عن حضيضِ التقليدِ إلى بقاعِ الاطلاع على الدلِّليِّ)).⁽²⁹⁾ (ابن الأنباري، 1957م) .

وبعد ذلك جاء السيوطي بكتابه (الاقتراح في علمِ أصولِ النَّحوِ)) إذ يقول: ((أصولِ النَّحوِ: علمٌ يبحث فيه عن أدلَّةِ النَّحوِ الإجمالية من حيث هي أدلَّتهُ، وكيفية الاستدلال بها وحالِ المستدل)).⁽³⁰⁾ (السيوطي، 1976م).

وبعد ذلك توالى الدِّراسات الحديثة حول هذه الأصول القائم عليها النَّحوِ، محاولة الإفادة من الجهود التي بذلها النحاةُ القدماء حول هذا الموضوع ، ومكمِّلة لها .

وحاول الدكتور علي أبو المكارم أن يبيّن أولاً أصول التفكير النحوي وبعد ذلك يبيّن علم أصول النحو بقوله: ((نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء وهذه الخطوط العامة قديمة جداً في البحث النحوي... أما ((علم أصول النحو)) فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي أتت في الإنتاج النحوي)).⁽³¹⁾ (أبو المكارم، 1973م).

ويعرفه الدكتور محمد عيد بقوله: ((أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجلهم وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمدّ الجسم بالدم والحيوية)).⁽³²⁾ (عيد، 1978م).

والخلاصة أن أصول النحو هي المادة الخام والأسس العامة والأبنية الرئيسة للنحو وأدلتها وبها يمكن وضع قواعد وأنظمة عامة تحكم النحو في مسائله وتطبيقاته وأدلتها استدلالاً واحتجاجاً. وهذه الأصول لم تكن وليدة عصر حديث بل كانت معروفة عند النحاة القدماء وان لم يتناولوها بالبحث الدقيق الشامل والواسع ومحاولتهم جمعها في كتاب خاص بها، بل كانت متناثرة في كتبهم من هنا وهناك وهذا لا يعني التقليل من دورهم في هذا الموضوع، ولكن الصياغة المنهجية لهذه الأصول مجتمعة تمت له على يد ابن جنّي ، وابن الأنباري ، ثم السيوطي، فاستوى بذلك علماً له منهجه وحدوده.⁽³³⁾ (نحلة، 1987م) .

وتقسّم الأصول النحويّة إلى أربعة أقسام:

1. السماع أو النقل.
2. الإجماع .
3. القياس.
4. استصحاب الحال.⁽³⁴⁾ (المصدر نفسه) .

وفيما يخصّ موقف الرّضيّ ذي الإمام النّحويّ واللّغويّ والصّرفيّ والصوّتيّ الواسع بهذه الأصول النّحويّة، القائم عليها النحو وأدلتها وحججه، والتي فيها نستطيع دراسة النحو كلّها في جميع مسائله. فقد كان موقفاً إيجابياً واضحاً في كلّ شرحه على الكافية ، وإن تفاوت هذا الاهتمام بين أصلٍ وآخر ، فلم يخلُ أيّ موضوعٍ أو مسألةٍ نحويّةٍ واحدةٍ من هذه الأصول، سواء من حيث مناقشته لأية قرآنيّةٍ أو حديثٍ نبويٍّ شريفٍ ، أو أقوال الصّحابة والتّابعين أو أمثال العرب وحكمهم أو الأبيات الشعريّة أو رأيٍ من آراء النّحاة القدماء في مسألةٍ نحويّةٍ ما ، وكان كثير التوسّع في ذكره لهذه الأصول، متّخذاً إيّاها دليلاً قوياً وحجّةً ثابتةً لدعم الموضوعات والمسائل النّحويّة

العديدة والمتنوعة ، فمن دونها لا يستطيع إثبات قاعدة أو قانون لأي موضوع من الموضوعات النحوية ، ولم يكتفِ بعرض هذه الأصول كما هي موجودة في شرحه للكافية، بل كان يتدخل في أي مسألة لغوية يناقشها ويؤدي رأيه فيها وفي بعض الأحيان يفضل أصلاً على أصل. وعلى سبيل المثال إذا كان يتكلم عن مسألة نحوية ما ويذكر فيها رأي النحاة يقول: ((وسمع سيوييه : لي عشرون مثله ، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع : عشرون غيره ، ومنعها الفراء ، والسماع لا يرد ، ولا سيما إذا عضده القياس وكلهم منعوا : عشرون أيما رجل وأي رجل لعدم السماع ، وان لم يمنعه القياس))⁽³⁵⁾ (الأسترابادي، د.ت) .
وأهم أصليين أكثر الرضوي من ذكرهما هما: السماع والقياس ، وإذا لم يجد ما يدعم رأيه تناول الإجماع أو استصحاب الحال وان كانت أقل الأصول ذكراً في شرحه .

السماع

السماع لغةً واصطلاحاً :

السماع لغةً: يقال: استمع له وتسمع إليه أي : أصغى.⁽³⁶⁾ (ابن منظور، ص162، د.ت) .
واستمعتُ كذا، أي أصغيتُ، وتسمعتُ إليه. فإذا أدغمت قلت: استمعتُ إليه.⁽³⁷⁾ (الجهري، 1979م)

والسماع اصطلاحاً: ذكر ابن الأنباري السماع باسم النقل وقال : ((فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم))⁽³⁸⁾ (ابن الأنباري، 1957م) . وأشار إليه السيوطي بقوله: ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة))⁽³⁹⁾ (السيوطي، 1976م)

والسماعي في اللغة: ما نسب إلى السماع ، وفي الاصطلاح: هو ما لم تذكر فيه قاعدة كناية مشتملة على جزيئاته))⁽⁴⁰⁾ (الرجاني، ص160، د.ت).

ويشمّل السماع ثلاثة مصادر أساسية هي أدلة قطعية من أدلة النحو، وهي: القرآن ، وما تواتر من السنة ، وكلام العرب شعراً كان أم نثراً))⁽⁴¹⁾ (نحلة، 1987م) .

ويعدّ السَّماعُ من أوليات أُسس أدلّة النّحو وهذا ما يمكن ملاحظته عند غالبية النّحاة القدامى والمُحدثين، ففي كلِّ كتابٍ يتحدّث عن أصول النّحو يبدأ بالسَّماع أصلاً أوّل. ومن وجهة نظر الدراسة أنّ كلَّ شيءٍ يراد به أن يجمع لكي يوضع ضمن قاعدةٍ أو قانونٍ موحدٍ للاستشهاد به والقياس عليه، يكون في بادئ الأمر مسموعاً، وبعد ذلك يتدرّج في وضعه ضمن نظام خاصّ، أي يتدرّج ذكر الأصول النّحويّة بعد ذكر الأصل الأوّل لها والذي نحن بصددّه الآن.

ومن النّحاة الأوائل الذين اهتمّوا بالسَّماع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، وكان يتوسّع في السَّماع إذ تجمّع لديه قدر كبير من ألفاظ العرب وأشعارهم ولغاتهم، حتّى قيل إنّ كان يحفظ نصف اللغة ويبدو أنّه كان يعيه كلّها في صدره، ولم يكن يكتب إلا القليل....⁽⁴²⁾ (العبابنة، 1984م). وكذلك اهتمّ سيبويه اهتماماً واسعاً في كتابه بالسَّماع وهذا ما يمكن ملاحظته في موضوعاتٍ متفرّقة من كتابه.⁽⁴³⁾ (سيبويه، 1991م). (وكان موقف الرّضيّ من السَّماع لا يختلف عمّن سبقه من النّحاة وإن تفاوتوا في المسموع، بل يمكن القول: إنّ وقف موقف المساند لهذا الأصل منالأصول النّحويّة، واعتدّ به اعتداداً كبيراً، وفزع إليه في إثبات الآراء التي ناقشها في مواضع كثيرة، فضلاً عن عرضه لغات القبائل المختلفة).⁽⁴⁴⁾ (الشّامي، 1998م).

ومن أمثلة السَّماع عند الرّضيّ ما يلي :

في موضوع حذف ناصب المفعول جوازاً ووجوباً أورد الرّضيّ مواضع الحذف الواجب السّماعيّة بقوله: ((وعلة وجوب الحذف في السّماعيّات كثرة الاستعمال، وإنّما كانت سماعيّة لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وسبب الحذف، أي كثرة الاستعمال، بخلاف المُنادى فإنّ الضّابط كونه مُنادى. ومن الأمثلة التي أوردها: ((امرءاً ونفسه)) أي: دع امرءاً. وقوله تعالى: ((انتهوا خيراً لكم))⁽⁴⁵⁾ (سورة النساء، 171). تفسير سيبويه: انتهوا عن التّليث وانتهوا خيراً لكم، وليس بوجه، لأنّ ((كان)) لا يقدر قياساً، وقوله: ((أهلاً)) أي: أتيت أهلاً لا أجنب، وسهلاً أي وطنت مكاناً سهلاً عليك لا وعراً)).⁽⁴⁶⁾ (الأسترابادي، ج1 (341،340)، د.ت).

نلاحظ في هذا المثال أنّ الرّضيّ أورد أمثلة في مواضع حذف ناصب المفعول وجوباً السّماعيّة، ففي المثال الأوّل (امرءاً) مفعولاً به، وناصبه محذوف وجوباً تقديره (دع)، وفي الآية الكريمة (خيراً) مفعولاً به وناصبه محذوف وجوباً تقديره عند سيبويه (انتهوا)، وعند الكسائي (يكن)، وردّ الرّضيّ بأنّ ذلك ليس بوجه، وفي المثال الثّالث (أهلاً) مفعولاً به، وناصبه محذوف وجوباً تقديره (أتيت)، وفي المثال الرّابع (سهلاً) مفعولاً به وناصبه محذوف وجوباً تقديره (وطنت).

وقال في موضوع آخر : ((وحذف حرف الجرّ مع غير ((أن)) و((أن)) سماع نحو: استغفرتُ اللهُ ذنباً، أي من ذنبٍ، وبغاه الخير ، أي بغى له)).⁽⁴⁷⁾ (المصدر السابق، ج1، ص484).

وفي موضوع شرط نصب المفعول له والذي قال فيه ابنُ الحاجب: ((وشرط نصبه تقدير اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له)). قال المالكي: ((إذا حصل الشرائط فجرّ المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه ، والمجرد بالعكس ويستوي الأمران في المضاف مثل : جنتك إصلاحاً لأمرك ، ضربته تأديباً، حذر الموت ؛ هذا قوله والأولى أن يُحال ذلك على السماع ، ولا يُعلل)).⁽⁴⁸⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص509، 514).

من المثال السابق نلاحظ أن الرضّي لم يكن ناقلاً لكل ما يرويه النحاة في هذا حسب، بل كان يتدخل لإبداء رأيه في مسائل النحو الكثيرة . إذ حاول بعد ذكره لرأي المالكي وهو يتحدث عن جرّ المفعول له المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه، والمجرد عن اللام نصبه أكثر من جرّه، وفي المضاف يستوي فيه الأمران الجرّ والنصب، أن يردّ على رأي المالكي، بذهابه إلى أن الأولى في ذلك أن يحال على السماع، ولا يُعلل.

وقال في موضوع الاشتقاق في النعت: ((..... وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنّف، وهي على ضربين: قياسي وسماعي؛ والسماعي على ضربين إمّا شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو: رجل صوم، وعدل، وقد يكون بمعنى المفعول، نحو رجل رضيّ أي مرضي؛ قال بعضهم هو على حذف المضاف، أي: ذو صوم، وذو رضيّ؛ والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل، تجسماً منه، وإمّا غير شائع، وهو ضروب...)).⁽⁴⁹⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص292، 295).

نلاحظ في هذا الموضوع، ذكر الرضّي بعض الأمور التي لم يذكرها المصنّف - ابن الحاجب - في موضوع الاشتقاق في النعت ومنها : الجوامد الواقعة صفة أشياء، وهي ضربان : قياسي وسماعي، والسماعي على ضربين إمّا شائع كثير، وهو الوصف بالمصدر، وإمّا غير شائع .

وقال في موضوع استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما: ((..... ثمّ أنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعداد ، فطراً عليها، إذن، معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة ، إذ صار معنى : رجال ثلاثة ، رجال معدودة بهذا العدد ، لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها، كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب ، فاستعمال نحو : ثلاثة رجال، أغلب من استعمال رجال

ثلاثة، وإن كان الثاني ، أيضاً، كثير الاستعمال، فصار على هذه القاعدة : أصل جميع ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها، فإن..... فلا منع أن يقال : تجويز الكوفيّة نحو: الثلاثة الأثواب، بتعريف المُضاف ، لأنّ الإضافة عندهم في مثله لفظيّة، فلم يُنكر دخول اللام في الأوّل أيضاً، وإن كان تعرّف الثاني هو تعرّفه ، وليس ذلك بمطرّد، لأنّه لم يسمع: الجرد القطيفة، لكن لما ورد السّماع به في العدد، فالوجه-أي مبرّر الاستعمال-هذا)).⁽⁵⁰⁾ (المصدرُ السابق، ج3، ص287).

وفي موضوع من أحكام المجموع بالألف والتاء قال : ((..... وأما فعلة بكسر الفاء ، وفعل مؤنثاً..... وإن كانت صحيحة العين فإن كانت صفةً، فالإسكان، كعَلجات ، وإن كانت اسماً ، فإن كانت اللام واوًا ، امتنع الاتباع اتّفاقاً للاستتقال ، وجاز الفتح والإسكان على ما نصّ المبرّد ، ومنع الأندلسي الفتح ، وإن كانت اللام ياء ، كحِثية ، جاز الفتح والإسكان ، وأما الاتباع فمنعه سيبويه ، لقلة باب فعل في الصّحيح ، فكيف بالمعتل اللام ؛ وأجازه السّيرافي لعروض الكسر ، وقياساً على خطّوات ؛ وإن صحّت اللام ، نحو كِسرة ، جاز الاتباع ، والفتح والإسكان؛ والفراء يمنع ضمّ العين مطلقاً في المضمومة الفاء ، وكسرها في المكسورة الفاء ، صحّت العين ، أو لا، إلا فيما سمع ، نحو : خطّوات وغرّفات)).⁽⁵¹⁾ (المصدرُ نفسه، ج3، ص395،396).

وقال في موضوع الأفعال الناقصة: ((..... وقد زيد على عدد الأفعال التي نكرها المصنّف، ونقص منه ، فالذي زيد من مرادفات ((صَار)) : آل ، وَرَجَع ، وَحَالَ ، وارتدّ ؛ كانت كلّها في الأصل بمعنى ((رَجَع)) تاماً ، وكذا استحال وتحوّل ، فإنهما كانا في الأصل بمعنى: انتقل ؛ وكذا كان أصل ((صَار)) وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بصار ، قياساً ، بل سماعاً، ألا ترى أنّ نحو؛ انتقل، لا يلحق به، مع أنّه بمعنى ((تحوّل)).⁽⁵²⁾ (المصدرُ نفسه، ج4، ص183،184)).

وقال في موضوع قسم الحروف وبالأخصّ في أثناء حديثه عن ((إلى، حتّى،في،الباء،اللام)) قوله: ((الباء للإصاق..... وتزاد سَمَاعًا بكثرة في المفعول به نحو: ألقى بيده)).⁽⁵³⁾ (المصدرُ نفسه، ج4، ص280،282).

أي أنّ زيادة الباء في المثال السّابق (بيده) سماعٌ ، ويكثر ذلك في المفعول به . وفي موضوع أحوال الاسم والخبر بعد حروف الجرّ قال : ((وأما ضمير الشّأن فيجوز حذفه في الشّعْر كثيرًا وأما في غير الشّعْر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً ، لكن بشرط ألا يلي الأحرف فعل صريح وحكى الخليل عن بعض العرب : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، أي إنّه، وتقول : إنّ في الدار يجلس أخواك.....)).⁽⁵⁴⁾ (المصدرُ نفسه، ج4، ص375،376).

جاء هذا المثال للاستشهاد على إجازة حذف ضمير الشأن في الشعر كثيراً، وظهر خلاف في غير الشعر، وذهب الرضي إلى أن الأصح جوازُه قليلاً ، بشرط ألا يلي الأحرف فعل صريح، وأورد الرضي أمثلة حكاها الخليل عن بعض العرب للاستدلال على حذف ضمير الشأن في غير الشعر، ففي المثال الأول (إنّ) أي (إنه) حذف ضمير الشأن منها ولم يلبها فعل صريح ، وكذلك في المثال الثاني .

وقال في أثناء استطراداته، بعد أن ختم شرحه على الكافية: ((..... وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث : الشين في الوقف ، فإذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم : لكي لا تلتبس بكاف المذكر ، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف ، فتلتبس بكاف المذكر ، وناس كثير من تميم ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيئاً)).⁽⁵⁵⁾ (المصدر السابق، ج4، ص502) .

وفي هذا المثال يمكن القول : إن الرضي لم يكن ناقلًا للمسائل النحوية التي تحتوي السماع ومُعقَّبًا عليها حسب ، بل كان في أغلب الأحيان يلحق شرحًا مكملًا للموضوعات التي يذكرها المصنّف-ابن الحاجب-، ولإثبات ما يذكره من آراء يأتي بأصل من أصول النحو وكثيراً ما يأتي بالسماع .

ويظهر اهتمامه بالسماع أنه أضعف عدم السماع عند بعض الكوفيين والمبرد في أثناء كلامه عن أنواع المفعول المطلق بقوله : ((ونحو : القرفصاء في : قعد القرفصاء ، والقهقرى في : رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا ، عند سيبويه ؛ وقال المبرد هو في الأصل صفة المصدر ، أي القعدة القرفصاء والرجوع القهقرى ، وعند بعض الكوفيين : هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل ، تقهقر القهقرى وتقرص القرفصاء ، ونحوه ؛ وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء ، وعدم سماع أفعالها يُضعف المذهبين ؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل)).⁽⁵⁶⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص299، 300).

نلاحظ في هذا المثال أن الرضي أورد أولاً رأي المذهبين البصري والكوفي في نوع المفعول المطلق ، فمذهب سيبويه أن القرفصاء والقهقرى مصدر بنفسه ، أما المبرد فذهب إلى أنه في الأصل صفة المصدر، ومذهب بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، وبعد ذلك أضعف الرضي المذهبين بسبب عدم سماع أفعالها وعدم سماع وقوع هذه الأفعال ، وهو إثبات حكم بلا دليل .

وقوله في موضوع الحروف المُشبهة بالفعل **إِنَّ** وأخواتها: ((...وعدم سماع الإعمال في: كأنما، ولعلما، ولكنما، وقياسها في الأفعال على: ليتما، سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة، إذ لا فرق بينهم وبين ليتما؛ وإذا سمع في: إنما مع ضعف معنى الفعل فيها، فما ظنك بهذه الحروف، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب "ما").⁽⁵⁷⁾ (المصدر السابق، ج4، ص339).

جاء هذا المثال للاستدلال على الإعمال وعدمه في ((كأنّ ، ولعلّ ، ولكنّ)) عند دخول (ما) عليها ، وبسبب عدم سماع إعمالها ألغى إعمالها . وأوضح الرضي أنه على الرغم من قياسها في الإعمال على (ليتما) عند الكسائي وأكثر النحاة ، وإلى سماع الإعمال في إنما ، إلا أن الإلغاء أولى بالاتفاق .

وأيضاً قد يردّ الرضي رأياً من أراء النحاة لمسألة من المسائل النحوية لعدم السماع، ففي باب خبر كان وأخواتها أورد رأياً لأبي محمّد القاسم بن أحمد الأندلسي وحاول أن يردّ عليه إذ يقول: ((وأجاز الأندلسي وقوع أخبارها جميعها ماضية ، والأولى ما تقدّم لعدم السماع)).

ولتوضيح هذه المسألة نقول : ((إنّ المقصود بالأولى : (وهو منع ابن مالك ، وهو الحق ، من مُضيّ خبر ((صار)) و((ليس)) و((مادام))، وكلّ ما كان ماضياً من : ما زال ولا زال ومرادفتها - ما فتى ، وما برح وبقية الأفعال التي يشترط فيها دخول النفي وكذلك في قوله بعد ما زال وأخواتها)).⁽⁵⁸⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص144، 145).

حاول الرضي هنا في هذا المثال أن يرد على ما أجازّه الأندلسي من وقوع أخبار قسم من أخوات كان ماضية لعدم السماع .

وقوله في باب اسم **إِنَّ** وأخواتها: ((وجوز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأولين في الضمير واسم الإشارة أيضاً، نحو: لا إياه هنا، أو: لا هذا، وهو بعيد غير مسموع)).⁽⁵⁹⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص167).

وفي بعض الأحيان يحاول الرضي أن يفضل السماع على القياس إذ يقول في باب الأسماء المُتوغّلة في الإبهام وهو من استطرادات الرضي : ((..... وسمع سيويوه: لي عشرون مثله، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع: عشرون غيره ، ومنعهما الفراء، والسماع لا يردّ، ولاسيما إذا عضده القياس وكلهم منعوا: عشرون أيما رجل وأي رجل لعدم السماع، وإن لم يمنعه القياس)).⁽⁶⁰⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص212).

ومن وجهة نظر علمية لا يجوز أن يجيز القياس شيئاً لم يسمع عن أصحاب اللغة .
وفي بعض الأحيان يحاول أن يثبت قاعدة نحوية منطلقاً من رأيه الخاص، ولكنه يعود وينفي ذلك لعدم السماع إذ يقول في باب المُعرّف بالألف واللام : ((ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف ؛ بلى، السماع مفقود فيها)).⁽⁶¹⁾ (المصدر السابق، ج1، ص384).
ويعود ويثبت كلامه في باب الأسماء الملازمة للنداء : ((ولم يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفاً)).⁽⁶²⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص430).

من خلال هذين المثالين السابقين نلاحظ أن الرضي بداية لا يرى مانعاً من وصف الأسماء المختصة بالنداء ، ويعود في المثال الثاني ينفي ما ذكره في المثال الأول بقوله : ولم يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفاً .

وبعد هذه الأمثلة لبيان موقف الرضي من السماع فإننا نجد في بعض الموضوعات يستقبح السماع إذ يقول في موضوع النعت الحقيقي والسببي : ((ومما جاء من ذلك سماعياً على قبّح؛ ((سواء))، نحو: مررت برجلٍ سواءٍ هو والعدم، وسواءٍ أبوه وأمه، والفصيح المشهور : رفع سواء، على الابتداء والخبر.....)).⁽⁶³⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص305).

نلاحظ في هذا المثال استقبح الرضي للسماع ، وهو مجيء (سواء) مجروراً والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء .

ويصف بعضه بعدم الفصاحة إذ يقول في موضوع أسماء الأفعال وفي أثناء الكلام عن هَلَمْ : ((وبنو تميم يصرفونه، نظراً إلى أصله، وليست بالفصيحة نحو: هَلَمْ، هَلْمِي، هَلْمُوا، هَلْمُنْ)).⁽⁶⁴⁾ (الشامي، 1998م).

وقال في موضوع أَمَّا : ((..... اعلم أنه يأتي بعد ((أَمَّا)) ما يتكرر ذكره بعد فائها ، وذلك إما مصدر مكرّر ضمناً ، ... ، وإما صفة تكرر لفظها بعد الفاء وإما غير المصدر والصفة، نحو: أمّا العبيد فدو عبيد ، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات ، مُعرّفاً كان أو ، لا ؛ وروى يونس عن بعض العرب نصبه، قال سيبويه: هي خبيثة قليلة ، قال ، ومع ذلك ، لا يجوز هذا النَّصْب الضَّعيف في المُعرّف، إلا إذا كان غير معيّن.....)).⁽⁶⁵⁾ (الأسترابادي، ج4، ص470، 473، 474).

وبذلك نجد أن الرضي قد سار على نهج البصريين في الأخذ بالفصيح وعدم الاعتداد بالشاذ والقليل النادر.⁽⁶⁶⁾ (الشامي، ص167، 1998م).

القياسُ

القياسُ لغةً : ((قستُ الشيءَ بغيره وعلى غيره أحسنَ قياسًا وقياسًا فانقاس إذا قدرته على مثاله)).
و يُقال: ((قايستُ فلانًا إذا جازيته في القياس وهو يفتأس الشيءَ بغيره أي يقيسه
به ويقتأسُ بأبيه اقتياسًا أي يسلكُ سبيله ويقتدي به)).⁽⁶⁷⁾ (ابن منظور، ص 186
، د.ت).

((وقاس الشيءَ يقيسه قياسًا وقياسًا واقْتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله)).⁽⁶⁸⁾ (المصدر
نفسه، ص 187) .

وجاء في المعجم الوسيط: ((قاسَ الشيءَ على غيره، وبه - قوَسًا، وقياسًا:
قدره على مثاله)).⁽⁶⁹⁾ (مُصنّفِي، ص 66) .

والقياسُ اصطلاحًا: هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ
أصول المادّة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها . أو هو إلحاقُ مسألةٍ
ليس لها حكمٌ مُعيّنٌ بمسألةٍ لها حكمٌ مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه
يستدعي قياس إحداهما على الأخرى.⁽⁷⁰⁾ (الليدي، 191، د.ت) .

ومن النحاة القدماء الذين أشاروا إلى القياس قبل دراسته دراسةً مستقلةً في كتب الأصول النحوية،
من النحاة هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ)، وكان من أقدم من ينسب إليه
الولوع بالقياس من متقدمي النحاة، فمما يذكره النحاة ويتناقله الرواة ويسجله المؤرخون عن
الحضرمي أنه: ((أول من ضرّع النحو وبعجه))، وأنه في تفرّعه له قد اعتمد على
((مدّ القياس والعلل)). حتى إنه كان ((شديد التّجريد للقياس)).⁽⁷¹⁾ (أبو المكارم، ص 11، 1985م).

وبعد ذلك يأتي الخليل ويوسّع كلامه في القياس وبعده تلميذه سيبويه .
وبعد ذلك ظهرت لهذا الأصل دراسات عديدة ومستقلة من نواحٍ عديدة منها : تعريفه لغة
واصطلاحًا واستعمالًا ، أركانه الأساسية وأهميّة كل منها ، وأنواعه واستعمالات كل منها. ومن
النحاة القدماء الذين تناولوه في دراساتهم وتأليفاتهم ابن جنّي وابن الأنباري وجلال الدّين السيوطي
وغيرهم.

قال ابنُ الأنباري في جليله : ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)).

وقال : ((وهو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه))⁽⁷²⁾ (ابن الأنباري، 1957، 45م) .
وقال السيوطي: ((..... وقال صاحب المستوفى: ((كل علم، فبعضه مأخوذ بالسَّماع والنُّصوص
وبعضه بالاستنباط والقياس ، وبعضه بالانتزاع من علم آخر))⁽⁷³⁾ (السيوطي، 1976، 94م) .

وهو ردّ الشيء إلى نظيره، واكتشاف المجهول من المعلوم، أو حمل غير المنقول على المنقول
فإذا علمنا عن طريق النقل أنّ ((فاعلة)) تجمع على ((فواعل))، مثلاً عرفنا عن طريق القياس
إنّ ((جارية)) تجمع على جوارٍ ، و ((عادية)) على عوادٍ وهكذا⁽⁷⁴⁾ (ترزي، 119، د.ت).
واختلف البصريون والكوفيون في أمر القيا ، فالبصريون تحرّوا ما نقلوا عن العرب ثمّ استقرّوا
أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعمّ الأغلب من هذه الأحوال ، فإنّ تناثر النصوص القليلة هنا
وهناك لا تشملها قواعدهم سلكوا بها بعد التحري من صحّة نقلها عن العرب المحتجّ بكلامهم
إحدى طريقتين: إمّا أن يتأولوها حتّى تنطبق عليها القاعدة ، وإمّا أن يهملوا أمرها لقلّتها
فيحفظوها ولا يقيسوا عليها ، جاعليها من الصنّف الذي سموه مطرّداً في السَّماع شاذّاً في القياس،
وقالوا : تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب ولا يقاس عليها أمّا
الكوفيون فلم يكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه على أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه،
فلمّا اقتضت المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم ممّا ينتزّه عن روايته
البصريّ ، ثمّ جعلوا كلّ شاذّ ونادر قاعدة لنفسه))⁽⁷⁵⁾ (الأفغاني، ص(70، 71)، 1978م).

وللقياس أركان خاصة به أجمع عليها تقريباً غالبية النحاة قديماً وحديثاً وهي: - المقيس عليه
((الأصل)) 2 - المقيس (الفرغ) 3 - (العلة) 4 - الحكم⁽⁷⁶⁾ (ابن الأنباري، ص(93، 94)، 1957م) .

وقسم ابن جنّي الكلام بالنسبة إلى القياس أربعة أقسام هي :

- الأوّل : ما كان مُطرّداً في القياس والاستعمال جميعاً .
- الثاني : ما كان مطرّداً في القياس ، شاذّاً في الاستعمال .
- الثالث : ما كان مطرّداً في القياس ، شاذّاً في القياس .
- الرابع : ما كان شاذّاً في القياس والاستعمال جميعاً⁽⁷⁷⁾ (ابن جنّي، ص(98، 99)، 1990م) .

٢٦٨٦٨١

والقياس في العربية على أربعة أقسام :

1. حملُ فرعٍ على أصلٍ. (78) (المصدر السابق، ص112، 1990م).
2. حمل أصلٍ على فرعٍ.
3. حمل نظيرٍ على نظيرٍ.
4. حمل ضدًّا على ضدِّ. (79) (السيوطي، ص104، 1976م).

ويضيف ابن جنِّي نوعين آخرين للقياس من حيث اللفظ والمعنى: أحدهما معنوي والآخر لفظي بقوله: ((..... فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أنَّ الأسباب المانعة من الصِّرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً، نحو أحمد، ويرمَع⁽⁸⁰⁾ (حجارة رخوة)....، والثمانية الباقية كلها معنوية؛ كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك. فهذا دليل.

وإنما قال النحويُّون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزید،..... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلَّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ... فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلِّم نفسه، لا شيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح)).⁽⁸¹⁾ (ابن جنِّي، ص(110، 111)، 1990م).

وأشار ابن جنِّي أيضاً إلى قوَّة القياس بقوله: ((واعلم أنَّ من قوَّة القياس عندهم اعتقاد النَّحويين أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضربَّ هذا من كلام العرب، ولو يثبت مثله: ضيرب، أو ضورب، أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب، لأنَّه قياس على الأقل استعمالاً وألا ضعف قياساً)).⁽⁸²⁾ (المصدر نفسه، ص 115).

ونجد الرضوي سار على النهج الذي نهجه النَّحاة الأقدمون، في عدِّ القياس من الأصول المهمَّة التي تبنى عليها القاعدة النَّحويَّة، ومن الأسس التي يقوم عليها النحو عن طريق الاستقراء المستمر والبحث المتواصل. ويمكن ملاحظة ذلك في شرحه للكافية، فيحاول أن يقيس شيئاً على شيء آخر، ويأتي بأية قرآنيَّة أو حديث نبويٍّ أو خطبة لأحد الخلفاء الرَّاشدين والصحابه النَّابغين أو شاهد شعري أو من أمثال وكلام وحكم العرب تدعم قياسه، ولم يكن قياسه مقتصرًا على موضوع معيَّن دون الآخر، بل على العكس من ذلك؛ فمتى تسنح له فرصة القياس لا يتردد في ذلك. ويؤكد أراء النَّحاة في الموضوع الذي يقيس عليه في حالة وجود رأي من قبل هذا النَّحوي بصدد الموضوع نفسه.

ومن أمثلة القياس عنده ما يلي :

قال في أثناء شرحه الأفعال التي تنصب مفعولين : ((.....والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي ((علمت)) مطلقاً مقام الفاعل،.....وفيما قالوا نظر،.....وأما المتأخرون فقالوا : يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس.....والذي أرى، أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل، معرفة كان أو نكرة، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ماكان خبراً في الأصل بعدما كان مبتدأ-أي واقعاً بعد ما كان مبتدأ-.....وهذا كما قلنا في نحو : ضرب موسى عيسى، وكذا في نحو : أعلمتك زيداً أباك، فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه)).⁽⁸³⁾ (الأستراباذي، ج1ص217)).

ظهر خلاف بين النحاة في هذا الموضوع ، فالمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي (علمت)، مطلقاً مقام الفاعل، أمّا المتأخرون فأجازوا نيابته-ثاني مفعولي علمت-عن الفاعل إذا لم يلتبس، وذلك كونه نكرة وأول المفعولين معرفة ، أما الرضي فأجاز نيابته عن الفاعل قياساً، معرفة كان أو نكرة واللبس مرتفع .

وقال في الموضوع نفسه : ((هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السّماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بصقبه. وكذا : لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل ((أعلمت)) كقوله :

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي وَالْكَفْرُ مَخْبِثَةٌ لِنَفْسِ الْمَنَعِمِ

لأنه في الحقيقة : فاعل ((علم)) ، إذ معنى : أعلم زيد عمراً منطلقاً، علم زيد عمراً منطلقاً ، وقيام ثاني مفاعيل ((أعلمت)) مقام الفاعل أولى من حيث القياس. من قيام ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي ((علمت)).....)).⁽⁸⁴⁾ (المصدر نفسه،ص218) .

أشار الرضي هنا إلى أن قيام ثاني مفاعيل ((أعلمت)) مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها، كما كان قيام أول مفعولي ((علمت)) أولى .

وقال في موضوع الخبر يكون جملة: ((..... لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى، أو، لا: فإن كانت لم تحتج إلى الضمير، وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير، ظاهر أو مقدر. وقد يقام الظاهر مقام الضمير وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً فالقياس في موضع وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن: والجملة الخبرية ابتدائية. والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو: البرُّ الكُرُّ⁽⁸⁵⁾ (الكرُّ: بضم الكاف مكيال معروف عندهم: كالصاع) بستين، أي الكُرُّ منه لأن جزئيته تشعر بالضمير في حذف الجار والمجرور معاً)).⁽⁸⁶⁾ (الاسترلابي، ج1، ص238).

نلاحظ من خلال المثال السابق أن الرضي بين أن الخبر عندما يكون جملة لا تخلو أن تكون هي المبتدأ معنى، أو لا، فإن كانت كذلك لم تحتج إلى ضمير، وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر، والسبب في ذلك، لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، وقد يحذف هذا الضمير الرابط قياساً إذا كان مجروراً بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول مثل: البرُّ الكُرُّ بستين، أي الكُرُّ منه.

وفي موضوع كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفاً قال: ((..... وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلّق به.... وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ. وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة، الجار والمجرور منصوب على أنه مفعول به، كما أنه اتفاقاً في نحو: مررت بزيد، إلا أن العامل ههنا مقدر. وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن، وحاصل، ليكون الظرف دالاً عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو: من لك بالمهذب، أي من يضمن، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أخر: الصفة، والصلة، والحال، وفيما عدا المواضع الأربعة، لا يتعلّق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود وأكثرهم على أن المحذوف المتعلّق به: فعل، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلّق، وإنما يتعلّق الظرف باسم الفاعل في نحو: أنا مارٌّ بزيد لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلّق به فالأصل أولى، وأيضاً، للقياس على: الذي في الدار زيد، وكلُّ رجلٍ في الدار فله درهم، والمتعلّق في الموضوعين فعل، لا غير)).⁽⁸⁷⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص244، 245).

أورد الرضيّ هذا المثال في أثناء شرح كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفاً، وما هو العامل في الظرف؟ فمذهب البصريين أنه لا بد للظرف من محذوف يتعلّق به ، ومذهب بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ . وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامّة ، أي ممّا لا يخلو منه فعل، وقد يحذف خاص لقيام الدليل ، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه ، وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع آخر هي : الصفة ، والصلّة، والحال ، وفيما عدا المواضع الأربعة السابقة ، لا يتعلّق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود. وذهب أكثر الجمهور إلى أنّ المحذوف المتعلّق به يكون فعلاً، لأنّ الحاجة إلى ذلك المحذوف هو للتعلّق ، وإنّما تعلّق الظرف باسم الفاعل لمشابهته الفعل ، فالرجوع إلى الأصل أولى، وأيضاً القياس على : الذي في الدار زيد ، وكلّ رجل في الدار فله درهم، والمتعلّق في الموضعين فعل.

وفي موضوع دخول من في التحذير قال : ((إذا جاء المحذّر منه بعد المحذّر فإمّا أن يكون مع (أن) أو (لا) معهما ؛ فالذي يغير (أن) نحو: إيّاك والأسدّ ، يجوز فيه وجهان كونه مع الواو، ومع (من) ...، وأمّا (من) فهو متعلّق بالفعل المقدّر ، أي بعدّ نفسك من الأسد . والذي مع (أن) يجوز فيه هذان الوجهان، نحو: إيّاك أن تحذف، وإيّاك من أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجارّ، لأنّ (أن) حرف ، موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم، فلمّا طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد ، أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجرّ، الذي هو مع المجرور كشيء واحد ...)).⁽⁸⁸⁾ (المصدر السابق، ج1، ص(483،484)).

أورد الرضيّ هذا المثال في أثناء شرحه موضوع التحذير، ويبيّن هنا أنه في حالة مجيء المحذّر منه قبل المحذّر، فإذا حصل ذلك فإمّا أن يكون مع (أن) أو لا معهما ، فالذي يكون مع غير أن مثل: إيّاك والأسدّ يجوز فيه وجهان ، كونه مع الواو ، ومع من وهو هنا متعلّق بالفعل المقدّر، والذي مع أن يجوز فيه هذان الوجهان نحو : إيّاك أن تحذف ، وإيّاك من أن تحذف، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار ، لأنّ (ان) حرف موصولة طويلة بصلتها، فلمّا طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد ، جاز فيه التخفيف قياساً على حذف حرف الجرّ الذي هو مع المجرور كشيء واحد. ولولا هذا القياس لما جاز ذلك.

وفي موضوع حذف العامل في المفعول المطلق جوازاً ووجوباً يبيّن الرضيّ المعنى من القياس بقوله : ((وأمّا ما بيّن فاعله بالإضافة نحو: كتاب الله، وصبغة الله وسنة الله ووعد الله، وحنّانك ودوّالك ، أو بيّن مفعوله بالإضافة نحو: ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك...؛

أَوْ بَيَّنَّ فاعله بحرف جر نحو: بؤساً لك أي بشدة...، أَوْ بَيَّنَّ مفعوله بحرف جر، نحو: عقرًا لك أي جرحًا...، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا. والمراد بالقياس: ((أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ ضَابِطٌ كَلِّيٌّ، يَحذفُ الفِعْلَ حَيْثُ حَصَلَ ذَلِكَ الضَّابِطُ، وَالضَّابِطُ هُنَا مَا ذَكَرْنَا مِنْ ذِكْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بَعْدَ الْمَصْدَرِ مُضَافًا إِلَيْهِ أَوْ بِحَرْفِ الْجَرِّ، لَا لِبَيَانِ النَّوعِ...)).⁽⁸⁹⁾ (المصدر السابق، ج1، ص306).

وقال في موضوع النعت والعطف بعد اسم لا: ((..... ولقائل أن يفرق بين ((لا)) وبين ليست ولعل ونحوها، بضعف عمل ((لا))، ألا ترى أنه يبطل بالفصل، وبدخولها على المعرفة، ويجوز الإلغاء مع التكرير، فهي عامل ضعيف، تعمل لمشابتها بالمشبهة، أعني (إن) مشابهة ضعيفة، فلا جرم، يجوز اعتبار اسمها الأصلي، أعني الرفع، فعلى هذا يجوز: لا غلام أو: لا غلام رجل ظريف أو حسن الوجه، فيرفع وصف المنفي، مضافًا كان المنفي أو مفردًا، ومضافًا كان الوصف أو مفردًا؛ هذا والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء؛ وإنما جاز الرفع؛ حملًا على المحل، بل كان هو القياس، لأن التوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لافي الحركة البنائية، نحو: جاءني هؤلاء الكرام بالرفع)).⁽⁹⁰⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص175، 176).

وفي موضوع أنواع أخرى من المصادر التي يحذف عاملها وجوبًا، يحاول أن يبين أن يكون هناك قياس للمشابهة بقوله: ((ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا، أيضًا ... ومما يشبه أن يكون قياسًا، كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه، كما يقول المجيب: نعم ونعمة عين، أي وأنعم عينك إنعامًا، أي أقرؤها، فحذف الزوائد وأضيف إلى المفعول)).⁽⁹¹⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص331).

وفي موضوع ما يحذف من المرخم، يذكر قياسًا من قبل بعض النحاة ويحاول الرد عليه بقوله: ((وبعضهم يجوز: يا حمراء بفتح الهمزة قياسًا على ذي التاء في نحو قوله: ((كليني لهم يا أميمة ناصب))، والوجه المنع لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم، ولا كذلك ذو الألف)).⁽⁹²⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص404).

وقال في موضوع الإضافة اللفظية معناها وفائدتها: ((... قال المصنف أجاز الفرء نحو: الضارب زيد، إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التتوين بسبب الإضافة، ثم عرّف باللام؛ وإما لأنه قاسه على: الضارب الرجل، والضاربك،

فإن جازت الإضافة فيهما مع عدم التخفيف، فلتجز فيه أيضًا؛ قال: وكلا الأمرين غير مستقيم، أما قوله: لأن لام التعريف دخلت بعد الحكم بإضافته ... وأما قياسه على: الضارب الرجل، فليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف، ومثبه به...)).⁽⁹³⁾ (المصدر السابق، ج2، ص227).

وقال في موضوع شروط الترخيم - وهنا يذكر الرضي نوعًا من أنواع القياس وهو قياس الطرد: ((..... إنما اشترط العَلَمِيَّةُ في التَّرخيمِ لكثرة نداء العَلَم ... وإنما اشترط في العَلَمِ زيادة على الثلاثة لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسًا مُطَرِّدًا عن أقلِّ أبنية المعرب أي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة، بخلاف نحو: يد، ودم فإنَّ النقص فيه وأن كان بلا علة، لكنه قليل غير قياسي، والشذوذ لا يعبأ به....)).⁽⁹⁴⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص397).

وهناك نوع آخر من أنواع القياس وهو قياس التمارين العملية: ويؤتى بها للرياضة الذهنية وإثبات المقدرة على فهم التركيبات اللغوية والنحوية، من ذلك قوله في موضوع حذف المبتدأ وحذف الخبر، متى يجب ومتى يجوز؟: ((وإذا تعددت المبتدآت، نحو: زيد أبوه، أخوه، عمه، خاله، ابنه، بنته، صهرها، جاريتها، سيدها، صديقه، قادم: فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل، فصديقه قادم، خبر عن سيدها، وهكذا إلى المبتدأ الأول، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خبرًا عن الأول، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير مثله، إلا المبتدأ الأول. وإن لم تضاف المبتدآت، كل واحد منها إلى ضمير ما قبله، فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأول المتبتدآت وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت وهكذا على الترتيب. وذلك نحو: هند، زيد عمرو، بكر، خالد قائم عنده في داره بأمره معها، فكأنك قلت: بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد، ثم جعلت هذه الجملة أي بكر مع خالد، خبرًا عن عمرو، مع رابطة في داره، فكأنك قلت: عمرو بكر مع خالد في داره، أي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد، ثم جعل هذه الجملة خبرًا عن زيد مع رابطة بأمره، فكأنك قلت: زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بأمره، أي بأمر زيد، أي زيد أمر عمرًا بجمع خالد وبكر، ثم جعل هذه الجملة خبرًا عن هند مع رابطة معها، فكأنك قلت: هند زيد أمر عمرًا بجمع بكر وخالد معها. وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر)).⁽⁹⁵⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص285).

وهكذا نجد أن القياس عند الاسترلابي أكثر ألفة النحو انتشاراً وشيوعاً في شرحه على الكافية، وأشار الرضي إلى أنواع من القياس منها: قياس المشابهة وقياس الطرد وقياس التمارين العمئية.

الإجماع

الإجماع لغةً : الجمع: أن تَجَمَعَ شيئاً إلى شيء. والإجماع: أن تُجَمَعَ الشيء المتفرق جميعاً، فإذا جعلته جميعاً بقي جميعاً ولم يتعرّف كالرأي المعزوم عليه الممضى. (96)
(ابن منظور، ص 580، د.ت).

والجمع، كالمنع: تأليف المتفرق، والإجماع، أي إجماع الأمة، (الاتفاق)، قال: هذا أمر مجمع عليه: أي متفق عليه. وقال الراغب: أي اجتمعت آراؤهم عليه. (97) (الزبيدي، ص (451، 463)، 1983م).

وهو : العزم والاتفاق، وفي الاصطلاح : اتفاق المجتهدين من أمة مُحَمَّد . عليه الصلاة والسلام . في عصر على أمر ديني ، والعزم التأم على أمر من جماعة أهل الحل والعقد. (98) (الجرجاني، ص 24، د.ت).

والمقصود بالإجماع عند علماء العربية: ((إجماع نخاة البلدين : البصرة والكوفة)) (99).
(السيوطي، ص (88، 89)، 1976م).

وظهر اختلاف في هذا الأصل هل يُحتجّ به أم لا ؟ فقال ابن جنّي: ((وإنما يكون حجةً إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا)). (100) (المصدر نفسه، ص 89).

وقال غيره: ((إجماع النخاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردّد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثمّ ردّ)) (101) (المصدر نفسه، ص 89). ويعدّ الإجماع من الأدلة النحوية التي اعتمد عليها الرضي في أثناء شرحه الكافية في بعض المسائل النحوية وإن كان قليلاً، وذلك عندما لا يجد ما يدعم المسائل النحوية التي يذكرها ويحاول تفصيلها تفصيلاً دقيقاً، أو لإثبات رأي من آرائه التي يذكرها في أثناء بيان وجهات نظره في مسألة من المسائل النحوية أو رأي من آراء النخاة التي يتطرق إلى شرحها شرحاً دقيقاً.

ومن أمثلته عنده: قال في موضوع قسم الأفعال: ((ولولا كراهة الخروج من إجماع النحاة، لَحَسُنَ ادِّعَاءُ كَوْنِ الْمُضَارِعِ الْمَسْمُومِ مَجْزُومًا: مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ، لِأَنَّ عَمَلَ مَا سُمِّيَ جَازِمًا، لَمْ يَظْهَرِ فِيهِ.....)).⁽¹⁰²⁾ (الاسترلابي، ج4، ص7).

حاول الرضي في هذا المثال أن يبيِّن أنه لولا كراهة الخروج من إجماع النحاة على أن الفعل المضارع مجزوم لحسن الادِّعاء كونه مبنيا على السكون. فهذا دليل على الأخذ بأصل الإجماع.

وقال في موضوع تكثير نحو أحمر: ((... وأما أفعال التفضيل نحو: أعلم، فإنك إذا سميت به ثم نكرته، فإن كان مجردًا من ((من)) التفضيلية، انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيويوه الوصف الأصلي، كما اعتبر في نحو أحمر، وإن كان مع ((من)) لم يصرف إجماعًا...)).⁽¹⁰³⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص177).

أي إذا سُمِّيَ بـ (أفعال التفضيل) ثم نُكِّرَ، انصرف إجماعًا بشرط تجرده من (من) التفضيلية، وإذا كان معها لم يصرف إجماعًا. وهذا المثال أيضا يوضِّح استخدام الرضي للإجماع لإثبات المسائل النحوية في أثناء شرحه إياها.

وقال في موضوع الاستثناء المفرغ وخاصةً عن تعذُّر البديل على اللفظ: ((... وقال أبو علي: إنَّما لم يَجْزِ جَرُّ البديل في: ما جاعني من أحد إلا زيد، ونصبه في: لا رجل إلا زيد، لامتناع دخول ((من)) الاستغراقية على المعرفة وعمل ((لا)) التبرئة فيها؛ ولا يطرد التعليل في نحو: ما جاعني من أحد إلا رجل صالح، ولا يجوز جره اتفاقًا من البصريين، ولا في نحو: لا رجل في الدار إلا رجل فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا)).⁽¹⁰⁴⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص109).

وقال في موضوع من أحكام المجموع بالألف والتاء: ((وأما فعلة بكسر الفاء ، وفعل مؤنثا كهند، ... وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إمامًا أصلية، كبيعة، أو منقلبة كديمة، فلا يجوز فيه الإتيان إجماعًا، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل)).⁽¹⁰⁵⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص395).

وبذلك يُعَدُّ الإجماع أصلًا من الأصول النحوية التي اعتمدها الاسترلابي في تأييده لقاعدة نحوية أو تغليبها أو نفيها.

استصحاب الحال

وهو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عند الأصل. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ... وهو من الأدلة المعتبرة، وفي الوقت نفسه يعتبر من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل...)).⁽¹⁰⁶⁾ (ابن الأنباري، ص(46،141،142)، 1957م).

وهو عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول.⁽¹⁰⁷⁾ (الجرجاني، ص34، د.ت).

ويعرفه د. تمام حسّان: ((.... ومعنى الاستصحاب، البقاء على الصورة الأصلية المجردة من قبل النحاة سواء أكانت هذه الصورة صورة الحرف أو صورة الكلمة أو صورة الجملة. وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى ((أصل الوضع)) ... والمقصود بأن يكون الاستصحاب دليلاً من أدلة النحو أنّ العنصر التحليلي النحوي حرفاً كان أو كلمة أو جملة، وكذلك الحكم الذي يتوصل إليه النحوي، إذا جاء على أصله فلا يسأل عن علته لأنّ استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل عن الأدلة المعتبرة.....)).⁽¹⁰⁸⁾ (حسّان، ص69، 1981م).
ومن خلال الاطلاع على كتب النحو التي تحدّثت عن النحو: أصوله وأدلته نجد أنّ هذا الدليل من أضعف الأدلة المعتبرة وإن اعتمد عليه كثير من النحاة في أثناء حديثهم عن الوضع، فقد تردد كثيراً استشهد الرضوي بأصل الوضع، وأصل القاعدة، والردّ إلى الأصل فاعتدّ به في مواضع كثيرة من شرح الكافية. ولم يقبل الاحتجاج به في مواضع أخرى.

ومن أمثلة قبوله به، قوله في موضوع المبتدأ والخبر: ((ثمّ اعلم أنّ الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لأنّ الأصل كون المسند إليه معلوماً، وكذا الأصل تتكبير الخبر، لأنّه مسند، فشابه الفعل، والفعل خال من التعريف والتكبير،... وإنّما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم. لأنّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير...)).⁽¹⁰⁹⁾ (الأسترباذي، ج1، ص284).

يتحدّث الرضوي في هذا الموضوع موضعاً أنّ الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأنّ أصل المسند إليه أن يكون معلوماً، وكذلك الأصل في الخبر تتكبيره لأنّه مسند، وشابه بذلك الفعل، والفعل خال من التعريف والتكبير. وبعد ذلك يوضّح الرضوي أنّ السبب في كون الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم هو أنّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه، أمّا الفعل فهو مختصّ بكونه مسنداً لا غير.

وقال في موضوع المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: ((... اختلف في ياء المتكلم، فقال بعضهم أصلها الفتح ، لأنّ واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكلّ كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وباء الجر ولامه، وياء المتكلم : أصلها الحركة، لنلا يبتدأ بالسّاكن وأصل حركتها الفتح لأنّ الواحد ولاسيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة ،وقال بعضهم : أصلها الإسكان، وهو أولى لأنّ السكون هو الأصل، وقولهم : الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع، وظاهره، أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلى حالة التركيب)). (110) (المصدر السابق، ج1، ص389).

بيّن الرضي في هذا المثال رأيين في أصل ياء المتكلم وهما : أصلها الفتح ، لأنّ ياء المتكلم أصلها الحركة ، لكي لا تبدأ بالسّاكن وأصل حركتها الفتح. والثاني : أصلها الإسكان ، لأنّ السكون هو الأصل ويؤدي الرضي رأيه في أثناء شرحه هذا الرأي بقوله : ((وهو الأولى)) فالسكون عنده هو أصل ياء المتكلم.

وقال في أثناء كلامه عن ((رُبَّ)) : ((..... قال ابن السراج : النّحاة كالمجمعين على أنّ ((رُبَّ)) جواب لكلام إمّا ظاهر أو مقدر، فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماضٍ منفي، فلهذا لا يجوزون : رُبَّ رجلٍ كريمٍ أُضْرِبَ؛ بل : ضَرِبْتُ، وإنّما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السّابق عليه؛ هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها ...)). (111) (المصدر نفسه، ج4، ص287).

أوضح الرضي في هذا المثال ما قاله ابن السراج من إجماع النّحاة على أنّ رُبَّ جواب لكلام إمّا ظاهر أو مقدر، فهي في الأصل موضوعة لجواب فعلٍ ماضٍ منفي، والسبب في كونه محذوفاً في الغالب هو دلالة الكلام السابق.

وقال في موضوع أحكام المجموع بالألف والنّاء: ((..... وأهل ، في الأصل: اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه أهلون وأدخلوا النّاء فيه فقالوا أهلة)). (112) (المصدر نفسه، ج3، ص393). ومن أمثلة ردّه هذا الدليل ، قال في موضوع أسماء الأفعال : ((..... وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضرّ ، لمّا ثبت كونه - يعني عدم استعمال بعضها على أصله - عارضاً بالدليل ، إذ رُبَّ أصل مرفوض ، وعارض لازم)). (113) (المصدر نفسه، ج3، ص85).

وقال في معرض حديثه عن المفعول معه رادّاً على ابن الحاجب: ((..... العطف واجب فيه، إذ هو الأصل فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة. وليس بشيء، لأنّ النّصّ على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب ضرورياً، ولو سلمنا أنّه ليس بضروري، قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداعٍ؟ وإن لم يكن ضرورياً)). (114) (المصدر نفسه، ج1، ص521، 522).

نلاحظ من خلال المثال السابق ، بعد ان اوضح الرضي ما ذهب إليه المصنف من وجوب العطف في الفعل المعنوي، وهو هنا في اللفظ مشعر به قوي ، ردّ على ما ذهب إليه المصنّف بقوله: ((وليس بشيء))، لأنّ النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب لأنّه هو الأصل. وبذلك نرى أن استصحاب الحال هو إرجاع الشيء إلى أصله . وقد استخدمه الاسترابادي كأصل من أصول النحوي في تأييد القواعد النحويّة أو نفيها ، وإن كان اعتماده على هذا الأصل أقلّ من اعتماده على أصول النحو الأخرى .

" التعليل "

تعريف العلة : لغة: عللّ : العللُ والعللُ الشربة الثانيةُ وقيلَ الشرب بعدَ الشربِ تَبَاعًا. يُقالُ عللّ بعدَ نهلٍ وعلّةٌ بعلةٌ، والعلّةُ المرضىة. (115) (ابن منظور، ص(498،495)، د.ت).

و((علّ)): العين واللام أصول ثلاثة صحيحة : أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء ؛ فالأوّل : العللُ ، وهي الشربة الثانية . ويُقال : عللّ بعد نهلٍ . والفعل يعلون علا وعلا . والأصل الآخر : العائق يعوق ، قال الخليل : ((العلة حدت يشغل صاحبه عن وجهه . ويقال اعتلّه عن كذا ، أي : اعتاقه والأصل الثالّث : العلة : المرضىة، وصاحبها معتل . قال ابنُ الإعرابي : علّ المريض يعلّ علةً فهو عليل ، رجل عله ، أي كثير العلل. (116) (ابن فارس، ص(13،12)، د.ت).

وقيل : هي مايتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه. (117) (الجرجاني، ص201، د.ت).

ويقصد بها اصطلاحاً : العلل النحوية الواردة ، وذلك كالتعليل لدخول التنوين في الكلام والتعليل لنقل الفعل وخفة الاسم. (118) (اللبيدي، ص(158،157)، د.ت).

" بدايات نشوء العلة "

من خلال الاطلاع على بداية نشوء العلة نجدها مصاحبة للقياس⁽¹¹⁹⁾ (ترزي، د.ت)، وهذا ما يمكن ملاحظته في جميع الكتب التي تتناول أصول النحو العربيّ بالدراسة والبحث المستمر والمتواصل. وقد عدت العلة في بعض الأحيان ركنا من أركان القياس الأساسيّة. (120) (نحلة، 1987م).

ويرتبط نشوء العلة بأبي إسحاق الحضرمي وهذا ما أشارت إليه كتب النحو فهو أول من بعج العلل (121) (عبابنة، 1984م). وكانت في أول أمرها ساذجة بسيطة. (122) (نحلة، 1987م). وبعد ذلك تطور مفهوم التعليل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يمكن أن يطلق عليه - دون تجوز - قمة التعليل في النحو، إذ استطاع أن يستنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد، ومالم يسبق إليه. (123) (أبو المكارم، 1973م).

✓ ومن الطبيعي أن يتأثر كل تلميذ باستاذه ومعلمه فهذا سيبيويه تأثر تأثيراً كبيراً باستاذه الأول الخليل فيما كتبه في كتابه من موضوعات حول العلة، ويمكن ملاحظة ذلك في كثير من موضوعات كتابه وفي بعض الأحايين: يأتي بكلام الخليل في أثناء تعليله في موضوع ما. (124) (عبابنة، 1984م).

وبعد ذلك توالى الدراسات حول هذا الأصل المهم من الأصول النحوية من قبل كثير من النحاة مثل: ابن السراج وابن جنّي وابن الأنباري والسيوطي. (125) (ابن الأنباري، 1957م). ومن البديهي أن العلة في كل عصر من عصور النحاة الأوائل تتطور وتتقدم.

أقسام العلة

تحدّث ابن السراج عن اعتلالات النحويين وهما على ضربين : ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب ، كقولنا : كلّ فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمّى علة العلة. (126) (ابن السراج، 1988م). وقسم أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) العلل إلى ثلاثة أقسام :

1- العلة التعليمية: وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب (127) (الزجاجي، ص(64،65) ، د.ت).

هذا النوع من العلل يقوم على صوغ نمط غير مسموع من نمط مسموع، وتمييزه باسم اصطلاحيّ خاصّ به، فيكون على كلام العرب من كلام العرب. (128) (الملخ، ص(54،55)، 2000م).

2- العلة القياسية: توضح هذه العلة بالمثال الآتي : فإن يقال لمن قال: نصبت زيداً بأنّ في قوله: إنّ زيداً قائمٌ ، ولم يجب أن تنصب ((أنّ)) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن تقول لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته. (127) (الزجاجي، ص(64،65) ، د.ت).

وهذا النوع من العلل جامع بين المقيس والمقيس عليه في عملية القياس النحوي الشكلي (128) (الملخ، ص(54،55)، 2000م).

3- العلة الجدلية النظرية: وهي كل ما يعتلّ به في باب ((أن)) بعد هذا. مثل أن يقال، فمن أيّ جهة شابته هذه الحروف الأفعال: وبأيّ الأفعال شبهتموها؟ أبا الماضيّة، أم المستقبلية أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ و(حين) شبهتموها بالأفعال لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلاً شبهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله لأنّه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ، فأيّ في علة دعنكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأيّ قياس اطّرد لكم في ذلك؟...)).⁽¹²⁷⁾ (الزجاجي، ص(64، 65) د.ت). وهذه العلة هي كلّ علة بعد العلة القياسية⁽¹²⁸⁾. (الملخ، ص(54، 55)، 2000م).

وذكر ابن جنّي ثلاثة أنواع من العلل :

- 1- العلل النحوية⁽¹²⁹⁾ (ابن جنّي، 1990م) : وعبر عنها بعدة مسميات ، منها: علل العربية، وعلل النحويين وعلل أهل العربية ، وعلل النحو، وعلل الإعراب.⁽¹³⁰⁾ (الحجوج، ص111، 2000 م).
- 2- العلل الكلامية⁽¹²⁹⁾ (ابن جنّي، 1990م) : وكان يعبر عنها أحياناً بعلل الكلام، وعلل المتكلمين.⁽¹³⁰⁾ (الحجوج ، 2000 م).
- 3- العلل الفقهيّة⁽¹²⁹⁾ (ابن جنّي، 1990م) : وعبر عنها بعدة مسميات، منها :علل المتقنين ، وعلل الفقه.⁽¹³⁰⁾ (الحجوج ، 2000 م).

وحاول ابن جنّي أن يبيّن أيّ العلل المذكورة قريبة من بعضها وأيّها بعيدة عن بعضها الآخر إذ قال:

((اعلم أنّ علل النحويين- وأعني بذلك حدّافهم المتقنين ، لا الفافهم المستضعفين . أقرب إلى علل المتكلمين ، منها أيّ علل المتقنين ، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسي، ويحتجون فيه بتقلّ الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه))⁽¹³¹⁾ (ابن جنّي، ص49، 1990 م) .

وذكر أنواعاً أخر من العلل منها: الموجبة والمجوّزة بقوله: ((اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، فعلى هذه الدّاعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها عن تجويزها؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب وضرب آخر يسمّى علة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب...)).⁽¹³²⁾ (المصدر نفسه، ص165).

ومن خلال هذا العرض الموجز عن العلة ونشأتها من أول وهلة ، نجدُها قديمةً قدم الكلام عن النحو وأصوله وأدلتُه ، وهذا واضحٌ كُلِّ الوضوح في كتب النحاة القدماء ، وأن كان الكلام عنها مُتَنَثِرًا هنا وهناك بين الموضوعات النحويَّة الأخرى ، ولم تجمع في فصلٍ واحدٍ ، وبمرور الزمَن وضعت العلة في موضوع واحدٍ خاصٍّ بها من حيث النشأة والبدايات والأقسام والأنواع ، وألّفت حولها الكتب الكثيرة والمُتنوعة متناولة العلة من حيث النشأة والبداية والأقسام والأنواع قديمًا وحديثًا وآراء النحاة فيها القديما والمحدثين .

وعدَّت العلة جزءًا من السَّماع والقياس ؛ فهناك علةٌ قياس وعلةٌ سماع ، ومن وجهة نظر الدراسة تعدُّ العلة من الأمور الأساسيَّة والأسباب الرئيسيَّة التي يقوم عليها النحو وأدلتُه ؛ إذ بدون تعليلٍ أو سببٍ لا يمكنُ استنباطُ أمورٍ ومسائلٍ جديدةٍ للنحو العربي ، ويبقى في دائرة الجمود وعدم التقدُّم والتَّطور في كلِّ زمنٍ من الأزمان . فلا بدَّ لكلِّ قانونٍ أو قاعدةٍ تعليلٍ لدعمه وجعله مقنعًا عند الغير وللتمكن من القياس عليه؛ فتكون العلة سببًا داحضًا لكلِّ قانونٍ أو قاعدةٍ . وعلى الرِّغم من هذا الاهتمام الواسع من العلة إلا أنَّه ظهر من حاول إلغاء بعض الأنواع من العللٍ ومنها: العللُ الثَّواني والثَّوالت أي ((القياسية والجدلية)) وهو ابن مضاء القرطبي⁽¹³³⁾ (القرطبي، د.ت) وذلك لأنَّ العللُ التعلیمیة هي التي يحتاجها النَّاشئة في تعلُّم النحو ، أمَّا العللُ القياسیة والجدلیة فترید لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمُّل والنَّظر ، وكان هذا التَّكُلُّف سببًا في ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي.⁽¹³⁴⁾ (الزَّجَّاجي، د.ت).

وبعد ، فإنَّ الرِّضیَّ لم يخرج عن الطريقة التي سار عليها النحاة القدماء في تعليلاتهم ، وهذا ما يمكن ملاحظته في كلِّ جزءٍ من أجزاء الكافية ، إذ كان كثير التعليل في أثناء شرحه للمسائل النحويَّة ، وقد أضاف عددًا من العلل بالإضافة إلى أخذة الكثير من علل السَّابِقين . ونجده يأتي بالحكم النحوي مُعلَّلًا له ، ثمَّ يتخيَّل اعتراضًا على ذلك الرَّأي ، ويجيبُ عن ذلك الاعتراض ، مُعلَّلًا للسَّؤال والجواب.⁽¹³⁵⁾ (الشَّامي، ص190، 1998م).

وقد يصل التعليل عنده إلى درجة الخيال الطَّرِيف ، ومن ذلك تعليله للحركات الإعرابية في شرحه لأنواع الإعراب ، إذ يقول : ((وإنَّما قيلَ لعلم الفاعل رفع ، لأنَّك إذا ضممت الشفَّتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانها ، فالرفع من لوازم هذا الضمِّ وتوابعه ، فسمَّى حركة البناء ضمًّا ، وحركة الإعراب رفعًا ، لأنَّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة

أولاً.... وأما جرُّ الفكِّ إلى أسفلٍ وخفضه فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفلٍ، فسمي حركة الإعراب جرًّا وخفضًا ، وحركة البناء كسرًا ، لأنَّ الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ، ثمَّ الجزم بمعنى القطع ، والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسمي الإعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا)).⁽¹³⁶⁾ (الأسترابادي، ج1، ص(70،69) د.ت).

واهتم الرضّي بالتعليل وأولاه عناية كبيرة ((فعجَّ شرحه بالعلل ، تعليمية كانت أو قياسية أو جدليّة ، فلا تكاد تقف على حكم نحوي، أو مسألة أو ظاهرة نحويّة ، عرض لها دون أن يعلّنها ، فقد سمت نفسه إلى التفوق فيها ، فأعمل فكره فيها، وغاص على كوامنها فأوغل فيها وأعرب وأبعد منتزعاً أغلبها من كتب المناطقة والفلاسفة والمتفهمين والأصوليين)).⁽¹³⁷⁾ (الشامي، ص(191،192)، 1998م).

ومن الواضح أنّ الرضّي كان كثير التآثر بالإسلوب المنطقي وعنايته بألفاظ ومصطلحات المناطق، وإظهار براعته في ذلك⁽¹³⁸⁾ (الشوملي، 2000 م) ؛ وسبب ذلك يعود إلى أنّ التآثر بالمنطق اليوناني قد بلغ الذروة في عصر الرضّي، وكان التعليل في شرحه للكافيّة أحد مظاهر ذلك التآثر المنطقي ، بعد أن كان المنطق اليوناني شيئاً معيَّباً في الدراسات اللغويّة النحوية.⁽¹³⁹⁾ (الشامي، 1998 م).

على الرّغم من هذه التعليلات التي تصل في بعض الأحيان⁽¹⁴⁰⁾ (دمشقيّة، 1978م). عن حدّها، فإنّ القارئ شرح الرضّي يحسّ بشيء من المداعبة والطرافة، لم يعتر بعض القواعد النحويّة من جمود وصعوبة الفهم ففي موضوع ما يحذف من المرخم يُصور الرضّي موضع اتّصال الكلمتين كالمفصل، والكلمتان كعظمتين مُتصلتين عنده ، فهو أقبل للفكِّ من مفاصل المتّصل بعضها ببعض ، لأنّه قريب العهد بالالتئام.....⁽¹⁴¹⁾ (الأسترابادي، ج1، ص405) وبناء الغايات على الحركة ليعلم أنّ لها عرقاً في الإعراب، وعلى الضمّ ، جبراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه...))⁽¹⁴²⁾ . (المصدر نفسه، ج3، ص170) .

أنواع العلل عند الرضّي :

عرف الرضّي العلل المنطقيّة ، وهذا واضح في شرحه ، وذكر العلة الحاملة والغائيّة والموجدة والعارضة وعلة العدم.

فالعلة الحاملة لُغَةً : حَمَلَ الشَّيْءَ يَحْمِلُهُ فهو مَحْمُولٌ وَحَمِيلٌ ، وَحَمَلْتُ الشَّيْءَ عَلَى ظَهْرِي
وَالْحَمْلُ : ثَمَرُ الشَّجَرَةِ، وَقَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ مَا كَانَ لَازِمًا لِلشَّيْءِ فَهُوَ
حَمْلٌ، وَمَا كَانَ بَانِنًا فَهُوَ حَمْلٌ⁽¹⁴³⁾ (ابن منظور، ص(176، 177)).

وهي اصطلاحاً : هو قياسُ أمرٍ على أمرٍ وَتَحْمِيلُ أَحَدِهِمَا حَكْمَ الْآخَرِ، وَالْحَمْلُ طَرِيقُ سَلْكِهِ
النُّحَاةُ ، وَيُحِيلُونَ إِلَيْهِ الظَّاهِرَاتِ الْكَلَامِيَّةَ الَّتِي لَا تَنْتَظِمُهَا قَوَاعِدُ أُصْلِيَّةٌ
تُنَسَبُ إِلَيْهَا⁽¹⁴⁴⁾ (اللبيدي، ص67، د.ت).

العلة الغائية لُغَةً : هي الغاية : وتعني نُقْطَةَ الْإِبْتِدَاءِ⁽¹⁴⁵⁾ (بوزي، ص445، 1992م).
وهي اصطلاحاً : ما يُوجَدُ الشَّيْءُ لِأَجْلِهِ⁽¹⁴⁶⁾ (الجرجاني، ص202، د.ت).

ومن أمثلة العلة الحاملة والعلة الغائية عند الرضوي ما يلي:

قال الرضوي في موضوع المفعول له: ((وذكر المصنّف مثالين للمفعول له ، ليبيّن أنّه قد لا
يتقدّم وجوباً على ما جعل علةً له ، كما في : ضربته تأديباً، وقد يتقدّم وجوده عليه كما في: قعدتُ
جُبناً ، فالمفعول هو الحامل على الفعل ، سواء تقدّم وجوده على وجود الفعل ، كما في: قعدتُ
جُبناً، أو تأخّر عنه ، كما في: جئتُك إصلاحاً لحالك ، وذلك لأنّ الغرض المتأخّر وجوده ، يكون
علةً غائيةً حاملةً على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع كما هو مذكور في مظانه ، فهي مقدّمة
من حيث التصوّر، وإن كانت متأخّرة من حيث الوجود . فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله ،
وليس بمعلول له كما ظنّ بعضهم نظراً إلى ظاهر نحو قولهم: ضربته تأديباً وإنّ الضربَ علةٌ
للتأديب . وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه لا يطرد في نحو: قعدتُ جُبناً، وجعل المفعول له علةً لمضمون
عامله يطرد، لأنّ التأديب علةٌ حاملة على الضرب، ولفظ (المفعول له) يؤذن بكونه علةً، لأنّ
اللام في قوله : ((له)) للتعليل، وهي تدخل على العلة لا على المعلّل ، نحو فعلت هذا لهذه
العلة))⁽¹⁴⁷⁾ (الأستراباذي، ج1، ص508)

أراد الرضوي من الكلام السابق أن يبيّن أنّ المفعول له هو العلة لا المعلول له والعامل هو
المعلول له لا العلة . وسواء تقدّم وجوده على وجود الفعل أو تأخّر عنه فهو الحامل على الفعل ،
والذي أجاز كون الغرض المتأخّر وجوده لكونه علةً غائيةً حاملة على الفعل . فهي مستخدمة من
حيث التصوّر .

وقال في موضوع شرط نصب المفعول له: ((وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب، قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدّم عليه، وأفعال الجوارح، كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل،)).⁽¹⁴⁸⁾ (المصدر السابق، ج1، ص512).
أي أن السبب الذي أدى إلى جعل المفعول له من أفعال القلب، لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدّم عليه، ولولا هذا الحمل لما عدّ المفعول له من أفعال القلب .

العلة الموجدة

العلة الموجدة لغةً : وجد مطلوبه والشيء يجده وجودًا. ووجد الشيء عن عدمٍ ، فهو موجودٌ؛ وأوجده الله ولا يقال وجده.⁽¹⁴⁹⁾ (ابن منظور، ص446 ، د.ت).
والعلة الموجدة اصطلاحًا: الفرصة، والباعثُ ، والدافع.⁽¹⁵⁰⁾ (دوزي، ص98 ، 2001م).

ومن أمثلتها عنده :

قال الرضّي في موضوع المفعول المطلق: ((قدّم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ، وفعله ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً.. أمّا المفعول به نحو : ضربتُ زيدًا، والمفعول فيه، نحو: ضربتُ قدامك يومَ الجمعة، فليسا ممّا فعله فاعلُ الفعل المذكور وأوجده...)).⁽¹⁵¹⁾ (الأستراباذي، ج1، ص295).
أي أنّ السبب في تقديم المفعول المطلق كونه المفعول الحقيقي على باقي المنصوبات، لأنّ الذي أوجده فاعل الفعل المذكور. أمّا المفعول به والمفعول فيه فليسا ممّا فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده.

العلة العارضة

العلة العارضة لغةً : عرض الشيء: انتصب ومنع صار عارضًا كالخشبّة المنتصبّة في السّهر والطريق. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه.⁽¹⁵²⁾
(ابن منظور ، ص(168،169) د.ت) .
والعلة العارضة اصطلاحًا: العارض هو الطارئ، المفاجئ، غير مقصود.⁽¹⁵³⁾ (دوزي، ص178، 1992م)
أي العلة المفاجئة أو الطارئة غير المقصودة .

ومن أمثلتها عنده :

قال الرّضِيُّ في موضوع الأصوات ((... وإنما بنيت أسماء الاصوات ، لما ذكرنا من أنّها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التّركيب الذي هو مقتضى الإعراب ؛ وإذا وقعت مركّبة ، جاز أن تعرب، اعتباراً بالتّركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر)).⁽¹⁵⁴⁾ (الأستراباذي، ج3، ص120) .

أي أنّ السّبب الذي أجاز بناء أسماء الأصوات إذا وقعت مركّبة هو التّركيب العارض لها، الذي يجعلها بمعنى المصادر .

وقال في موضوع المركّب العددي والمركّب المزجي : ((اعلم أنّ أصل خمسة عشر : خمسة وعشر ، حذفّت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما ، وإنما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، ... لأنّ الاسمين معاً ههنا عدد واحد، كعشرة، وكمائة ، بخلاف نحو: لا أبّ وابناء، وإنما مزجوا النيّف مع هذا العقد ، بخلاف سائر العقود نحو : عشرين، وأخواته، ومائة، وألف ، لقرب هذا المركّب من مرتبة الأحاد التي ألفاظها مفردة، وبني الأوّل لكونه محتاجاً إلى الثّاني ، فشابه الحرف، وبني الثّاني ، لتضمنه الحرف العاطف ، وبني على الحركة للدّلالة على عروض البناء ، وإنّ لهما في الإعراب أصلاً، وعلى الفتح ليخف به بعض النّقل الحاصل من التّركيب)).⁽¹⁵⁵⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص135).

أي أنّ أصل المركّب العددي الإعراب ، والذي أجاز بناءهما البناء العارض ، ولولا هذا العارض ل بقي المركّب العددي معرباً. ونلاحظ في هذه المسألة النحوية اجتماع عدّة علل ، ومنها التّشبيه والتّضمنين والدّلالة والخفة والنّقل والتّركيب .

علةُ العدم

علةُ العدم لُغةً : العدم ضدّ الوجود.⁽¹⁵⁶⁾ (مُصطفى، ص588، د.ت) .

وعلةُ العدم اصطلاحاً : خلاف الوجودي، ما لا وجود له.⁽¹⁵⁷⁾ (دوزي، ص160، 1992م).

ومن أمثلتها عنده :

قال الرّضّيّ في موضوع الظُّروف المضافة إلى الجمل : ((..... وأما جائزة الإضافة إليها فعلى ضربين: لأنها إمّا تضاف إلى جملة ماضية الصّدر، فيجوز، بالاتّفاق ، بناؤها واعرابها ، أمّا الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة ، فعلة البناء، إذن، عارضة، وأما البناء فلنقوّي العلة العارضة بوقوع المبنيّ الذي لا إعراب له لفظاً ولا محلاً، موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه، من التعريف والتّكثير)). (158) (الاسترلابدي، ج3، ص(180،181)).

أي الذي جوّز الإعراب في الظُّروف الجائزة للإضافة لعدم لزومها إلى الجملة، وفي هذا النّصّ أيضاً علّتان أخريان وهما : علة البناء والعلة العارضة، فالذي أجاز بناء الظُّروف الجائزة للإضافة إلى الجملة لأنّ علة البناء عارضة ، وقد وقع المبنيّ الذي لا إعراب له لفظاً ولا محلاً ، موقع المضاف إليه لتقوّي العلة العارضة .

وقال في موضوع الظُّروف بيان المقطوع منها :

((....وقال بعضهم: بل أعربت لعدم تضمّن معنى الإضافة، فمعنى: كنت قبلاً: أي قديماً، وأبدأ به أولاً : أي متقدّماً ؛ ومعنى من قبل ومن بعد : أي متقدّماً ؛ ومتأخراً، لأنّ ((من)) زائدة)). (159) (المصدر نفسه، ج3، ص169) .

أي أنّ سبب إعراب الظُّروف المقطوعة عن الإضافة لعدم تضمّن معنى الإضافة .
وقال السيوطي: ((يجوز التّعليل بالأمر العدميّة ، كتعليل بعضهم بناء الضمير...)). (160) (السيوطي، ص116، 1976م).

العلل التّعليميّة والقياسيّة

لم يختلف الرّضّيّ عن سابقه من التّدريج في التّعليل ابتداءً من العلل التّعليميّة ثمّ القياسيّة ثمّ الجدليّة والنّظريّة. وقد يعلل للموضوع بأكثر من علة وقد يجمع عللاً كثيرةً في موضوع واحد، ومثال ذلك قوله في موضوع التّدريج في وضع الضّمائر : ((... إنّما ضمّوا النّاء في المتكلمّ لمناسبة الضمّة لحركة الفاعل ، وخصّوا المتكلمّ بها لأنّ القياس وضع المتكلمّ أولاً، ثمّ المُخاطب ، ثمّ الغائب ؛ وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلمّ وبينه ، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقاً، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأنّ خطاب المذكر أكثر فالتّخفيف به أولى ، وأيضاً ، هو مقدّم على المؤنّث ، فخصّ ، للفرق ، بالتّخفيف، فلم يبق للمؤنّث إلا الكسرة)). (161) (الاسترلابدي، ج2، ص(412)).

نلاحظ من النصّ أعلاه أنّ سبب ضمّ التاء في المتكلم لمناسبة الضمّة لحركة الفاعل ،
وفتحوا المخاطب للفرق بينه وبين المتكلم، وتخفيفاً، وسبب كسر المخاطبة للفرق بينها وبين
المخاطب . وأنّه لا يجوز كسر المخاطب وفتح المخاطبة لأنّ خطاب المذكر أكثر ، وهو متقدّم
على المؤنث .

فالعلل في هذا النصّ المتقدّم هي : المناسبة ، والقياس ، والتخفيف ، والفرق ، والأولى ، والكثرة .

ومن الأمثلة على العلل الجدليّة النظرية قوله في موضوع في تفصيل أحكام لام الابتداء :

بعد انتهاء الرضي من شرح الحروف المشبهة بالفعل أورد استطراداً في تفصيل أحكام لام
الابتداء بقوله : ((اعلم أنّ هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم ، وكان حقّها أن
تدخل في أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى ((إن))، سواء، أعني التأكيد والتحقيق،
وكلاهما حرف ابتداء ، كرهوا اجتماعهما، فأخروا اللام وصدّروا ((إن)) ، لكونها عاملة، والعامل
حَرِيّ بالتقديم على معموله ، وخاصة إذا كان حرفاً ، إذا هو ضعيف العمل ؛ وراعوا مع تأخير
اللام شيئين : أحدهما : أن يقع بينهما فصل ، لأن المكروه هو الاجتماع ؛ والآخر : أنها لما
سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام ، أعني المبتدأ ، أو الخبر المقدم ، أو معمول الخبر المقدم ،
..... نحو: لزيد قائم، ولقائم زيد، ولطعامك زيد أكل ، لا تدخل - مرتبط بقوله : لما سقطت عن
مرتبتها- بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو : إن من الشعر لحكمة، وإن زيدا لقائم، وإن زيدا
لفي الدار قائم، ولا تدخل على متعلّق الخبر المتأخر عن الخبر، فلا يقال : إن زيدا قائم لفي الدار،
لئلا يُبخس حقّها كلّ البخس ، بتأخير ما حقه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما
العمدتان)) (162) (المصدر السابق، ج4، ص357).

"علة السماع وعدمه"

علة السماع :-

عرضت الموضوع لغة واصطلاحاً في موضوع أصول النحو . والمقصود من علة عدم السماع
أي لا يمكن إثبات مسألة من المسائل النحويّة لعدم السماع بها في القرآن الكريم أو الأحاديث
النبويّة الشريفة أو الشعر أو النثر أو غيرها من مصادر السماع .

ومن أمثلتها عنده : قال الرضي في موضوع ((أيّ وصور استعمالها)):

((قال سيبويه: لا يرفع نحو: اضرب أيّاً أفضل، ولا يبنى ، أيضاً، على الضمّ قياساً على: اضرب
أيّهم أفضل ، لأنّ ذلك مخالف للقياس ، ولم يسمع من العرب إلا : أيّاً أفضل، منصوباً، ولو قالوا
لقلنا ، أي لو رفعوا ، أو ضمّوا، لاتبّعناهم)) .⁽¹⁶³⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص62).

نلاحظ في هذا المثال أوضح الرضي أنّ سبب نصب ((أيّا)) سماع ذلك من العرب ، وسبب عدم رفع (أيّا) وعدم بنائه على الضمّ، عدم سماع ذلك من العرب .
وقال في موضوع الحكاية:

((وأجاز الأَخْفَشُ الاستفهام بأيّ ، على وفقِ : أَلْمَنِيّ ، قِيَّاسًا ، فيقال : أَلْيَيّْ ، فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره، والوجه المنع لعدم السَّماع والاستنتقال الياءات؛ والله أعلم)) (164)
(المصدر السابق، ج3، ص81).

أي أنّ سبب منع الرّضِيّ عدم السَّماع واستنتقال الياءات على ما أجازهُ الأَخْفَشُ من رفع (أي) وبفائه على الضمّ قِيَّاسًا على كلمة (أَلْمَنِيّ) . ونلاحظ في هذه المسألة النّحويّة علّتين وهما: عدم السَّماع والاستنتقال .

" عِلَّةُ التَّشْبِيهِ "

عِلَّةُ التَّشْبِيهِ لُغَةٌ : الشَّبَهُ والشَّبَهُ : المِثْلُ . وَأَشْبَهُ الشَّيْءُ الشَّيْءَ : مِثْلَهُ . وفي المثل : مَنْ أَشْبِهَهُ
أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ (165) (ابن منظور، ص503، د.ت) .

وعِلَّةُ التَّشْبِيهِ اصطلاحاً: وهي عِلَّةٌ تقوم على إكساب المتشابهين حكماً واحداً (166)
(اللبيدي، ص83، د.ت).

قال الرّضِيّ في موضوع نون الوقاية : ((..... وإنّما جاز إلحاق نون الوقاية بِنّ وأخواتها
لمشابهتها الفعل وأمّا جواز حذفها فلا إنّ إلحاق للمشابهة لا بالأصالة)) (167)
(الأسترابادي، ج2، ص45) .

أي أنّ الذي جوّز إلحاق نون الوقاية بِنّ وأخواتها شَبَّهها الفعل ، وكذلك الذي جوّز حذفها
لأنّ هذا الإلحاق كان من باب المشابهة فقط وليس من باب الأصالة .

وقوله في موضوع أسماء الأفعال:

((اعلم أنّه إنّما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل، وهو الفعل الماضي والأمر...)). (168)
(المصدر نفسه، ج3، ص83) .

أي أنّ سبب بناء أسماء الأفعال شَبَّهها بالأفعال المبنية في الأصل وهما: الماضي والأمر .

" علة الدلالة على الشيء "

علة الدلالة لغة : الدليل : ما يستدل به . وقد دلّه على الطريق⁽¹⁶⁹⁾ (ابن منظور، ص(248،249)).
وعلة الدلالة اصطلاحاً : هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر⁽¹⁷⁰⁾ (الجرجاني، ص139، د.ت) .

قال الرضي في موضوع المعاني التي تجيء لها التاء:

((وتجيء التاء لأربعة عشر معنى ومنها : أن تجيء التاء للدلالة على الجمع ، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها ، وهي على فاعل أو فعول ، أو صفة منسوبة بالياء ، أو كائنة على : فعّال، كقولهم : خرجت خارجة على الأمير ، وسابلة، وواردة ، وشاردة ، وقولهم ، ركوب وركوبة ، وحلوب وحلوبة ، وقتوب وقتوبة ، وقولهم ، البصريّة والكوفيّة ، والمروانيّة ، والزبيريّة ، والجمّالة والبعّالة والحمّارة))⁽¹⁷¹⁾ (الأستراباذي، ج3، ص(326،324)).
أي أنه في حال مجيء الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها تأتي معها التاء للدلالة على الجمع، وأورد الرضي أمثلة للاستدلال على ما ذهب إليه .

وقال في موضوع تمييز كم بنوعيهما والفرق بينهما:

((وأما انجرّ مميّز ((كم)) الخبريّة المفرد، وهو أكثر من الجمع، لأنّ ((كم)) للتكثير، فصار مميزه كمميز العدد الكثير، وهو المائة والألف، وإنما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لأنّ في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة، فاستغني بتلك الدلالة عن جمع المميز))⁽¹⁷²⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص(156،157)).

حاول الرضي في هذا المثال أن يبين السبب الذي أجاز الجمع في مميز (كم) الخبريّة ولم يجز في العدد الصريح ، وهو الدلالة على الكثرة في لفظ العدد الكثير ، فاستغني بهذه الدلالة عن جمع المميز .

" علة النقل "

علة النقل لغة : النقل : نقيض الخفة ، والنقل : رجحان الثقيل . والنقل : الحمل الثقيل⁽¹⁷³⁾ (ابن منظور، ص86 ، د.ت) .

وهي في الاصطلاح : استتقال اللفظ لكثرة أصواته أو لقلتها أو لتقارب مخارجها أو لنقل حروفه.

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضِيّ في موضوع الطُّروف : ((.... أمّا جواز بناء (علو) على الفتح، نحو من علو، من دون سائر الغايات فلتقل الواو.....)).⁽¹⁷⁴⁾ (الأسترابادي، ج3، ص170).
أي أنّ سبب جواز بناء (علو) على الفتح تقل الواو.

وقال في موضوع الفعل المبني للمجهول والتّغير الذي يلحقه:

((..... وقوله : ((ومعتل العين)) يعني ما اعتلّ عينه من الماضي الثلاثي نحو: قال وباع ، فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات ؛ قيلَ وبِيعَ بإشباع كسرة الفاء، وهي أفحصها ، وأصلهما: قول، وبِيعَ، استنقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنّف، ولم تنقل إلى ما قبلها، وعند الجزولي: استنقلت الكسرة على الواو، والياء فنقلت إلى ما قبلهما، لأنّ الكسرة أخفّ من حركة ما قبلهما))⁽¹⁷⁵⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص130) .
أي أنّ السبب في تغيّر الكلمتين ((قول ، وبِيع)) عن أصلهما عند بنائهما للفعل المبني للمجهول إلى ((قيلَ وبِيع)) استنقال الكسرة على الواو والياء.

"علة الخفة"

علة الخفة لغة : الخفة والخفة : ضدّ الثقل والرجوح ، يكون في الجسم والعقل والعمل.

وقيل : خفت عليكم الحركة أو نقلت.⁽¹⁷⁶⁾ (ابن منظور، ص79 ، د.ت).

وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأَخْفَ، إذا لم يكن مخلاً بكلامهم.⁽¹⁷⁷⁾ (الوراق، ص83، 2002م). وهذه العلة ضدّ علة الثقل.

ومن أمثلتها عنده : قال في موضوع إعراب المثني ، وجمع المذكر السالم : ((.... وكسر السنون في المثني لكونه تتويناً ساكناً في الأصل، والأصل في تحريك الساكن ، إذا اضطرّ إليه أن يكسر، ... وفتح في الجمع للفرق ، فحصل الاعتدال في المثني بخفة الألف وتقل الكسرة ، وفي الجمع بنقل الواو ، وخفة الفتحة ، وأمّا الياء فيهما، فطارئة للإعراب)).⁽¹⁷⁸⁾ (الأسترابادي، ج1، ص85)

أي أن السبب في حصول الاعتدال بين ألف المثني والنون خفة الألف وتقل الكسرة ، وبين واو الجمع والنون ، تقل الواو وخفة الفتحة. ومن الملاحظ هنا في هذا المثال اجتماع أربع علل وهي: الخفة والتقل والإعراب والفرق .

وقال في موضوع الضمائر أسماء ((التدرج في وضع الضمائر)) وهو من استطرادته المعتادة ((... وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقا، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضا، هو مقدم على المؤنث، فخص، للفرق، بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر)). (179) (المصدر السابق، ج2، ص412).

أي أن الذي أدى إلى فتح ضمير المخاطب التخفيف ، والسبب في عدم كسر ضمير المخاطب وفتح ضمير المخاطبة ، التخفيف أيضا لأن خطاب المذكر أكثر من خطاب المؤنث، ففتح للتخفيف ، وكذلك لأن المذكر مقدم على المؤنث فخص للفرق وذلك بالتخفيف.

"علة الفرق"

علة الفرق لغة: الفرق تفرق ما بين الشئين حين يتفرقان: والفرق: الفصل بين الشئين (180) (ابن منظور، ص(299،301)). واصطلاحاً: اختلاف ، تباين. (181) (بوزي، ص56، 1997م) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع المعاني التي تجيء لها التاء: ((لفصل الأحاد المخلوقة ، وأحاد المصدر، من أجناسها ،..... والمراد بالجنس ههنا: ما يقع على القليل والكثير يلفظ الواحد ؛ وقد جاءت، قليلاً ، للفرق بين الأحاد المصنوعة وأجناسها ، وهي أسماء محفوظة ، كسفين وسقينة ، ولبن ولبنة)). (182) (الأستراباذي، ج3، ص325) . أي قد تجيء التاء ، قليلاً مع الأحاد المصنوعة وأجناسها للفرق بينهما .

وقال في موضوع إعراب المثني ؛ وجمع المذكر السالم :

((... وكسر النون في المثني لكونه تنويناً ساكناً في الأصل، والأصل في تحريك الساكن ، إذا اضطر إليه أن يكسر،.....، وفتح في الجمع للفرق)). (183) (المصدر نفسه، ج1، ص85). أي أن سبب فتح نون جمع المذكر السالم فرق بينها وبين نون المثني .

" عِلَّةُ الْأَصْلِ "

لقد أشرت إلى معنى الأصل لغةً واصطلاحاً في بداية الكلام عن هذا الفصل .
ومن أمثلته عنده : قال الرضّي في موضوع الأصل في المبتدأ : ((.....إنما كان أصل
المبتدأ التقديم ، لأنه محكوم عليه ، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم ، فقصد في اللفظ أيضاً..)).⁽¹⁸⁴⁾
(المصدر السابق، ج1، ص229) .
فالأصل في المبتدأ أن يتقدّم على الخبر ، لأنّه هو المقصود باللفظ .

وقال في موضوع استعمال غير :

((اعلم أنّ أصل ((غير)) : الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إمّا بالذات ، نحو :
مررت برجلٍ غيرٍ زيدٍ ، وإمّا بالصّفات ، نحو : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به ،
والأصل هو الأوّل ، والثّاني مجاز ؛ فإنّ الوجه الذي تبيّن فيه أثر الغضب كأنّه غير الوجه الذي
لا يكون فيه ذلك بالذات)).⁽¹⁸⁵⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص125،126)).
أي أنّ غير في الأصل هي الصّفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، وذلك إمّا بالذات
وإمّا بالصّفات .

" عِلَّةُ الْعَوْضِ "

عِلَّةُ التَّعْوِيزِ لُغَةً: العوض: البديل. تقول عُضتْ فُلَانًا وَأَعَضَّتْهُ إِذَا أَعْطَيْتَهُ بَدَلَ مَا ذَهَبَ
مِنْهُ.⁽¹⁸⁶⁾ (ابن منظور، ص192) .

وعِلَّةُ التَّعْوِيزِ اصطلاحاً: أن يقع في الكلمة انتقاص من التثنية والجمع السالم بقطع الحركة
والتثوين عنهما، فتدورك ذلك بزيادة التثوين.⁽¹⁸⁷⁾ (الحمّوز، ص6، 1987م).

ومن أمثلتها عنده : قال الرضّي في موضوع المنصوب على شريطة التفسير : ((قال ابن
الحاجب ((الثالث : ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كلّ اسم بعده فعل أو شبهه
مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه لوسلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه . قال الرضّي إنّما وجب إضمار
الفعل ههنا، لأنّ المفسّر كالعوض من الناصب ولم يؤت به إلا عند تقدير الناصب ليفسّره))).⁽¹⁸⁸⁾
(الأستراباذي، ج1، ص437) .

أي أنّ الذي أوجب إضمار الفعل ، أنّ المفسّر الذي بعد الاسم كالعوض من الفعل المضمر والنّاصب للاسم يكون هو المفسّر. ولولا هذا العوض لما أمكن إضمار الفعل ونصب الاسم بعده.

وقال في موضوع صور أخرى من التّسمية ((ولو سمّيت بنحو: ضَرَبْتُ، أبدلت التّاء هاء في الوقف، وصار مثل مُسلمة، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء؛ ولو سمّيت بنحو ضَرَبًا وضَرَبُوا، على أنّ الألف والواو، زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء في: ضَرَبْتُ، نحو: أكلوني البراغيث، وجب إلحاق النون)).⁽¹⁸⁹⁾ (المصدر السابق، ج3، ص276).

أي إذا سمّيت بنحو (ضَرَبًا وضَرَبُوا) وكانت الألف والواو مجرد علامتين ، ولا مدخل لهما في الإعراب ، وجب إلحاق النون بهما عوضًا من تتوين كان يستحقّه ضَرَبَ.

" علة الحمل على النّظير "

النّظير لغةً : النّظير: المثل . وفلانٌ نظيرك أي مثلك.⁽¹⁹⁰⁾ (ابن منظور، ص219) .

وحقيقة التّنظير أنّ يكون الشّيء يشبه الشّيء لا يفوته إلا انطباق القاعدة ، فهو نمط من قياس الاستعمالات اللّغويّة بعضها على بعض بعلّة الشّبه.⁽¹⁹¹⁾ (الملخ، ص127، 2000 م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضويّ في موضوع الأخبار بالذي أو بالألف واللام: ((وعزا الرّماني إلى المازني، أنّه يجعل الكلام جملتين اسميّتين كما في الأصل فعليّتين، لأنّ المبتدأ والخبر، نظير الفعل والفاعل، فنقول في مسألتنا عند إعمال الثّاني: الضّارب هو والمكرم: زيد)).⁽¹⁹²⁾ (الأسترابادي، ج3، ص40) .

أي أنّ السّبب في جعل الكلام جملتين اسميّتين وهما المبتدأ والخبر، أنّهما نظيران للفعل والفاعل.

وقال في موضوع تنكير الممنوع من الصرف وما يترتّب عليه: ((وإذا أنكرت سراويل بعد التّسمية فهو عند المبرّد كمساجد، إذ هو جمع سراولة ،وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصّرف. إذ هو أعجمي حمل على موازنة كما كان قبل التّسمية ، وكذا قياس قول الجزولي: يعتبر فيه عدم النّظير والعجمة الجنسيّة، كما اعتبرها قبل العلميّة)).⁽¹⁹³⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص172) أي أنّ السّبب في عدم صرف (سراويل) عند الجزولي، اعتبار عدم النّظير والعجمة الجنسيّة .

" علة المشاكلة "

علة المشاكلة لغةً : الشكّل بالفتح : الشبّه والمثّل ، وقد تشاكل الشئان وشاكل كلّ واحد منهما صاحبه والمشاكلة : الموافقة.⁽¹⁹⁴⁾ (ابن منظور، ص(357،356)).

ولاصطلاحاً : هي اتفاق الشئين في الخاصّة .⁽¹⁹⁵⁾ (الكفوي، ص(843، 1992 م)).

ومن أمثلتها عنده : قال الرضّي في موضوع معنى إذ وإذا واستعمال إذا للمفاجأة : ((.... وتجي ((إذ)) للتعليل ، نحو: جئتكَ إذ أنت كريم ، أي لأنك والأولى حرفيتها ، إذن ، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتّى تدخل في حدّ الاسم ؛ وأعلم أنّه يفتح أن يليها اسم بعده فعل ماض ، نحو : إذ زيدٌ قام ، بل الفصيح : إذ قامَ زيدٌ ، لأنّ ((إذ)) موضوع للماضي ، فيلاؤه الماضي أولى، للمشاكلة والمناسبة)).⁽¹⁹⁶⁾ (الأسترايادي، ج3، ص201).

أي أنّ السبب في أن يلي الماضي ((إذ)) المشاكلة والمناسبة بين إذ وما يليها من الفعل الماضي . ومعنى المشاكلة هنا مشابه ومماثلة . وقد جاءت في هذا النص علة أخرى هي الأولى.

" علة الوجوب "

الوجوب لغةً : وجب الشيء : أي لزم.⁽¹⁹⁷⁾ (ابن منظور، ص793) .

والوجوب اصطلاحاً: هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها في الخارج.⁽¹⁹⁸⁾ (الجرجاني، ص323). وهي العلل التي تفسّر حكماً نحوياً واحداً ، أو حالة تركيبية واحدة ثبت كلّ منهما بالسماع عن العرب ، ولا مناص الخروج عن القاعدة النحويّة فيها.⁽¹⁹⁹⁾ (الملخ، ص107) .

ومن أمثلتها عنده: قال في موضوع فعل التعجب: عندما شرح ابن الحاجب إعراب ما التعجبية والأقوال التي قيلت فيها من قبل النحاة أمثال سيبويه والأخفش، حاول الرضي أن يبيّن وجهة نظره بقوله: ((وقال الأخفش في القول الآخر: ما موصولة، والجملة بعدها صلّتها والخبر محذوف أي: الذي أحسن زيداً: موجود، وفيه بُعد، لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسدُّ مسدّه؛ وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب.....)).⁽²⁰⁰⁾ (الأسترايادي، ج4، ص(234،233)).

أي أنّ سبب تعقيب الرضي على ما ذهب إليه الأخفش ، في أنّ ما التعجبية موصولة، والجملة بعدها صلّتها والخبر محذوف، هو حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسدُّ مسدّه.

وقال الرضيّ في موضوع جواز الفصل والوصل: ((.... قوله: ((وليس أحدهما مرفوعاً))، لأنّه إن كان مرفوعاً وجب تقديمه واتّصال الثّاني،.... سواء كان الأوّل أعرف، أو، لا، قوله: ((فإن كان أحدهما أعرف))، إنّما كان ذلك لأنّه إن لم يكن أحدهما أعرف، ولم يكن أحدهما مرفوعاً، وجب انفصال الثّاني نحو: أعطاك إياك، وضربي إياي)).⁽²⁰¹⁾ (المصدر السابق، ج2، ص(442،441)).

أي أنّ السّبب في اشتراط أن يكون أحد الضّميرين ليس مرفوعاً ، وذلك لأنّه إن كان مرفوعاً وجب تقدّم أحدهما واتّصال الثّاني . وكذلك إنّ السّبب في اشتراط أن يكون أحدهما أعرف لأنّه إن لم يكن أحدهما أعرف ولم يكن مرفوعاً وجب انفصال الثّاني .

" علّة الجواز "

وهي العلل التي تفسّر الأثر الذي تجيزه القواعد الجوازيّة في الكلمة أو التّركيب، فعلة إضافة الظّرف إلى المبني تجيز بناء الظّرف.⁽²⁰²⁾ (الملخ، ص108، 2000م) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرضيّ في موضوع إذن وأحكامها : ((..... ونقل عن المازني أنّه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفاً كإنّ، وأجاز المبرّد الوجهين ، وقال الفراء : إذا أعملتها فاكتبها بالألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون، لئلا..... وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدّعاء والنداء ، يقوّي كونها غير ناصبة بنفسها ، كأن ، ولن ، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله)).⁽²⁰³⁾ (الأسترابادي، ج4، ص(46،45)).

أي أنّ الذي يقوّي كون ((إنّ)) غير ناصبة بنفسها، هو تجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدّعاء والنداء.

وقال في موضوع أحوال الاسم والخبر بعد إنّ وأخواتها: ((واعلم أنّ حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها ، لكنّه يجب تأخير الخبر ههنا ، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، فيجوز توسّطه بين هذه الحروف وأسمائها، ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن الا في الشعر)).⁽²⁰⁴⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص375) .

أي أنّ السّبب في جعل خبر إنّ وأخواتها أن يتقدّم على أسمائها هو مجيؤه ظرفاً أو جاراً أو مجروراً .

" علة كثرة الاستعمال "

الكثرة لغةً : كثر الشيء كُثْرًا : خلاف قلَّ. (205) (أنيس، ص777، د.ت) .
الكثرة اصطلاحًا: وهي علة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف. (206)
(الوراق، ص84، 2002 م). وهذه العلة تقابل علة قلة الاستعمال .
ومن أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع الظرف: ((..... وأما حسب، فجاز حذف ما
أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبني على الضمّ)). (207) (الأستراباذي، ج3، ص171) .
أي الذي جوّز حذف ما أضيف إلى حسب الظرف كثرة استعماله .
وقوله في شروط الترخيم : ((..... إنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه
التخفيف بالتخيم مع أنه لشهرته، فيما-أي يكون في باقيه دليل على المحذوف- بقي منه دليل
على ما ألقى)). (208) (المصدر نفسه، ج1، ص397) .
أي أن سبب اشتراط العلمية في الترخيم هو كثرة نداء العلم .
وقال في موضوع حذف عامل الحال (وجوبه في المؤكدة): ((اعلم أن عامل الحال قد
يحذف جوازًا ، ووجوبًا أيضًا، في مواضع قياسية، ولا بدّ من قرينة مع الحذف، جائزًا كان أو
واجبًا ، فقرينة ما حذف جائزًا حضور معناه، ... أو تقدّم ذكره، ومن المواضع التي يحذف
فيها قياسًا على الوجوب : أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئًا فشيئًا ، مقرونةً بالفاء أو ثمّ،
ومنها ما وقع الحال فيه نائبًا عن خبر، ومنها أسماء جامدة، متضمنة توبيخًا على ما لا
ينبغي من الثقلب في الحال ، مع همزة الاستفهام، والعلة في وجوب حذف العامل في جميع
ما ذكرنا، ممّا هو حال ، كثرة استعماله)). (209) (المصدر نفسه، ج2، ص47، 48، 49) .
أي أن السبب الذي أدّى إلى حذف عامل الحال وجوبًا هو كثرة الاستعمال.

" علة قلة الاستعمال "

القلة لغةً : ضدّ الكثرة . (210) (أنيس، ص756، د.ت) .
وتعني اصطلاحًا : قلة ورودها ومجبتها على أسنة العرب .
ومن أمثلتها عنده : قال الرضي في المنصوب على شريطة التفسير وخاصة في تفصيل
أحكام المشتغل عنه (اختيار الرفع) : ((حال الاسم المحدود، لا يعدو أربعة أقسام : أمّا أن يختار
رفعه، أو يختار نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه، وقريئة الرفع التي
تجامع قريئة النصب وتكون أقوى منها ، شيئان فقط ، على ما ذكروا ((أمّا)) و ((إذا))
المفاجأة ، أمّا ((أمّا)) فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحدائها مغلوبة ومع الآخرين غالبية.

أما الأولى ، فالطلب على ما يأتي،..... وأما إذا كانت ((أما)) مع الطلب ، وهو الأمر والنهي والدعاء فقط ، لأن سائر أنواع الطلب؛ ... يجب رفع الاسم معها فأما مع الثلاثة فهي مغلوبة،... وإنما صارت مغلوبة ، لأن وقوع هذه الأشياء خبراً للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية ، أولى إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل (...). (211) (الأسترابادي، ج1، ص(452،454،455)).

أي أن السبب الذي أدى إلى جعل ((إمّا)) مغلوبة ، قلة استعمال وقوع الأمر والنهي والدعاء خبراً للمبتدأ .

وقال في موضوع الفعل المبني للمجهول : عندما عرف ابن الحاجب الفعل المبني للمجهول والتغيير الذي يلحقه بقوله : ((فإن كان ماضياً ضمّ أوله وكُسّر ما قبل آخره))، بين الرضي ما أورده ابن الحاجب بقوله : ((هذا عام في كل ماضٍ ، سواء كان ثلاثياً مجرداً..... أو مزيداً فيه، أو رباعياً مجرداً، أو مزيداً فيه..... وإنما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغير، لا لتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل، بالفاعل؛ وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبني للفاعل ، لكونه أقل استعمالاً منه)). (212)(المصدر نفسه، ج4، ص(128،129)).

" علة القوة "

القوة لغةً : ضد الضعف ، والطاقة من طاقات الحبل. (213) (ابن فارس ، 769 ، د.ت).

واصطلاحاً : هي القدرة والاستطاعة والطاقة. (214) (دوزي، ص429، 1997م) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرضي شارحاً قول ابن الحاجب في موضوع أحكام الاسم المشتغل عنه (اختيار الرفع) : ((ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة أقوى منها..... أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب، وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها.....)). (215) (الأسترابادي، ج1، ص(452،454)).

أي أن السبب الذي أدى إلى اختيار رفع الاسم دون النصب وجود قرينة للرفع أقوى من قرينة النصب، ولولا قوة هذه القرينة لما تم اختيار الرفع دون النصب.

وقال في موضوع أفعال المدح والذم : ((.....وعند المبرّد وابن السراج : أن تركيب

حبّ مع ذا ، أزال فعلية ((حبّ)) ، لأن الاسم أقوى، فحبّاً مبتدأ والمخصوص خبره،.....)) (216) (المصدر نفسه، ج4، ص256) .

أي أن تركيب حبّ مع ذا، أزال فعلية ((حبّ)) ، وسبب ذلك قوة الاسم .

"علّة الضّعف"

الضّعف لُغَةً : الضّاد والعين والفاء أصلان متباينان يدلّ أحدهما على خلاف القوة. (217)
(ابن فارس، ص362، د.ت).

وتعني اصطلاحاً ضدّ القوة ، أي عدم القدرة والاستطاعة.

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع المختوم بالألف والنون شرطه، وبيان وجه تأثيرهما في منع الصّرف: ((.....اعلم أنّ الألف والنون إنّما تؤثران، لمشابهتهما ألف التّأنيث الممدود من جهة امتناع دخول تاء التّأنيث عليهما معاً، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التّأثير. وتشابههما، أيضاً، بوجوه أخرى، لا يضرّ فوتها، ثمّ إنّهم بعد اتّفاقهم على أنّ تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التّأنيث، اختلفوا، وقال الاكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبّه عن المشبّه به، وذلك الآخر إما العلميّة كعُمران، وإما الصّفة كما في سكران. وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلميّة عندهم، في نحو عُمران ليست سبباً، بل شرط الألف والنون، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها، سواء كانت مع العلميّة أو الوصف، والوصف عندهم في نحو سكران لا سبب و لا شرط. والأوّل أولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين)). (218) (الأستراباذي، ج1، ص(157،158)).

جاء هذا المثال لتوضيح فيما ذهب إليه ابن الحاجب من منع صرف الاسم المختوم بالألف والنون، والسبب في منع صرف الاسم ، لمشابهتهما ألف التّأنيث الممدود، وبعد اتّفاق النحاة على ذلك اختلفوا، إذ ذهب الأكثرون : إلى أنها تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لنقصان المشبّه عن المشبّه به ، وذلك الآخر إما العلمية ، وإما الصّفة، وذهب البعض الآخر إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر . وبعد ذلك أورد الرضيّ وجهة نظره في هذه المسألة وكان مع الغالبية بقوله : والأوّل أولى والسبب ضعف الألف والنون فلا تقوم مقام علتين .

وقال في موضوع الظّروف المضافة إلى الجمل : ((..... وأما جائزة الإضافة إليها فعلى ضربين : لأنّها إمّا أن تضاف إلى جملة ماضية الصّدر، وإمّا ألا تضاف إلى الجملة المذكورة ، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى : ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)) (سورة المائدة (119)) ، أو إلى الإسميّة، سواء كان صدرها معرباً أو مبنيّاً في اللفظ، نحو : جنّتك يومَ أنتَ أميرٌ ، إذ لا بدّ له من الإعراب محلاً؛ فعند البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظّرف المضاف، لضعف علّة البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين؛ يجوز بناؤه، اعتباراً بالعلّة الضّعيفة)) (220) (الأستراباذي، ج3، ص180-181).

قسّم الرضي الظروف المضافة إلى الجمل إلى قسمين وهما : واجبة الإضافة إليها . وفي هذا المثال الكلام عن الجائزة الإضافة ، وقسّمها الرضي إلى ضربين وهما : إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر . وإمّا ألا تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، أو إلى الإسمية ، سواء كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ، إذ لا بدّ له من الإعراب محلاً وظهر في ذلك خلاف بين النحويين ، فالبصريون لا يجوز عندهم في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف ، والسبب ضعف علة البناء ، أمّا الكوفيون وبعض البصريين يجوز عندهم بناؤه، اعتباراً بالعلة الضعيفة . ولولا علة الضعف لما ظهر هذا الخلاف بين النحويين .

"علة الاحتياج إلى القرينة "

الاحتياج لغةً: حوج: الحاجة والحاجة : المأربة : وتحوُّج إلى الشيء: احتاج إليه وأراده⁽²²¹⁾
(ابن منظور، ص (242،243)، د.ت).

والقرينة لغةً : - من الاقتران - واقترن الشيء بغيره وقارنته قراناً : صاحبتة . والقرينة : النفس.⁽²²²⁾ (المصدر نفسه، ص(336،337)، د.ت).

والقرينة اصطلاحاً : أمر يشير إلى المطلوب.⁽²²³⁾ (الجرجاني، ص (223)، د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع النكرة: ((واعلم أنّ النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام، استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة، ، ويحتمل ألا تكون للاستغراق ، احتمالاً مرجوحاً فلذا أتى بالقرنية نحو : ما جآني رجلٌ واحدٌ ، بل رجلان، أو : بل رجالٌ.....)).⁽²²⁴⁾ (الأسترلابادي، ج3، ص279).

نلاحظ في هذا المثال الذي أورده الرضي الكلام عن النكرة ، وهذه النكرة تكون لاستغراق الجنس، فإذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام ، استغرقت الجنس ظاهراً، مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة ، ويحتمل ألا تكون للاستغراق ، احتمالاً مرجوحاً ونتيجة لهذا الاحتمال أتى بالقرينة للدلالة على ما ذهب إليه .

وفي موضوع رُبّ قال: ((قال ابن الحاجب : وربّ للتقليل..... مختصةً بنكرة موصوفة على الأصح ، وفعلها ماضٍ محذوف غالباً وبعد ذلك حاول الرضي توضيح شرح ابن الحاجب بقوله : إذا كان الكلام الذي ، رُبّ جواب عنه، مصرّحاً به نحو :ما لقيت رجلاً ، لم يمتنع حذف نعت مجرور رُبّ ، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك ، كما في قوله : وأسرى من معشر أقيال ، أي ، أسرتهم)).⁽²²⁵⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص293).

جاء هذا المثال في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب عن ربّ ، أي لم يمتنع حذف نعت مجرور ربّ ، إذ جاء الكلام الذي ربّ جواباً عنه ، مصرحاً به ، لدلالة القرينة عليه . ولولا هذه القرينة لم يجز ذلك .

"علة الضرورة الشعرية"

الضرورة لغةً : كلّ الضرّة. والضّرار: المضارة. ورجلٌ نو ضارورةً وضرورةً، أي ذو حاجة، وقد اضطرّ إلى الشّيء أي ألجى إليه. (226) (ابن منظور، ص 483-484، د.ت).
والضرورة اصطلاحاً : هو ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس ممّا يقع له نظير في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف في ذلك. (227) (عبد اللطيف، ص (5-13)، (1395-1396هـ)، (1975-1976م)).

ومن أمثلتها عنده: قال الرضيّ في موضوع التدرج في وضع الضمائر وهو من استطراداته المعتادة: ((وحركة هاء المذكر ضمة... وأمّا الكلام في إشباع حركتها وتركه... وبنو عقيل، وكلاب، يجوزون حذف الوصل، أي الواو والياء بعد المتحرك اختياراً مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها،... وغيرهم يجوزنهما ، أي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر، لا اختياراً)). (228) (الأستريادي، ج 2 (421، 422)).

يعدّ هذا الموضوع من استطرادات الرضي المعتادة ، وتناول فيه الكلام عن حركة هاء المذكر ، والكلام في إشباع حركتها وتركه ، وبعد ذلك يبيّن إجازة بعض العرب حذف الوصل ، أي الواو والياء بعد المتحرك اختياراً مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها ، والبعض الآخر يجوزنهما أي اختلاس الحركة وحذفها لا اختياراً ، وسبب ذلك هو ضرورة الشعر .

"علة وجود العارض"

لقد سبق وبينت معنى العارض لغة واصطلاحاً في العلة العارضة.
ومن أمثلتها عنده: قال الرضيّ في موضوع شروط الترخيم: ((فإن قلت : المنادى المرخم مبنيّ، والأسماء المبنيّة تكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، نحو: ((ما)) و ((من)) . قلت: البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبّه للرفع)) (229) (المصدر نفسه، ج 1 (397)).
أي أنّ المنادى المرخم معرب ، فضمّه مشبّه للرفع ، أمّا بناؤه هنا فهو عارض ، ولولا هذا العارض لما كان مبنيّاً .

وقال في موضوع المركب العددي والمركب المزجي : ((قوله: ((إلا اثني عشر))، جمهور النحاة أن ((اثني عشر))، معرب الصدر ، لظهور الاختلاف فيه، كما في : الزيدان والمسلمان ، وتمحلّوا لإعرابه علة ،.... وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدر منه، لأنه : عرض بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الإعراب)).⁽²³⁰⁾ (المصدر السابق ، ج 3 (138)).

بيّن الرضي في هذا المثال ما ذهب إليه ابن الحاجب من اجتماع جمهور النحاة على أن المركب العددي ((اثني عشر)) معرب الصدر، والسبب في ذلك لأنه عرض بعد دخول علة البناء فيه ، أي تركيبه مع الثاني .

" علة لزوم الشيء "

اللزوم لغةً : اللزوم : معروف ، لزم الشيء يلزمه لزماً ولزوماً ، ورجلٌ لُزِمَ : يلزمُ الشيء فلا يفارقه.⁽²³¹⁾ (ابن منظور، ص 543، دت) .

واللزوم بمعنى الواجب.⁽²³²⁾ (الجرجاني، ص 244، دت) .

أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع أفعال المقاربة: ((...عسى زيداً أن يخرج، المتأخرون على أن ((عسى)) يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، ... ونقل عن سيبويه منع كون ((أن يفعل)) خبره؛ ... قال أبو علي الفارسي في القصريّات⁽²³³⁾ (من مؤلفات أبي علي الفارسي، واسمه المسائل القصرية، ومثله المسائل البغدادية وغيرها): عسى زيداً أن يقوم أي عسى زيداً ذا قيام، وفي هذا العذر تكلف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبر؛ وقال بعضهم: ((أن)) زائدة، وفيه أيضاً، نظر، لأنّ الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم، كزيادة ((ما)) في قولهم: ((أفعل هذا أثراً ما))، ولزومه مطرداً في موضع مُعَيَّن مع أيّ كلمة كانت: بعيد...)).⁽²³⁴⁾ (الأسترابادي، ج 4، ص 215).

أي أنّ الزائد لا يكون دائماً في كل مواضع الكلم، بل يلزم مع بعض الكلم ، فلولا هذا اللزوم لكان الزائد في كلّ الكلم . واللزوم لا يكون مطرداً في موضع مُعَيَّن .

وقال في موضوع ((اسم إن وأخواتها)): ((.... ونعني بكون ((لا)) بمعنى ((غير))، كونها لنفي الاسم الذي بعدها ، كغير، فلا يكون لها صدر الكلام، وبكونها للتبرئة : أنها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدّر)).⁽²³⁵⁾ (المصدر نفسه، ج 2 (165)).

أي إذا كانت ((لا)) بمعنى ((غير)) لا يكون لها صدر الكلام ، وإذا كانت للتبرئة أي تكون لنفي مضمون الجملة ؛ فيلزمها التصدّر . فلا يلزمها هذا التصدّر إذا لم تكن لنفي مضمون الجملة .

" عِلَّةُ النَّقْلِ "

النَّقْلُ لُغَةً: النَّقْلُ: تحوِيلُ الشَّيْءِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَالتَّنْقِيلُ: التَّحْوِيلُ. (236)
(ابن منظور، ص (674)، د.ت.).

وإصطلاحاً: هي نقل كلمة من موضع إلى موضع آخر أعم من أن يكون فيه تغيير صفة وتبديلها أم لا. (237) (الكفوي، ص (902) 1981م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرضوي في موضوع المعاني التي تجيء لها التاء: ((.... أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة، وموازجة، وكيالجة، دلالة على أن واحدها، معرب، ويقال: الهاء: أمارة العجمة، وذلك أن الأعجمي نقل إلى العربية، كما أن التانيث نقل إلى التذكير، وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج)). (238) (الأستريادي، ج 3، ص 327).
أي أن الهاء أمارة العجمة، وذلك لأن الأعجمي نقل إلى العربية، ولولا هذا النقل لما كانت الهاء إمارة العجمة.

وقال في موضوع الأفعال الملازمة للبناء للمفعول وهو من استطراداته: ((وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال، على ما لم يسم فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل؛ والأغلب في ذلك الأدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، وتلك الأفعال نحو: جُنَّ، وسَلَّ، وزَكِمَ، ووُرِدَ، وحَمَّ، وفنَدَ، قال سيبويه: لو أردت نسبتها إليه تعالى، لكان على أفعال، نحو: أجنَّةُ الله، وأسَلَّهُ، وأزكمه، وأورده؛ ولعل ذلك لأنه لما لم يأت من فعل المذكور، كجُنَّ وسَلَّ: فعلته- أي لم يجيء منها فعل ثلاثي متعد- صار كأيم ووجع، ونحو ذلك من اللآلام التي بابها فعل المكسور العين، فصار يعدى إلى المنصوب كما يعدى باب فعل، وذلك بالنقل إلى أفعال المتعدّي)). (239) (المصدر نفسه، ج 4، ص 134، 135).
أي لما كانت هذه الأفعال الواردة الذكر لا يجيء منها فعل ثلاثي متعد، أمكن أن يعدى إلى المنصوب، وذلك بالنقل إلى أفعال المتعدّي.

" عِلَّةُ أَمْنِ اللَّبِيسِ "

اللبس لغَةً: اللَّبِيسُ وَاللَّبِيسُ: اختلاط الأمر. لبس عليه الأمر إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته. (240) (ابن منظور، مج 6، ص 202-204، د.ت.). وأمن اللبس مظهر من مظاهر التخفيف في النحو

العربي، لأنه يعطي للمتكلم الحرية في صوغ التراكيب والألفاظ. فهو في النحو حرية في إدارة وجوه الكلام قديماً، وتأخيراً، وحذفاً وتوسّعاً، وزيادةً، ووفقاً توقّف عندما تؤدّي إلى اللبس في مستويات اللغة المختلفة: النحو والصرف والدلالة والصوت والرسم الإملائي. (241) (الملخ، ص130، 2000 م).

ومن أمثلتها عنده قال في موضوع الظروف المضافة إلى الجمل: ((.. وأما نحو: يومئذ، حينئذ، وساعتئذ، فقالوا: إنّ الظروف مضافة إلى ((إذا)) المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التتوين؛... والذي يبدو لي: أنّ هذه الظروف التي كلّها في الظاهر مضافة إلى ((إذا)) ليست بمضافة إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلا أنهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن أن يبدل منها تتوين لاحق بهذه الظروف،.. لأنّ ((إذا)) لازم الإضافة، ولا وجه لتتوينه إلا أن يكون عوضاً، لبعد معنى التتكير والتمكّن منه؛ وأما هذه الظروف، فليست بلازمة للإضافة معنى،... فلمّا خافوا التباس تتوين العوض في: يوماً، وحيناً، وساعةً، بغيره من تتوين التمكن والتتكير، توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي، في الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بدل الكلّ، ظرفاً لازماً للإضافة إلى الجمل..)). (242) (الأسترابادي، ج3، ص177، 178).

أي أنّ السبب في إيجاد ظرف لازم للإضافة إلى الجمل بدلاً من الظروف-الساعة والحين- والزمان، للدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها، هي مخافة التباس تتوين العوض في الظروف السابقة الذكر، بغيره من تتوين التمكن والتتكير.

وقال في موضوع التدرّج في وضع الضمائر: ((وزادوا الميم قبل ألف المثني في ((تما)) - اختصار عن: ضربتما - وقبل واو الجمع في ((تموا)) - اختصار عن ضربتما - لئلا يلتبس المثني بالمخاطب إذا اشبعت فتحته للإطلاق، والجمع - أي ولئلا يلتبس الجمع بالمتكلم - المشبع ضمته....)). (243) (المصدر نفسه، ج2، ص412).

بيّن الرضي في هذا المثال أنّ السبب في زيادة الميم قبل ألف المثني وواو الجمع، هو تجنب اللبس بين المثني بالمخاطب إذا اشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته .

" علة الاطراد "

الاطراد لغةً : اطراد الشيء: تبع بعضه بعضاً وجرى. واطرد الكلام إذا تتابع. (244)

(ابن منظور، معج 3 ، ص 268، د.ت).

واصطلاحاً : هو مرادف للطرْد وهو الدوران ومعناه دوران الحكم مع الوصف وجوداً

وعدمًا ، وقيل وجودًا فقط. (245) (التهانوي ، ج 1 ، ص (221)، 1996م) .

قال الرضوي في موضوع الظروف : ((وتقول: جنّته من علٍ معرباً أيضاً ، كعم ، ومن عالٍ ، كقاضٍ ، ومن معال كمرامٍ ، ومن علا ، كعصا ، ومن علو ، مفتوح الفاء مثلت اللام ، فإذا بنيت ((عل)) على الضمّ وجب حذف اللام إلى الياء، نسيّاً منسياً ، إذ لو قلت : عليّ ، لا ستثقلت الضمّة على الياء ، ولو حذفتها وقلت : من علي ، لم يتبيّن كونها مبنية على الضمّ كأخواتها؛ وأمّا نحو: ياقاضي، فاطراد الضمّ في المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه.....)).⁽²⁴⁶⁾ (الأسترابادي، ج 3، ص169، 170).

أي أنّ السبب الذي أدّى إلى معرفة أنّ الاسم المنادى المنقوص مبني على الضم ، اطراد الضمّ في المنادى المفرد المعرفة، ولولا هذا الاطراد لما أمكن حذف الضم .
وقال في موضوع المتعدّي وغير المتعدّي: ((... واعلم أنّه قيل في بعض الأفعال أنّه متعدّ بنفسه مرّة، ومرّة: أنه لازم، متعدّ بحرف الجرّ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كلّ واحد منهما غالباً، نحو: نصحتك ونصحت لك، وشكرتُك وشكرتُ لك؛ والذي أرى: الحكم بتعدّي مثل هذا الفعل مطلقاً، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتعدّي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام: متعدّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي، إذن، زائدة، كما في ((ردف لكم)).⁽²⁴⁷⁾ (سورة النمل (72)) إلا أنها مطّردة الزيادة في نحو: نصحتُ وشكرتُ، دون ((ردف)).⁽²⁴⁸⁾ (الأسترابادي، ج4، ص136، د.ت).

أي يعتبر الفعل مع اللام في رأي الرضوي متعدّياً ، واللام هنا زائدة ، ولكن هذه الزيادة تختلف من فعلٍ إلى آخر ، ففي الفعلين (نصحتُ وشكرتُ) تكون اللام مطّردة الزيادة بعكس الفعل ((ردف)) فلا تكون اللام مطّردة الزيادة ، ولولا هذا الاطراد في الزيادة ما كان الاختلاف .

"علة الاستغناء"

الاستغناء لغةً: من استغنى عن الشيء فلم يلتفت إليه وقيل : جزاه جزاء استغنائه عنها.⁽²⁴⁹⁾ (ابن منظور، مج 15، ص136-137، د.ت) .

واصطلاحاً : ((تعني ظاهرة الاستغناء فناء بعض الاستعمالات اللغوية لهذه الظاهرة وبقاء بعض الركّام اللغوي الذي يدلّ عليها، وقد تعرّض كثير من الأنماط اللغوية لهذه الظاهرة، كفناء مذكر أنتي، أي أنت كما هو مفترض)).⁽²⁵⁰⁾ (القاسم، ص92، مج17، 1995م) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضّيّ في أثناء شرحه موضوع فعل الأمر : ((..... وإنما قلنا إنّ أصل يُفعلُ ، مضارع أفعال : يُفعلُ ، لأنّ قياس بناء المضارع ، في جميع الأفعال : أن يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو : كَرُمَ يَكْرُمُ وضَرَبَ يَضْرِبُ ،..... وإنما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي ، من المضارع ، استغناء بحركة حرف المضارعة عنها ، فكان قياس يُكرم : يُؤكرمُ ، لأنّ الهمزة ، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع ، فحذفت همزة الماضي في : أوكرم لاجتماع الهمزتين)).⁽²⁵¹⁾ (الأسترابادي، ج4، ص126) .

أي الذي جوّز حذف همزة الوصل الثابتة في الماضي ، من المضارع علّة الاستغناء بحركة حرف المضارعة عنها، ولولا هذا الاستغناء لما جاز حذف همزة الوصل الثانية في الماضي . وقال في موضوع حرفا الاستفهام ((الفرق بين الهمزة وهل)) : ((... قوله: ((أزيد قائمُ ، وأقامَ زيدُ ، وكذلك هل)) يعني تدخلان على الجملة الاسميّة والفعلية، إلا أنّ الهمزة تدخل على كلّ اسميّة، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً ، بخلاف ((هل)) فإنّها لا تدخل على اسميّة خبرها فعل نحو : هل زيد قائم ؛ إلا على شذوذ ، وذلك لأنّ أصلها : أن تكون بمعنى ((قد)) ، فقيل : أهلُ ،..... وكثر استعمالها كذلك ، ثمّ حذفت الهمزة لكثرة استعمالها ، استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها)).⁽²⁵²⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص446).

أورد الرضّي في هذا المثال علتين وهما : كثرة الاستعمال والاستغناء . فالذي جوّز حذف الهمزة الداخلة على (هل) والتي بمعنى (قد) كثرة الاستعمال ، وإقامة هل مقامها استغناء عنها.

" علّة التأكيد "

التأكيد لغةً: التأكيد لغةً في التوكيد، وقد أكّدت الشيء وكدّته.⁽²⁵³⁾ (ابن منظور، مج3، ص 74 د.ت). والتأكيد : عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله.⁽²⁵⁴⁾ (الجرجاني، ص 71 د.ت). وهو تثبيت للمعنى السابق وتقوية له .

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضّيّ في موضوع خصائص أفعال القلوب : ((..... وتوكيد الملغى بمصدر قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي ؛ وأمّا توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر ، فأسهل ، إذ ليسا بصريحين في المصدرية ، نحو : زيداً حسبه ، أو : أحسب ذلك ، قائمٌ؛ ومصدرُ فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ، يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق ، أعجبني ظنك زيداً قائماً ، وعلمك : لزيد قائمٌ)).⁽²⁵⁵⁾ (الأسترابادي، ج 4، ص158) .

أي أنّ السبب الذي أدى إلى توكيد الملغى من أفعال القلوب بمصدر منصوب قبيح ، هو التوكيد لأنه دليل الاعتناء بحال ذلك ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي ، ولولا هذا المقصود من التوكيد ، لما أمكن توكيد الملغى بمصدر قبيح .

وقال في موضوع التّوابع: ((..... وأما البديل ، فالأخفش ، والرّماني، والفارسي، وأكثر المتأخرين، على أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأوّل، استدلالاً بالقياس والسّماع ، وأما السّماع فنحو قوله تعالى: ((لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرِّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ))⁽²⁵⁶⁾ (سورة الزّخرف،(33))، والجواب عن الأوّل ، أنّ ((لبيوتهم)) ، الجارّ والمجرور ، بدل من الجارّ والمجرور ، والعامل ، وهو ((لجعلنا)) غير مكرّر، فإن قيل : لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور ، لم يُسمّ هذا بدل الاشتمال ، لأنّ الجارّ والمجرور ليس بمشتمل على الجارّ والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر، وكذا في قوله تعالى: ((لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ))⁽²⁵⁷⁾ (سورة الأعراف (75)): مَنْ آمَنَ، بعضُ الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا؛ قلنا: لمّا لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد ، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمّوه بدل الاشتمال، نظراً إلى المجرور)).⁽²⁵⁸⁾ (الأسترابادي، ج2، ص279، 280).

أورد الرضي في هذا المثال آراء النحاة في عامل البديل وأدلتهم فيما ذهبوا إليه ، فذهب بعض النحاة، وأكثر المتأخرين ، إلى أنّ العامل فيه مقدّر من جنس الأوّل، واستدلّوا بالقياس والسّماع، ودليلهم السّماعي الآية الكريمة أعلاه، فقوله تعالى : ((لبيوتهم)) بدل من ((استضعفوا)). وفي أثناء مناقشة الرضيّ لهذه المسألة يسأل سؤالاً ويحاول الإجابة عليه ، وهو إذا لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور لم يسمّ هذا بدل الاشتمال لأنّ الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجارّ والمجرور، فالبيت في قوله تعالى مشتمل على الكافر أيضاً، وكذلك في قوله تعالى: ((مَنْ آمَنَ)) بعض ((الَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا)) . والإجابة : لمّا لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسمّى بدل الاشتمال ، نظراً إلى المجرور . أي أنّ السبب الذي أدى إلى تسميته بدل الاشتمال من وجهة نظر الرضيّ، لأنّ اللام جاءت للتأكيد وليس للجرّ .

" علّة الحمل على النقيض "

النقيض لغّةً : النقيض إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء . وناقضه في الشيء : خالفه والمناقضة في القول : أن يتكلّم بما يتناقض معناه.⁽²⁵⁹⁾ (ابن منظور، مج7، ص242، د.ت).

واصطلاحاً : هو بيان تخلف الحكم المدعي ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدالّ عليه في بعض الأمور من الصّور. (260) (الجرجاني، ص315، د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضيّ في موضوع المضارع وفي أثناء الكلام عن الآراء في وجه مشابهة المضارع للاسم : ((..... وقيل : إنّ المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء ، نحو : إنّ زيداً ليخرج ، كما تقول : إنّ زيداً لخرج ، ولا يقال : إنّ زيداً لخرج ، فإنّ هذه اللام الداخلة في حيّز ((إنّ)) أصلها أن تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ((إنّ)) ، فهي تدخل على الاسم ، وعند الكوفيين : لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصّصة له بالحال ، كما أنّ السّين تخصّصه بالاستقبال ، فلا يكون دخولها وجهاً آخر للمشابهة ، بل كالسّين في التخصيص فلذلك لا يجوزون : إنّ زيداً لسوف يخرج ، للتناقض؛ والبصريون يجوزون ذلك ، لأنّ اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيد له لما دخلت على المبتدأ)). (261) (الأستراباذي، ج 4، ص16، 17، د.ت) .

أورد الرضي في هذا المثال خلافاً بين الكوفيين والبصريين ، فالكوفيون يعتبرون اللام الداخلة على المضارع مخصّصة له بالحال ، كما أنّ السّين تخصّصه بالاستقبال ؛ فلذلك لا تدخل على الحروف الداخلة على المضارع التي تخصّصه للاستقبال للتناقض الحاصل بين الحال والاستقبال ، ولولا هذا التناقض لجاز ذلك . أمّا البصريون ، فيجوزون ذلك، وذلك لأنّ اللام عندهم للتوكيد فقط ، وليست مخصّصة للمضارع بالحال كما كانت تفيد له لما دخلت على المبتدأ.

وقال في موضوع اسم إنّ وأخواتها: ((قوله : ((وإن كان معرفة أو مفصلاً بينه وبين لا، وجب التّكرير والرفع)) ، أعلم أن ((لا)) التبرئة إنّما تعمل لمشابهتها لإنّ ، ووجه المشابهة أنّ : ((إنّ)) للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التّحقيق لا غير ، و ((لا)) التبرئة للمبالغة في النفي ، لأنّها لنفي الجنس ، فلما توغّلتا في الطرفين، أعني في النفي والإثبات ، تشابهتا ، فأعملت عملها، وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين : أحدهما أنّ أصلها التي هي ((إنّ)) إنّما تعمل لمشابهتها الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبّهة بالمشبّهة ؛ والثاني أنّ الظاهر أن بين ((إنّ))، و ((لا)) التبرئة تنافياً وتناقضاً ، لا مشابهةً ولا مقارنةً. (262) (المصدر نفسه، ج 2، ص160).

"علة الحمل على اللفظ"

اللفظ لغةً : اللفظ : أن ترمي بشيء كان في فيك، والفعل لفظ الشّيء . ولفظ بالشّيء : تكلم. (263) (ابن منظور، مج 7، ص 461، د.ت).

واللفظ ما يتلفظ به الإنسان أو من في حكمه ، مهملاً أو مستعملاً. (264) (الجرجاني ، ص247، د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال الرضّي في أوجه استعمال من: ((ويكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى، كان، إذا اجتمع المراعاتان، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس، قال تعالى: ((وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ))⁽²⁶⁵⁾ (سورة الطلاق (11)) حملاً على اللفظ)).⁽²⁶⁶⁾ (الأسترلابادي، ج 3، ص 57، 58).

أي أنّ السبب في تأنيث ما بعد الفعل المذكر حمل على اللفظ.

" علّة الحمل على المعنى "

المعنى لغةً : معنى كلّ شيء : محنته وحاله التي يصير إليها . والمعنى والتفسير والتأويل واحد . ومعنى كلّ كلام : مقصده.⁽²⁶⁷⁾ (ابن منظور، مج 15 ص 10، د.ت) .

والمعاني هي الصّورة الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ والصّور الحاصلة في العقل⁽²⁶⁸⁾ (الجرجاني، ص 281، د.ت).

ومن أمثلتها عنده: قال في موضوع أوجه استعمال ((من)) و ((ما)) : ((في اللفظ مفردان صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث ، فإن عني بهما أحد هذه الأشياء ، فمراعاة اللفظ فيما يعبرّ به عنهما من الضّمير والإشارة ونحوهما ، أكثر وأغلب؛ ... وإن تقدّم على المحمول على ((من)) و ((ما)) وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختيار مراعاة المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهنّ من أحبّها ، فهو أولى من قولك : أحبّه ، لتقدّم لفظة ((منهنّ)) ؛ فهذا لم يختلّف القراء في تذكير : ((وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ))⁽²⁶⁹⁾ (سورة الأحزاب (30، 31)) و ((مَنْ يَأْتِ بِفَاحِشَةٍ))⁽²⁶⁹⁾ ، بخلاف قوله تعالى : ((وَتَعْمَلْ صَالِحًا))⁽²⁶⁹⁾ لأنّه جاء بعد قوله منكنّ ، وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : ((نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا))⁽²⁶⁹⁾ (سورة الأحزاب (30، 31)) ؛ وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى، فلا تقول : لقيتُ من أحبّه، وأنت تريد من النسوان، إلا أن كون هناك قرينة، ويجب، أيضاً، مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى.....)).⁽²⁷⁰⁾ (الأسترلابادي، ج 3، ص 56، 57).

أي أنّ الذي أجاز تأنيث أو تذكير المحمول على ((من)) و ((ما)) وشبههما من المحتملات إذا تقدّم عليهما ما يعضد المعنى في المحمول حملاً على المعنى، وكذلك الذي أوجب مراعاة المعنى دفعاً للبس . ومن الملاحظ هنا أنّ في هذه المسألة ثلاث عللٍ وهنّ : حمل على اللفظ والحمل على المعنى وأمن اللبس .

وقال الرّضِيّ في موضوع من أحكام العطف وهو من الموضوعات التي لم يذكرها المصنّف بل من استطرادات الرّضِيّ : ((.....واعلم أنّه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عرف المراد ، نحو : مررتُ بزَيْدٍ، وعَمْرٍو، أي : وعمرٍو كذلك، قال :

وعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدعُ مِنْ المَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفًا⁽²⁷¹⁾

(الفرزدق، ص 117، 1995م) .

المسحت : المذهب، والمجلف : المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية، فقله : مجلف حملاً عن المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحتاً : لم يبق من جوره إلا مسحت ، ويجوز أن يكون المعنى : أو هو مجلف، و ((أو)) منقطعة، أي بل هو مجلف، أو يكون ؛ (مجلف) مصدرًا عطف على (عضّ) (...)).⁽²⁷²⁾ (الأستراباذي، ج 2، ص 355).

من الملاحظ هنا أنّ الرّضِيّ أورد عدّة معانٍ لكلمة (مجلف) ، والسبب الذي أجاز رفع مجلف هو الحمل على المعنى ، والذي يجب أن تكون منصوبةً لأنها معطوفة والمعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب .

" علة الحمل على المحل "

المحلّ لغةً: حَلَّ بالمكان ونلك نزول القوم بمحلّة. والمحلّ الموضع الذي يُحلّ فيه.⁽²⁷³⁾

(ابن منظور، مج 11 ، ص 163، د.ت).

واصطلاحاً : هو المكان ويقصد به في النحو أحد أمرين : أولهما آخر الكلمة وهو المكان الذي تشغله الحركة الإعرابية وثانيها الموقع الإعرابي، وهنا بالنسبة للجمل.⁽²⁷⁴⁾ (اللبيدي، ص 66، د.ت).

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضِيّ في موضوع النعت والعطف بعد اسم لا : ((..... ولقائل أن يفرّق بين ((لا)) وبين ليت ولعلّ ونحوها، بضعف عمل ((لا))، ألا ترى أنّه يبطل بالفصل ، وبدخولها على المعرفة ، وبجواز الإلغاء مع التكرير ، ومن دونه أيضاً، فهي عامل ضعيف، تعمل لمشابقتها بالمشبهة ، أعني ((إن)) مشابهة ضعيفة، فلا جرم، يجوز اعتبار اسمها الأصلي، أعني الرّفع، فعلى هذا يجوز : لا غلام أو : لا غلام رجُلٍ ظريفٌ أو حسنُ الوجه، فيرفع وصف المنفي، مضافاً كان المنفي أو مفرداً، ومضافاً كان الوصف أو مفرداً؛ هذا، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء؛ وإنما جاز الرّفع ، حملاً على المحلّ ، بل كان هو القياس، لأنّ التّوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في الحركة البنائية، وإنما جاز النّصب حملاً على الحركة

البنائِيَّة لمشابتها الإعرابية بعروضها مع عروض ((لا))، وزاؤها بزوالها ، فكأنها عاملة محدثة لها، كما في نحو : يا زيدَ الظَّرِيفُ ؛ ويجوز أن نقول : إنَّ النَّصْبَ في الصِّقَّة ، حملاً على محلِّ اسمها المنصوب، لأنها تعمل عمل ((إن)) فمحلُّ اسمها المبني : رفع ونصب ((275)).
(الأسترابادي، ج 2، ص175، 176).

أي أنَّ الذي جوَّز رفع وصف المنفي المبني هو الحمل على المحلِّ لأنَّ أصل الاسم الرَّفْع وهو القياس، والتَّوابع تتبع متبوعاتها في الإعراب، لا في الحركة البنائِيَّة ، ولولا سبب الحمل على المحلِّ لما جاز الرفع . وإذا قلنا : إنَّ الصِّقَّة منصوبة فالذي جوَّز هذا النَّصْب، هو الحمل على محلِّ اسمها المنصوب ، لأنها تعمل عمل ((إن)) فمحلُّ اسمها المبني : الرفع والنَّصْب.
وقال في موضوع خبر ما ولا المُشبهتان بليس : ((وإذا عطفت على خبر ((ما)) أو خبر ((ليس)) المجرور بالباء : منفياً ، نحو : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ ، جاز في المعطوف الجرِّ ، حملاً على اللفظ ، والنَّصْب حملاً على المحلِّ)).⁽²⁷⁶⁾ (المصدر نفسه، ج 2، ص191).
نلاحظ في هذه المسألة عَلتين اثنتين وهما : الحمل على اللفظ ، والحمل على المحلِّ فإذا عطفنا على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء، جاء في المعطوف الجرِّ والنَّصْب فـ ((قاعد)) في المثال يجوز فيه الجرِّ حملاً على اللفظ ، ويجوز النَّصْب حملاً على المحلِّ .

" علة حمل شيءٍ على شيءٍ آخر "

الشيء في اللغة : وشتتُ الشيء : أردتُه .⁽²⁷⁷⁾ (ابن منظور، مج 1 ، ص 103 ، د.ت). هو ما يصحَّ أن يعلم ويخبر عنه .⁽²⁷⁸⁾ (الجرجاني، ص170، د.ت) .
وفي الاصطلاح: هو الموجود الثابت المتحقِّق في الخارج.⁽²⁷⁹⁾ (المصدر نفسه، ص170).
ومن أمثلتها عنده: قال الرضي مبيناً الضمائر المرفوعة : ((وأما الضمائر المرفوعة في الصفات أعني اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، فلم يبرزوها، لأنها غير عريضة في اقتضاء الفاعل ، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل ، فلم يظهروا فيها ضمير الفاعل، وكذا أسماء الأفعال ، والظروف)).⁽²⁸⁰⁾ (الأسترابادي، ج 2، ص415).

أي أنَّ السبب في عدم إبراز الضمائر المرفوعة في الصفات ، هو عدم عراققتها في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فقط ، أي حملت على شيء .

وقال في موضوع الفصل مع إمكان الوصل : (..... إنَّ الأصل في الضمير المرفوع والمنصوب أن يتصلا بالفعل ، ... وكون الشيء كجزء الكلمة إنَّما يتمُّ ، إذا كانت مقتضية له بالأصالة ، ومن حيث الطبع والذات ، والفعل مقتضى للمرفوع كذلك،..... وأمَّا سائر ما يرفع، فهو إمَّا ابتداء ، عند البصريين، ولا يصحَّ اتصال المرفوع به لأنَّ المتصل كالجاء من الكلمة المتقدِّمة، وإمَّا مبتدأ وخبر،... والمبتدأ اسم، وليس الاسم في إقضاء المرفوع كالفعل،..... وأمَّا اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو المصدر، أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجارّ والمجرور فهي، أيضاً، لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ، ويتصل المرفوع ، من هذه الأشياء، بغير المصدر،..... وكذا نقول: الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة ؛ وسائر ما ينصب الضمائر وهو إنَّ وأخواتها، وما الحجازية نحو: ما زيدٌ إيَّاكَ، واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل: إنَّما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه)). (281) (المصدر السابق، ج2، ص427،428).

أي أنّ عمل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو المصدر ، أو اسم الفعل ، أو الظرف ، الرفع بالمشابهة لا بالأصالة والسبب في ذلك هو الحمل على الفعل وكذلك عملها للنصب.

"علة المعادلة"

المعادلة لغةً : عدل الشيء : وازنه . وعادلت بين الشيئين وعدلت فلاناً بفلان إذا سوّيت بينهما. (282) (ابن منظور، مج 11، ص 432، 435، د.ت).

وفي الاصطلاح: اقتران الإمارة بما تقوى بها على معارضتها ، والتعادل : التساوي، وتكافؤ الدليلين المتعارضين في كل شيء يقتضي ترجيح أحدهما على الآخر. (283) (العجم، ج 1، ص 45، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرضيّ في موضوع الفعل المبني للمجهول: ((إنَّما ضمَّ أوّل

المضارع حملاً على أوّل الماضي ، وأمَّا فتح ما قبل آخره دون الضمِّ والكسر، فلنعتدل الضمّة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي)). (284) (الأسترابادي، ج 4، ص 133).

أي أنّ سبب اختيار الفتح ما قبل آخر الفعل المضارع المبني للمجهول دون الضمِّ والكسر هو إجراء اعتدال الضمّة بالفتحة ، ولولا هذا الاعتدال لما تمَّ اختيار الفتح . وكذلك نلاحظ هنا في بداية النصِّ وجود علة الحمل إذ ضمَّ أوّل المضارع المبني للمجهول حملاً على أوّل الماضي المبني للمجهول .

"علة القرب والمجاورة"

القرب لغةً: القرب نقيضُ البُعد، وتقارب الشَّيْئان: تدانِيَا. (ابن منظور، مج 1، ص (662، 666)، د.ت).

والقُرب: دَنُو، اقتراب وصول، ولوج، ودنا منه صار بالقرب منه. (286) (دوزي، ص(212،213)، ج 8، 1997 م).

والمجاورة لغةً: المجاورة والجار الذي يجاورك. وتجاوروا بمعنى: جاور بعضهم بعضاً. (287) (ابن منظور، مج 4، ص 153، د.ت).

والمجاورة تسمية الشيء باسم ما يجاوره وهي ما يعمّ كون أحدهما (المعنيين) في الآخر بالجزئية أو الحلول وكونهما في محلّ وكونهما متلازمين في الوجود أو العقل أو الخيال)). (288) (العجم، ص 1358، ج 2، د.ت). وعلة المجاورة هنا تعني مجاورة اللفظ للفظ آخر فيؤثر فيه .

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضِيّ في موضوع جواز الفصل: ((والانفصال في باب (خلت) أولى منه في باب (أعطيت) لأنّ المفعول الأوّل في باب (أعطيت)، فاعل من حيث المعنى،... فكأنّ الثّاني اتّصل بضمير الفاعل، وفي مفعولي (خلت)، فإذا بَعُدُ. (289) (تعليل لأولوية الانفصال في باب خلّت، فكانه قال وأما في مفعولي خلّت). رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال ووجب اتّصال أولهما لقربه من الفعل، فالأولى في الثّاني الانفصال رعاية لأصله)). (290) (الأستراباذي، ج 2، ص 439). أي أن سبب وجوب اتّصال المفعول الأوّل بالفعل (خلت) هو قربه من الفعل ، وأما الثّاني فالأولى فيه الانفصال رعاية لأصله.

وقال في موضوع العامل في الشرط والجزاء وهو من استطرادات الرّضِيّ: ((وقال الكوفيون: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار، كما أنه جرّ بالجوار...)). (291) (المصدر نفسه، ج 4، ص 92).

أي أنّ جزم الجواب ، جاء بسبب جواره للشرط .
ومن أمثلته في العربيّة قوله : جُحِرَ ضِبٌّ خَرِبٌ ، فجرّ خرب حملاً على الجوار .

"علة الكراهة"

الكراهة لغةً: الكره ، بالضّمّ ، المشقّة يقال : قمت على كُره أي على مشقّة وأكرهتهُ : حملته على أمر هو له كاره. (292) (ابن منظور، مج 13، ص(534،535)، د.ت). والاستكراه : التّباعض والتّنافر. (293) (دوزي ، ص 75 ، ج 9 ، 1999 م) .

وتعني في الاصطلاح كراهية اجتماع لفظين متتافرين في اللفظ أو في المعنى.
ومن أمثلتها عنده: ما جاء في قوله في موضوع إعراب المثني وجمع المذكر السالم:
((وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في
بعض المواضع علامة للتكثير، ولا تسقط النون معهما، لأنها تكون للتكثير.....)). (294)
(الأسترابادي، ج 1، ص 87).

أي أن السبب الذي أدى إلى إسقاط التنوين مع لام التعريف هو استكراه اجتماع حرف
التعريف مع النون الذي يكون في بعض المواضع علامة للتكثير.
وقال في موضوع اللغات في لفظ عشرة: ((قال ابن الحاجب: وتميم تكسر الشين . قال
الرضي في توضيحه لقول ابن الحاجب : يعني شين عشرة المركب في المؤنث، لما كرهوا توالي
أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة، عدلوا عن فتح
وسطها إلى كسره)). (295) (المصدر نفسه، ج 3، ص 294).
أي أن السبب في كسر وسط كلمة عشرة المؤنثة بدلاً من فتحها ، وذلك كراهية توالي أربع
فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة.

"علة التغليب"

التغليب لغة: غلب على فلان الكرم أي هو أكثر خصاله وغلب على صاحبه: حُكِمَ له
عليه بالغبية. (296) (ابن منظور، مج 1، ص 651، د.ت).
والتغليب اصطلاحاً: توسع في الكلام، شائع في لسان العرب، مداره على جعل بعض
المفاهيم تابعاً لبعض داخل تحت حكمه في التعبير عنهما بعبارة
مخصوصة للمغلب بحسب الوضع الشخصي أو التفرعي ولا عبرة
بالوحدة والتعدد لا في جانب الغالب و لا في جانب المغلوب. (297)
(الحموز، ص 13، 1993م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع الوصف معرفاً معنى الغلبة: ((قال ابن الحاجب:
الوصف، شرطه أن يكون في الأصل فلا تضربه الغلبة فلذلك صرف، وعقب الرضي على ذلك
بقوله: معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في
أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك.....)). (298) (الأسترابادي ، ج 1، ص 126، 127).

وقال الرّضِيّ في موضوع المثنيّ : ((وقد يثنّى ويجمع غير المتفقين في اللفظ ، كالعُمَرَيْنِ وذلك بعد أن يجعل متفقيّ اللفظ بالتغليب ؛ بشرط تصاحبهما و تشابههما حتى كأنهما شخص واحد في شيء ، كتماثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقالوا : العُمَرانِ، وكذا : القمران والحسانان؛ وينبغي أن يغلب الأَخْفَ لفظاً كما في : العُمَرَيْنِ والحَسَنَيْنِ، لأنّ المراد بالتغليب : التّخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخفة))⁽²⁹⁹⁾ (المصدر السابق، ج3، ص349).

أي أنّ السّبب الذي أجاز تثنية المثنيّ وجمع غير المتفقين في اللفظ هو التغليب ، وذلك بأن يجعل متفقيّ اللفظ . ولكن شرط ذلك تصاحبهما وتشابههما كأنهما شخص واحد .

" علة الامتناع "

الامتناع لُغَةً: المنع: أن تحوّل بين الرّجلِ وبين الشّيء الذي يريده، وهو خلاف الإِطاء.⁽³⁰⁰⁾

(ابن منظور، مج 8، ص (343، 344)، د.ت).

والامتناع : هو عدم الوجوب وعدم الإمكان والممتنع ما ليس بواجب ولا ممكن ويجيء مستوفٍ في لفظ الواجب.⁽³⁰¹⁾ (التّهانوي، ج1، ص263، 1996م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضِيّ في موضوع مواقع كم من الإعراب: ((إنّما جاز تقدّم حرف الجرّ أو المضاف عليهما، مع أنّ لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجارّ عن مجروره ممتنع، لضعف عمله، فجوّز تقديم الجارّ عليهما))⁽³⁰²⁾ (الأسترايادي، ج3، ص159).

أي أنّ الذي جوّز تقديم حرف الجرّ أو المضاف على كم الاستفهامية والخبريّة، وإن كان لهما صدر الكلام، هو امتناع تأخير الجارّ عن مجروره، ولضعف عمل الجارّ .

وقال في موضوع التّوابع: ((وأما عطف النّسق، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيّويه : العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة، الحرف وقال الفارسي في الإيضاح الشّعريّ وابن جنّي في سرّ الصّناعة: إنّ العامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوّل ، لقولك: يا زيدُ وعمْرُو؛ وأقول : لا دليل فيه، إذ علة البناء في الثّاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان -أي المانع، وهو حرف التّعريف- في: يا زيدُ والحارثُ أعني اللام، وإنّما كان اللامُ مانعاً، لامتناع مجامعته لحرف النّداء المقتضي للبناء، فلمّا ارتفع المانع- يعني في المثال الذي قاسوا عليه- صار كأنّ حرف النّداء بأشْر التّابع، لا أنّه يقدّر له حرف آخر))⁽³⁰³⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص280، 281).

أي أنّ سبب عدم بناء ((الحارث))، هو امتناع مجامعة حرف النّداء المقتضي للبناء مع لام التّعريف وليس المانع هو لام التّعريف .

" عِلَّةُ التَّعَذُّرِ "

التَّعَذُّرُ لُغَةً: العذر: الحجَّة التي يعتذر بها يقال: اعتذر فلان من دينه فعذرتَه. (304)

(ابن منظور، مج4، ص (545) د.ت).

والتَّعَذُّرُ السَّبَبُ والعِلَّةُ والحجَّةُ والباعثُ يقال مثلاً: سبب يضطرَّ الإمام على الانقطاع عن

عمله. (305) (دوزي، ج7، ص (165) 1992).

وتعني استحالة حصول الشيء لوجود مانع يمنع حصول ذلك الشيء .

ومن أمثلتها عنده: قال الرُّضِيُّ في موضوع عمل المصدر: ((... وإعماله باللام قليل، إنما

قلَّ لتعذَّر دخول اللام على ما يقدرُّ المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى...)). (306)

(الأسترلابادي، ج3، ص409).

أي أنَّ السَّبَبُ الذي أدَّى إلى قلة إعمال المصدر باللام، هو تعذَّر دخول اللام على ما يقدرُّ

المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى .

وقال في موضوع تمييز الأعداد: ((قوله : ((ومميِّزُ أحد عشرَ إلى تسعة وتسعين: منصوب

مفرد))، أما نصبه، فلتعذَّر الإضافة إليه)). (307) (المصدر نفسه، ج3، ص303).

أي أنَّ السبب الذي أدَّى إلى مجيء تمييز هذه الأعداد مفرد منصوب هو تعذَّر الإضافة إليه.

" العِلَّةُ الفرعيةُ "

الفرعُ لُغَةً: فرع كلِّ شيءٍ : أعلاه ، وقوس فرع : عملت من رأس القضيب وطرفه. (308)

(ابن منظور، مج8، ص(246) د.ت) .

والفرع خلاف الأصل ، وهو اسم لشيء يبنى على غيره. (309) (الجرجاني، ص (213) د.ت) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرُّضِيُّ في موضوع الحروف المشبَّهة بالفعل: أشار الرضي في

أثناء شرحه كلام ابن الحاجب عن هذا الموضوع إلى سبب مشابقتها الأفعال المتعدية ، وسبب

تقديم المنصوب على المرفوع : ((شابهت الأفعال المتعدية معنىً ، لطلبها الجزأين مثلها ،

وشابهت مطلق الأفعال لفظاً..... وقيل: قدَّم المنصوب على المرفوع قصدًا إلى الفرق بينها

وبين الأفعال التي هي أصلها من أوَّل الأمر ، أو تنبيهًا بجعل عملها فرعيًا على كونها فروعًا

للفعل)). (310) (الأسترلابادي، ج4، ص331).

أوضح الرضي في هذا المثال سبب مشابهة الحروف المشبهة بالفعل الأفعال المتعدية معنى ، هو طلبها الزاين مثلها، وبعد ذلك أوضح أن سبب تقديم المنصوب على المرفوع شيان هما : الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر ، أو جعل عملها فرعياً على كونها فروعاً للفعل . ولولا هذا العمل الفرعي لما أمكن جعلها فروعاً للفعل .

"علة التنافي"

التنافي لغةً : نفي الشيء : تنحى . وانتفى فلان من فلان وانتقل منه إذا رغب عنه أنفاً واستنكافاً. (311) (ابن منظور ، مج 15، ص 336، 337، د.ت) .

والتنافي : هو اجتماع الشئيين في واحد في زمان واحد ، كما بين السواد والبياض، والوجود والعدم. (312) (الجرجاني، ص 92، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرضي في موضوع خصائص أفعال القلوب : ((..... وتوكيد الملغى بمصدر ، قبيح ، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي)). (313) (الأسترايادي، ج 4، ص 158) .
أي أن السبب الذي قبح توكيد الملغى من أفعال القلوب ، هو شبه التنافي بين التوكيد والإلغاء . وعدم الالتقاء والاجتماع بينهما .

"علة الخفاء"

الخفاء لغةً : خفي الشيء خفاءً : لم يظهر وخفاه هو : ستره وكتمه. (314)

(ابن منظور، مج 14، ص 234، د.ت) .

والخفاء هو ما خفي المراد منه بعارض في غير الصيغة، لا ينال إلا بالطلب، كأية السرقة. (315) (الجرجاني ، ص 134، د.ت) .

وتعني استتار الشيء واختفائه وعدم ظهوره وبيانه .

ومن أمثلتها عنده: قال في موضوع الفعل المسند إلى المؤنث : ((..... إن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث ، فإن كان متصلاً ،.....، فالحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح؛ وإن كان منفصلاً، فترك العلامة أحسن، إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، ... هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى ، وأما ضميرهما ، فإن كان متصلاً ، فالعلامة لازمة لرافعه ، سواء كان التأنيث حقيقياً ، كهند خرجت ، أو غيره كالشمس طلعت ، إلا لضرورة الشعر ؛ وإنما لزمتم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً.....)). (316) (الأسترايادي ، ج 3، ص 341، 342) .

أي أنّ الذي أُلزم ذكر علامة التانيث للفعل سواء كان التانيث حقيقيًا، أو غيره، إذا كان ضمير المفرد والمثنى متصلًا هو خفاء الضمير المتصل مرفوعًا، ولولا هذا الخفاء لما كان هذا الإلزام .

"علة توالي الحركات"

التَّوَالِي لُغَةً: تَوَلَّاهُ: اتَّخَذَهُ وَلِيًّا . تَوَالَى الشَّيْءُ : تَتَابَعَ . والموالاتة : المتابعة. (317)

(ابن منظور، مج 15، ص 411، 412، د.ت).

والمقصود بهذه العلة هو تتابع الحركات المتماثلة.

ومن أمثلتها عنده: قال الرُّضِيّ في موضوع اللُّغات في لفظ عشرة: ((لَمَّا كَرِهُوا تَوَالِي أَرْبَعِ فَتَحَاتِ فِيْمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، مَعَ امْتِزَاجِهَا بِالنَّبِيْفِ الَّذِي فِي آخِرِهِ فَتْحَةٌ، عَدَلُوا عَنْ فَتْحِ وَسْطِهَا إِلَى كَسْرِهَ.....)). (318) (الأستراباذي، ج 3، ص 294).

أي أنّ سبب العدول عن فتح وسط الكلمة إلى الكسرة في الكلمة الواحدة ذات الأربع فتحات هو كراهة توالي هذه الحركات في آنٍ واحدٍ.

وقال في موضوع الماضي: ((.....فإذا اتَّصلَ بِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مَتَحَرِّكٌ، سَكَّنَ آخِرَهُ، كَرَاهَةٌ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيْمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.....)). (319) (المصدر نفسه، ج 4، ص 14). وفي هذه المسألة النحويّة أوضح الرضي أنّ الفعل الماضي إذ اتَّصلَ بِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مَتَحَرِّكٌ، سَكَّنَ آخِرَهُ، كَرَاهَةٌ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيْمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

"علة التضمين"

التَّضْمِينُ لُغَةً: الضَّمَمِينَ : الكفيل. وضَمَّنَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ : أودَعَهُ إِيَّاهُ كما تُودِعُ الوعاءَ المتاع. (320) (ابن منظور، مج 13، ص 257، د.ت) .

والتضمين: يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه . وهو معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء. (321) (السيوطي، ص 250 ، 251، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرُّضِيّ في موضوع الظُّروف المضافة إلى الجمل: ((..... وأما غير المضاف إلى ما صدره : أن، أو: أن، و(مثل) المضاف إلى ما صدره: ما ، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبنائها ، قال الله تعالى ((إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ))، (سورة الذاريات (23)). فتفتح ((مثل)) مع كونه صفة لحق، أو خبرًا بعد خبر لأنّ ، ويجوز أن يكون منصوبًا، لكونه مصدرًا بمعنى ، أنه لحقٌ تحقُّقًا مثل حَقِّيَّةِ نَطْقِكُمْ، وقال :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ (323).
(البغدادي، ج6، ص552، 553، 1986م).

ففتح (غير) ، مع كونه فاعلاً ليمنع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمّنه معنى (إلا.....). (324)
(الأستراباذي، ج3، ص181).

نلاحظ في هذه المسألة ، الكلام عن إجازة إعراب مثل وغير وبنائهما في أن واحد، وشرط (مِثْل) أن تكون مضافة إلى ما صدره ما، وشرط غير أن تكون مضافة إلى ما صدره أن ، فـ (مِثْل) في الآية الكريمة مبنياً على الضمّ ، على الرّغم من كونه صفة لحقّ، أو خبراً بعد خبر لأنّ، لأنّه مضاف إلى ما صدره ما، ويمكن أن يكون منصوباً، لأنّه مصدر، وكذلك نلاحظ (غير) في الشاهد الشعريّ جاء مبنياً على الفتح على الرّغم من كونه فاعلاً ، لأنّه مضاف إلى ما صدره أن، ويجوز أن يكون سبب بنائه سبباً آخر وهو لتضمّنه معنى ((إلا)).

وقال في موضوع قط وعوض : ((..... وبني قط ، قيل لأنّ بعض لغاته، على وضع الحروف، والأولى أن يقال : بني لتضمّنه لام الاستغراق لزوماً ، لاستغراقه جميع الماضي.....)). (325) (المصدر نفسه، ج3، ص225).

حاول الرضي أن يوضّح في هذا المثال أنّ الأولى أن يُقال إنّ سبب بناء قط هو تضمّنه لام الاستغراق لزوماً ، وليس لأنّ بعض لغاته على وضع الحروف.

علة المناسبة

المناسبة لغةً: النَّسب : نسب القرابات ، والنسيب: المناسب. وتقول: ليس بينهما أي مشكلة (326)
(ابن منظور، مج 1، ص755-756، د.ت).

والتناسب: حالة من حالات التوافق بين الألفاظ تجيز لأحدهما ما لا يجب أن يكون. (327)
(اللبيدي، ص222، د.ت).

أي أنّها تعني في الاصطلاح التناسب والتشاكل والتوافق بين الألفاظ.

ومن أمثلتها عنده: قال الرضيّ في موضوع تفصيل أحكام الاسم : ((..... أمّا ((أمّا)) فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداهما مغلوبة ومع الآخرين غالبية ، أمّا الأولى فالطلب على ما يأتي ،..... والآخرين : عطف الجملة التي بعدها على فعلية، وكونها جواباً لجملة استفهامية فعلية أمّا ((أمّا)) فإنّما يرجّح الرّقع معها على النّصب مع القرينتين

المذكورتين ، لأنَّ تَرَجَّحَ النَّصْبِ فِي مَثَلِهِمَا بغير (أَمَّا) إِنَّمَا كَانَ لِمُرَاعَاةِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ
المعطوف والمعطوف عليه فِي كونهما فعليتين ، أو لِقصدِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ السَّوْأَلِ
والجواب.....)).⁽³²⁸⁾ (الأسْتِراباذي، ج1، ص454).

أَيَّ أَنَّ الَّذِي رَجَّحَ النَّصْبَ فِي عطفِ الجُملةِ على فعلية ، فِي غير (أَمَّا) ، هُوَ مِرَاعَاةُ التَّنَاسُبِ
بَيْنَ المعطوف والمعطوف عليه فِي كونهما فعليتين ، أو لِقصدِ التَّنَاسُبِ بَيْنَ السَّوْأَلِ والجوابِ فِي
كونهما فعليتين .

وقال فِي مَوْضوعِ التَّدْرِجِ فِي وَضْعِ الضَّمائِرِ : ((إِنَّمَا ضَمُّوا النَّاءَ فِي الْمُتَكَلِّمِ لِمُنَاسِبَةِ الضَّمَّةِ
لِحركةِ الفاعلِ ، وَخَصَّوْا الْمُتَكَلِّمَ بِهَا لِأَنَّ القِيَّاسَ وَضَعِ الْمُتَكَلِّمَ أَوَّلًا ، ثُمَّ المُخاطَبَ ، ثُمَّ الغائِبَ ،
.....)).⁽³²⁹⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص412).

أَيَّ أَنَّ سببَ ضَمِّ النَّاءِ فِي ضَميرِ الْمُتَكَلِّمِ هُوَ مُنَاسِبَةُ الضَّمَّةِ لِحركةِ الفاعلِ .

"عَلَّةُ العَمومِ"

العَمومُ لُغَةً : أَمْرٌ عَمَمٌ : تَامَ عَامٌ ، وَعَمَّهْمُ الأَمْرُ : شَمَلَهُمْ.⁽³³⁰⁾ (ابن منظور، مج12، ص426، د.ت).
والعَمومُ : كَوْنُ اللَّفْظِ مَوْضوعًا بِالوَضْعِ الوَاحِدِ لكَثيرِ غيرِ مَحْصُورٍ مُستَغْرَقًا لِجَميعِ ما يَصْلِحُ
لِهُ ، وَالعَامُّ هُوَ اللَّفْظُ الوَاحِدُ الدالُّ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ على شَيئينِ فِصَاعِدًا.⁽³³¹⁾ (السهانوي، ج2، ص
1236، 996م).

وَمِنْ أُمثَلِهَا عِنْدَهُ: قال الرُّضِيّ فِي مَوْضوعِ مِنَ الظُّروفِ المَبْنِيَّةِ أَيْنَ ، وَأَنَّى وَأَيَّانَ وَمَتَى
وَكَيْفَ: ((..... وَالكَوْفِيُّونَ يَجوِّزُونَ جِزْمَ الشَّرْطِ وَالجِزَاءَ بِكَيْفٍ ، وَكَيْفَمَا ، قِيَّاسًا ، وَلَا يَجوِّزُهُ
البَصْرِيُّونَ إِلَّا شذوذًا ؛ قال سيبويه : إِنَّها فِي الجِزَاءِ مُستَكْرَهَةٌ ، وقال الخليل : مَخْرَجُها مَخْرَجُ
المَجازاةِ ، يَعني فِي قولِهِم : كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ ، لِأَنَّ فِيها مَعنى العَمومِ الَّذِي يَعْتَبَرُ فِي كَلِماتِ
الشَّرْطِ.....)).⁽³³²⁾ (الأسْتِراباذي، ج3، ص206، 207).

أورد الرضوي فِي هذِهِ المَسْأَلَةِ النُّحويَّةِ خِلافًا بَيْنَ الكوفيين والبصريين ، فَالكوفِيُّونَ يَجوِّزُونَ
جِزْمَ الشَّرْطِ وَالجِزَاءَ بِكَيْفٍ ، وَكَيْفَمَا قِيَّاسًا ، أَمَّا البَصْرِيُّونَ فَلَا يَجوِّزُونَ ذلكَ إِلَّا شذوذًا ، أَمَّا
الخليل - وَهُوَ مِنَ البَصْرِيِّينَ - ، فَقَدَ أَجازَ ذلكَ بِشَرْطِ وَهُوَ : مَخْرَجُها مَخْرَجُ المَجازاةِ ، لِأَنَّ فِيها
مَعنى العَمومِ ، الَّذِي يَعْتَبَرُ فِي كَلِماتِ الشَّرْطِ ، وَلولا هَذَا العَمومُ لَمَّا جازَ ذلكَ .

وقال في موضوع أحكام المنادى (المفرد المعرفة) : ((إنما قال ما يرفع به ليكون أعم

من قوله : يبني على الضم)).⁽³³³⁾ (المصدر السابق، ج1، ص349).

أوضح الرضي في هذا المثال في ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن المنادى يبني على ما يرفع به، والسبب في ذلك حتى يكون أعم من القول : يبني على الضم .

"علة التركيب"

التركيب لغةً : ركّب الشيءُ : وضع بعضه على بعض.⁽³³⁴⁾ (ابن منظور، مج1، ص432، د.ت).

والتركيب : هو جعل الكلمتين كلمة واحدة.⁽³³⁵⁾ (اللبدي، ص95، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرضي في أثناء حديثه عن المنصوب بلا لنفي الجنس: ((.....وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسـة عشر؛ وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه مع كونه معرباً ، مركّب مع عامله لا يفصل عنه ، كما لا يفصل عشر، من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معرباً لتناقله بالتركيب مع عامله)).⁽³³⁶⁾ (الأستراباذي، ج2، ص155).

أي أن سبب حذف التنوين من المنصوب بلا النافية للجنس مع كونه معرباً، لأنه مركّب مع عامله لا يفصل عنه، ونتيجة لهذا التركيب ، يصبح هناك تناقل فيحذف التنوين .

وقال في موضوع المركّب العددي والمركّب المزجي : ((وأعلم أن أصل خمسة عشر : خمسة وعشر ، حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما،..... وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني ، فشابه الحرف، وبني الثاني ، لتضمّنه الحرف العاطف، وبني على الحركة للدلالة على عروض البناء ، وأن لهما في الإعراب أصلاً ، وعلى الفتح ليخفّ به بعض التقلّ الحاصل من التركيب)).⁽³³⁷⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص35).

يبين الرضي في هذا المثال أن أصل خمسة عشر : خمسة وعشرة ، أي بالعطف ، والسبب الذي أدى إلى حذف الواو هو مزج الاسمين وتركيبهما . ونلاحظ أيضاً في هذا النص النحوي عللاً أخرى هي : التضمين وعروض البناء والأصل .

"علة البناء"

البناء لغةً : لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكانهم إنما سمّوه بناء لأنهم لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغيّر تغيّر الإعراب .⁽³³⁸⁾

(ابن منظور، مج14، ص94، د.ت) .

والبناء: هو لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغيّر العامل مطلقاً ونقيضه الإعراب. (339) (اللبيدي ، ص 26 ، د.ت) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضّي في موضوع التّوابع : ((..... وأما عطف النّسق، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيبويه : العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة الحرف ، وقال الفارسيّ وابن جنّي: إنّ العامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوّل ، لقولك : يا زيد وعمرو ؛ وأقول : لا دليل فيه ، إذ علّة البناء في الثّاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء.....)). (340) (الأسترابادي، ج 2، ص 281).

يحاول الرّضّي في هذه المسألة أن يناقش رأي الفارسيّ وابن جنّي في جعلهما العامل في المعطوف مقدّر من جنس الأوّل ؛ فيردّ عليهما بقوله : ((لا دليل فيه، لأنّ علّة البناء في الثّاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه)). أي أنّ سبب بناء الثّاني ليس لأنّ العامل مقدّر من جنس الأوّل .

وقال في موضوع تمييز الأعداد : ((..... وأما الأخفش والفراء ، فأنهما فرقاً بين اللام والإضافة ، وذلك لأنّ ذا اللام ، كثيراً ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً، كالآن، والذي وأخواته، والأمس ، عند بعضهم ؛ وأما المضاف فلا يكون إلا معرباً ، إلا : لئن وأخواته، ألا ترى إلى إعراب ((أي)) للزوم إضافته، مع ثبوت علّة البناء فيه، وإلى إعراب قبل وبعد، وأخواتهما مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها...)). (341) (المصدر نفسه، ج 3، ص 307).

حاول الرضي في هذا المثال أن يبين ما ذهب إليه الأخفش والفراء من تفريقهما بين اللام والإضافة ، فاللام يكون معرب ومبني ، وأما المضاف فلا يكون إلا معرباً ، وعلى الرغم من ذلك إلا أنّ علّة البناء فيه ثابتة .

"علّة المُجانسة"

المجانسة لُغةً : يقال : هذا يجانس هذا : أي يشاكله. (342) (ابن منظور، مج 6، ص 43 ، د.ت).
والمجانسة اصطلاحاً : هي الاشتراك بين الشّيئين إن كان بالنوع يسمّى مماثلةً، وإن كان بالجنس يسمّى مجانسةً. كاشتراك إنسان وفرس في الحيوانيّة، عجّ وأصيل. (343) (العجم ، ج 2، ص 1357، د.ت).

ومن أمثلتها عنده : قال الرّضّي في أثناء شرحه الفعل الماضي : ((..... وإذا اتّصل به الواو: انضمّ آخره لمجانسة الواو)). (344) (الأسترابادي، ج 4، ص 14).

أي أنّ سبب ضمّ آخر الماضي بدلاً من فتحه ، إذا اتّصل به واو الجماعة هو مجانسة الواو.

علّة التوهّم

التوهّم لغةً : توهّم الشيء : تخيّلته وتمثّلته ، كان في الوجود أم لم يكن . وأوهمت الشيء إذا أغفلته. (345) (ابن منظور، مج12، ص643، د.ت).

والتوهّم : هو إدراك المعنى الجزئي المتعلّق بالمحسوس. (346) (الكفوي، ص314، 1981م).
ومن أمثلتها عنده : قال الرّضّي في موضوع الإضافة اللفظيّة: ((..... قال المصنّف: أجاز الفراء نحو : الضاربُ زيدٌ، إما لأنّه توهّم أنّ لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثمّ عرّف باللام.....)). (347) (الأستراباذي، ج2، ص227).
أي أنّ الذي جوّز التخفيف بحذف التنوين، بسبب الإضافة لا بسبب الألف واللام للتوهّم ، بأنّ لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته .

وقال في موضوع الوصف وشرط تأثيره في منع الصّرف : ((..... (وضْعُفُ مَنَعُ أَفْعَى))، معطوف على قوله : صرّف .. أي ولكون الوصف الأصلي معتبرًا ، ضعّف منع أفعى ، لأنّه لم يتحقّق كونه وصفًا في أصل الوضع ، ولا يثبت أيضًا في الاستعمال نحو أَيْمَ أفعى ، بل توهّم أنّها موضوعة للصفة ، لما رأوا أنّها للحية الخبيثة الشديدة ، من قولهم فعوة السمّ ، أي شدّته . وكذا توهّم الصّفّة في الأجدل الذي هو الصقر ، أنّه موضوع في الأصل للوصف، أي طائر ، نو جدل وهو الإحكام ، وقد قيل للدرع جدلاء، فكأنّها مؤنث أجدل)). (348) (المصدر نفسه، ج1، ص129).
أي أنّ الذي أدّى إلى منع صرف (أفعى) هو التوهّم في أنّها موضوعة للصفة ، وذلك لأنّها اختصّت بالحية الخبيثة الشديدة . وكذلك السبب في منع صرف (الأجدل) وهو الصقر هو التوهّم بأنّه وضع في الأصل للوصف.

"علّة الاستحسان"

الاستحسان لغةً : الحسّن ضدّ القبح ونقيضه . ويستحسن الشيء أي يعدّه حسنًا. (349)
(ابن منظور، مج13، ص114، 117، د.ت) .

واستحسنه وجده حسنًا، واستحسن معنى الكلام : استملحه وجده حسنًا مليحًا. (350)
(دوزي، ص173، 1981م).

ومن أمثلتها عنده: قال الرّضّي في موضوع حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا : ((وأما ما بيّن فاعله بالإضافة نحو : كتابُ الله، أو بيّن مفعوله بالإضافة نحو : ضربَ الرّقاب، أو بيّن فاعله بحرف جرّ نحو : يؤسأ لك أي شدّة، أو بيّن مفعوله

بحرف جرّ ، نحو: عقراً لك أي جرحاً،، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً . والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كليّ ، يُحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إمّا لإبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد ، أي الفعل ، وإمّا لتقدّم ما يدلّ عليه، أو لكون الكلام ممّا يستحسن الفراغ منه بالسرعة)).⁽³⁵¹⁾ (الأستراباذي، ج1، ص306).

أي أنّ الذي أوجب حذف الفعل مع ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافاً إليه، أو بحرف الجرّ ، هو حقّ الفاعل والمفعول به، أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به ، وللحاجة في بعض الأحيان إلى الإبانة لقصد الدوام واللزوم في الاسم يستحسن أن يُحذف الفعل الموضوع للحدوث والتجدّد . كذلك قد يحذف الفعل استحسان الفراغ من الكلام بالسرعة الممكنة.

"علة الأولى"

يستعمل هذا المصطلح في مقابلة الجواز ، كما أنّ الصواب في مقابلة الخطأ.⁽³⁵²⁾

(الكفوي، ص208، 1981م) .

ومن أمثلتها عنده: قال الرضّي في موضوع أسماء الأفعال : ((.....وأماً أخ ، وكخّ ، وأفّ ، وأوه، وبخ، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تنصب ، نحو: أفا ، أو تبيّن بالحرف ، كأفّ لك فالأولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه وأنها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لعدم الدليل عليه)).⁽³⁵³⁾ (الأستراباذي، ج3، ص85).

أي أنّ السبب في بقاء هذه الأسماء على ما كانت عليه ، وأنها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لأنّه الأولى لعدم الدليل على أنّها صارت مصادر أو أسماء أفعال .

وقال في موضوع أفعال المدح والذمّ : ((..... وقال بعضهم بل التّركيب أزال اسميّة (ذا))، لأنّ الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل ، فحبذا فعل والمخصوص فاعله ؛ ؛ والأولى أن يقال في إعراب مخصوص حبذا ، أنّه كإعراب مخصوص نعم ، إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر.....)).⁽³⁵⁴⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص256).

أي أنّ القول في إعراب مخصوص حبذا إمّا أن يكون مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر وهو الأولى .

ومن وجهة نظر الدراسة أنّ علة الأولى هي : إرجاع الشيء إلى ما كان عليه سابقاً .

"علة الإتياع"

الإتياع لغةً : سار في أثره ، أو تلاه. (355) (مصطفى، ج1، ص81، دت) .

والإتياع اصطلاحاً : هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً ، حيث لا يكون الثاني مستعملاً بإفتراده في كلامهم. (356) (الكفوي ، ص35، 1981م) . أو جعل اللفظ تابعاً لسابقه، أي بدلاً منه.

ومن أمثلتها عنده: قال الرضيّ في موضوع أحكام المستثنى (ترجّح الإبدال وجواز النَّصْب): ((.... وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منه، قبل صفته - أي قبل صفة المستثنى منه- نحو: ما جاءني رجلٌ إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ، فعند سيبويه: إتياعه أولى من النَّصْب، لأنَّ المبدلَ منه وهو الموصوف متقدّم)). (357) (الأسترايادي، ج2، ص99).

أي أنَّ الذي أدّى إلى رفع الصّفة بعد المستثنى الإتياع . ونلاحظ أيضاً هنا ذكر علةٍ أخرى وهي الأولى .

وقال في موضوع فعل الأمر: ((..... اعلمُ أنَّ أصل حركة همزة الوصل : الكسرة ، في الأسماء كانت أو في الأفعال ، أو في الحروف، ولا يعدل إلى حركة أخرى إلا لعلّة،.....وإنما ضمّت فيما انضمّ ثالثه، في الأمر كان، كأقْتُل، أو في غيره كأنطَلِقَ واقْتَدِر، إتياعاً، واستتقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمّة، لأنَّ الحاجز غير حصين لسكونه)). (358) (المصدر نفسه، ج4، ص127).

أي أنَّ الذي أجاز ضمّ همزة الوصل فيما انضمّ ثالثه، في الأمر ، أو في غيره ، الإتياع .

"علة الإعراب"

الإعراب لغةً : الإعراب هو الإبانة ؛ يقال : أعرب عنه لسانه أي أبان وأفصح ، وأعرب الكلام ، بيّنه. (359) (ابن منظور، مج1، ص588، 589، دت) . والإعرابُ هو الإبانةُ والإفصاحُ ، وكلامٍ معرب، أي : مُبيّن. (360) (اللبيدي، ص14، دت) .

ومن أمثلتها عنده : قال الرضي في موضوع المضارع : ((.....اعلم أنه اختلف في المضارع المتّصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم : إنّه مبنيّ لتركبهِ مع النون،.....وأما النون فحرف، ولا حظّ له في الإعراب ، فبقي الجزءان مبنيين فإن قيل: فلمّا امتزجا فهلاًّ أعربت الكلمة على النون ، كما يعرب الاسم المؤنث على التاء لمّا ركبا ، أو: هلاًّ أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون ، كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتنونين على ما قبله ؟ قلت : إمّا وهذا على مذهب البصريين . وإمّا لأنّ علةَ إعراب الفعل ليست ظاهرةً ظهور علةَ إعراب الاسم ، وأكثر الأفعال مبنيةً ، فيرجع إلى البناء لأدنى سبب)). (361) (الأسترايادي، ج4، ص19، 20).

أي أنّ السبب الذي أدى إلى عدم إعراب الفعل المضارع عند اقترانه بنوني التوكيد وبنائه ، هو علة الإعراب في الفعل غير ظاهرة .

وقال في موضوع معنى الإعراب : ((قال ابن الحاجب : الإعراب ما اختلف آخره به ، ليدلّ على المعاني المعتورة عليه . وقال الرّضيّ تعقيباً على قول ابن الحاجب : بيان لعلّة وضع الإعراب في الأسماء)).⁽³⁶²⁾ (المصدر السابق، ج1، ص56، 57).

حاول الرضي أن يبيّن من تعريف ابن الحاجب للإعراب وهو : ليدلّ على المعاني المعتورة عليه، أنه بيان علة وضع الإعراب في الأسماء .

وهناك في شرح الرّضيّ علل أخرى أظنها من باب العلل وسأذكرها من باب العلم بها ، ويبدو أنّ بعضها استنتجها بنفسه وهي :

الاستنكار⁽³⁶³⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص233، 441) والاستقباح⁽³⁶⁴⁾ (المصدر نفسه، ج1، 459)، ج3(441) والاستحالة⁽³⁶⁵⁾ (المصدر نفسه، ج4(214)) والتأديب⁽³⁶⁶⁾ (المصدر نفسه، ج1(58، 511)) والاعتباطية⁽³⁶⁷⁾ (المصدر نفسه، ج1(393)) والمؤثّرة⁽³⁶⁸⁾ (المصدر نفسه، ج1(57، 508، 509)) وعدل⁽³⁶⁹⁾ (المصدر نفسه، ج1(101، 118، 496)) ووصف⁽³⁷⁰⁾ (المصدر نفسه، ج1(101)) وتأنيث⁽³⁷¹⁾ (المصدر نفسه، ج1(101، 131)) ومعرفة⁽³⁷²⁾ (المصدر نفسه، ج1(101، 141)) وعجمة⁽³⁷³⁾ (المصدر نفسه، ج1(101، 141)) والعلّة التامة⁽³⁷⁴⁾ (المصدر نفسه، ج1(101)) .

ويتبيّن لنا من عرض موقف الرّضيّ للأصول النحويّة ما يلي:

إنّ الرضي أولى عناية كبرى بهذه الأصول النحويّة التي يبني عليها النحو وهذا ما يمكن ملاحظته من شرح الرّضي للكافية ، ففي كلّ موضوع يناقشه لا بدّ أن يسنده بأصل من الأصول النحويّة: ((السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال والعلل)). وإن لم يكن يفرد كلّ أصل من هذه الأصول في باب مستقلّ، بل نجد هذه الأصول متناثرة في شرحه الكافية .

وفيما يخصّ السّماع ، فقد نال اهتمام الرّضيّ ، وقد حاول أن يجعله في بداية الأصول مقدّمًا على القياس، وهذا واضح من نقله كلام سيبويه فيما يخصّ ذلك . وقد سار الرّضيّ في هذا الأصل على نهج البصريين في أخذه بالكثير الشائع، ونبذه للشاذ والنادر، ولذلك وصف بعضه بالقلّة ، والقبح ، والخبيث، وعدم الشّهرة والفصاحة.

وفيما يخصّ القياس، فلم يخلُ أيُّ موضوعٍ من الموضوعاتِ من هذا الأصلِ ، ونذكرَ أنواعًا للقياسِ منها : قياسُ المماثلةِ والمُشابهةِ وقياسُ الطردِ، وقياسُ التمارينِ العمليّةِ ، ولم يقتصرْ على نقلِ آراءٍ من سبقه من النُحاةِ ، بل كانَ في بعضِ الأحيانِ يردُّ على آراءِ النُحاةِ فيما يخصُّ هذا الأصلُ بقوله : ((وليس بوجه)) عندما يذكرُ رأيَ نحويٍّ من النُحاةِ في المسألةِ التي هو بصددها .

وفيما يخصّ الإجماعَ فقد أولى عنايةً بهذا الأصلِ بقوله: بالاتِّفاقِ، بالإجماعِ، وقد أجمعوا ، ولكن لا تصلُ هذه العنايةُ بالأصولِ السَّابقةِ الذِّكرِ، فعندما لا يجدُ ما يعتدُّ به في إثباتِ رأيٍ من الآراءِ أو من المسائلِ النُّحويّةِ يأتي به، وفي زيادةٍ وتفصيلٍ لرأيِ النُحاةِ أو تنفيذٍ لرأيٍ من آرائهم أو تأييدٍ لرأيِ النُحاةِ .

والأصلُ الأخيرُ الذي يأتي بعد هذه الأصولِ من حيث الأهمية ، هو استصحابُ الحالِ، فعندما لا يجدُ الرضي ما يدعم رأيه ويعزِّزُ مناقشته وشرحه للمسائلِ النُّحويّةِ التي هو بصددها ، يأخذ بهذا الأصلِ ، وإن كان بنسبةٍ قليلةٍ ، وحاول في بعضِ الأحيانِ أن يردَّ في بعضِ المواضعِ للاستدلالِ به .

وفيما يخصّ العللَ فقد أكثرَ الرضي من ذكرها وعج شرحه بها.

الفصل الثالث

الاحتجاج

الاحتجاج في اللغة والاصطلاح :

الاحتجاج لغةً : الحُجُّ: القصد: والحُجَّةُ : البرهان ؛ وقيل: الحُجَّةُ ما دُوِّعَ به الخصم والوجه الذي يكون به الظُّفْرُ عند الخصومة. (375) (ابن منظور، مج2، ص226، 228، د.ت).
والحُجَّةُ: مصدر بمعنى الاحتجاج. (376) (رضا، مج2، ص30 ، 1958م).

والاحتجاج اصطلاحاً : هو الاستدلال بأقوال من يحتجُّ بهم في مجال اللغة والنحو - وهو يرادف في هذا الاستشهاد - ويقابله التمثيل. (377) (اللبيدي، ص61، د.ت) .
والاحتجاج من الموضوعات التي نالت اهتمام أصحاب النحو واللغة قديماً وحديثاً ؛ ومن خلال هذا المصطلح يمكن إثبات أيّ مسألة أو قاعدة من المسائل والقواعد النحويّة واللغويّة. ويُعدُّ السَّماعُ الأساسَ الأوّل في تقعيد اللغة وبعد ذلك لحق به القياس في أولياته.
ويمكن أن نقسم الاحتجاج إلى قسمين: الاحتجاج النّقليّ : وهو الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي وأقوال الصحابة والتابعين والأقوال والأمثال العربيّة المأثورة والشواهد الشعرية والأراجيز ، وهذا ما سنعرضه بعد قليل. والاحتجاج العقليّ: والذي يشمل أنواعاً من الاستدلال العقليّ مثل: التّأويل والسّبْر والتقسيم والمُعارضة والتعارض والتّرجيح والإحالة أو المناسبة وقياس الطرد والاستدلال بالأولى. (378) (الشّامي، ص220، 267، 1998م) .

أولاً : الاحتجاج بالقرآن الكريم :

يُعدُّ القرآن الكريمُ أوّل دليل من أدلّة الاحتجاج بالنقل ولا يختلف عليه من قبل جميع النحويين واللغويين وفي مؤلفاتهم، إذ لا يعلو على كلام الله تبارك وتعالى كلام وكما قال صاحب خزانة الأدب: ((أمّا ربُّنا تبارك وتعالى، فكلامه - عزّ اسمه - أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده ، كما بيّنه ابن جنّي في أوّل كتابه ((المُحتَسَب)) وأجاد القول فيه...)). (379)
(البغدادي، ص9، ج1، 1979م) فهو أوّل مصدر من مصادر اللغة في جميع مستوياتها الصّوتية والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة والبلاغيّة؛ لذا اعتمد عليه جميع النحويين والصرفيين والبلاغيين وأصحاب المعاجم وهذا ما يمكن ملاحظته وإثباته في كل كتاب من كتب النحو واللغة والصرف بدون استثناء.

وقد وصل القرآن الكريم إلينا بقراءات موصولة السند متصلة السلسلة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وقد قسم القراء القراءات إلى متواترة وأحاد وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع و الأحاد الثلاث المتممة لعشرها ثم ما يكون من قراءات الصحابة رضي الله عنهم مما لا يوافق ذلك وما بقي فهو شاذ - وقد بذل القراء جهوداً عالية في تحقيق القراءات وإرجاعها إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم). ولو رجعت في كتب القراءات إلى تسلسل النقل في طريقه لرأيت مثلاً أعلى من أحكام الضبط والتدقيق البالغ غايته في شتى النواحي المتصلة بالقرآن الكريم وكلماته وآياته وطرق أدائه)). (380) (السامرائي، ص124، 125، 1969م) .

وبعد فأن موقف الرضي من هذا المصدر والدليل المهم الذي لا يعلو عليه دليل آخر، كان موقفاً إيجابياً لا يخرج عن موقف النحاة والعلماء الذين اجمعوا على أنه أعلى نص بلغة العرب، فقد امتلأ شرحه بكلام الله سبحانه وتعالى المتمثل بالآيات القرآنية الكريمة، فلا يكاد أي موضوع من موضوعات الشرح، أو مسألة من المسائل النحوية والصرفية واللغوية، يخلو أو تخلو من آية قرآنية، فكان إما أن يستدل بها على موضوع ما، أو يستشهد بها، أو يقيس بها آية على آية أخرى لأثبات قاعدة ما، أو للتمثيل بها على موضوع ما.

وقد بلغ عدد الآيات القرآنية المنتشرة في كل الشرح حوالي سبعمائة وسبعاً وسبعين آية، وقد اخترت بعض المسائل النحوية التي تدل على استشهاد الرضي بالآيات القرآنية سواء أكان يؤيدها أو يدحضها .

مسألة علامات الاسم

من خواص الاسم : ((دخول اللام ، والجرّ، والتثوين والإسناد إليه، والإضافة . وبعد ذكر هذه الخواص يعقب الرضي على المصنف، بأنه لم يذكر أن من خواص الاسم كونه مضافاً إليه، والسبب في عدم ذكر المصنف هذه الخاصية حتى لا يرد عليه مثل قوله تعالى: (يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ) (381) (سورة المائدة (109)) من إضافة الظروف إلى الأفعال، وعدّه بعضهم من خواصه أيضاً ، واعتدروا عن ألا يرد المذكور بأن المضاف إليه في الحقيقة : المصدر المدلول عليه بالفعل، أي : يَوْمَ جَمَعَ اللَّهُ ؛ قيل والدليل على المضاف إليه هو المصدر: تعرّف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف، نحو: أَتَيْتُكَ يَوْمَ قَدَمَ زَيْدٌ الْحَارُ، أو الْبَارِدُ، وأمّا أنا فلا أضمن صحّة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم)). (382) (الأسترابادي، ج1، ص43، 50).

نلاحظ في هذه المسألة، محاولة الرضي بعد انتهاء شرح كلام ابن الحاجب عن خواص الاسم ذكر خاصية أخرى من خواص الاسم ، وهي أن يكون الاسم مضافاً إليه و لم يذكرها المصنّف حتّى لا تنطبق هذه الخاصية على الفعل، بأن يضاف الظرف إليه، وأورد آية قرآنية لاستدلال المصنّف على ذلك (فَيَوْمَ) الظرف مضاف إلى (يَجْمَعُ) الفعل . وغير المصنّف عدّه من خواصه وأضافوا بأنّ يومَ الظرف لم يضاف إلى الفعل بل إلى المصدر الدال عليه الفعل، وأوضحوا الآية، وأوردوا مثالا لتأييد ما ذهبوا إليه ، أمّا الرضي فلم يضمن صحّة هذا المثال.

مسألة التّعدّي بحرف الجرّ والعطف على المجرور

ذهب الرضي إلى أنّه إذا تعدّى الفعل بحرف الجرّ، وعطف على المجرور ، فالحمل على الجرّ الظاهر أولى من الحمل على النّصب المقدّر، وقد يحمل على المحلّ كما في قوله تعالى: ((وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ))⁽³⁸³⁾ (سورة المائدة (6)) بالنّصب ، فإن سقط الجارّ مع الفعل لزوماً كما في الإضافة زال النّصب المقدّر. ⁽³⁸⁴⁾ (الأستراباذي، ج1، ص63).

نلاحظ في هذه المسألة أنّه على الرّغم من عطف ((وَأَرْجُلَكُمْ)) على الجارّ والمجرور ((بِرُءُوسِكُمْ)) ، إلا أنّه لم يحمل على اللفظ بل حمل على المحلّ وذلك بنصبه-أرجلكم- ، ورأي الرضيّ في هذه المسألة، أنّ الحمل على الجرّ الظاهر أولى من الحمل على النّصب المقدّر .

مسألة مجيء الخبر جملة

أجمع النحاة على إجازة مجيء الخبر جملة اسمية أو فعلية، و ذهب بعض الكوفيين و ابن الأنباري، إلى أنّه لا يجوز أن تكون الجملة طلبية، لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب. وردّ الرضيّ عليهم بأنّ كلامهم هذا وهم وجاءهم هذا الخلط من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما أنّ الفاعل أي جاءت هنا عندهم ليس من فعل شيئاً. واستشهد الرضيّ بقوله تعالى: ((بَلْ أَنْتُمْ لَأَمْرَحِبَاءُ بِكُمْ))⁽³⁸⁵⁾ (سورة ص (60)) للاستدلال على ما ذهب إليه)). ⁽³⁸⁶⁾ (الأستراباذي، ج 1، 237، 238). فجملة ((لامرّحبا)) خبراً، وهي جملة اسمية نوعها طلبية، وهذا ما حاول الرضيّ إثباته لبيان وهم بعض الكوفيين وابن الأنباري فيما ذهبوا إليه.

مسألة حذف الفعل وجوباً

وقد يحذف نوع من الأفعال وجوباً، ويظلّ في السّياق ما يشير إليه وقد تحدّث الرضي عن هذا الحذف في معرض حديثه قوله تعالى: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ))⁽³⁸⁷⁾ (سورة التوبة(6))،

فذكر أنّ السبب في عدّ هذا الحذف واجباً على الرغم من وجود المفسّر ((نحو: استجارك ، لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر : تفسير المقدرّ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر لأنّ الإبهام المحجوج إلى التفسير، إنّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثمّ التفسير، إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأنّ النفوس تتشوق ، إذا سمعت المبهم، إلى العلم بالمقصود منه، وأيضاً، في ذكر الشيء مرتين: مبهماً ثمّ مفسّراً تؤكد ليس في ذكره مرّة ، وإنّما لم يحكم بكون ((أحد)) مبتدأ، واستجارك خبره لعلمهم بالاستقرار باختصاص حرف الشرط بالفعليّة)).⁽³⁸⁸⁾ (الأسترابادي، ج1، ص199).

أوضح الرضي أنّ ((أحد)) هنا في الآية السابّقة الذكر فاعل وفعله محذوف وجوباً، والذي أدّى إلى هذا الحذف على الرغم من وجود الفعل المفسّر وهو قوله ((استجارك)) الظاهر ، لأنّ الغرض منه تفسير المقدرّ.

مسألة إعمال الأوّل وما يترتب عليه

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي لموضوع وجود فعلين والخلاف الذي ظهر بين البصريين والكوفيين في إعمال أيّهما، واختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأوّل، قال ابن الحاجب: ((وإنّ أعملت الأوّل أضمرت الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلا أنّ يمنع مانع فتظهر)).⁽³⁸⁹⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص209).

قال الرضيّ موضّحاً ذلك:

((هذا بيان أنّه إذا أعملت الأوّل على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني، فقال: لا يخلو إمّا أن يطلبه للفاعليّة أو للمفعوليّة، فنقول في الأوّل: ضربتُ و ضربتُني زيّداً ، وضربتُ وضربانيّ الزيّدين،.... تضرمت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد، لأنّه ليس إضماراً قبل الذكر، لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للأوّل مقدّمًا على العامل الثاني تقديراً، وإن كان مؤخراً لفظاً. قوله : ((والمفعول على المختار)) أي وأضمرت المفعول أيضاً في الثاني كالفاعل على الوجه المختار، فيكون ضميراً بارزاً، ولا تحذفه، نحو: ضربتُني و ضربتُني زيّداً، ويجوز حذفه أيضاً لكونه فضلةً، أمّا اختيار الإضمار فلأنّ الثاني أقرب الطالبين..... فلما اتّفق البصريون و الكوفيون في مثل هذه المسألة، أعني عند إعمال الأوّل

وطلب الثاني للمفعول: على أن المختار إضمار المفعول في الثاني، كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى: ((هَأْوُمْ أَقْرُؤُوا كِتَابِيهِ))⁽³⁹⁰⁾ (سورة الحاقة 19))، و قوله تعالى: ((أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا))⁽³⁹¹⁾ (سورة الكهف 96)) دليلاً للبصريين على أن المختار إعمال الثاني، وإلا كان أفصح الكلام أي القرآن، على غير المختار، أي على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول)).⁽³⁹²⁾ (الأسترابادي، ج1، ص210،09).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي حاول بدايةً أن يبين ما ذهب إليه ابن الحاجب عند إعمال الأول وهو مذهب الكوفيين، يكون معموله طالباً للثاني إما وأوضح الرضي أن معمول الأول مقدم على العامل الثاني تقديراً، مؤخراً لفظاً، و في حالة طلب معمول الأول للثاني للمفعولية يضم المفعول به أيضاً كالفاعل. وبعد ذلك يذكر الرضي أن في هذه المسألة- إعمال الأول و طلب الثاني للمفعول على أن المختار إضمار المفعول في الثاني- اتفاق بين البصريين والكوفيين، ونتيجة لهذا الاتفاق الذي أدى إلى إضمار المفعول و خلو العامل الثاني من الضمير، اتخذ البصريون ذلك دليلاً على إعمال الثاني، و كان دليلهم آيتين قرآنيتين فكلمة ((كتابيه)) في قوله تعالى مفعول به للفعل الثاني اقرؤوا وليس مفعولاً للفعل الأول هأؤم ، وكلمة ((قطراً)) في الآية الأخرى مفعول به لـ ((أفرغ)) وليس مفعولاً للفعل الأول أتوني، و كان موقف الرضي مع رأى البصريين بقوله بعد ذكر الآيتين كدليل للبصريين على ما ذهبوا إليه من إعمال الثاني، و إلا كان أفصح الكلام أي القرآن، على غير المختار، أي جعل المفعول به القريب من الفعل الثاني للفعل الأول والمفعول به محذوف للفعل الثاني. فهذه من المسائل الخلافية بين الفريقين البصري والكوفي .

مسألة في حدّ الحال

عندما عرف ابن الحاجب الحال بأنه: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، حاول الرضي أن يعترض على هذا التعريف، من جهة أن يخرج عن هذا الحدّ: الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال، وإن كان ذلك قليلاً، كقوله تعالى: ((قُلْ بَلْ نَنْبَغُ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا))⁽³⁹³⁾ (سورة البقرة 135)) وذهب المحقق إلى أن باستطاعة ابن الحاجب الردّ على الرضي على ما أورده، من نقد لتعريف الحال و ذلك أن يقول: ((إنّ الحال عمّا أُضيف إليه غير العامل في الحال، لا يجيء إلا إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصحّ حذفه و قيام المضاف إليه مقامه. كما أنك لو قلت: بل ننبغ إبراهيم،مقام: ((بل ننبغ ملة إبراهيم))، جاز، فكأنه حال من المفعول)).⁽³⁹⁴⁾ (الأسترابادي، ج2، ص9،8).

نلاحظ في هذه المسألة حاول الرضي أن يعارض المصنّف في تعريف الحال فأخرج عن الحدّ الحال إذا لم يكن المضاف عاملاً فيه، وإن كان ذلك قليلاً، ((فَحَنِيْبًا)) في قوله تعالى لا يعدّ حالاً لأنّ المضاف الذي قبله ((مِلَّةٌ)) لا يعمل فيه.

مسألة تعدد الحال وصاحبها واحد

أشار الرضي في هذه المسألة إلى مجيء أحوال متعددة وصاحبها واحد وقد ظهر خلاف بين النحويين في هذه المسألة فقد ((أجاز الجمهور مجيء لشيء واحد أحوالاً متخالفةً، متضادةً كانت، أو غير متضادة كقوله تعالى: ((اَخْرُجْ مِنْهَا مَذْعُومًا مَدْحُورًا))⁽³⁹⁵⁾ (سورة الأعراف (18)) وهناك من منع ذلك في الحال ، متضادة كانت، أو، لا؛ قياساً على الزمان والمكان، فجعل نحو: ((مدحوراً)) حالاً من ضمير ((مذعوماً))، واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقاً . أمّا الرضي فقد أيد الجمهور بقوله عن رأيهم وهو الحق)).⁽³⁹⁶⁾ (الأسترابادي، ج2، ص12).

أي أنّ ((مذعومًا مدحورًا)) في قوله تعالى حالان للفعل ((اخرج))، وهذا ما ذهب إليه الجمهور وهما غير متضادتين، أمّا بعضهم فقد منع ذلك ، فذهب إلى أنّ (مدحوراً) حالاً من ضمير ((مذعومًا)). و كان موقف الرضي موقفاً مؤيداً لما إجازته الجمهور بقوله ((وهو الحق)).

مسألة تمييز المفرد

أورد الرضي هذه المسألة وهو يشرح ويفصّل قول ابن الحاجب في موضوع تمييز المفرد: ((قوله عن مفرد، مقدار غالباً))، وشرح ذلك بقوله: ((التمييز المفرد على ضربين : إمّا مقدار، وهو الغالب، أو غير مقدار. و المقدار: ما يقتر به الشيء، أي يعرف به قدره و يبيّن ؛ والمقادير إمّا مقاييس-الأشياء التي تعتبر معياراً لغيرها- مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء أو مقاييس غير مشهورة، و لا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: ((مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا))⁽³⁹⁷⁾ (سورة آل عمران (91))⁽³⁹⁸⁾ (الأسترابادي، ج2، ص56).

نلاحظ في هذه المسألة جاء الرضي بهذه الآية للاستدلال على ما ذكره في تقسيمه للتمييز المفرد فـ ((ذهباً)) في قوله تعالى تمييز مفرد ، نوعه مقدار والمقدار هنا من المقاييس غير المشهورة و لا موضوعة للتقدير.

مسألة العامل في للاستثناء المنقطع وحمل ((إلا)) على معنى ((لكن))

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي أحكام المستثنى وتفصيل الكلام على العامل، ويوضح الرضي هنا العامل في المستثنى المنقطع بقوله: ((وأما المنقطع، فمذهب سيبويه، أنه، أيضاً، ينتصب بما قبل ((إلا))، من الكلام، كما انتصب المتصل به، وذلك قوله في الكتاب: ((فحمل على معنى لكن)) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم))؛ وما بعد ((إلا)) عنده، مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعاً؛ فهي، وإن لم تكن حرف عطف، إلا أنها كـ ((لكن)) العاطفة للمفرد على المفرد، في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون، لمّا رأوا بها معنى ((لكن))، قالوا: إنها هي الناصبة بنفسها، نصب ((لكن)) للأسماء، وخبرها محذوف...، قالوا وقد يجيء خبرها ظاهراً، نحو قوله تعالى: ((إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم))⁽³⁹⁹⁾ (سورة يونس 98).⁽⁴⁰⁰⁾ (الأسترابادي، ج2، ص82).

نلاحظ في المثال السابق أن الرضي أتى بالآية القرآنية للاستدلال على ما ذهب إليه المتأخرون من مجيء خبر ((إلا)) والتي بمعنى ((لكن))، ومجيء خبرها هنا ظاهراً، ((فقوم)) في قوله تعالى خبر منصوب بـ ((إلا)) على مذهب المتأخرين الذين قاسوا ((إلا)) على لكن.

مسألة فائدة النعت

عندما ذكر ابن الحاجب فائدة النعت بقوله وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء أو الذم))، أوضح الرضي هذه المسألة مفصلة بقوله: ((معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات.... ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف، أعلاماً كانت، أو، لا... وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، سواء كان ممّا لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ))⁽⁴⁰¹⁾ (سورة النمل 30))، إذ لا شريك له، تعالى، في اسم ((الله)).⁽⁴⁰²⁾ (الأسترابادي، ج2، ص288).

استدل الرضي في الآية السابقة على النعت هنا جاء للثناء، فالكلمتان ((الرحمن، و الرحيم)) في قوله تعالى صفتان للثناء، وذلك لأن الموصوف معلوم عند المخاطب وهو ((الله)) ولا يوجد معه شريك آخر.

مسألة إجازة وصف ضمير الغائب

يُبين الرضي في هذه المسألة بأنه إذا جاء بعد ضمير الغائب اسماً ما هو إعرابه؟ وللإجابة على ذلك أورد رأيين وهما : أجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ((لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))⁽⁴⁰³⁾ (سورة آل عمران (6))... أما الجمهور يحملون مثله على البذل⁽⁴⁰⁴⁾. (الأسترابادي، ج2، ص310).

أي أن ((العزیزُ الحکیم)) في قوله تعالى وصف الضمير الغائب وهذا ما أجازه الكسائي، أما عند الجمهور فهو يحمل على البذل. ولم يبدِ الرضي تعليقا على هذه المسألة بل اقتصر على ذكر آراء الفريقين و حجّة كل منهما.

مسألة ((ذا بعد)) الاستفهامية

((أجاز الكوفيون كون ((ذا)) وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد ((ما))، استفهامية كانت، أو، لا؛ استدلالاً بقوله تعالى: ((ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ))⁽⁴⁰⁵⁾ (سورة البقرة (85))، أي: أَنْتُمْ الَّذِي تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ.... أما البصريون فلم يجوزوا ذلك إلا في ((ذا)) بشرط كونه بعد ((ما)) الاستفهامية، إذا لم تكن زائدة)).⁽⁴⁰⁶⁾ (الأسترابادي، ج3، ص23).

نلاحظ في هذه المسألة خلافاً بين الكوفيين والبصريين ، فالكوفيون أجازوا بدون شرط أو قيد جميع أسماء الإشارة موصولة بعد ((ما)) سواء كانت استفهامية أو لا (فهؤلاء) في قوله تعالى بمعنى ((الذي))، أما البصريون فاشتروا ذلك في ((ذا)) فقط وبعد ما الاستفهامية فقط. ولم يبدِ الرضي رأياً له في هذه المسألة بل ذكر الخلاف فقط بين الفريقين و حجّة كل منهما.

مسألة لزوم ألف المثني

((قد تلزم ألف المثني في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر، وقيل: هذه لغة بني الحارث، فقوله تعالى: ((إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ))⁽⁴⁰⁷⁾ (سورة طه (63))، ((عَلَىٰ هَذِهِ اللَّغَةِ)).⁽⁴⁰⁸⁾ (الأسترابادي، ج3، ص349، 350).

بين الرضي في هذه المسألة أنه قد تلزم الف المثني في الحالات الإعرابية الثلاث الرفع والنصب والجر ، فـ ((هذان)) في الآية الكريمة المفروض أن تكون منصوبة لأنها اسم ((إن)) ولكن للزوم الألف في الأحوال الثلاثة أجاز ذلك على لغة بني الحارث. ويمكن أن يُعد ذلك من احتجاج الرضي باللهجات العربية .

مسألة إجازة الإتيان با سم الإشارة بلفظ البعيد للقريب

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب عن اسم الإشارة بقوله: ((يجوز الإتيان بلفظ البعيد، مع أنّ المشار إليه شخص قريب، نظراً إلى عظمة المشير، أو المشار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، ومنه قوله تعالى: ((فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ))⁽⁴⁰⁹⁾ (سورة يوسف 32)).⁽⁴¹⁰⁾ (الأسترابادي، ج2، ص479).

((فَذَلِكُنَّ)) اسم إشارة للبعيد و استخدم هنا للإشارة القريبة، وذلك لعظمة المشار إليه وهو النبي يوسف عليه السلام.

مسألة الفصل بين كم الخبرية ومميزها

يبين الرضي في هذه المسألة أنه إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعدّد، وجب الإتيان بمن بقوله: ((إذا كان الفصل بين ((كم)) الخبرية ومميزها بفعل متعدّد، وجب الإتيان بمن، لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدّي، نحو قوله تعالى: ((كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَّاتٍ))⁽⁴¹¹⁾ (سورة الدخان 25)، و: ((كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ))⁽⁴¹²⁾ (سورة القصص 58)).⁽⁴¹³⁾ (الأسترابادي، ج3، ص156).

أي ((تَرَكَوْا)) فعل ماض متعدّد فصل بين كم الخبرية ومميزها ((جَنَّاتٍ))، فأتى بمن لكي لا يلتبس المميز بمفعول الفعل المتعدّي، وكذلك الفعل المتعدّي ((أَهْلَكْنَا)) في قوله تعالى، الذي فصل بين ((كم)) الخبرية ومميزها ((قَرْيَةٍ)).

مسألة مجيء الفعل بعد ((حيث)) و((إذا))

يبين الرضي في هذه المسألة مجيء أحد جزأي الجملة التي تلي ((حيث)) فعلاً وفيه يعرض رأي سيبويه وبعدها يعقب عليه: ((قال سيبويه: إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي ((حيث)) و((إذا))، فعلاً، فتصدير ذلك الفعل أولى، لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل أولى، فحيث يجلس زيد، أولى من: حيث زيد يجلس؛ وحاول الرضي أن يبيّن وجهة نظره في هذه المسألة بقوله: ((..... و فيما ذكر من ذلك في ((إذا)) نظر، لكثرة نحو قوله تعالى: ((إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ))⁽⁴¹⁴⁾ (سورة الانشقاق 1)) و: ((إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ وَ إِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ)).⁽⁴¹⁵⁾ (سورة الانفطار 2،1))⁽⁴¹⁶⁾ (الأسترابادي، ج3، ص174).

نلاحظ في هذه المسألة، حاول الرضّي أن يثبت مجيء الاسم بعد إذا، وإن كان بعده فعل وليس كما ذهب إليه سيبويه في ((إذا))، وحجّة الرضّي مجيء ذلك بكثرة، واستدلّ بآيتين؛ ففي الآية الأولى جاء الاسم (السّماء) وبعده الفعل ((انشقت))، وفي الآية الثانية جاء الاسم (السّماء و الكواكب) وبعدهما الفعلين ((انفطرت)) و((انتثرت)).

مسألة الأعداد المنيفة

في حالة استعمال الأعداد المنيفة: تمّ اختيار لفظ أحد، وإحدى على: واحد و واحدة، تخفيفاً، و يستعمل أحد، وإحدى، في غير التثني أيضاً، مضافتين مطّردًا، ولا يستعمل إحدى، إلا في التثني أو مع الإضافة؛ وأمّا أحد، فيستعمل مطّردًا لعموم العلماء - يعني يعمّ العاقل، وهو يعبر عن العاقل بالعالم - بعد نفي أو نهي أو استفهام؛ أو شرط، نحو: ما جاءني أحدٌ و يلزمه الإفراد و التذكير؛ قال الله تعالى: ((لَسُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ))⁽⁴¹⁷⁾ (سورة الأحزاب(32)).⁽⁴¹⁸⁾ (الأسترابادي، ج3، ص284).

أي أنّ (أحد) في قوله تعالى لزم هنا الإفراد و التذكير مع أنه جاء بعد جمع مؤنث.

مسألة انصراف الماضي إلى الاستقبال

ينصرف الفعل الماضي إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إمّا دعاء، وينصرف إليه أيضاً، بالإخبار عن الأمور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى: ((وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ)).⁽⁴¹⁹⁾ (سورة الأعراف(44)) و: ((سَيَقَ الَّذِينَ...)).⁽⁴²⁰⁾ (سورة الزمر (71، 73))، والعلة في الموضوعين: أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً: كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه)).⁽⁴²¹⁾ (الأسترابادي، ج4، ص12).

أي على الرّغم من أنّ الفعل هنا في قوله تعالى ((نادى)) فعل ماضٍ إلا أنه خرج إلى المستقبل وذلك عند الإخبار عن الأمور المستقبلية و القطع بوقوعها. و من المعلوم أنّ كلام الله تعالى يجزم و يقطع به ولا يظنّ به، وكذلك في قوله تعالى ((سيق)).

مسألة دخول همزة الاستفهام على ((لم))

إذا دخلت همزة الاستفهام على ((لم)) و((لما)) فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير: إلباء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ((أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا))⁽⁴²²⁾ (سورة الشعراء (18))، و((أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ))⁽⁴²³⁾ (سورة الشرح(1)).⁽⁴²⁴⁾ (الأسترابادي، ج4، ص83).

أي أنّ همزة الاستفهام في قوله تعالى ((ألم)) هنا للتقرير فالمتكلم يعرف الكلام الذي وجهه للمخاطب وكذلك في الآية الأخرى.

مسألة مجيء ((إلى)) بمعنى ((مع)) قليلاً

((تأتي)) ((إلى)) بمعنى ((مع))، قليلاً، كما في قوله تعالى: ((وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ)). (425)
(سورة النساء (2)). و يعقب الرضي عن ذلك بقوله: ((والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي تضمونها إلى أموالكم)) (426) (الأستراباذي، ج4، ص271).
أي أن مجيء ((إلى)) في الآية القرآنية الكريمة بمعنى ((مع)) قليل والأكثر مجيؤها بمعنى الانتهاء، أي لا تضموا أموالهم إلى أموالكم.

ثانياً : الاحتجاج بالحديث الشريف :

يأتي الحديث النبوي الشريف في المرتبة الثانية من الأدلة النقلية أي بعد القرآن الكريم مباشرة و نشب في هذا الدليل خلاف شديد وقوي يشمل جميع النحاة ولم يستثن أحد في هذا الموقف، فهذا سيبويه احتج بأحاديث محدودة في كتابه، مع أنه أول كتاب يصل إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية، وهو مع احتجاجه به لا يصرح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث. (427) (الحديثي، ص10، 1981م).
و يأتي هذا الخلاف من باب هل يعتد بالحديث الشريف في الاستشهاد ولاسيما وأن غالبية نقل بالمعنى وليس كما قال الرسول الكريم ((ص)) بالحرف الواحد لأمر تتعلق بطبيعة رواية الحديث وكيفية وصوله إلينا .

ويمكن أن نقسم موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف إلى ثلاثة أقسام:

أولاً : مذهب المانعين مطلقاً، ويمثل القائلين به ابن الضائع. (428) (المصدر نفسه، ص (29،20) .

ثانياً : مذهب المجوز مطلقاً. (429) (البغدادي، ص9، 1979م) . وعلى رأسهم ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم (428) (المصدر نفسه، ص (29،20)).

ثالثاً : وهو مذهب المتوسطين: وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً، وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي. (428) (المصدر نفسه، ص (29،20)).
ويرجع سبب رفض النحويين القدامى للاحتجاج بالحديث النبوي والاستشهاد به و رفضه جملة إلى أمرين وهما :

1. إنَّ المحدثين أجازوا نقل الأحاديث بالمعنى ولم يتقيدوا باللفظ .
 2. وقوع اللحن في بعض الأحاديث لأنَّ في الرواة من ليس عربياً بالطبع ولا علم له بصناعة النحو. (430) (السامرائي، ص 13، 1969م) .
- ومثلما انقسم النحاة القدماء هذا الانقسام في الاحتجاج بالحديث وعدمه، انقسم أيضاً علماء اللغة بعد ذلك قسمين: قسم يرى عدم الاحتجاج به وقسم يرى ضرورة الاحتجاج به.
- فالدكتور طه الرأوي حاول أن يقف موقفاً إيجابياً في الاحتجاج بالحديث فقد ردَّ على من قال بأنَّ الحديث مروى عن أعاجم بقوله: ((والقول بأنَّ في رواية الحديث أعاجم ليس بشيء، لأنَّ ذلك يقال في رواية الشعر والنثر اللذين يحتجُّ بهما فإنَّ فيهما الكثير من الأعاجم)). (431) (المصدر نفسه ص132).
- من الملاحظ أنَّ النحاة القدماء والمحدثين في إجازة الاحتجاج بالحديث الشريف أو عدم إجازته هو عدم نقله جميعه بلفظ الرسول ((صلى الله عليه وسلم)) وإنما هناك نقل بالمعنى مما يؤدي إلى عدم إجازة نقله نقلاً دقيقاً من ناحية الصياغة التي يحاول أن يوصلها الرسول الكريم إلى الناس أجمعين. و السبب الآخر أنَّ غالبية نقلته من الأعاجم الذين لا يعتدُّ بعربيتهم. وقد ناقش الكثير من العلماء هذين السببين نقاشاً واسعاً لا يسعنا ذكره الآن فمنهم من كان مؤيداً ومنهم من كان معارضاً ولكلٍّ منهم حججه وأدلته. وعلى الرغم من هذين السببين يعدُّ الحديث الشريف حجَّةً في الاستشهاد اللغوي.
- وبعد ففيما يخصُّ الرضيُّ وموقفه من الاحتجاج فقد كان موقفه مؤيداً للاحتجاج بالحديث النبوي، وعلى الرغم من قلة الأحاديث النبوية التي استشهد بها الرضيُّ مقارنةً بكلام الله العزيز والأبيات الشعرية، لا يعدُّ ذلك من المأخذ على الرضيِّ، إذ يعتبر -الرضيُّ- بمنزلة ابن مالك والسهيلي وآخرين ممن اشتهروا بالتوسُّع في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.
- وتبلغ إحصائية الأحاديث النبوية التي استشهد بها الرضيُّ اثنين وخمسين حديثاً.
- وفيما يلي نماذج من استشهاد الرضيِّ بالحديث النبوي الشريف :

مسألة نقل الفعل إلى أسماء الأجناس

- أورد الرضي هذه المسألة للاستشهاد على أنَّ العرب قد تحول الفعل إلى أسماء أجناس إذ قال:
- ((قيل: إنَّ العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وإن كان قليلاً، كقوله (صلى الله عليه وسلم): ((إنَّ الله تعالى نهاكم عن قِيلٍ و قَالَ)) (432) (الأسترابادي، ج1، ص162).

أي أن ((قيل وقال)) في قوله (صلى الله عليه وسلم) على الرغم من أنهما فعلان، إلا أنهما نقلتا إلى أسماء الأجناس، وهذا قليل .

مسألة مجيء إنما بمعنى إلا

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب قوله: ((بعد إلا، أو معناها)) يعني ما في ((إنما)) من معنى الحصر. بقوله: ((المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى: إنما ضرب زيد عمراً: ما ضرب زيداً إلا عمراً، فإن قدمت المفعول على هذا، انعكس الحصر،... وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر، استدلالاً بنحو قوله (صلى الله عليه وسلم): ((إنما الأعمال بالنيات))⁽⁴³³⁾ (البخاري، ص17، 18، ج1، ط2، 1981م)، و((إنما الولاء للمعتق))⁽⁴³⁴⁾ (المصدر نفسه، ص34) وأجيب بأن المراد في الخبرين: التأكيد، فكأنه ليس عمل إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالمعتق، كقوله (صلى الله عليه وسلم): ((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد))⁽⁴³⁵⁾ (الأسترابادي، ج1، ص195، 196).

أي إن إنما على رأي بعض الأصوليين ليست بمعنى الحصر، وردَّ عليهم بأن الخبر في قوله (صلى الله عليه وسلم) ((إنما الأعمال بالنيات)) للتأكيد، فلا تكون الأعمال إلا بالنية، وكذلك الخبر في قوله (صلى الله عليه وسلم) (المعتق)، ودليل هذا الردّ قوله ((صلى الله عليه وسلم)) ((في المسجد)) فهذا لا يعني أن صلاة من جاور المسجد لا تكون إلا في المسجد بل للتأكيد. ونلاحظ في هذه المسألة أن الرضي حاول أن يقيس قوله ((صلى الله عليه وسلم)) على قول آخر من أقواله (صلى الله عليه وسلم)، في باب إثبات مسألة من المسائل النحوية.

مسألة أنواع الإعراب ولماذا سمّي المعرب معرباً ؟

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب: ((أنواعه رفع ونصب وجر)) إذ حاول أن يبيّن ما المقصود من المعرب ويستشهد على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم؟ بقوله: ((سمّي المعرب معرباً، لأن الإعراب إيانة المعنى والكشف عنه، من قوله (صلى الله عليه وسلم): ((الثيب يعرب عنها لسانها))⁽⁴³⁶⁾ (ابن ماجه، ص315، 1986م) أي يبيّن)).⁽⁴³⁷⁾ (الأسترابادي، ج1، ص70).

أي أن كلمة ((يعرب)) في قوله (صلى الله عليه وسلم) تعني الإبانة والإفصاح عن الشيء.

مسألة استعمال بَيِّدَ مثل غير

جاءت هذه المسألة في أثناء توضيح الرضي قول ابن الحاجب عن استعمال غير ، وحاول أن يجعل بيد مثل غير بقوله : ((وبَيِّدَ، مثل غير، إذا أُضيفَ إلى ((أَنَّ)) يجوز أن يكون مَبْنِيًّا على الفتح، و لا تجيء إلا في المنقطع مضافةً إلى ((أَنَّ)) وصلتها، قال النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ((أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ، بَيِّدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ))، و يجوز أن يقال بينهاها إلى ((أَنَّ)) وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع)). (438) (المصدر السابق، ج2، ص(127)).

نلاحظ في هذه المسألة النَّحْوِيَّة الاختلاف في كون ((بَيِّدَ))، مَبْنِيَّة أم معربة، وجاء الحديث لاستدلال الرضي على ذلك، فهي هنا -بَيِّدَ- في قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، مَبْنِيَّة مثل غير، لأنها أُضيفت إلى ((أَنَّ)) وصلتها، ويجوز أن تكون معربة منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع.

مسألة جواز وقوع ((إِلَّا)) صفة مع صفة الاستثناء

أوضح الرضي في هذه المسألة مذهب سيبويه في جواز وقوع إلَّا صفة مع صحة الاستثناء بقوله: ((مذهب سيبويه في هذه المسألة: جواز وقوع ((إِلَّا)) صفة مع صحَّة الاستثناء،... وعليه أكثر المتأخرين تمسكًا بقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: ((النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالَمُونَ، وَالْعَالَمُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْمَخْلُصُونَ، وَالْمَخْلُصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ)). (439) (المصدر نفسه، ج2، ص129، 130). أي أَنَّ ((إِلَّا الْعَالَمُونَ) هنا في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يمكن أن تكون صفةً، وبدلاً، وكذلك ((إِلَّا الْمَخْلُصُونَ) ، صفةً أو بدلاً، وهذا مذهب سيبويه وأكثر المتأخرين .

مسألة وقوع المفرد موقع الجمع

جاءت هذه المسألة في أثناء استطرادات الرضي المعتادة وهو ما لم يذكره ابن الحاجب في موضوع المثني، إذ قال : ((قد يقع المفرد موقع الجمع كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((الْمُؤْمِنُونَ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ)). (440) (المصدر نفسه، ج3، ص362).

أي أَنَّ ((نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)) هنا وقعت مفردةً موقع الجمع، لأنَّ ما قبلها جمع وهو ((مؤمنون))، فجعل المؤمنين كنفس واحدة.

مسألة إبدال الميم من لام التَّعْرِيف

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب في موضوع المعرفة والنكرة وخاصة عن ما عرف بالألف واللام . بقوله : ((في لغة حمير، ونفر من طيء: إبدال الميم من لام التَّعْرِيف، كما روى النمر بن تولب عن صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَيْسَ مِنْ إِمْبَرٍ إِمْصِيَامٍ فِي إِمْسَفَرٍ)). (441) (المصدر نفسه، ج3، ص241).

أي أن الأصل في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((إمبر)) ((البر))، و ((إصيام)) ((الصيام)) و ((إمسر)) ((السقر)) . وهذا يأتي من باب الاحتجاج باللغات وهذا الحديث على لغة حمير .
مسألة لزوم لام الأمر في النثر غير المخاطب

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي لام الأمر بقوله : ((وتلزم اللام، في النثر، فعل غير المخاطب، وهو إما فعل المفعول؛ - أي المبني للمجهول- وإما فعل الغائب المذكور، وإما فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: ((فوموا فلا صل لكم)) .⁽⁴⁴²⁾ (المصدر السابق، ج4، ص84).
أي الكلام هنا عن لام الأمر، ولزومها في النثر فعل غير المخاطب ، واستشهد الرضي بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للاستدلال على ذلك ، فاللام في (فلاصل)، هي لام الأمر ولزمن فعل المتكلم .

مسألة مجي الواو بعد تمام الكلام

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي ، وهو تكملة لموضوع الجوازم الذي أورده ابن الحاجب، وكان الحديث هنا : ((عن دخول الواو على ((أن)) المنلول على جوابها بالمتقدم ، ولا تدخل إلا إذا كان ضدّ الشرط والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله : اعتراضية ، ونعني بالجملة الاعتراضية : ما يتوسط بين أجزاء الكلام ، متعلقاً به معنى ، مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات وقد تجيء الواو بعد تمام الكلام ، كقوله عليه الصلاة والسلام: ((أنا سيّد وُلْدِ آدَمَ ، ولا فخر)) .⁽⁴⁴³⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص99).
أي أن الواو هنا في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ولا فخر) جاءت اعتراضية بعد تمام الكلام.

مسألة وقوع ربّ صفة معطية لمعنى الفعل

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب : ((وربّ للثقيل)) ، ومن خلال توسعه في شرحه ذلك قال : ((يكثر وقوع ((ربّ)) صفة معطية لمعنى الفعل ههنا ، بخلاف باب: أقل رجل، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((ألا ربّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا: جائعة عارية يوم القيامة))، ويتمّ الكلام بقوله: جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل)) .⁽⁴⁴⁴⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص291).

نلاحظ في هذه المسألة ظهر خلافاً عند وقوع ((ربّ)) صفة معطية لمعنى الفعل، فقد ذهب قسم إلى أن ((ربّ)) تعطي معنى الفعل ولا حاجة لتقديره ، أمّا البصريون فذهبوا إلى تقدير العامل. واستدلّ القسم الذي ذهب بعدم تقدير شيء بإتمام الكلام بعد ربّ وما بعدها في قوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بـ ((جائعة عارية)). أي أن ((جائعة عارية)) متممة للكلام ولا حاجة للتقدير.

مسألة حذف الخبر والمبتدأ مصدر صريح ومجيء الحال بعده

جاءت هذه المسألة في أثناء ذكر الرضي المواضع التي يحذف فيها الخبر والتي ذكرها ابن الحاجب ومنها: كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا....، أو بمعنى الفعل وهو أفعال التفضيل مضافًا إلى المصدر، لأنه بعض ما يضاف إليه.... ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل...أو إلى المفعول... أو إليهما، وبعد ذلك حال، منهما معًا في المعنى.... وذهب كثير من النحاة إلى أنه إذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية، يجب معها واو الحال نحو: ضربي زيداً وغلّامه قائم، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)).⁽⁴⁴⁵⁾ (مسلم، ص350، 1954م)، إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية، إذ كل واقِع غير موقعه ينكر)).⁽⁴⁴⁶⁾ (الأسترابادي، ج1، ص276).

أي أنّ ((هُوَ سَاجِدٌ)) في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حال جاءت جملةً اسميةً فيجب معها الواو وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة .

مسألة ضمير الفصل وحق المبتدأ الذي يليه الفصل

يوضح الرضي في هذه المسألة المبتدأ الذي يكون قبل ضمير الفصل بقوله : ((كان حقّ المبتدأ الذي يليه الفصل-ضمير الفصل ويسمى فصلاً: لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً وهذا ما ذهب إليه المتأخرون-ألا يكون ضميراً، لأنه إن كان ضميراً، أمن من التباس الخبر بالصّفة لأنّ الضمير لا يوصف، وكان حقّ الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفاً باللام، لأنه إذا كان كذا، أفاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل؛ فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام: إن كان معرفاً بلام الجنس فهو مقصور على الخبر، كقوله عليه السلام: ((الكَرْمُ التَّقْوَى؛ وَالْمَالُ الْحَسَبُ؛ وَالذِّينُ النَّصِيحَةُ)).⁽⁴⁴⁷⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص456، 458).

جاء الرضي بهذا الحديث للاستدلال على أن المبتدأ الخبر عنه بذي اللام : إن كان معرفاً بلام الجنس فهو مقصور على الخبر فـ (الكرم) في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يكون إلا في التقوى، والمال لا يكون إلا بالحسب؛ والدين لا يكون إلا بالنصيحة.

مسألة مجيء ((بئله)) حرف جرّ

جاءت هذه المسألة في أثناء تفصيل الرضي شرحه عن أسماء الأفعال، ففي أثناء شرحه معاني ((بئله)) أتى برأي للأخفش للاستدلال على أنها حرف جر بقوله : ((ذهب الأخفش إلى أنّ ((بئله)) حرف جرّ، كعدا، وخلا، بمعنى سوى، قيل، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: ((بئله ما أظلمت عليكم عليه))، وهو بالأصل يستعمل مصدرًا، واسم فعل)).⁽⁴⁴⁸⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص93، 94).

أي أنّ ((بئله)) في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على رأي الأخفش حرف جرّ .

مسألة مجيء ((بات)) بمعنى ((صار))

يتحدّث الرضي في هذه المسألة عن مجيء (بات) بمعنى (صار) وذلك في أثناء شرحه تفصيل أحكام الأفعال الناقصة، إذ قال: ((تجىء ((بات)) تامّة بمعنى: أقام ليلاً، وأمّا مجيؤها بمعنى صار، ففيه نظر؛ قال الأندلسي⁽⁴⁴⁹⁾ (أبو محمد ، القاسم بن أحمد الأندلسي، (ت661هـ): جاء في الحديث بات بمعنى صار، وهو: أين باتت يده⁽⁴⁵⁰⁾ (البخاري، ج1، ص(212، 213)، 1981م)، وقال موضحاً ذلك: لأنّ النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنّها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنّ غالب النوم بالليل)).⁽⁴⁵¹⁾ (الأسترابادي، ج4، ص195).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي أورد رأي الأندلسي أولاً الذي ذهب إلى أن (بات) تجيء بمعنى (صار) ، وجاء بقوله صلّى الله عليه وسلّم للاستدلال على ذلك فـ (بات) في حديث الرسول جاءت بمعنى ((صار)) ، لأنّ النوم قد يكون بالنهار، أمّا الرضيّ فكأنه لم يقتنع بما ذهب إليه الأندلسي لذلك قال: ففيه نظر. أي يحتمل أنّها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنّ غالب النوم بالليل .

مسألة دخول الباء في المخصوص بالمدح

ذكر الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه كلام ابن الحاجب في موضوع أفعال المدح والذم بقوله : ((وقد تدخل الباء في المخصوص بالمدح كقوله عليه السّلام: ((نعمًا بالمال الصّالح للرجل الصّالح))⁽⁴⁵²⁾ (السيوطي، ج2، ص342، 1987م)، أي نِعَمَ شَيْئًا : المال الصّالح، لأنّ المخصوص هو في المعنى متعجّب منه ههنا)).⁽⁴⁵³⁾ (الأسترابادي، ج4، ص253).

جاء هذا الحديث لاستدلال الرضيّ على دخول الباء في المخصوص بالمدح، وهو قوله صلّى الله عليه وسلّم (بالمال)، وقد جاء المخصوص هنا بمعنى المتعجّب منه.

ثالثاً: الاحتجاج بأقوال الصّحابة وآل البيت

من أدلّة الاحتجاج الأخرى التي يستشهد بها النحاة القدامى والمحدثون وإن كانت بنسبة قليلة، أقوال الصّحابة وآل البيت.

ويضع كثير من العلماء أقوال الصّحابة رضوان الله عليهم في ضمن حديث الرّسول عليه الصّلاة والسّلام . ولكن التّفريق بينها أفضل وذلك للتمييز بين كلام الرّسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم المحروس بالوحي وبين كلام أصحابه وتابعيه.⁽⁴⁵⁴⁾ (الشّامي، ص251، 1998م) .

وفيما يخص الرضّي في موقفه من الاحتجاج بأقوال الصحابة وآل البيت والتابعين؛ فقد استشهد بهذا الدليل في أثناء عرضه لمسألة من المسائل النحويّة والصرفيّة واللغويّة ، وإن كانت نسبة الاستشهاد قليلة مقارنة بالأدلة الأخرى . فقد استشهد بقولين للخليفة عمر بن الخطاب ((رضي الله عنه))، وثلاثين قولاً للإمام علي ((رضي الله عنه))، واستشهد بثلاثة أقوال للتابعين ومنهم : أبي بن كعب وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز رضوان الله عليهم أجمعين سواء أكان ذكر الرضّي لأقوال الصحابة والتابعين استشهداً أو تمثيلاً.

وفيما يلي نماذج من استشهاد الرضّي بأقوالهم:

مسألة مجيء المحذّر المضمّر متكلّماً

أشار الرضّي إلى هذه المسألة في أثناء كلامه عن ضابط ممّا حذف فيه عامل المفعول به وجوباً حذفاً قياسياً وهو التحذير بقوله: ((وضابط هذا الباب أن نقول: كلّ مُحذّرٍ معمولٍ لاحذّرٍ أو بعدّ، أو شبههما، مذكور بعده ما هو المحذّر منه إمّا بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدّرة، يجب إضمار عامله، وكذا كلّ مُحذّرٍ منه مكرّر، معمولٍ لبعدّ، فيدخل في الأوّل نحو: إياك والأسد وإيائي والشرّ...، فالمحذّر، إذن، إمّا ظاهر أو مضمّر، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، والمضمّر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً. وقد يجيء متكلّماً... وإذا كان معطوفاً على المحذّر جاز أن يكون ضميراً غائباً نحو: إياك وإياه من الشرّ... وسيبويه يقدر نحو: إيائي والشرّ، بنحو: لأحذّر ونحوه، فيكون على هذا تحذّراً لاتحذيراً، قال الخليل: بعضهم يقال له: إياك؛ فيقول: إيائي، إذا قبل منك واستجاب، كأنه يقول: أحذّر نفسي وأحفظ؛ وغير سيبويه يقدر في نحو: إيائي والشرّ، حذّر خطاباً كما في إياك والشرّ، وقول عمر رضي الله عنه لجماعة: ((إيائي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، ولتذكّ لكم الأسل والرماح))، يحتمل أمر المتكلّم، أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب، أي بعدوني عن مشاهدة حذفه)).⁽⁴⁵⁵⁾(الأستراباذي، ج1، ص480، 481).

حاول الرضّي في بداية هذه المسألة أن يبيّن قاعدة حذف عامل المفعول به وجوباً حذفاً قياسياً في موضوع التحذير وهو: كلّ مُحذّرٍ معمولٍ لاحذّرٍ أو بعدّ، أو شبههما، مذكور بعده ما هو المحذّر منه، إمّا بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدّرة، يجب إضمار عامله، وكذلك كلّ مُحذّرٍ منه مكرّر، معمولٍ لبعدّ. وبعد ذلك يذكر أنّ المحذّر يكون قسمين وهما: ظاهر ولا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، ومضمّر، ولا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً. وقد يجيء متكلّماً. وبعد توضيح

ضابط حذف عامل المُحذَر وجوبًا، ظهر خلاف بين سيبويه وبين غيره من النحاة؛ فقد ذهب إلى تقدير العامل في نحو: إياي والشرُّ وهو لأحذر، أمَّا غيره يقدِّر العامل في المثال السابق الذكر، بـ (حذَر) خطابًا كما في إياك. ويتفق الرضِّي مع رأي سيبويه بقوله: قول سيبويه أولى، والسبب، يكون الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا، وبعد ذلك يأتي الرضِّي بقول أمير المؤمنين عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه (إياي) ليُدلَّ على أنَّ قوله يحتمل أمرين:

الأوَّل : أمر المتكلم والتقدير: لإبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب.

والثاني : أمر المخاطب والتقدير: بعدوني عن مشاهدة حذفه.

وقول الإمام عمر رضي الله عنه يأتي من باب مجيء المضمر مخاطبًا أو متكلمًا.

مسألة قسم السؤال دخول (إلا) و(لما) بمعناها على الماضي

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي وجاءت مكملة لموضوع المستثنى الذي أورده ابن الحاجب. وقال الرضي فيها: ((قد تدخلُ (إلا) و(لما) بمعناها على الماضي، إذا تقدّمتها قسم السؤال نحو: نشدتك الله إلا فعلت، وقول عمر رضي الله عنه في كتابه إلى أبي موسى: ((عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطًا)))، كتبه إليه لما لحن كاتبه في كتابه إلى عمر، وكتب من أبو موسى)). (المصدر السابق، ج2، ص140).

أي أنَّ سبب دخول ((إلا ولما)) بمعناها على الماضي، هو تقدمها قسم السؤال ، وأتى الرضي بقول الخليفة عمر رضي الله عنه للاستدلال على ذلك. فـ((لما)) دخلت بمعناها على الماضي وهو ((ضربت)) لتقدّم قسم السؤال عليها وهو ((عزمت عليك)).

مسألة حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا

عندما ذكر ابن الحاجب مواضع حذف العامل في المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا بقوله: ((وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا ووجوبًا)) يبيّن الرضي رأيه في هذه المسألة إذ يرى: أنَّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبيّن ما ويعين ما تعلق به من فاعل أو مفعول إمّا بحرف الجرّ، أو بإضافة المصدر إليه، فليست ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وجدّحك، وشكرتُ شكرًا، وحمدتُ حمدًا، وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية: ((نحمدُه على عظيمِ إحسانِهِ، ونبيّرُ برُهانِهِ، وتوأمي فضيلِهِ وامتنانِهِ حمدًا يكونُ لحِقِهِ أداءً)). (457) (المصدر نفسه، ج1، ص305، 306).

أي أنَّ ((حمدًا)) هنا في قول علي رضي الله عنه مفعول مطلق غير واجب حذف فعله، لأنّه لم يأت بعد المفعول المطلق ما يبيّنهُ ويعينُ ما تعلق به من فاعلٍ أو مفعولٍ، وهذا على رأي الرضِّي نفسه للاستدلال على ما ذهب إليه .

مسألة إن ولي معطوفاً على مبتدأ فعل

ظهر خلاف في هذه المسألة النحوية بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون قالوا: ((إن ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبراً عنهما، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل، أو، لا، فالأول نحو: زيد والريح يباريها، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان، والثاني نحو: زيد وعمرو بضربة، وقريب منه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: ((فهم والجنة كمن قد رآها))،⁽⁴⁵⁸⁾ (ابن أبي طالب، ج1، ص161، دت) وإنما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميريهما. أما البصريون يمنعون مثل هذه، على أن يكون الفعل خبراً)).⁽⁴⁵⁹⁾ (الأسترابادي، ج1، ص283). أي على رأي الكوفيين الفعل ((رآها)) في قول علي رضي الله عنه خبراً عن المبتدأ ((هم)) والمعطوف ((الجنة)). وإن لم يدل الفعل على التفاعل بينهما. والرّضي في هذه المسألة يختار رأي الكوفيين.

مسألة دخول الباء في خبر ليس والخبر المنفي في باب ظنّ وزيادتها في خبر (لا) التبرئة

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب في موضوع خبر ما ولا المشبهات بليس، ويوضح فيها ما الذي يمنع دخول الباء في خبر ليس ودخولها في مواضع متعددة، إذ قال: ((لا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بإلا، وذلك لأنّ الباء لتأكيد النفي، فلا تدخل بعد انتقاضه؛ وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد (هل) نحو: هل زيد بخارج، وفي الخبر المنفي في باب (ظنّ) نحو: ما ظننته بخارج؛ وقد تزداد في خبر ((لا)) التبرئة، نحو قول علي رضي الله عنه: ((لا خيرٌ بخيرٍ بعده النار)).⁽⁴⁶⁰⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص189).

من خلال هذه المسألة أوضح الرضي أنّه يجوز دخول الباء في خبر ليس باستثناء انتقاض النفي بإلا، والسبب لأنّ الباء لتأكيد النفي، فلا تدخل بعد انتقاضه. وبعد ذلك يعدّد بعض المواضع التي يجوز فيها دخول الباء مثل: دخولها على خبر مبتدأ بعد ((هل))، وفي الخبر المنفي في باب ((ظنّ))، وقد تزداد في خبر لا التبرئة، واستشهد بقول الإمام علي رضي الله عنه للاستدلال على ما ذهب إليه، فـ ((خير)) هنا خبر لا التبرئة ودخلت عليه الباء .

مسألة إجازة إضافة الشيء إلى نفسه

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء مناقشته موضوع إضافة الصفة إلى الموصوف وما يتصل بذلك، وبعد ذكره إجازة إضافة الصفة إلى الموصوف، أو العكس، والخلاف الذي نشأ بين البصريين والكوفيين حول ذلك قال: ((وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة، كسحط النوى وليث أسد، فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف، قال: إن العرب تجييز إضافة

الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وأبدى الرضي رأيه في ذلك بقوله: والإينصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة: ((لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم))⁽⁴⁶¹⁾ (ابن أبي طالب، ج6، ص425، 1965م)، وقوله: ((ورخاء الدعة))⁽⁴⁶²⁾ (ابن أبي طالب، علي، ج1، ص123، د.ت)؛ وقوله: ((وسكائك الهواء))⁽⁴⁶³⁾ (المصدر نفسه، ص17) ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تعسقات كثيرة)).⁽⁴⁶⁴⁾ (الأسترابادي، ج2، ص245، 246).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي أورد رأي الفراء في إجازته إضافة أحد الاسمين إلى الآخر للتخفيف، واستدل الفراء على ذلك بأن العرب تجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وبعد ذلك أيد الرضي هذا الرأي واستشهد بقول الإمام علي رضي الله عنه ف شفقات وجلهم في قول علي رضي الله عنه، اسمان أضيف أحدهما إلى الآخر ولم تكن في أحدهما زيادة فائدة، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان. وكذلك في قوليه ((رخاء الدعة)) و((سكائك الهواء)). فهما من باب إضافة الشيء إلى نفسه.

مسألة عدم مجيء التمييز جنساً

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع مطابقة التمييز لما هو له وبين فيها قول ابن الحاجب: ((إذا اختلف التمييز وما انتصب عنه، إفراداً وتثنيةً وجمعاً، ولم يكن التمييز جنساً،.... فلا لبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه، بل هو لمتعلقه، وإلا طابق ما انتصب عنه؛ وأما إن اختلفا وكان التمييز جنساً،.... فاللبس حاصل، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه، ولمتعلقه، ولم يطابقه لكونه جنساً.⁽⁴⁶⁵⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص67، 68).

ويعقب الرضي على هذا الكلام وبالذات عن التمييز الذي ليس بجنس بقوله: ((والأولى أن يقال فيما ليس بجنس، سواء جعلته لما انتصب عنه، أو لمتعلقه: أنه أن لم يلبس، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو: هم حسنون وجهاً وطيبون عرضاً، ويجوز: وجوهاً وأعراضاً، وقال علي رضي الله عنه: ((فطيبوا عن أنفسكم نفساً)).⁽⁴⁶⁶⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص67، 68).

جاء هذا المثال لاستدلال الرضي على ما ذهب إليه ف ((نفساً)) في قول علي رضي الله عنه، لما كان تمييزاً ليس جنساً ولم يلبس، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، ولذلك لم يطابق التمييز لما انتصب عنه، أو لمتعلقه.

مسألة الذي المصدرية

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي استعمالات ما الاسمية وما فيها من أحكام، وتخللها الحديث عن الذي بقوله: ((لم يختلف النحاة في اسمية الذي المصدرية لوجود اللام فيها، نحو قول علي رضي الله عنه في النهج: ((نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء))⁽⁴⁶⁷⁾ (ابن أبي طالب، ج2، ص161، د.ت)، أي نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء)).⁽⁴⁶⁸⁾ (الأسترابادي، ج3، ص52).

نلاحظ من خلال هذا المثال ، أوضح الرضي من عدم وجود خلاف على اسمية ((الذي)) المصدرية وذلك لوجود اللام ، وأورد قول الإمام علي رضي الله عنه للاستدلال على ذلك فـ ((الذي)) في قول الإمام علي جاءت هنا اسمية ولا خلاف في ذلك، والسبب هو وجود اللام فيها .

مسألة مجيء ((إذ)) و((إذا)) في جواب : بينا وبينما

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه معنى (إذ وإذا) واستعمال إذا للمفاجأة إذ قال : ((قد تقع ((إذ)) و((إذا)) في جواب : بينا ، وبينما ؛ وكتاهما ، إذن ، للمفاجأة ، والأغلب مجيء ((إذ)) في جواب بينما ، و((إذا)) ، في جواب بينا ،... ولا يجيء بعد ((إذ)) المفاجأة إلا الفعل الماضي، وبعد ((إذا)) المفاجأة إلا الاسمية ، وكان الأصمعي، لا يستفصح إلا تركهما في جواب بينا وبينما ، لكثرة مجيء جوابهما بدونهما؛ والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح، بل تدل على أن الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو ((بيناهو يستقبلها في حياته، إذ عقدها لأخر بعد وفاته)).⁽⁴⁶⁹⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص195، 196).

نلاحظ في كل المسائل التي ذكرتها، أن الرضي لم يكن مجرد ناقل للمسألة النحوية وعرضها كما هي ، بل حاول أن يبدي رأيه في غالبية المسائل التي يطرحها سواء أكانت اتفاقاً أو اختلافاً، وفي أحيان كثيرة يرد على النحاة ويأتي باقتراح جديد . ففي هذه المسألة يرد على الأصمعي في المسألة النحوية السابقة. بأن ما ذهب إليه ليس بليل ، فمجيء الشيء بكثرة لا يعني غير فصيح ، بل للدلالة على أن الأكثر أفصح لذلك يكثر مجيؤه، ويستدل الرضي بقول الإمام علي رضي الله عنه ؛ فقد جاءت ((إذ)) في جواب بينا وهو فصيح .

مسألة تقديم معمول المصدر عليه

عندما أورد ابن الحاجب في موضوع عمل المصدر وما يتعلّق به من أحكام قوله : ((ولا يتقدّم المعمول عليه))، لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدر مع الفعل ، والحرف مصدر موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة : معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا

يتقدّم على الموصول ،..... وكذلك قالوا : وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي .
حاول الرضي أن يبيّن رأيه في هذه المسألة فلا يرى مانعاً من تقدّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو
شبهه، كما ورد في نهج البلاغة: ((وَقَلَّتْ عَنْكُمْ نَبَوْتُهُ))⁽⁴⁷⁰⁾ (ابن أبي طالب، ج2، ص224، د.ت)، ومثله
في كلامهم كثير. ⁽⁴⁷¹⁾ (الأسترابادي، ج3، ص406).

أي أنّ ((عَنْكُمْ)) في قول علي رضي الله عنه معمول للمصدر ((نَبَوْتُهُ)) وقد تقدّم عليه لأنّه
شبه ظرف أي جار ومجرور وهذا ما أجازهُ الرضيّ وأتى بقول الإمام علي للاستدلال على ذلك .

مسألة إسناد نِعَمَ وَبِئْسَ إِلَى ((الذي)) الجنسيّة

يوجد خلاف في هذه المسألة ((فقد أجاز أبو علي والمبرّد إسناد نِعَمَ وَبِئْسَ إِلَى ((الذي))
الجنسيّة، وكذا ((مَنْ)) و((مَا))؛ والمقصود بالجنسيّة ما تكون صلته عامّة ، وفي نهج البلاغة :
((وَلَنِعَمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَارًا))⁽⁴⁷²⁾ (ابن أبي طالب، ص215، ج2، د.ت) وقد أيّد الرضيّ أبا علي
والمبرّد بقوله: ((وهو الحق)) عن رأيهما . ⁽⁴⁷³⁾ (الأسترابادي، ج4، ص252).

أي أنّ في قول علي رضي الله عنه ((لَنِعَمَ)) دليل على إسناد نِعَمَ إِلَى ((الذي)) الجنسيّة
و((مَنْ)) هنا هي التي بمعنى ((الذي)) الجنسيّة .

مسألة حذف جواب القسم

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي قول ابن الحاجب : ((يحذف جواب القسم ،.....
إذا اعترض عليه القسم ، أي توسط الكلام ، نحو : زيدٌ والله قائمٌ ، و: قامَ اللهُ زيدٌ ، وفي نهج
البلاغة : قد والله ، لَقُوا اللهُ)) . ⁽⁴⁷⁴⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص316).

أي أنّ جواب القسم في قول علي رضي الله عنه محذوف بسبب توسط القسم —والله— الكلام ،
وبهذا القول حاول الرضي الاستدلال على ما ذهب إليه ابن الحاجب .

مسألة مجيء بعد كأنّ المهيمة جملة فعلية

جاء الرضي بهذه المسألة في أثناء شرحه إنّ وأخواتها وذهب إلى أنّه يجوز أن تجيء بعد كأنّ
المهيمة جملة فعلية إذ قال : ((ويجيء بعد كأنّ المهيمة جملة فعلية، كقول علي رضي الله عنه في
نهج البلاغة : ((كأنّ قد وردت الأضعان)) . ⁽⁴⁷⁵⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص370، 371).

أي أنّ هنا مهيمة جاءت بعدها جملة فعلية (قد وردت) ، وأتى الرضي بقول الإمام علي
للاستدلال على ما ذهب إليه .

مسألة مجيء كأيّن في الاستفهام

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي حذف تمييز كم وأحكام أخرى ، وهنا يوضّح مجيء
كأيّن بمعنى ربّ بقوله : ((ذهب أبو سعيد السيرافي عن سيبويه أنّ ((كأيّن)) بمعنى ((ربّ)) ، لا

بمعنى ((كم))، قال: لأنه يستقيم: كم لك، ولا يستقيم: كائِن لك، كما لا يستقيم: رُبُّ لك، ويعقَّب الرّضِيّ على هذا الكلام بقوله: ((وليس بدليل واضح ، لأنَّ ((كم)) لكثرة استعمالها، دون ((كائِن))، جاز حذف مميّزها، وأمّا ((رُبِّ)) فحرف جرّ، لا يحذف مجروره. وقد جاء ((كائِن)) في الاستفهام قليلاً،..... ومنه قول أبيّ بن كعب، لزرّ بن حُبَيْش: كائِن تُعدُّ سورة الأحزاب، أي : كم تُعدُّ؟ فاستعملها استفهاميّة، وحذف مميّزها ، وهما قليلاً)).⁽⁴⁷⁶⁾ (المصدر السابق، ج3، ص 165).

نلاحظ أنّ الرضيّ أتى بقول أبيّ بن كعب للاستدلال على ما ذكره ، فـ ((كائِن)) في قول أبيّ بن كعب جاءت في الاستفهام ، فاستعملت استفهاميّة وثمّ حذف مميّزها ، وهو قليل .

مسألة إجازة حذف الخبر مُطلقاً بعد الحروف المشبّهة بالفعل

ظهر في هذه المسألة النحويّة خلاف بين النحويين : ((فإذا علّم الخبر جاز حذفه مطلقاً ، سواء كان الاسم معرفةً أو نكرةً ، أمّا الكوفيّون فيشترطون تنكير الاسم ، لكثرة ما جاء كذلك ،.....، والفراء يشترط في جواز حذف أخبارها ، تكرير ((إنَّ)) وقد ردّ على هذين المذهبين ما روي من قول عُمر بن عبد العزيز ، لمن متّ إليه بقرابة : إنّ ذلك ، أي مُصدّق ، ثمّ ذكر المات حاجته، فقال عُمر : لعلّ ذلك ، أي : لعلّ مطلوبك حاصل)).⁽⁴⁷⁷⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص 376، 377).

نلاحظ أنّ الرضيّ حاول أن يفنّد ما ذهب إليه الكوفيّون والفراء ، فقد جاء حذف الخبر بعد الاسم المعرفة ، وقول عُمر بن عبد العزيز ((إنّ ذلك)) دليل ذلك وليس كما ذهب إليه الكوفيّون من شرط تنكير الاسم ، وجاء حذف الخبر بدون تكرير ((إنَّ)) كما ذهب الفراء إلى ذلك .

مسألة مجيء ((إنَّ)) التي من حروف الإيجاب للتصديق

عندما ذكر ابن الحاجب حروف الإيجاب ، الفاظها واستعمالها ، بدأ الرضيّ بشرحها تفصيلاً ومنها ((إنَّ)) بقوله : ((ذهب سيبويه إلى أنّ ((إنَّ)) تأتي للتصديق كما في قول ابن قيس الرقيّات : وَيَقْلُنْ شَيْبَ قَدْ عَلَا كَ ، وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

والهاء للسكت ؛

وقيل إنّ ((إنَّ)) فيه للتحقيق، والهاء اسمها والخبر محذوف، أي: إنه كذلك؛ وقول ابن الزبير، لفضالة بن شريك حين قال له: لعن الله ناقه حملتني إليك فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها⁽⁴⁷⁸⁾ (البغدادي، خزنة الأدب، ص213، ج11، 1983م)، نصّ في كونها للتصديق⁽⁴⁷⁹⁾ (الأستراياذي، ج4، ص431).

من خلال المثال السابق نلاحظ أنّ الرضيّ أورد أولاً مذهب سيبويه ، وبعد ذلك قول ابن الزبير للاستدلال على ذلك، فـ ((إنَّ)) حرف إيجاب للتصديق في قول ابن الزبير جاءت هنا للتصديق وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

رابعاً : الاستشهاد بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم التي تجري مجرى المثل :

إنّ كلام العرب منثور ومنظومه هو المنبع الثالث للاستشهاد في النحو والصرف أو اللّغة بعد القرآن الكريم والحديث الشريف. ويقصد بكلام العرب : كلام القبائل العربيّة الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور ومنظوم قبل بعثته -صلى الله عليه وسلّم- وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفسوّ اللحن. (480) (الحديثي، د.ت) .

وفيما يخصّ موقف الرضيّ من الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم وحكمهم ؛ فقد وجد في شرحه عدد لا يستهان به استشهاداً وتمثيلاً ويبلغ عددها حوالي ثمانية وعشرين قولاً ومثلاً .

ومن أمثلتها عنده ما يلي :

مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة

جاءت هذه المسألة في أثناء تفصيل الرضيّ قول ابن الحاجب عن مسوغات الابتداء بالنكرة ومنها: ((المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو: ((شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ)) (481) (الميداني، ص370، ج1، 1972م)، وأمر أقعده عن الحرب، ((وَشَرُّ مَا أَلْجَأَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ)). (482) (الاستراباذي، ج1، ص232). فـ ((شَرُّ)) في هذين المثالين مبتدأ نكرة، والذي جوّز الابتداء به لأنه فاعل في المعنى.

مسألة وجوب حذف فعل المصادر سماعاً

أورد الرضيّ هذه الأمثال العربيّة للاستدلال على أنّه من الواجب إضمار الفعل سماعاً: ((قولهم: الكلاب على البقر (483) (الميداني، ص142، ج2، 1973م)، أي أرسل، و: أَحْشَفَا وَسُوءَ كَيْلَةَ (484) (الزّمخشري، ج1، ص68، 1987م) أي أتجمع حشفاً؛ و: كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيمَةَ حُرٍّ ، أي اصنع كلُّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمَةَ حُرٍّ ، ووجوب الحذف في هذه الأمثال لكونها أمثالاً وكالمثل في كثرة الاستعمال والأمثال لا تُعَيَّرُ)). (485) (الاستراباذي، ج1، ص343).

أي أنّ الفعل النَّاصِبَ لهذه المصادر محذوف سماعاً ووجوباً، وذلك لكونها أمثالاً جارية مجرى المثل في كثرة الاستعمال، وهذه الأمثال لا تتغيّر فلا يتغيّر تقدير الفعل ، فتقدير الفعل في المثل الأوّل ((الكلاب على البقر)) ((أرسل)) ، وفي المثل الثّاني ((أحشفا وسوء كيلة)) ((أتجمع)) ، وفي المثل الثّالث ((كلُّ شيءٍ ولا شتيمَةَ حُرٍّ)) ((اصنع كلُّ شيءٍ ولا ترتكب شتيمَةَ حُرٍّ)) .

مسألة في الترخيم وعدمه

أوضح الرضي في هذه المسألة بعض شروط ترخيم المنادى بقوله: ((لا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوفِ الشُّروط، إلا ما شدَّ من نحو: يا صاح، ومع شدوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله؛ وليس: أطرق كرا⁽⁴⁸⁶⁾ (الميداني، ج1، ص431، 1973م) ،منه، لأنَّ الكرا، ذَكَرَ الكِروان. وقال المبرد: هو مرخم كِروان، ويردُّ الرّضيّ عليه بقوله : ولا ضرورة إلى ما قال)).⁽⁴⁸⁷⁾ (الأسترابادي، ج1، ص398،399).

نلاحظ من خلال المسألة السابقة أنّ ارضي لا يُجيز ترخيم المنادى لغير ضرورة ، وأورد المثال العربي للاستدلال على ذلك ،فـ ((كرا)) ليس ترخيماً بل نكر الكِروان ، وردّ على ما ذهب إليه المبرد من أنّ الكرا هو مرخم كِروان بقوله : ((ولا ضرورة إلى ما قال)) .

مسألة الابتداء بالنكرة بدون ضابط

أورد الرضي هذه الأمثلة العربيّة للاستدلال على وقوع المُبتدأ نكرة إذ قال : ((يقع المُبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع....وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له، كقولهم : ((شَهْرٌ ثَرِيٌّ ، وشَهْرٌ تَرِيٌّ ، وشهر مرعى⁽⁴⁸⁸⁾ (الميداني، ص370، ج1) ، وقولهم : أَمْتُ في حَجْرٍ لَأَ فَيْكٍ)).⁽⁴⁸⁹⁾ (الأسترابادي ، ج1، ص232،233).

أي أنّ ((شهر)) في قول العرب مبتدأ نكرة وقد ابتدأ بالنكرة بدون ضابط ، وكذلك في قول العرب ((أمت)) .

مسألة حذف المضاف، إذا أمن اللبس

هذه المسألة من استطرادات الرّضيّ بذكره بعض أحكام الإضافة التي أخلَّ المصنّف بذكرها ومنها: ((حذف المضاف، إذا أمن اللبس، فإذا حذف، فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب، وقد يترك، عند سيبويه، على إعرابه، إن كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً إلى شيء، كما يقال في المثل: مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ، ولابيضَاءَ شَحْمَةً ، أي: ولا كُلُّ بَيْضَاءَ)).⁽⁴⁹⁰⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص254،255).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد هذا المثل للاستدلال على ما ذهب إليه سيبويه من بقاء المضاف إليه على إعرابه ، ولا يقوم مقام المضاف المحذوف ، وذلك إذا كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً إلى شيء ، فـ((ببيضاء)) مضاف إليه يبقى على إعرابه ولا يقوم مقام المضاف المحذوف، وذلك لأنّ المضاف معطوفاً على مثله مضافاً إلى شيء وهو ((كُلُّ)).

مسألة فائدة ((ما)) التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتكثير

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه استعمالات ما الاسميّة ، والكلام هنا عن ما التي تلي النكرة إذ قال : ((وتكون فائدة ما التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتكثير، إمّا للتحقير نحو : هل أعطيت إلا عطاءً ما ، أو للتعظيم نحو : لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ⁽⁴⁹¹⁾ (الميداني ، ص196، ج2) ، أو للتويع ، وتجتمع هذه المعاني كلّها في الإبهام وتأكيد التكثير ففي هذا المثل المتقدّم يعني مجهول العظمة)).⁽⁴⁹²⁾ (الأسترابادي، ج3، ص53).

نلاحظ أنّ الرضي أورد هذا المثل العربي للاستدلال على ما ذهب إليه ، من أنّ فائدة ما التي تلي النكرة هنا للتعظيم ، فـ((ما)) في المثل جاءت لفائدة التعظيم فالأمر لا يعرف لعظمته .

مسألة شرط أفعال التفضيل

يوضّح الرضي هنا في هذه المسألة بعض شروط صوغ أفعال التفضيل بقوله : ((شرط أفعال التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجرد ، جاء منه فعل تامّ ، غير لازم للنفي ، متصرف ، قابل معناه للكثرة ؛ فقولنا : جاء منه فعل ، احترازٌ من : أيدي، وأرجل ، من اليد ، والرجل فإنه لم يثبت؛ وقولهم : أحنك الشاتين ، أي أكلهما ، من الحنك ؛ وأول : شاذّ ، وكذا قولهم : أبّل من حنّيف الحناتيم⁽⁴⁹³⁾ (الزّمخشري، ج1، ص1، 1987م)، لم يُستعمل منه فعلٌ ، على ما قال سيوييه))⁽⁴⁹⁴⁾ (الأسترابادي، ج3، ص448).

أورد الرضي هذه الأمثلة للاستدلال على مجيء أفعال التفضيل من شيء لم يستعمل منه فعل، فـ ((أحنك)) في المثل على الرّغم من أنّه لم يستعمل منه فعل، جاء ((اسم تفضيل))، وكذلك في المثل الآخر ((أبّل)) .

مسألة حذف مفعولي علمت وظننت

يوضّح الرضي في هذه المسألة كلام ابن الحاجب في موضوع خصائص أفعال القلوب بقوله : ((هناك اختلاف بين أفعال القلوب في إجازة حذف مفعولها وعدم الإجازة ، فحذف المفعولين معاً في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعيّنهما فتحذفها نسيّاً منسياً ، بخلاف مفعولي باب علمت وظننت ، فإنك لا تحذفهما معاً نسيّاً منسياً، فلا تقول : علمتُ ، ولا: ظننتُ لعدم الفائدة، لأنّه من المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظنّ ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين ، وأمّا مع القرينة، فلا بأس بحذفهما ، نحو: مَنْ يَسْمَعُ يَخَلْ⁽⁴⁹⁵⁾ (الميداني، ج2، ص300)، أي : يَخَلْ مَسْمُوعَهُ صَادِقًا))⁽⁴⁹⁶⁾ (الأسترابادي، ج4، ص155).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد المثل للاستدلال على أجازة حذف مفعولي (يَخَلُّ)، والأفضل أن يذكر لأنه لا فائدة من ذكر الفعل دون ذكر مفعوليه ، لوجود القرينة والمفعولين هنا ((مَسْمُوعَه صَادِقًا)). .

مسألة عدم دخول الأفعال الناقصة على مبتدأ يلزم الإبتدائية

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه كلام ابن الحاجب عن موضوع تقديم الخبر على الاسم وعلى الفعل الناقص بقوله: ((واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، ولاعلى مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط؛ ولاعلى مبتدأ عادم التصرف، كما، التعجيبة؛ ولا على مبتدأ يلزم الإبتدائية لكونه في المثل، كقولهم: الطَّعْنُ يُظَنِّرُ⁽⁴⁹⁷⁾ (الزمخشري، ص329، ج1)، أو يلزمها لكونه جملة كالمثل)).⁽⁴⁹⁸⁾ (الأستراباذي، ج4، ص202).

أي أنّ السبب الذي جعل الرضي للمجيء بهذا المثل للاستدلال على ما ذهب إليه ، وهو لا يمكن إدخال الأفعال الناقصة على مبتدأ يلزم الإبتدائية لكونه في المثل، والمثل لا يتغيّر فـ((الطَّعْنُ يُظَنِّرُ)) مُبتدأ يلزم الإبتدائية ،لأنه كالمثل الذي لا يتغيّر .

مسألة مجيء خبر عسى اسماً مفرداً

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي وتفصيله لموضوع أوجه استعمال أفعال المقاربة وتفصيل أحكامها : ((أجمع المتأخرون على أنّ عسى يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان ،والمقرون بأنّ بعد اسمه منصوب المحلّ بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزبياء، (عسى الغويّزُ أبوساً)).⁽⁴⁹⁹⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص215).

أي أنّ الرضي في هذه المسألة حاول أن يبيّن ما أجازته المتأخرون من أنّ عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان ، وأورد المثل العربي للاستدلال على ذلك فـ ((أبوساً)) في المثل خبر عسى، وهذا ما أجازته المتأخرون بجعل عملها مثل كان ،أي جاء خبرها اسماً مفرداً وليس جملة .

مسألة مجيء النون بعد الأفعال المستقبلية

أورد الرضي هذه أمثلة العرب للاستدلال على مجيء النون بعد الأفعال المستقبلية بقوله: ((تجيء النون، بعد الأفعال المستقبلية التي تلحق أوائلها ((ما)) المزيدة في غير الشرط، اختياراً، لكن قليلاً نحو: بجهدٍ ما يَبْلَغُنَّ، وَيَعِينُ ما أَرَيْنَكَ⁽⁵⁰⁰⁾ (الميداني، ج1، ص100)، أي :أتحقّق الذي أراه فيك، وبإلّم ما تُخْتَنَّتْهُ⁽⁵⁰¹⁾ (المصدر نفسه، ص107، ج2)، يضرّب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة)).⁽⁵⁰²⁾ (الأستراباذي، ج4، ص486).

أي أنّ مجيء نون التوكيد في الأمثال السابقة الذكر بعد الأفعال المستقبلية، والتي تلحق أوائلها ((مَا)) الزائدة في غير الشرط اختياري، وليس إجباري، وإن كان قليلاً، كما وردت في الأمثال العربية: ((ما يبلغنّ، ما أرينك، تُختنّ)).

مسألة إضمار إن

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي لاستكمال بحث أن، إذ قال الرضي: ((اعلم أنّ (أن) تضمّر في غير المواضع المذكورة - بعد حتّى ولام كي ولام الجحود، و بعد حروف العطف (الفاء، الواو، أو) ولا يشوبها هنا معنى السببية، والجمعيّة والانتهاؤ، إذا كان المعطوف عليه اسماً، - كثيراً، لكنّه ليس بقياس، كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)).⁽⁵⁰³⁾ (المصدر السابق، ج4، ص53، 80).

نلاحظ في هذه المسألة، أن الرضي أوضح إضمار أنّ الناصبة للفعل المضارع، ولكون ذلك ليس بقياس، فلا تعمل أنّ هنا لضعفها، فالفعل المضارع (تسمع) في المثل مرفوع على الرغم من تقدير أنّ قبله.

خامساً: الشواهد الشعرية

قسّم العلماء الشعراء على طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كأمريء القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدّمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المؤلّدون، ويقال لهم المحدثون من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نؤاس.

وظهر اختلاف بين العلماء من ناحية الاحتجاج بهذه الطبقات، فالطبقتان ((الأوليتان)) يُستشهدُ بشعرهما إجماعاً، وأمّا ((الثالثة)) فالصحيح صحّة الاستشهاد بكلامها. وأمّا ((الرابعة)) فالصحيح أنّه لا يستشهد بكلامها مطلقاً؛ وقيل يستشهد بشعر أبي تمام في عدّة مواضع من هذا الشرح⁽⁵⁰⁴⁾ (البغدادي، ج1، ص30). وكذلك ظهر الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين⁽⁵⁰⁵⁾ (الحديثي، ص29، 30).

وفيما يخصّ موقف الرّضّيّ من الاحتجاج بالشواهد الشعريّة فلا يختلف عن الآخرين ممّن سبقه من إكثارهم الاستشهاد بالشواهد الشعريّة ، فلا يكاد أيّ موضوع أو مسألة نحويّة يخلو من شاهد شعريّ سواء كان استشهداً أو تمثيلاً ، وفي أحيان كثيرة يُكرّر البيت الواحد في أكثر من موضوع . وبلغ عدد شواهد الشعر في شرح الرّضّيّ للكافية تسعمائة وثلاثة وأربعين بيتاً حسب تعداد الدكتور يوسف حسن عمر . في حين بلغ في خزانة الأدب حوالي تسعمائة وسبعة وخمسين شاهداً ، ولكثرة هذه الشواهد ، اقتصرت في دراستي على بعض الشواهد الشعريّة التي استشهد بها الرّضّيّ على بعض المسائل النحويّة .

ومن تلك الشواهد ما يلي :

مسألة دخول ذوو في حدّ جمع المذكر السالم

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرح كلام ابن الحاجب في موضوع كلا وكلتا ، وفيها يبيّن تعريف ذوو بقوله : ((يدخل ((ذوو)) في حدّ الجمع المذكر السالم - والذي يعرف بأنه اسم دالّ على أكثر من اثنين في آخره واو ، أو ياء ، ونون مزيدتان ، فيدخل فيه أولو، وعشرون وأخواته - على أي وجه كان لأنّ واحده : ذو . قال الكميّ الأسيدي :

فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَ⁽⁵⁰⁶⁾ (الأسترابادي، ج1، ص95).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد البيت الشعري للاستدلال على ما ذهب إليه وهو أنّ ((ذوو)) تأتي جمع مذكر سالم فـ ((ذوي)) جاءت هنا في البيت الشعري في محلّ نصب مفعول به وعلامة النصب الياء لأنّه جمع المذكر السالم .

مسألة منع الصّرف إذا جعل الأب مؤولاً بالقبيلة

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء الكلام عن منع صرف أسماء القبائل والبلدان ((وربّما جعل الأب مؤولاً بالقبيلة فمنعوه الصّرف ، قال :

وَهُمْ قَرِيشُ الْأَكْرَمُونَ إِذَا أَنْتَمَوْا طَابُوا فُرُوعًا فِي الْعُلَا وَعَرُوقًا⁽⁵⁰⁷⁾

(الأسترابادي، ج1، ص139، 140).

أي أنّ ((قريش)) في البيت الشعري ممنوع من الصّرف على الرّغم من كونه اسماً مذكراً ، والسبب في منعه الصّرف ، لأنّه أوّل بالقبيلة وأسماء القبائل لا تُصرف ، لأنها أسماء مؤنثة .

مسألة تقدّم الفاعل على المفعول وبه ضمير يعود على المفعول به

ظهر خلاف بين النحاة في هذه المسألة : ((ذهب غالبية النحاة إلى عدم إجازة تقدّم الفاعل المتّصل بضمير يعود على المفعول به نحو : ضربَ غلامُهُ زيدًا ، والعلّة في ذلك ، لأنّ ((غلامُهُ)) فاعل ، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدّم على زيد ، لفظاً وأصلاً ، فيكون الضمير قبل الذّكر ، ولا يجوز ذكر ضمير مفسّره بعده أمّا الأخفش فقد جوز وتبعه ابن جنيّ نحو : ضربَ غلامُهُ زيدًا ، أي اتّصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل ، والمستشهد بقوله :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ (508)
(أبو الأسود الدؤلي، ص 401)

وبقوله : لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ (509)
(الضبي، ص 323، 1964م) .

ومنه : أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ (510)
(السكّري، ج 1، ص 351، د.ت)

والأولى تجويز ما ذهبوا إليه، لكن على قلة، وليس للبصريّة-البصريين-منعه مع قولهم في باب التّنازع بما قالوا، وهو يعود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً)).⁽⁵¹¹⁾ (الأسترابادي، ج 1، ص 188، 189).
نلاحظ في هذه المسألة أنّ الأخفش وتبعه ابن جنيّ استشهد بهذه الأبيات الشعريّة لإثبات ما ذهب إليه من إجازته تقدّم الفاعل وهو مقرون بضمير يعود على المفسّر وهو المفعول به، ففي البيت الأوّل ((ربّه)) فاعل وبه ضمير يعود على المفعول به ((عديّ بن حاتم))، وفي البيت الثّاني ((أصحابه)) فاعل وبه ضمير للمفعول به ((مصعباً)). . وعلّق الرّضيّ على هذين البيتين بإجازة التّأويل ((ربّ الجراء)) و((أصحاب العصيان)) ، أي لا يكون الفاعل مقترناً بضمير يعود على المفعول به بل مضافاً . وفي البيت الثّالث ((قومه)) فاعل وبه ضمير يعود على المفعول به ((زُهيرا)). . ويبيد الرّضيّ رأيه بهذه المسألة بتأييده لما ذهب إليه الأخفش وابن جنيّ وأن كان قليلاً .

مسألة زيادة كان الناقصة

نتناول هذه المسألة زيادة كان إذ قال الرّضيّ في ذلك وفي أثناء شرحه إياها : ((...اعلم أنّ ((كان)) تزداد غير مفيدة لشيء، إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب؛ كقوله :

سِرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى، كَانَ، الْمُسَوِّمَةُ الْعِرَابِ (512) (البغدادي، ج9، ص207، 1988م).
وكذا قيل في قوله تعالى : ((مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)) (513) (سورة مريم (29)): إنها زائدة، غير مفيدة للماضي،..... وكذا قول الفرزدق :
فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ (514) (الأسترايادي، ج4، ص190، 191).

نلاحظ في هذه المسألة أن كان تزداد إذا كانت غير مفيدة لشيء، إلا للتأكيد، وأورد الرضي بيتين شعريين للاستشهاد على ذلك ، فـ(كان) في البيت الشعري الأول زائدة، أفادت التأكيد، وكذلك في الآية الكريمة جاءت كان زائدة ، غير مفيدة للماضي، وكذا الحال في البيت الشعري الثاني .

مسألة حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع اقتران الخبر بالفاء وجوباً، بقوله:
((تدخل الفاء على خبر المبتدأ الواقع بعد (أما) وجوباً ، نحو أما زيد فقام ، ولا تحذف إلا لضرورة كقوله :
فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ. (515) (الأسترايادي، ج1، ص267).

أي أن ((لا قتال)) هنا خبر، ولم تدخل عليه الفاء على الرغم من مجيء ((أما)) قبل المبتدأ التي تؤدي إلى وجوب دخولها خبر المبتدأ . فحذفت الفاء من خبر المبتدأ للضرورة الشعرية وهذا ما حاول الرضي اثباته بهذا البيت الشعري .

مسألة تنوين المنادى المضموم

أورد الرضي هذه المسألة للاستدلال على أن قد يضطرّ لتنوين المنادى المفرد المعرفة بقوله:
((قد ينون المنادى المضموم اضطراراً ، ويقتصر هذا الاضطرار على القدر المضطرّ إليه من التنوين، قال :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (516) (المصدر نفسه، ج1، ص351).

أي ((مطر)) الأولى هنا منادى مبني على الضمّ وقد نون اضطراراً والاسم المنادى لا ينون بل يبني على الضمّ .

مسألة إمّا العاطفة

بيّن الرضي في هذه المسألة الكلام عن (إمّا) العاطفة بقوله : ((وَأَمَّا ((إمّا)) فهي بمعنى ((أو))،..... إلّا أنّ المعطوف عليه بإمّا، لا بُدَّ أن يكون مُصَدَّرًا بِإمّا أُخرى،..... وتلزم الثّانية الواو، وربّما ترد بلا واو، نحو: خذ إمّا هذا ، إمّا ذاك، قال: يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلْتَ نَعَامَتَهَا إمّا إلى جنّة، إمّا إلى نارٍ ((⁽⁵¹⁷⁾ (البغدادي، ج11، ص86، 1983م). ويروى : إيما إلى جنّة.. وهي لغة في إمّا .⁽⁵¹⁸⁾ (الأسترابادي، ج4، ص401، 402). نلاحظ في هذه المسألة مجيء إمّا العاطفة بعد المعطوف عليه المُصَدَّر بِإمّا أُخرى، بدون واو، وأورد الرضي الشاهد الشعري للاستدلال على ذلك ، فـ(إمّا) الثّانية في البيت الشعري جاءت بدون واو .

مسألة سبق (قد) للفعل الماضي إذا جاء حالاً

اختلف النحويون في هذه المسألة إذ أوجب بعضهم وجود قد سابقة ظاهرة كانت أم مقدّرة في الفعل الماضي إذا كان حالاً، مع أنّ حالّيته بالنظر إلى عامله، ولفظة (قد) تقرّب الماضي من حال التكلّم فقط ، وذلك لأنّه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحاليّة. أمّا الأخفش والكوفيّون غير الفراء، فلم يوجبوا (قد) في الماضي المُثَبِّت ظاهرة أو مقدّرة ، استدلالاً بنحو قوله : وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ⁽⁵¹⁹⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص44، 45). نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد خلافاً بين بعض النحويين الذين أوجبوا وجود (قد) سواء كانت ظاهرة أم مقدّرة في الماضي إذا كان حالاً، وبين الكوفيّين والأخفش الذين لم يوجبوا ذلك واستدلوا بالشاهد الشعري السابق، فـ ((بللّه)) هنا فعل ماض جاء حالاً وإن لم تتقدّم عليه (قد).

مسألة إذا كان الاسم تاماً فينصب عنه التمييز

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه تمييز المفرد بقوله : ((إذا كان الاسم نفسه تاماً ، لا بشيء آخر، أي لا تجوز إضافته ، فينصب عنه التمييز . وذلك في شيئين : أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب ، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجّب، نحو : يا له رجلاً، ويا لها قصّة ، ويا لك ليلاً ، وويلمها خِطّة،.... ولا ريب في أنّ التّمييز في: نِعْمَ، وما بعده: عن المفرد، وهو الضمير، وأمّا فيما قبله، أعني من : يا له، إلى : ويله، فينظر، فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه ، فالتمييز عن المفرد كقول ذي الرّمّة : وَيَلْمُهَا رَوْحَةَ وَالرَّيْحُ مُعْصِفَةٌ وَالغَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُرْتَقِبٌ⁽⁵²⁰⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص59، 60).

نلاحظ من خلال الكلام السابق أنّ الرضي حاول أنّ يبيّن أن الاسم إذا كان نفسه تاماً ، أي لا تجوز إضافته ينتصب عنه التمييز ، وذلك في شيئين : أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وإذا كان الضمير مبهماً لا يعرف المقصود منه، فالتمييز عن المفرد ، وأورد الرضي الشاهد الشعري للاستدلال على ذلك فـ ((رَوْحَةً)) هنا تمييز عن المفرد ، لأنّ الضمير الذي يسبقه مبهم لا يعرف المقصود منه .

مسألة مجيء الماضي خبر كان بدون قد

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي خبر كان وأخواتها بقوله : ((يختصّ خبر كان ببعض الأحكام ومنها : وقوع الماضي خبر ((كان))، وظهر خلاف في هذه المسألة النحويّة بين النحويين فابن درستويه لا يجيز وقوع الماضي خبر ((كان))..... ولعلّ ذلك لدلالة ((كان) على الماضي ، فيقع الماضي في خبرها لغواً،..... وذهب الجمهور على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا: فإن وقع ، فلا بدّ من ((قد)) ظاهرة أو مقترنة ، لتفيد التقريب من الحال ، إذ لم يستفد من مجرد ((كان)). ويختار الرضي رأياً آخر وهو رأي ابن مالك بقوله: والأولى ، كما ذهب إليه ابن مالك : تجويز وقوع خبرها ماضياً بلا ((قد)) ، فلا نقرها في قول الشاعر:

وكان طوى كشحاً على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتقدّم⁽⁵²¹⁾ (الخطيب التبريزي، ص158، 1962م).
إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى واحداً)).⁽⁵²²⁾ (الأسترابادي، ج2، ص142، 143).

أي أنّ ((طوى)) في البيت الشعري ، خبر كان على الرغم من كونه ماضياً ولم تسبقه ((قد)) مقترنة أو ظاهرة ، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك وأيدّه الرضي على خلاف النحويين ، وذلك لأنه لا مانع من اجتماع شيئين يفيدان معنى واحداً .

مسألة واو الضمير المنفصل

تعدّ هذه المسألة من استطرادات الرضي ، وفيها يوضّح حذف واو الضمير ويأته اضطراراً إذ قال : ((يحذف واو الضمير المنفصل عند الضرورة كقوله :

فبيناه يشرى رحلة قال قائل
لمنّ جمل رخو الملاط نجيب⁽⁵²³⁾ (البغدادي، ص257،
264)، ج5، 1984م).⁽⁵²⁴⁾ (الأسترابادي، ج2، ص419).

فـ ((ه)) ضمير منفصل وقد حذف واو اضطراراً. وأتى الرضي بهذا البيت للاستشهاد على ذهب إليه .

مسألة حذف الياء من الذي والتي

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي وتفصيله الأسماء الموصولة بقوله : ((قد تحذف الياءان في الذي والتي، مكسورًا ما قبلهما أو ساكنًا، قال الشاعر في الكسر :
وَاللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا⁽⁵²⁵⁾ (البغدادي، ص(506،505)، ج5، 1984م).

وقال آخر في التسكين :

كَالَّذِ تَزَبَى زُبْيَةً فَاصْطِيدًا⁽⁵²⁶⁾ (المصدر نفسه، ج6، ص3، 6، 1986م).

وعدّ الأندلسي ذلك ضرورة شعرية، لا أنها لغات، إذ يكتفي لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلا أن ينقلوها في حال السعة، لا في الشعر، فسمعا، إذن، وطاعة⁽⁵²⁷⁾ (الأسترابادي، ج3، ص18).

أي أن الرضي أتى بهذين البيتين الشعريين للاستشهاد على حذف الياء في الذي والتي، فـ ((الَّذِ)) في البيت الشعري الأوّل جاء محذوف الياء مكسورًا ما قبلها، وفي البيت الثاني ((الَّذِ)) محذوف الياء ساكن ما قبلها.

مسألة هلا وهي من أسماء الأفعال

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي أسماء الأفعال وتفصيل الكلام عنها بقوله: ((ومن أسماء الأفعال ((هلا)) وله معنيان : اسكن ، وأسرع ، قال :
أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَا فَقَدَّ رَكِبَتْ أَمْرًا أَعْرًا مَحَجَّلًا⁽⁵²⁸⁾ (النابعة، ص133، 1998م)
أي: أَسْرَعِي⁽⁵²⁹⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص97).
نلاحظ أن الرضي جاء هنا بالبيت الشعري للاستشهاد على أن ((هلا)) اسمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى أَسْرَعِ .

مسألة إعراب أسماء الأصوات

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع الأصوات وتفصيل أحكامها إذ قال : ((تكون أسماء الأصوات مبنية ، وذلك لأنها في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورًا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب ؛ وإذا وقعت مركبة ، جاز أن تعرب وأن تبنى ، اعتبارًا بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر ، كأها منك مثل ((أَفْ لَكُمَا))؛ وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها ؛ قال جهم بن العباس:

تَرَدُّ بِحَيْهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنَّ جُنُونَهَا⁽⁵³⁰⁾

(البغدادي، ج6، ص387-388، 1986م).

والإعراب مع اللام أكثر من البناء نحو: من العَاجِ والحَيَّهْلَ بالجرّ ، لكونها علامة الاسم الذي أصله . (531) (الأستريادي، ج3، ص120، 121).

أي أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري هنا للاستدلال على أنّ ((حَيَّهْل)) هنا اسم صوت معرب، على الرّغم من أنّ أسماء الأصوات تكون مبنيةً لأنّه لم يقصد استعمالها في الكلام ، ولكن التركيب العارض يجعلها معربة ، وذلك إذا جعلت بمعنى المصادر، وإذا قصد لفظها لا معناها ؛ ف جاء هنا مجروراً بحرف الجرّ في الشطر الأوّل، وفي الشطر الثّاني جاء معطوفاً مجروراً. و((الحَيَّهْل)) هنا في كلتا الكلمتين ، لم يكن يقصد معناها بل لفظها فقط. والإعراب في ((الحَيَّهْل)) أكثر من البناء، لأنّ اللام علامة الاسم الذي أصله الإعراب.

مسألة استعمال ((عَوْض)) للزمان

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرحه قط وعَوْض بقوله : ((عَوْضُ في الأصل ، اسم للزمان والدَّهر وهو مبنيّ ، بمعنى : أبداً ، لكن عَوْضَ ، قد يستعمل لمجرد الزّمان ، لا بمعنى أبداً ، فيعرب ، قال :

وَلَوْلَا نَبْلُ عَوْضٍ فِي خَضُمَاتِي وَأَوْصَالِي⁽⁵³²⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص224).

أي أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري للاستدلال على أنّ ((عَوْض)) هنا جاء للزمان ، لا بمعنى أبداً وهذا أدّى إلى إجازة إعرابه . وجاء مضافاً إليه مجروراً .

مسألة حذف الياء في ثماني

أوضح الرضي هنا ما ذهب إليه ابن الحاجب في العدد ثماني عشر بقوله : ((قد تحذف الياء في ثماني العدد، في غير التّركيب ويجعل الإعراب على النون ، قال :

لَهَا ثَنَائِيَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَتَعْرُهُا ثَمَانُ⁽⁵³³⁾ (المصدر نفسه، ج 3، ص299).

أورد الرضي هنا بهذا البيت الشعري للاستشهاد على أنّ ((ثَمَانُ)) هنا، حُذِفَ يَأْوُهُ في غير التّركيب ، ويكون الإعراب على النون .

مسألة التّغليب في تمييز العدد

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرح التّغليب في تمييز العدد إذ قال : ((إذا اجتمع في العدد المميّز المذكّر والمؤنّث معاً ، إمّا أن يكون مفصّلاً بينه وبينهما بلفظ ((من)) أو ((بين)) ؛ أو ، لا ، فإن كان ، فالغلبة للتذكير ، نحو: اشتريتُ عشرةً بين عبدٍ وأمّةٍ ، إلّا أن

يكون المميّزان ((يوماً)) و((ليلة)) فالغلبة، إذن ، للتأنيث، قال :
 فطافت ثلاثاً بينَ يومٍ وليلةٍ وكانَ النّكيرُ أنْ تُضيفَ وتَجْأراً⁽⁵³⁴⁾ (الجعدي، ص62، 1998م).
 إذ التاريخ مبنيّ على الليلي، فلهذا، إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليلي، جرى اللفظ على
 التأنيث..... وإنما غلب التأنيث لذلك، وللفضل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميّز، قال
 سيبويه: يجوز في القياس خمسة عشر من بين يومٍ وليلةٍ. لكنه ليس بحدّ كلام العرب⁽⁵³⁵⁾.
 (الأسترابادي، ج3، ص310، 311).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري للاستشهاد على اتباع المذكر والمؤنث
 المميّزان للعدد، فإذا فصل بين العدد وبينهما بفصل غلب المذكر على المؤنث ، باستثناء ((يوم،
 وليلة))، فالغلبة للتأنيث، لأنّ التاريخ مبنيّ على الليلي.

مسألة لن ومعناها

ظهر خلاف في هذه المسألة بين النحاة. فقال الفراء: ((أصل ((لن)) لا، فأبدل الألف نوناً،
 وقال الخليل: أصل لن: لا أن، قال:

يُرْجَى المرءُ ما لا أن يُلاقِي وتُعْرِضُ دونَ أدنَاهُ الخُطوبُ⁽⁵³⁶⁾ (السيوطي، ص58، د.ت).
 أي : لن يلاقي؛ وقال سيبويه : إنه مفرد، إذ لا معنى للمصدرية في ((لن)) كانت في ((أن))،
 ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه ، حكى سيبويه عن العرب : عمراً لن أضرب . وللخليل أن
 يقول: لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً ، إذ هو وضع مستأنف ولا
 دليل على قول الفراء⁽⁵³⁷⁾. (الاسترابادي، ج4، ص38، 39).

أي أنّ ((لا أن)) على قول الخليل هو أصل ((لن)) وهذا شاهد على مذهب الخليل . ونلاحظ
 أنّ الرضي يؤيد مذهب الخليل، وإن أشار إلى تعقيب عليه ، كما أنه ردّ رأي الفراء إذ لا يوجد
 دليل عليه .

مسألة مجيء المضارع المنصوب بعد الفاء

أورد الرضي في هذه المسألة في أثناء شرحه المضارع بعد حروف العطف وتفصيل أحكامه
 إذ قال : ((يأتي الفعل المضارع بعد الفاء منصوباً بشرطين : أحدهما السببية ، والثاني : أن يكون
 قبلها أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو تمنّ أو عرض ، وقد جاء ما بعد الفاء منصوباً ، في ضرورة
 الشعر ، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله :

سَأْتَرُكَ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَجَّازِ فَأَسْتَرِيحَا⁽⁵³⁸⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص65، 66).

نلاحظ من خلال هذه المسألة أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري للاستدلال على أنّ الفعل
 المضارع يأتي منصوباً بالفاء ولم يكن قبلها نفي وذلك في ضرورة الشعر، فـ((استريحاً)) جاء
 هنا منصوباً بالفاء في ضرورة الشعر ولم يكن قبلها نفي.

مسألة مجيء الاسم بعد إن الجازمة

تعدُّ هذه المسألة من استطرادات الرضي وهو عن العامل في الشرط والجزاء ولم يأتِ له ذكر في كلام ابن الحاجب إذ قال : ((وكلمة ((إن)) لأصالتها في الشرط وكونها أمّ الباب، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم ، بشرط أن يكون بعده فعل، وحقّه أن يكون ماضيًا، سواء كان ذلك الاسم مرفوعًا أو منصوبًا..... وقد يكون مضارعًا على الشذوذ نحوقوله:

يُنْتَبِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَانِهِ وَكَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرِدُّكَ مَزِيدٌ⁽⁵³⁹⁾ (المعري، مج1، ص628، 1991م).
وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول بين الجازم مع ضعفه وبين معموله ((540).
(الأستراباذي، ج4، ص92، 93).

نلاحظ من خلال المسألة السابقة أنّ الرضي أورد البيت الشعري للاستدلال على ما ذهب من دخول إن على الاسم بعدم فعل مضارع على الشذوذ، فـ (يستردُّك) فعل مضارع، جاء بعد الاسم المسبوق شذوذًا بحرف إن ، والمفروض أن يأتي الفعل ماضيًا، والسبب من عدم مجيء المضارع هو حصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله .

مسألة مجيء كان الناقصة بمعنى صار

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي كلام ابن الحاجب في موضوع تفصيل أحكام الأفعال الناقصة وبيّن فيها معاني كان الناقصة إذ يقول : ((تكون كان الناقصة بمعنيين : أحدهما ثبوت خبرها مقرونًا بالزمان الذي تدلُّ عليه صيغة الفعل الناقص، والمعنى الثاني : أن يكون بمعنى ((صار)) ، وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأوّل، قال :

بَنِيهَا قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا⁽⁵⁴¹⁾.
(المصدر نفسه، ج4، 189).

أي أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري هنا للاستدلال على أنّ ((كان)) هنا جاءت بمعنى صار، وهي إحدى معانيها إذا كانت ناقصة .

مسألة عمل عسى

أورد الرضي هذه المسألة في أثناء شرح أوجه استعمال أفعال المقاربة وتفصيل أحكامها ، والشرح كان عن عسى إذ يقول: ((ذهب المتأخرون إلى أنّ ((عسى)) يرفع الاسم وينصب الخبر، ككان، والمقرون بأن بعد اسمه منصوب المحلّ بأنّه خبره وقد يأتي خبره مفرّدًا كقوله:

أَكْثَرَتْ فِي الْعَدْلِ مَلْحًا دَائِمًا لَا تُكْثَرُنِ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا⁽⁵⁴²⁾ (المصدر السابق، ج4، ص215).
نلاحظ في المسألة السابقة أنّ الرضي أورد الشاهد الشعري للاستدلال على ما ذهب إليه
المتأخرون من أنّ ((عَسَى)) عملت عمل ((كان))؛ فرفعت المبتدأ اسمًا لها وهو ضمير الرّفْع
المُتحرّك، ونصبت ((صَائِمًا)) كخبر لها، وهو اسم مفرد.

مسألة إجازة وقوع ((إن)) المكسورة خبرًا للأحرف المشبّهة بالفعل
يعدّ الكلام في هذه المسألة من استطرادات الرضيّ، فيجوز عنده وقوع ((إن)) المكسورة
خبرًا للأحرف الستة - الأحرف المشبّهة بالفعل كقوله:

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ : إِنِّي خَطِيئُهَا.⁽⁵⁴³⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص365).
نلاحظ في هذه المسألة، أجاز الرضيّ وقوع إنّ المكسورة خبرًا للأحرف المشبّهة بالفعل، ففي
البيت الشعري السابق الذكر نلاحظ مجيء ((إِنِّي خَطِيئُهَا)) خبرًا للحرف المشبّه بالفعل ((أَنَّ))
واسمها ((الياء)) المتصلة بها.

موقف الرضيّ من الاحتجاج بشعر المولدين

على الرّغم من الموقف المتشدّد الذي وقفه أغلب النّحاة فيما يخصّ الاحتجاج بشعر الشعراء
المولدين بعد عصر الاحتجاج والمتمثّل بمنعهم الاحتجاج بشعرهم. فإننا نجد الرضيّ لا يقف هذا
الموقف، بل على العكس من ذلك، إذ نشاهده يحتجّ بشعر الشعراء المحدثين وهذا ما يمكن تأكيده
من تتبّع الشواهد الشعريّة المذكورة في شرحه على الكافية إذ استشهد بشعر: بشار بن برد وأبي
نوّاس ومروان المهلبّي وربيعة الرقيّ وأبي تمام الطائيّ وأبي العُمَيْل والمُتنبّي وآخرين، وبهذا
خالف موقف النّحاة من هذه النّاحية، ولم يعتدّ بموقفهم غير المبرر وأشار في بعض المواطن إلى
أنّ الاستشهاد بمثله غير مرضٍ.

ولكن هذا لا يعني أنّ الرضيّ أوّل من استشهد بشعر المحدثين؛ فقد استشهد غيره من النّحويين
بهذا الشعر.

مسألة وقوع معمول آخر لما قبل ((إلا))

أورد الرضيّ هذه المسألة ليبيّن وقوع معمول آخر لما قبل ((إلا)) بعد المُستثنى إذ يقول: ((إذا
وقع معمول آخر لما قبل ((إلا)) بعد المُستثنى إمّا مرفوع أو منصوب، لا يكون إلا في الشعر
كقوله:

كَأَنَّ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ النَّوَائِحُ⁽⁵⁴⁴⁾ (الشكعة، ص414، 1975م).
أضمرُوا له عاملاً آخر من جنس الأوّل، أي قامت النوائِح. ⁽⁵⁴⁵⁾ (الأسترايادي، ج1، 194، 195).

أي أن ((النوائج)) معمول آخر لما قبل ((الإلا)) وجاء هنا مرفوعاً ، وعامله مضمّر تقديره ((قامت)). وهذا ما أراد الرضي توضيحه في هذا البيت الشعري .

ومن وجهة نظر الدراسة ، لا ترى داعياً لكلّ هذا أي في تقدير عامل آخر للمعمول الآخر إذا كان من الجنس الأوّل . وجاء هذا البيت كشاهد ، ولذلك اعترض البغدادي على احتجاج الرضيّ ب ((السلمي)) بقوله :

وأشجع ليس ممن يستشهد بكلامه، فكان ينبغي تأخيره عن البيت الذي بعده. (546)
(البغدادي، ج 1، ص 295).

مسألة ثمّ العاطفة

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي حروف العطف إذ قال موضعاً عملها : ((تختصّ ثمّ بالمهلة والتراخي،.....وقد تجيء ((ثمّ)) لمجرد الترتيب في الذكر؛ والتدرّج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثمّ الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرّج ولا أنّ الثاني بعد الأوّل في الزمان، بل ربّما يكون قبله ، كما في قوله :

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدَ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ⁽⁵⁴⁷⁾ (أبو نواس، ج 1، ص 1987، 282 م).

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثمّ بسيادة أبيه، ثمّ بسيادة جدّه، لأنّ سيادة نفسه أخصّ ثمّ سيادة الأب ثمّ سيادة الجدّ . (548) (الأسترابادي، ج 4، ص 390).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضي حاول أن يوضّح أنّ ((ثمّ)) العاطفة لم تختص بالمهلة والتراخي، بل جاءت لمجرد الترتيب في الذكر ، وجاء بالشاهد الشعري للاستشهاد على ذلك ، فـ((ثمّ)) في الشاهد الشعري جاءت لمجرد الترتيب في الذكر ؛ والتدرّج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثمّ الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرّج ، ولا أنّ الثاني بعد الأوّل في الزمان .

مسألة وقوع الجملة حال

أوضح الرضي في هذه المسألة مجيء الحال جملة ، ووجوب كونها خبريّة وربط الجملة بالواو أو بالضمير إذ قال موضعاً ذلك : ((تأتي الحال جملة وهذه الجملة تكون خبرية، لأنّ مقصود المجيء بالحال ، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، وتربط هذه الجملة بالواو ،أو بالضمير،..... وقد ينفرد الضمير ، وقال الأندلسي في ذلك : إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، وجب الواو أيضاً، وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال ، نظر ، فإن كان الضمير فيما صدرّ به الجملة، سواء كان مبتدأً ، نحو : جاءني زيد يده على رأسه ،

وكلّمته فوه إلى فيّ ؛ أو خبراً نحو قوله :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خَرَجْتُ مَعَ الْبَارِي عَلَيَّ سَوَادٌ. (ابن عاشور، ج3، ص49، 1957م).
فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو ، وذلك لكون الرّابط في أوّل الجملة وإن لم يكن مصدرًا ؛ بل
نقول : هو أقلّ من اجتماع الواو والضمير ، وإنفراد الواو. (550) (الأسترابادي، ج2، ص40، 41، 42).

نلاحظ من خلال المسألة السابقة أنّ الرضي جاء بالشاهد الشعري للاستشهاد على ما ذهب إليه.
فـ ((علّي)) خبر فيما صدرّ به الجملة، وهو ليس بضمير لصاحب الحال، ولا يحكم بضعفه لأنّه
مجرد عن الواو لكون الرابط في أوّل الجملة .

مسألة انصراف الماضي إلى الاستقبال

أورد هذا الكلام في أثناء الكلام عن الفعل الماضي وتفصيل الكلام عنه إذ يقول : ((فينصرف
الماضي إلى الاستقبال، إذا كان منفياً بلا ، أو إن، في جواب القسم، نحو: والله لا فعلت ، فلا
يلزم تكرير ((لا)) ، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال:

حَسَبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَدَابُهُمْ تَأَلَّهَ لَا عَدَّبْتُهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ (551)

(البغدادي، ص332، 333، ج8، 1989م) أي : لا تعذبهم . (552) (الأسترابادي، ج4، 12، 13)

((فيكون ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى، لأنّه حلف على نفي تعذيب النّار، وذلك متوقّع (أي مستقبل))
بدليل تعلق الظرف به وهو بعدها أي بعد ((الدنيا)) (وكذا قال البغدادي) فعلى هذا يجوز أن يقال
(والله لا قام زيد)) . (553) (البغدادي، ج1، ص88)

أي أنّ الرضي بيّن في هذه المسألة إنصراف الماضي إلى الاستقبال وأتى بالشاهد الشعري
للاستدلال على ذلك فـ ((لا عدبتهم)) فعل ماض، انصرف إلى الاستقبال لأنّه منفياً بـ ((لا)) في
جواب القسم.

مسألة المكنى عنه

جاءت هذه المسألة في أثناء شرح الرضي موضوع الكنايات بقوله: ((إن كان المكنى عنه لفظاً،
فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ ، كقوله :

كَأَنَّ فَعَلَةً لَمْ تَمَلًا مَوَاكِبَهَا دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ (المتنبي، ص30، دت).

أي : خولة . (555) (الأسترابادي، ج3، ص147، 148).

أورد الرضي الشاهد الشعري للاستشهاد على ما ذهب إليه من أن المكنى عنه إذا كان لفظاً
فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ. فـ (فَعَلَةٌ) لفظ أريد به المعنى وهو خولة أخت سيف الدولة
الحمداني .

ويتبين لنا من خلال تناول الاحتجاج عند الاسترأباضي ما يلي :

1- بعد القرآن الكريم من أهم أدلة الاحتجاج عند الرضي ، وهذا مما لا شك فيه لا يختلف عليه من قبل جميع النحاة ، إذ هو المصدر الأساسي لكل مسألة نحوية أو لغوية أو صرفية أو صوتية . وقد أكثر الرضي في شرحه من الآيات القرآنية ، فلا يكاد أي موضوع أو مسألة يخلو/أو تخلو من آية من الآيات القرآنية، فالغالبية العظمى من كلام الرضي مدعوماً بآية قرآنية. ولم يكن ذكر الرضي للآيات من باب الاحتجاج فقط، بل للاستشهاد والتمثيل والقياس في المسائل النحوية واللغوية .

وتناول هذا البحث آيات قرآنية في موضوعات ومسائل متنوعة ومُتفرقة للاستدلال على احتجاج الرضي بها . ولم يتوقف الرضي في أثناء شرحه للآيات على شرح ابن الحاجب ، بل يتوسع في شرحه للآيات شرحاً وافياً ، وفي بعض الأحيان يضيف آيات لدعم رأيه، وكذلك في بعض الأحيان يعترض على رأي ابن الحاجب في حديثه على آية من الآيات ويقول : والأولى كذا .

وفيما يتعلق بالقراءات القرآنية، سواء الشاذة أو المتواترة، فلم يختلف عن سابقه من الاعتداد بها ، ولكن موقفه كان متناقضاً ، ففي بعض المسائل يأخذ بالقراءات ، وفي مكان آخر ينتقد الأخذ بهذه القراءات . وبلغت الآيات القرآنية في الشرح زهاء سبعمائة وسبع وسبعين آية .

2- حظى الحديث الشريف اهتماماً خاصاً وعناية خاصة عند الرضي ؛ إذ بلغت الأحاديث النبوية ما يقارب اثنين وخمسين حديثاً ، وعلى الرغم من هذه النسبة القليلة لهذه الأحاديث في شرحه إلا أنها كثيرة، مقارنة ببعض النحاة الذين وقفوا موقفاً معارضاً بحجة أنه مروى بالمعنى . وفي بعض الأحيان يكرر الرضي الحديث في أكثر من مسألة نحوية ، سواء في الجزء نفسه أو في الأجزاء الأخرى من شرحه . واستدل الرضي بالأحاديث من باب الاستشهاد والتمثيل والقياس .

3- احتج الرضي في استشهاديه واحتجاجه للمسائل النحوية واللغوية بأراء وأقوال الصحابة والتابعين ، وأكثر الرضي من استشهاده بأقوال الإمام علي (رضي الله عنه) أكثر من غيره، وإن شكك النحويون في نسبة أقوال الإمام علي إليه . وقد بلغت أقواله التي استشهد بها ما يقارب ثلاثين قولاً في شرحه على الكافية .

4- أكثر الرضي من ذكره لأقوال العرب التي جرت مجرى المثل وأمثالهم وحكمهم استشهاداً وتمثيلاً . إذ بلغت ثمانية وعشرين قولاً ومثلاً .

5- وتأتي الأبيات الشعريّة التي استشهد بها الرّضّيّ ، بالدرّجة الأولى من حيث الكثرة والعدد ، وتأتي بعدها الآيات القرآنيّة ؛ إذ بلغت ما يقارب تسعمائة وثلاثة وأربعين بيتاً ، فلا تخلو جميع موضوعات الكافية من شاهد شعريّ سواء من حيث الاستشهاد أو التمثيل أو من باب الشرح والتوضيح، وفي أحيان كثيرة يكرّر الرّضّيّ البيت الشعري احتجاجاً وتمثيلاً أكثر من مرّة واحدة ، ولا يتوقّف في شرحه البيت الشعري لدعم المسألة النحويّة على رأي ابن الحاجب أو النحاة الآخرين في أثناء عرض آرائهم بل يتوسّع بذكر رأيه ووجهة نظره في أية مسألة من المسائل النحويّة في البيت الشعريّ . وقد يأتي بأبيات شعريّة أخرى لدعم رأيه وفيما يخصّ الاحتجاج بشعر المولّدين؛ فقد احتجّ الرّضّيّ بشعرهم استشهاداً وتمثيلاً واستناساً، أمثال : المتنبّي الذي أكثر من الاستشهاد بشعره ، وأبي تمام وأبي نواسٍ وأشجع السلمي ، وبشار بن بُرد ، ومروان المهلبي ، وأبي العميّل .

الفصل الرابع مذهب النحوي

يتناول هذا الفصل آراء البصريين والكوفيين عند الاسترأبادي، وأبرز مصطلحات البصريين والكوفيين عند الاسترأبادي.

آراء البصريين والكوفيين

هناك بعض الأمور يمكن من خلالها معرفة المذهب النحوي لأي نحوي ومنها :

1- تصريحه المباشر بأنه من أنصار هذا المذهب أو ذلك، وهو أقوى دليل يمكن الحكم من خلاله بأن المؤلف بصري أو كوفي.

2- يمكن القول: إنه من خلال اختيار المؤلف لآراء البصريين أو لآراء الكوفيين يمكن الحكم بأنه كوفي أو بصري، ولكن ليس في كل الحالات ، يمكن الاستدلال بهذا الدليل على أن المؤلف من أنصار هذا المذهب دون الآخر ، ويمكن ملاحظة ذلك في كتاب ((الإنصاف في مسائل الخلاف)) لابن الأنباري ، فاسم الكتاب يوحي للقارئ بأن المؤلف حاول أن يتوسّط في شرحه للمسائل النحوية بين الكوفيين والبصريين ولكن على العكس من ذلك، يجد القارئ أنه كان-ابن الأنباري- بصريّ المذهب كثير التّعصّب للبصريين في أثناء عرضه للمسائل النحوية وشرحها .

3- مصادر ومراجع المؤلف ، فميل المؤلف للبصريين أو الكوفيين ، يحاول أن يكثر أخذه من كتب البصريين أو الكوفيين كمصدر في مؤلفاته ، وبذلك يظهر تعصّبه للمذهب الذي ينهج منهجه ويراه الأصحّ ، غير أن هذا الدليل لا يصل إلى الدليل الأول ، وذلك أننا نجد غالبية الكوفيين اعتمد على كتاب سيبويه ، وكان المصدر الرئيسي لدراساتهم .

4- مصطلحات الفريقين: إذ يوجد لكل فريق مصطلحات خاصة به، فمن خلال إكثار المؤلف من استخدام مصطلحات فريق ما ، يمكن الحكم بأنه بصري أو كوفي . وهذا الدليل أيضاً ليس بكاف لمعرفة المؤلف ينتمي إلى هذا المذهب أو ذلك.

وبعد هذا الكلام الموجز والمختصر عن معرفة بعض الأمور للحكم على المؤلف بأنه بصري أو كوفي. نقول متى بدأ هذا الخلاف بين البصرة والكوفة؟؟ وهل يرقى هذا الخلاف لتسمية البصرة والكوفة بالمدرستين .

يمكن القول: إنَّ هذا الخلاف قديم قدم النّحو. وفيما يخصّ مسألة هل هذا الخلاف يؤدّي إلى نشوء مدرستين مختلفتين لكلّ واحدة منها اسم خاصّ بطلابها وأساتذتها؟ يقول الدكتور هادي عطية مطر في ذلك: ((تذكر كتب النّحاة الاختلافات بين المدرستين في عدد من المسائل النّحويّة ولكنها قد ذكرت الاختلافات بين نحاة كلّ مدرسة منهما..... وعلى هذا إذا جعلنا أنّ الاختلافات بين مجموع نحاة البصرة والكوفة تكوّن مدرستين فماذا نطلق على اختلافات كلّ من نحاة المدرستين)).⁽⁵⁵⁶⁾ (الحيرة، ص104، 1984م).

وذهب الدكتور إبراهيم السّامرائي إلى أنّ هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يرقى لأنّ يسمّى الخلاف بين مدرستين اثنتين بقوله: ((لقد بدأ لي أنّ الاختلاف بين البصريين والكوفيين كالإختلاف بين بصري وبصري، وبين كوفي وكوفي في بعض الأحيان. لقد وافق جماعة من البصريين الكوفيين في بعض مسائلهم كما وافق غير واحد من الكوفيين والبصريين فيما ذهبوا إليه)).⁽⁵⁵⁷⁾ (السّامرائي، ص7، 1987م).

وكذلك عدّ هذا الخلاف ليس في مسائل الأصل بل في بعض المسائل الفرعيّة بقوله: ((إنّ للكوفيين آراء في النّحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائيّ والفراء وثعلب، ومجموع هذه الآراء قد اتّسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين، وتجاوز المحدثون هذا الحدّ فأسموها مدرسة، وهي لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول بل يعلّق بالفروع. وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النّظر لا يبتعد كثيراً عمّا سلكه البصريون، وليس الاتّساع في السّماع عند هؤلاء، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول إنّ علم هؤلاء جديد يؤلّف ((مدرسة)) يختلف عن علم الآخرين و((مدرستهم)).⁽⁵⁵⁸⁾ (المصدر نفسه، ص146، 147).

ومن وجهة نظر الدراسة أنّ هذا الخلاف الذي نشب بين البصريين والكوفيين لا يرقى تقسيمه إلى مدرستين، لأنّ الخلاف لم يكن في أساسيات وأصول النّحو واللّغة، الذي يؤدّي إلى وجود قاعدتين أو أكثر، بل في فروع هذه الأساسيات والأصول وهي وجهات نظر، كما ذهب إلى ذلك الدكتور إبراهيم السّامرائي. ومن الأمثلة على ذلك رفع الفاعل ونصب المفعول به، فلم يكن أيّ خلاف في هذه الأساسيات. بل الخلاف في مسألة التّقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به، والتي تعدّ فرعاً من الأصل.

وإذا اعتبرنا تسمية هذا الخلاف بالمدرسة ، فيمكن أن نعدّ كلَّ عالم من علماء النحو مدرسة قائمة بذاتها. وهذا ما ذهب إليه د. هادي مطر بقوله : ((وإلا إذا كنا قد سلمنا بتعدّد المدارس بحجّة الخلافات بين النحاة -على الرّغم من الرّقض بتعدّدها على الأساس الجغرافي- يجب أن نعدّ كلَّ علم من مشاهير النحاة مدرسة نحويّة أيضاً فاختلاف المبرّد مع سيبويه نطلق على كلّ منهما مدرسة، فمدرسة المبرّد ومدرسة سيبويه وهكذا فمدرسة الخليل والأخفش.....الخ)).⁽⁵⁵⁹⁾ (الحيدرة، ص107، 1984م).

أمّا فيما يخصُّ مسألة متى بدأ هذا الخلاف النحوي ، فذهب الدكتور عبد الله الجبوري إلى أنّ سوادر الخلاف قد أطلت بين الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبي جعفر الرّوآسي، حين أطلق دعواه، بانتفاع الخليل بكتابه ((الفیصل)).⁽⁵⁶⁰⁾ (الجبوري، ص24، 1988م).

ويعود ويذكر إلى أنّ الفراهيدي قد يكون أخذ من الرّوآسي بقوله : ((وما يدرينا أنّ الفراهيدي وهو أحد أذكیاء الدّنيا، قد أفاد من علم أبي جعفر الرّوآسي وربّما رأى فيه ندّاً له، وكلاهما أخذ عن إمام أهل البصرة في العربيّة والقراءة ، عيسى ابن عمر النّقفي، وفي حلّفته اجتمعاً على أخذ المعرفة)).⁽⁵⁶¹⁾ (المصدر نفسه، ص25).

وهناك من ذهب إلى أنّ الخلاف بدأ بالمناظرة التي جرت بين الكسائي - إمام الكوفيين - وسيبويه - إمام البصريين - والمسماة بالمسألة الزّنبوريّة.⁽⁵⁶²⁾ (تنظر هذه المسألة عند الأنباري، ج2، ص702، 706، 1998م).

وبعد هذا الكلام الموجز عن الخلاف الذي نشأ بين البصرة والكوفة ، وهل يرقى هذا الخلاف إلى نشوء مدرستين كبيرتين لها أساتذتها وطلابها وروادها من شتّى أنحاء العالم ، وبعدها تطرقنا إلى متى بدأ هذا الخلاف ؟ نقول : اختلف العلماء في عدّهم هذا الخلاف أن يرقى إلى تكوّن مدرستين ، فبعضهم تبنّى عدّهما مدرستين ، وبعضهم رفض هذه الفكرة وعدّهما مذهباً أو طريقتاً، وعلى الرّغم من هذا الاختلاف في تسمية الخلاف مدرسة أو مذهب أو طريق فلكلّ من البصرة والكوفة نحّاتها وطلابها وأساليبها ومناهجها وموضوعاتها وطرقها في عرض المسائل النحويّة واللّغويّة وحججها وألّفتها لإثبات ما تذهب إليه في أثناء شرحها وتعليقها .

وفي أحيانٍ كثيرة اعتمد الكوفيون على البصريين وخاصةً كتاب سيبويه ((الكتاب)) الذي يعدُّ المصدر والمرجع الأساسي لكل النحاة بدون استثناء وعليه قامت خلافاتهم. وفيما يخص الرضوي وإمكان معرفة أنه كوفي أو بصري، فالقارئ شرحه على الكافية يجده كثير الاعتماد على كتاب سيبويه (الكتاب) وهو إمام البصريين، وبعده كتب ابن الحاجب البصري المذهب أيضاً، وتأتي بالدرجة الثالثة كتب أبي علي الفارسي وهو بصري المذهب، وتأتي بعدها كتب الكوفيين، ولكن هذا لا يدعو إلى القول بأنه بصري المذهب، لأنه لم يتعصب للبصريين مطلقاً وإن كان كثير الأخذ منهم، بل نجده يتوسّط بين المذهبين البصري والكوفي، ففي أثناء شرحه المسائل النحويّة، نراه في بعض الأحيان يدافع عن رأي البصريين ويردّ رأي الكوفيين، وفي الوقت نفسه نراه في مسائل نحويّة أخرى يدافع عن رأي الكوفيين ويردّ رأي البصريين، وقد يردّ في أن واحد على البصرة والكوفة، ويأتي برأي منه مدعم بالأدلة والحجج والبراهين الداحضة في أثناء مناقشته وتعليقه لأي مسألة من المسائل النحويّة واللغويّة.

موقف الرضوي من البصريين والكوفيين

موقفه من البصريين

من خلال الاطلاع على كتاب شرح الرضوي على الكافية نجد أنه سار على النهج الذي نهجه البصريون في مسائل وموضوعات نحويّة كثيرة، وتابعهم في السماع والقياس وأكثر من ذكره لأرائهم، وأيدهم في غالبية المسائل النحويّة، وحاول في أحيان كثيرة أن يقوي آراءهم بحجج وأدلة من قبله، ولكن هذا لا يعني أنه بصري المذهب، لمجرد أنه أكثر من ذكر المسائل البصريّة مقارنة بالمسائل الكوفيّة، فليس كل من ينحو مذهباً ما وينهج منهجا، يكون من ذلك المذهب، فمن خلال تتبع الرضوي، نجد أنه لم يكن متعصباً لمذهب ما على حساب المذهب الآخر وإن أكثر من أخذه الآراء البصريّة والاحتجاج بها، بل هو في الوقت نفسه أخذ بالآراء الكوفيّة واحتجّ بها، فكان متوسّط الأخذ بالرأيين، وبحسب ما يراه مناسباً من وجهة نظره وقناعته في هذه المسألة أو تلك.

ومن الأمثلة التي توضّح موقفه المؤيد للبصريين ما يلي :

"مسألة تنكير الممنوع من الصّرف"

((يقف الاسم في منعه من الصّرف على العلميّة المؤثّرة، وهي على ثلاثة أضرب : إمّا أن تكون سبباً لا غير، أو شرطاً لا غير، أو شرطاً وسبباً معاً. فالأوّل في موضعين اتّفاقاً..... وفي موضعين على الخلاف وظهر في هذين الموضعين خلاف بين النحاة، الأوّل: باب مساجد علماء

فإنّ العلميّة سبب فيه عند أبي علي والجزولي ، والسبب الثاني عند أبي علي شبه العجمة، وعند الجزولي عدم النظر في الأحاد، وليست سبباً عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلي، فيكون، إذن، نحو: ثمانٍ ورباعٍ علمين، منصرفاً عند المصنّف غير منصرف عند غيره. وأمّا سراويل علماً عند سيويه فيه العلميّة، والتأنيث المعنوي ...، فقال سراويل كعقرب إذا سمّي به، وعند الجزولي فيه العلميّة والتأنيث والعجمة وعدم النظير، ويعقب الرضّي على قول الجزولي بقوله: وكان القياس يقتضي ألا تؤثر العلميّة عنده لحصول الاكتفاء بالعلميّة الجنسيّة عنده وعدم النظير، لكن عادته -الجزولي- ألا يلغي سبباً فيقول: في حمراء علما، سيبان.⁽⁵⁶³⁾ (الأسترايادي، ج1، ص167، 168).

الثاني من الموضوعين : كلّ عدل كان قبل العلميّة ممنوع الصّرف، نحو مثنى وثلاث، فالأخفش، وأبو علي، وأكثر النحاة ، يصرفونه لزوال الوصف بالعلميّة وزوال العدل ببطلان معنى العدد . وذهب الجرمي وابن بابشاذ إلى منع صرفه اعتباراً للعدل الأصلي مع العلميّة ، وهو قياس قول سيويه..... وأمّا آخر وجمع علمين فغير منصرفين ، عند سيويه اعتباراً للعدل الأصلي مع العلميّة ، وكذا كع ، لأنّ فيه العدل ، وأمّا إن سميت بفضل من قولك : الفضل ، فإنّه ينصرف إذ لا عدل في الأصل .

والأخفش والكوفيّون يصرفون آخر وجمع وكعّ أعلماً ، إذ العلميّة وضع آخر . ويعقب الرضّي على هذين الرأيين -سيويه ، والكوفيّين - بقوله: قول سيويه أقرب لأنّ العدل أمر لفظي ، وبالعلميّة لم يتغيّر اللفظ)).⁽⁵⁶⁴⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص168، 169).

نلاحظ في هذه المسألة ذات الخلاف بين النحاة الكوفيّين والبصريّين، يؤيد الرضّي رأي البصريّين في (آخر وجمع وكع) ، إذ ذهب سيويه إلى منع صرفهم ، وأمّا الكوفيّون فأجازوا صرفهم ، ويختار الرضّي رأي البصرة بأنهم غير منصرفين لأنّه أقرب في هذه المسألة .

مسألة التنازع واختيار كلّ من البصريّين والكوفيّين

التنازع معناه: وجود فعلين اثنين وبعدهما ظاهر واحد ، فقد يكون في الفاعليّة، أو المفعوليّة، أو في الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين .

وظهر خلاف بين البصريّين والكوفيّين في هذه المسألة النحويّة ؛ فالبصريّون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأوّل. وكذا الكوفيّون يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثاني . وسبب اختيار البصريّين إعمال الثاني لأنّه أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأولى أن يستبد به دون الأبعد وقال الكوفيّون : إعمال الأوّل أولى لأنّه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني . ويعقب الرضّي بعد ذكر رأي المذهبين ، ولا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر من كلامهم)).⁽⁵⁶⁵⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص204، 205).

أي أنّ الرّضّيّ لاحظ من استقراء هذه المسألة أنّ رأي البصريين أكثر شيوعاً واستعمالاً .

مسألة تقديم المفعول على الفعل

ظهر خلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين : ((فقد منع الكوفيون نحو: زيّداً غلامه ضرباً ، لأنّ ((زيّداً)) متأخّر في التّقدير من وجوه : أحدها بالنظر إلى (غلامه) لأنّه من تمام خبره ، والثّاني بالنظر إلى (ضرب) لأنّه معموله ، والثّالث بالنظر إلى فاعل (ضرب) لأنّه مفعوله ، فبقي الضّمير المتّصل بغلامه كأنّه لا مفسّر له قبله، بخلاف قوله تعالى : ((وإذ ابتلى إبراهيمَ الرّبُّه))⁽⁵⁶⁶⁾ (سورة البقرة 124) لأنّ المنصوب متأخّر من جهة المفعوليّة فقط. وبخلاف: زيّداً ضرباً غلامه ، فإنّه متأخّر من جهة المعموليّة والمفعوليّة ، وأجازه البصريّة ، وهو الحقّ، اكتفاءً بالتقدّم اللفظي. وكذا منعوا نحو: ما طعامك أكلَ إلا زيّداً⁽⁵⁶⁷⁾ (تتظر هذه المسألة عند أبي البقاء العكبري، ص (330، 332)، 1986م) ، لأنك حذف الفاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتبيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأن قدّمته على الفعل، وأجازه البصريون، وهو أولى، لأنّ المستثنى سدّ مسدّ الفاعل)).⁽⁵⁶⁸⁾ (الأستريادي، ج1، 338-339).

بعد شرح الرّضّيّ لهذه المسألة ، وإيانه ما فيها . وهو منع الكوفة من تقديم المفعول به على الفعل وفاعله بحجّة تأخّره في التّقدير ، وأجازه البصريون بحجّة الاكتفاء بالتقدّم اللفظي دون التعمّق بأمر أخرى وما يترتّب عليها من تقديرات . ومنعهم حذف الفاعل العمدة وتقديم المفعول الفضلة على الفعل ، وأجاز البصريون ذلك لأنّ المستثنى سدّ مسدّ الفاعل . واختار الرّضّيّ رأي البصريين بقوله: (وهو الحقّ، وهو الأولى) في كلا الموضوعين .

"مسألة ظرف الزمان الذي يأتي خبراً"

ظهر خلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين وأشار إليه الرّضّيّ بقوله: ((يكون ظرف الزّمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثمّ ينظر ، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً ، نحو: الصّوم يومٌ ، والسّير شهرٌ ، إذا كان السّير في أكثره لأنّه باستغراقه إيّاه كأنّه هو ، ولاسيما مع التّكرير المناسب للخبريّة . ويجوز نصب هذا الزمان المنكر، وجره بفي نحو : الصّوم في يومٍ ، أو يوماً ، خلافاً للكوفيين ، وذلك أنّ (في) عندهم، توجّب التّبويض ، فلا يجيزون : صمت في يوم الجمعة، بل يوجبون النّصب. والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين ، ولا يعلم إفادة (في) للتّبويض ، وإن كان الزمان معرفة ، نحو: الصّوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما في الأوّل عند البصريين ، وأوجب الكوفيون النّصب، كما أوجبه في المنكر للعلّة المذكورة)).⁽⁵⁶⁹⁾ (المصدر نفسه، ج1، 249).

الخلافاً في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين حول إجازة نصب وجرّ ظرف الزمان المنكر وعدمه ، فالبصريون أجازوا نصبه وجرّ به ، على خلاف الكوفيين الذين أوجبوا النّصب، واختار الرّضي رأي البصرة بقوله : ((والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين أي جواز نصب ظرف الزمان المنكر، وجرّ به. وليس كما ذهب إليه الكوفيون من منعهم ذلك في حالة الجرّ ، وذلك لأنّ (في) عندهم، توجّب التّبعية، فأوجبوا النّصب.

"مسألة الناصب في الاستثناء المنقطع"

ظهر خلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين ((فمذهب سيبويه في الاستثناء المنقطع، أنّه ينتصب بما قبل (إلا) ، من الكلام ، كما انتصب المتّصل به، وذلك قوله في الكتاب: ((فحمل على معنى (لكن) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في التّرمّح)).

وقال الكوفيون : ((إلا)) في الاستثناء المنقطع ، بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتّصل ، إذ قال الكسائي في المتّصل : هو منصوب ، إذا انتصب، بأنّ مقدّرة بعد ((إلا)) ، محذوفة الخبر ، فتقدير قام القوم إلا زيّداً : قام القوم إلا أنّ زيّداً لم يقم ؛ وليس بشيء ، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب ((أنّ)) مع اسمها وخبرها لأنّها في تقدير المفرد..... وقال الفراء : ((إلا)) مركّبة من : (إنّ) و(لا) العاطفة ، حذف النون الثانية من (إنّ) ، وأدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم ، بعدها ، فبانّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب ، فبلا العاطفة ، فكان أصل قام القوم إلا زيّداً : قام القوم ، إنّ زيّداً لا قام ، أي لم يقم ، فلا ، لنفي حكم ما قبل (إلا) ونقضه، وتأويل البصريين أولى ، لأنّ المستثنى المنقطع ، يلزم مخالفته لما قبله نفيّاً وإثباتاً ، كما في (لكن) وفي (سوى) لا يلزم ذلك لأنك تقول : لي عليك ديناران ، سوى الدّينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة ؛ وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك ، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، مع أنّه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه)).⁽⁵⁷⁰⁾ (المصدر السابق، ج2، ص82، 83).

أيد الرّضي في هذه المسألة المذهب البصري على المذهب الكوفي ، في أنّ ناصب الاستثناء المنقطع هو ما قبل إلا من الكلام ، وليس كما ذهب إليه الكوفيون من جعل (إلا) بمعنى سوى، وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتّصل كما ذهب إليه الكسائي من أنّ ناصب المستثنى المتّصل (أنّ) مقدّرة بعد (إلا) محذوفة الخبر، أو كما ذهب إليه الفراء من ((إلا)) مركّبة من : ((إنّ)) و((لا)) العاطفة ، حذف النون الثانية من ((أنّ)) وأدغمت الأولى في لام ((لا)) فإذا انتصب الاسم ، بعدها ، فبانّ ، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب ، فبلا العاطفة.

مسألة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قال ابن الحاجب : ((والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه : يا غلامِي، ويا غلامي... وقالوا يا أبي ويا أمي ، ويا أبتِ ويا أمتِ فتحاً وكسراً، وبالألف دون الياء)). وقال الرضّي في شرحه هذه المسألة : ((قوله : وقالوا يا أبي ويا أمي))، يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء-وذلك بأن تكون حركة ياء المتكلم مفتوحة، وهذا ما ذهب إليه بعضهم، والبعض الآخر قال : أصلها الإسكان، ويعقب الرضّي على هذه الفقرة بقوله : وهو أولى لأنّ السكون هو الأصل، وقد تحذف الياء في النداء وذلك للتخفيف ، لأنّ النداء للتخفيف، مثل: يا غلامٍ وقد كان :يا غلامي، ويكون هذا التخفيف بوجهين : حذف الياء وإبقاء الكسرة لئلا عليها ، وقلب الياء ألفاً ، لأنّ الألف والفتحة أخفّ من الياء والكسرة وقد يضمّ في النداء ما قبل الياء المحذوفة، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء، وإذا وقفت عليها، فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها، وإسكان ما قبلها-ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء التأنيث، هذا عند البصريين، قالوا : والدليل على أنّها بدل منها أنّهم لا يجمعون بينهما، وإنّما أبدلت تاء التأنيث لأنّها تدلّ في بعض المواضع على التّفخيم كما في علامة ونسابة، والأب والأمّ مظنّتا التّفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء. وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمعَ يا أبتِي يا أمتِي أيضاً)). (571) (المصدر السابق، ج1، ص389، 391).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضّي يؤيّد البصريين فيما ذهبوا إليه وما قدّموه من دليل وهو إجازة إبدال الياء تاء تأنيث في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وبالذات في ((أبي وأمّي)). . ودليلهم على أنّ تاء التأنيث بدل من الياء، أنّهم لا يجمعون بينهما . ولم يؤيّد ما ذهب إليه الكوفيون من أنّ التاء للتأنيث والياء مقدّرة بعدها بقوله : ((ولو كان الأمر كما قالوا لسمعَ يا أبتِي ويا أمتِي أيضاً)). (572) (المصدر نفسه، ج1، ص391).

مسألة الإضافة في العدّ ((عند مجاوزة العشرة))

عند الاشتقاق من ألفاظ العدد، وفي حالة مجاوزة العشرة وأردت الإضافة، قلت، على ما أجاز سيبويه، وحكاه عن العرب : حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون ((حادي عشر)) بمنزلة ((ثالث)) و((أحد عشر)) بمنزلة ثلاثة، فالمركبّ الأوّل بجزأيه، مضاف إلى المركبّ الثاني بجزأيه ، وكلا جزأي المركبّ: مبنيان ، وقد أنكر ثعلب هذا الوجه، وحكاه عن

الكوفيين، وقال: إنهم لا يجوزون إلا ثالث ثلاثة عشر، وحجتهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركب، فتبينه من الجزء الأول وهو النيف؛ وقول سيبويه أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته)).⁽⁵⁷³⁾ (المصدر السابق، ج3، ص318، 319).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي لم ينكر ما أنكره الكوفيون من إجازة البصريين إضافة مركب إلى مركب، ودليل الكوفيين أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركب، ورد الرضي على ذلك، أن العدد ليس اسم فاعل على الحقيقة.

مسألة الفعل المسند إلى المؤنث

الأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه: ((إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: ضربت هنداً، وضربت الهندان، وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وأنكره المبرد؛ ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته)).⁽⁵⁷⁴⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص340، 341).

نلاحظ أن الرضي لم يجد دليلاً قطعياً لإنكار الكوفة لما ذهب إليه البصريون من جواز عدم تأنيث الفعل في قولهم: قال فلانة لاكتفائهم بالمؤنث الظاهر عن علامة التأنيث. ونجد الرضي يصف سيبويه بالثقة والأمانة وهذا دليل لإثبات ما ذهب إليه سيبويه.

مسألة لن ومعناها

ظهر خلاف في أصل لن بين البصرة والكوفة ((فقال الفراء: أصل: لن)) و((لم)) ((لا))، فأبدل الألف نوناً في أحدهما وميماً في الآخر، وقال الخليل: أصل ((لن)) : لا أن، قال: يُرْجَى المرء ما لا أن يُلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب .

أي: لن يلاقي؛ وقال سيبويه: إنه مفرد، إذ لا معنى للمصدرية في ((لن)) كما كانت في (أن)، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، حكى سيبويه عن العرب: عمراً لن أضرب. وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً، إذ هو وضع مستأنف، ولا دليل على قول الفراء)).⁽⁵⁷⁵⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص38، 39).

نلاحظ أيضاً في هذه المسألة رد الرضي رأي الكوفة، ورأى أنه لا دليل على ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل (لن) (لا)، ويرى ما يراه البصريون من أن أصل لن: لا أن.

وقال ابن يعيش مؤيداً ما ذهب إليه الخليل في هذه المسألة: ((وقد اختلفوا في لفظ لن فذهب الخليل إلى أنها مركبة من لا وأن الناصبة للفعل المستقبل نافية كما أن لا نافية وناصبة للفعل المستقبل كما أن كذلك والمنفي بها فعل مستقبل كما أن المنصوب بأن مستقبل فاجتمع في لن ما

افترق فيها فقضى بأنها مركبة منهما إذ كان فيهما شيء من حروفهما والأصل عنده لا أن فحذفت
الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والنون بعدها فصار
اللفظ لن)).⁽⁵⁷⁶⁾ (ابن يعيش، ج8، ص(111، 112)، دت) .

"مسألة حذف الخبر وجوباً"

((يحذف الخبر وجوباً في كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، نحو ضربني، أو بمعنى المصدر
وهو أفعال التفضيل مضافاً إلى المصدر ويكون المصدر مضافاً إلى الفاعل، أو إلى
المفعول، أو إليهما، نحو: تضاربنا، وبعد ذلك حال، منهما معاً في المعنى، أو من
أحدهما وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال: ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ، إلى أنه لا خبر
له لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربني زيداً قائماً : أضربه قائماً، وهو نحو: قائم الزيدان،
عندهما، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: قائماً، حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى، والعامل فيه
المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوباً، أي ضربني زيداً قائماً حاصل.
وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدّ الحال مسدّه: مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي
ضربني زيداً ضربه قائماً، أي ما ضربني إياه إلا هذا الضرب المقيد، وكذا أكثر شربي السويق
شربه ملتوتاً. وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في
الحال محذوف، أي ضربني زيداً حاصل إذا كان قائماً، والدليل على بطلان مذهب الكوفيّة، أن
كلهم متفقون على أن معنى ضربني زيداً قائماً: ما أضرب زيداً إلا قائماً، وهذا المعنى المتفق عليه
لا يستفاد إلا من تقدير البصريّة والأخفش)).⁽⁵⁷⁷⁾ (الأسترابادي، ج1، ص272، 276، 277).

نلاحظ في هذه المسألة أعلاه، وبعد أن بيّن الرضيّ الأقوال التي قيلت في خبر المبتدأ
المحذوف وجوباً، وفي أثناء تفصيل الكلام عن الحال الآتي بعد معمول المصدر-المبتدأ-يؤيد
المذهب البصري في أن الحال بعد معمول المصدر هو حال منه-معمول المصدر-معنى لا لفظاً،
والعامل في الحال محذوف، ولم يؤيد المذهب الكوفي بقوله: ((والدليل على بطلان مذهب الكوفيّة
، وهو أن الحال من معمول المصدر لفظاً ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ، وخبر
المبتدأ مقدر بعد الحال وجوباً)).⁽⁵⁷⁸⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص277).

ومن الأمثلة التي وافق بها الكوفيين ما يلي :

مسألة ناصب الفضلات

ظهر خلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين، ((فقال الفراء (ت207هـ) هو الفعل
مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً
سبب كونها فضلة فيكونان، أيضاً، سبب علامة الفضلة .

وقال هُشام بن معاوية : هو الفاعل ، وليس ببعيد ، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلامًا ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرًا إلى كونه المقتضي للفضلات ، وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهّد المذكور)) .(579) (المصدر السابق، ج1، ص63، 64).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ ليس مجرد ناقل لآراء النّحاة والخلاف بينهم ، بل كان يبدي رأيه فيما يراه مناسبًا للمسألة النّحويّة سواء اتّفاقه مع أحد رأيي المذهبيين أو اختلافه مع أحد رأيهما أو الاتّفاق والاختلاف معهما . وهنا ذهب إلى أنّ اختيار الكوفيين أقرب من اختيار البصريين ، على أنّ العامل في نصب الفضلات هو الفعل مع الفاعل .

"مسألة حذف الخبر وجوبًا"

يحذف الخبر وجوبًا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الأخبار ، لفظًا سادًا مسدّد ذلك الخبر ، وهو في أربعة أبواب .

أولها : المبتدأ الذي بعد (لولا) ، هذا على مذهب البصريين . وقال الفراء : لولا هي الرّافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ، وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر . كما في قوله : لو ذات سوارٍ لطممتي ، وهو قريب من وجه ، وذلك أنّ الظاهر منها أنّها (لو) التي تفيد امتناع الأوّل لامتناع الثّاني ، دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع (لا) أيضًا ، باقٍ على ما كان..... لكن منع البصريون من هذا التّقدير ، وحملهم على أن قالوا (لولا) كلمة بنفسها ، وليست (لو) الداخلة على (لا) أنّ الفعل بعد (لو) إذا أضمر وجوبًا ، فلا بدّ من الإتيان بمفسّر ، وليس بعد (لولا) مفسّر ، وأيضًا ، لفظ (لا) ، لا يدخل على الماضي في غير الدّعاء وجواب القسم إلا مكرّرًا في الأغلب ، ولا تكرير بعد (لولا) فقال البصريون : الاسم المرفوع بعده مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره)) .(580) (المصدر نفسه، ج1، ص274، 275).

نلاحظ في هذه المسألة خلافًا بين النّحاة الكوفيين والبصريين ، ويأتي هذا الخلاف حول ((لولا)) وما بعدها ، فذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر ، أمّا البصريون فهو مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا ، واختار الرّضيّ رأي الكوفة بقوله : ((وهو قريب من وجه)) .

مسألة حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسميّة

أجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسميّة خلافًا للبصريين؛ قالوا في قوله تعالى : ((وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ)) ،(581) (سورة الصّافات (164) أي إلا من له مقام معلوم ، ونحوه قول المُتنبّي :

بئسَ اللَّيَالِي سَهَرَتْ مِنْ طَرَبِي شَوْقًا إِلَى مَنْ بَيَّيْتُ يَرْقُدُهَا (582) (البغدادي، ج6، ص161، 1986م).

ويجوزُ أن يكونَ من هذا :

لَعَمْرِي لِأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَانِهِ بِالْأَصَانِلِ (583) (المصدر نفسه، ص166).

ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاءً، أو عيناً، كشيء، وسه، وليس الموصول بألزم منهما)). (584) (الأسترايادي، ج3، ص70، 71).

نلاحظ في هذه المسألة، أن الرضّي لم يجد مانعاً من حيث القياس من منع البصريين فيما ذهب إليه الكوفيون من إجازة حذف غير (الألف واللام) من الموصولات الاسميّة، واستدلوا بأية قرآنيّة وبيتين شعريين، ففي الآية الكريمة حذف الموصول الاسمي ((من)) والتقدير : من له وفي البيت الشعريّ الأول الاستشهاد على حذف الموصول الاسمي غير الألف واللام والتقدير : بئس الليالي التي سهرت . وفي البيت الثاني أيضاً الاستشهاد على حذف الموصول الاسمي غير الألف واللام عند الكوفيين والتقدير : لأنت البيت الذي أكرم أهله . (585) (البغدادي، ج 6، ص161، 166) وعلل الرضّي السبب الذي أدى به إلى عدم تأييد منع البصريين من ذلك ، وذلك لأنه قد يحذف حرف من حروف الكلمة ولا يؤثر ، وحروف هذه الكلمة ملتصقة مع بعضها أكثر من التصاق الموصول بالكلمة .

مسألة تأكيد المنكر

في أثناء شرح الرضّي عن التأكيد بكلّ وشرطه قال: ((إذا كان الاسم نكرة لم يؤكّد ، إذ التأكيد ، لرفع احتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبتته لأفراد المتبوع ، ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وأنه أيّ شيء هو، أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته، أي الاحتمال في النسبة ، فوصف النكرة لتميزها عن غيرها أولى من تأكيدها،..... وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتاً، كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر، بكلّ وأخواته لا بالنفس والعين. وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا ، لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكّد تعريفاً وتتكيراً عندهم؛ خلافاً للبصريين وأما نحو : رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده ؛ واستشهد الكوفيّة لجواز ذلك بقوله :

يا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعًا تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا اِكْتَعَا (586) (المصدر نفسه، ج5، ص168، 1984م).

وقول الآخر :

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا . (587) (الأسترايادي، ج2، ص372، 373).

نلاحظ في هذه المسألة أعلاه، أنّ الرّضِيّ يؤيّد المذهب الكوفي، في إجازة تأكيد الاسم النّكرة، إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتاً، كدرهم ويوم وليلة وشهر ، بكلّ وأخواته لا بالنفس والعين . بقوله : ((وليس ما ذهبوا إليه ببعيد)). ولإثبات الكوفيّة فيما ذهبوا إليه استشهدوا ببينين شعريين . ففي البيت الأوّل أكّد الاسم النّكرة (حولاً) بـ (اكتعا) وهو هنا-الاسم النّكرة- مؤقت معلوم المقدار وفي البيت الثّاني أكّد الاسم النّكرة أيضاً (يوماً) بـ (أجمعا) ، والاسم النّكرة أيضاً هنا مؤقت ، معلوم المقدار .

مسألة رُبّ

أصل رُبّ للتقليل ، ثمّ تستعمل في معنى التّكثير، حتّى صارت في معنى التّكثير كالحقيقة وفي التّقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة . وهي حرف جرّ عند البصريين، خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ وإنّما حملهم على ارتكاب جعلها حرفاً مع أنّها في التّقليل ، مثل (كم) في التّكثير، ولا خلاف في أسميتها؛ بل هي مفيدة للتّكثير في الأغلب ، كإفادة (كم) : أنّهم لم يروها تتجرّ بحرف جرّ ولا بإضافة، كما تنجرّ (كم) فلا يقال برُبّ رجلٍ، ولا: غلامٌ رُبّ رجلٍ، وتشكل عليهم حرفيتها بنحو..... ويشكل أيضاً بمثل قولك : رُبّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُهُ ، لأنّ الفعل لا يتعدّى إلى مفعول بحرف الجرّ، وإلى ضميره معاً، فلا يقال : لزيدٍ ضربتُهُ؛ واعتذروا بأنّ أكرمتُهُ، صفة وأنّ العامل محذوف ، وهو عذر بارد، لأنّ معنى رُبّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُ، وأكرمتُهُ : شيء واحد ، والأوّل جواب بلا خلاف وإنّ اعتذروا بأنّ الضمير في أكرمتُهُ ، للمصدر ، أي : أكرمتُ الإكرامَ ، كان أبرد، لأنّ ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو : رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيتُهُ..... ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً؛ فربّ : مضاف إلى النّكرة، فمعنى رُبّ رجلٍ، في أصل موضع: قليل من هذا الجنس، كما أنّ معنى كم رجلٍ : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه: رفع أبدأ، على أنّه المبتدأ لا خبر له، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم : أقلّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيدً ، فإنّهما يتناسبان بما في (رُبّ) من معنى القلّة)). (588) (المصدر السابق، ج4، ص287،288،289،290).

ملخص هذه المسألة هو خلاف بين البصريين والكوفيين حول (رُبّ) هل هي حرفيّة أم اسميّة؟ فذهب البصريون إلى حرفيتها ، وسبب ذلك أنّهم لم يلاحظوا جرّها بحرف جرّ أو إضافة، أمّا الكوفيون فهي عندهم اسميّة، وأيد الرّضِيّ رأيهم ، وقدّم حجته لتأييده مذهبهم ، وهو لأنّ رُبّ مضاف إلى النّكرة .

المصطلح النحوي

لأبَدَ للنحو أولاً من مصطلحات خاصة به ليتسنى التمييز بين الموضوعات الكثيرة التي يحتويها ، وتكون هذه المصطلحات أسماء خاصة لهذه الموضوعات تحملها معها أينما ذهب في مؤلفات النحاة القدماء والمحدثين .

وهذا الموضوع من القضايا التي اختلف بها البصريون والكوفيون إذ لكل منهما تسمية خاصة لبعض الأبواب النحوية .

وعلى الرغم من اعتماد الكوفيين على البصريين في أخذهم المسائل النحوية واللغوية إلا أنهم مالوا إلى الاختلاف في تسمية هذه المصطلحات عن البصريين في عدد من المسائل النحوية واللغوية . وخاصة الفراء الذي كان كثير الميل إلى تغيير مصطلحات البصريين- والتي بدأ بها النحو العربي وكتب لها الرقي والسيادة⁽⁵⁸⁹⁾ (القوزي، ص163، 1981م) - وتسميتها بمصطلحات أخرى خاصة بهم . وقد أشار الدكتور مهدي المخزومي إلى أن مصطلحات الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين، وتسمياتهم، أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة ، واختصار في اللفظ ، وهو كان دائم الدفاع عن مصطلح الكوفيين وأنه أبين من مصطلح البصريين.⁽⁵⁹⁰⁾ (المخزومي، ص310، 2، 1958م) .

وقسم الدكتور المخزومي المصطلحات النحوية على ثلاث طوائف :

- 1- طائفة كوفية خالصة ، لم يعرفها البصريون .
 - 2- وطائفة بصرية خالصة ، لم يعرفها الكوفيون .
 - 3- وطائفة كوفية وبصرية، إلا أن لها عند الكوفيين اسماً، وعند البصريين اسماً آخر.⁽⁵⁹¹⁾
- (المصدر نفسه، ص305) .

ويمكن القول : إن من الملاحظ أن بعض مصطلحات الكوفيين كانت موجودة في كتاب سيبويه، وقد حاول الدكتور عوض حمد القوزي إثبات ذلك؛ فقد رأى أن مصطلح (الخلاف والصرف) . على الرغم من أنه مصطلح كوفي يمكن أن نلمحه عند الخليل وسيبويه بقوله: (على أنا نلمح عند الخليل وسيبويه إشارات إلى ما سماه الكوفيون بالخلاف، وذلك على النحو التالي : قال سيبويه: ((هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره.... وهذا قول الخليل)). وقوله : ((باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ولا هو هو)). وقوله: ((هذا الشيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو)). لكن سيبويه لم يقل بالخلاف في هذه المواضع كعامل معنوي، مثلما فعل الكوفيون.⁽⁵⁹²⁾ (القوزي، ص189، 1981م).

وذكر الدكتور مهدي المخزومي هذا المصطلح من ضمن الطائفة الأولى في تقسيماته الثلاثة للمصطلحات النحويّة . وهو من مصطلحات الكوفيين الخالصة ولم يكن له مقابل عند البصريين ، أعمله الكوفيون في عدّة مواضع، ولم يعمله البصريون. (593) (المخزومي، ص306، 1958م) . وكذلك من المصطلحات التي انفرد بها الكوفيون مصطلح (التقريب). جاء في مجالس ثعلب: ((قال: ((هذا)) تكون مثلاً ،وتكون تقريباً .فإذا كانت مثلاً قلت: هذا زيدٌ . هذا الشخصُ زيدٌ. وإن شئت قلت: هذا الشخصُ كزيدٍ . وإذا قلت هذا كزيدٍ قائماً، فهو حال، كأنك قلت : هذا زيدٌ قائماً. ولكنك قد قرّبته . وتكون تشبيهاً في: كزيدٍ هذا منطلق، وكزيدٍ قائمٌ . وهذا يجري مجرى الخبر. قال: وقال سيبويه: هذا زيدٌ مُنطلقاً، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيدٍ، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل. قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل كان إلا أنه لا يقدّم فيه مثل كان، لأنه ردّ كلام، فلا يكون قبله شيء)). (594) (ثعلب، ج1، ص(42، 43)، 1960م).

وقد حاول الدكتور عوض حمد القوزي أن يثبت أن هذا المصطلح كان أولاً موجوداً في كتاب سيبويه (الكتاب) فقال : ((أمّا أن يكون سيبويه لا يعرف (التقريب)) أو أنّ التقريب مصطلح جديد يعرفه البصريون فهذا مبالغ فيه ، فسيبويه يقول : ((وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأنّ المبهم تقرّب به شيئاً أو تباعده ونشير إليه..... فالتقريب عند سيبويه ضدّ التباعد، ولا عمل له عنده، وهو إن جاء بهذا المصطلح فإنه لا يقصده لذاته،.....، لذا، فكان الأولى أن يقول ثعلب : وسيبويه لا يعترف بعمل التقريب بدلاً من قوله ((وهو لا يعرف التقريب ولكن التّعصّب لسيبويه ربّما حمله على أكثر من ذلك ، وكان من حقّ تابعيه أن يقولوا : إنّ التقريب عامل عند الكوفيين، على (كان) وحسب لا أن يجعلوه اختراعاً كوفياً)). (595) (القوزي، ص132، 133) .

أبرز المصطلحات التي اشتهرت بين الفريقين :

المصطلح الكوفي

1. الجحد (596) (المخزومي، ص309) .
2. المجهول (597) (المصدر نفسه، ص311) .
3. الفعل الدائم (598) (القوزي، ص185).
4. الخفض (599) (المخزومي، ص311) .
5. شبه المفعول (600) (القوزي، ص162) .

المصطلح البصري

1. النّفي
 2. ضمير الشأن، القصّة، الحديث
 3. اسم الفاعل
 4. الجرّ
 5. المفعول المطلق والمفعول فيه
- ولأجله ومعه

6. الظرف أو المفعول فيه
7. البديل
- المحلّ أو الغايات⁽⁶⁰¹⁾ (المصدر السابق، ص163) .
التَّرْجَمَة، والتَّبْيِين، والتَّكْرِير، والمردود⁽⁶⁰²⁾ (المصدر نفسه، ص163) .
8. ما ينصرف وما لا ينصرف
9. الحال
- ما يجرى وما لا يجرى⁽⁶⁰³⁾ (المصدر نفسه، ص166).
القطع⁽⁶⁰⁴⁾ (المصدر نفسه، ص170) .
10. الضمير والمضمر
11. لا النافية للجنس
- الكنائية والمكنية⁽⁶⁰⁵⁾ (السامرائي، ص107) .
لا التبرئة⁽⁶⁰⁶⁾ (القوزي، ص172) .
12. حروف المعاني
13. الفصل
- الأدوات⁽⁶⁰⁷⁾ (المخزومي، ص310، 311).
العماد⁽⁶⁰⁸⁾ (القوزي، ص175) .
14. الفعل المتعدّي واللازم
15. التّمييز
- الفعل الواقع وغير الواقع⁽⁶⁰⁹⁾ (السامرائي، ص119) .
التفسير⁽⁶¹⁰⁾ (القوزي، ص164) .
16. حروف الزيادة
- حروف الصلّة، أو الحشو⁽⁶¹¹⁾ (المخزومي، ص315).

فمن خلال المصطلحات السابقة ، نلاحظ أنّ الفريقين لم يعترض أحدهما على الآخر في هذه التسميات، بل أراد كلّ منهما أن يجعل له مصطلحاً خاصاً به في أيّ من الموضوعات النحويّة . ويمكن الإشارة إلى أنّ بعض المصطلحات النحويّة اختلفت في نسبتها إلى كلا الفريقين ومنها : العطف والنسق ، والصفة والنعت، ولام الابتداء ولام اليمين .

وقد ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أنّ (النسق) من مصطلحات الخليل فقد جاء في (مقدّمة في النحو) : أنّ للخليل قصيدة في النحو ، جاء فيها بيتان يتحدّث فيهما عن النسق وحروفه، مستعملاً كلمة (النسق) وهما :

فانسق وصل بالواو قولك كلّه
الفاء ناسقة كذلك عندنا
وبلا وثمّ وأو فليست تقعب
وسبلها رجب المذهب مشعب

فالنسق قديم وقد التزم به الكوفيون كما استعمله البصريون ليفرقوا في باب العطف بين عطف البيان وعطف النسق.⁽⁶¹²⁾ (السامرائي، ص135، 136) .

وأشار إلى ذلك الدكتور القوزي في أثناء كلامه عن هذا المصطلح-النسق- بقوله: ((يزعم كثير من الباحثين أنّه من مصطلحات الكوفيين وما هو إلا من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين والكوفيين على السواء.....)).⁽⁶¹³⁾ (القوزي، ص169) .

وذكر مصطلح العطف في ضمن مصطلحات الخليل الأخرى المتعلّقة بأحوال الاسم. قال: ((وقال عن الواو (واو العطف) (وسمى العطف والإشراك)، كما سمى حروف العطف (حروف الإشراك)، وعبر عن المعطوف والمعطوف عليه بضمّ أحد الاسمين إلى الآخر..... كما يسمّى العطف نسقاً، وحروف العطف حروف النسق.....)).⁽⁶¹⁴⁾ (المصدر السابق، ص108) .

وفيما يخصّ مصطلحي النعت والصفة. فقد رجّح كثير من الدارسين أنّ مصطلح النعت من مصطلحات الكتاب، إذ يقول الدكتور القوزي في ذلك: ((وكان سيبويه يطلقه على عطف البيان كما جعل الصفة والوصف من مرادفاته، وبنى كلامه على ذلك في مواضع كثيرة، وكان يطلق على التوكيد مصطلح الصفة، فالبصريون إذن يطلقون مصطلح النعت ويعنون به الصفة تارة، والموصف تارة أخرى، ومرّة ثالثة يطلقون التوكيد بمعنى الصفة...)).⁽⁶¹⁵⁾ (المصدر نفسه، ص165) . وقال: ((ولمّا رأى الكوفيون عدم استقرار هذا المصطلح اكتفوا بالنعت ليدلّوا به على الصفة..... ونلاحظ كثرة استخدام مصطلح النعت عند الفراء..... فإذا كان اصطلاح النعت قد انتشر على أيدي الكوفيين، فليس لهم فضل اختراعه، فهم في ذلك متبعون لا مبدعون.....)).⁽⁶¹⁶⁾ (المصدر نفسه، ص166) .

وقال سيبويه في كتابه: ((هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك..... فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد.....)).⁽⁶¹⁷⁾ (سيبويه، ج1، 421، 1991م) .

وقال أبو العباس في باب ما ينعت من المنفي: ((اعلم أنّك إذا نعتَ اسماً منفياً فأنت في نعته بالخيار..... وإن شئت جعلت المنفيّ ونعتَه اسماً واحداً)).⁽⁶¹⁸⁾ (المبرد، ص367، 1979م) . وكذلك ذكرت لام الابتداء كمصطلح عند البصريين يقابله لام القسم عند الكوفيين وهو من مصطلحات الطائفة الثمانية وهي من مصطلحات البصريين الخالصة ولم يعرفها الكوفيون.⁽⁶¹⁹⁾ (المخزومي، ص307) . ولام القسم غير لام الابتداء وليساً شيئاً واحداً، فلام القسم تعمل الجرّ في الاسم في حين لام الابتداء لا عمل لها.⁽⁶²⁰⁾ (الشامي، ص106) .

وقد فرّق بينهما الرّضيّ في أثناء شرحه (أحكام لام الابتداء))، إذ يقول: ((..... وإنّما جاز حذف (قد) في الماضي مع لام جواب القسم، دون لام ((إن))، وإن كان كلاهما في الأصل، لام الابتداء، لأنّ القسم يحتمل الحذف أكثر.....)).⁽⁶²¹⁾ (الأسترابادي، ج4، ص363) .

ومن الأمثلة على استعمال الرّضيّ للمصطلحات البصريّة والكوفيّة ما يلي :

لا التبرئة

قال في موضوع خبر إنّ وأخواتها: ((اعلم أنّه لما كان مذهبه - ابن الحاجب - أنّ الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول، لم يكن له بدّ من أن يدّعي أنّ كلّ مرفوع أو منصوب غيرهما، فهما مشبّهات بهما من وج... وأمّا من قال، وهو الحقّ، إنّ الرفع علامة العمد، فاعلة كانت أو لا، والنّصب علامة الفضلات، مفعولة كانت، أو لا؛ فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العمد، وهي اسم إنّ وأخواتها، واسم لا التبرئة، وخبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازيّة، إلى تشبيهها بالفضلة))⁽⁶²²⁾ (المصدر السابق، ج1، 287، 288).
نلاحظ في هذه المسألة وفي أثناء شرح وتعليق الرّضيّ لما ذهب إليه المصنّف، أنّه من الضروري الإشارة إلى أنّ نصب بعض العمد والتي بالأصل هي مرفوعة، بدخول بعض الأدوات التي تؤدّي إلى نصبها، يحتاج إلى تشبيهها بالفضلة ومنها : اسم إنّ وأخواتها واسم لا التبرئة، فهنا ذكر (لا التبرئة) وهي من مصطلحات الكوفيين وهو دائم الذّكر لهذا المصطلح في شرحه على الكافية.

وقال في موضوع خبر لا التي لنفي الجنس: ((وجه مشابهته للفاعل : مشابهته لخبر (إنّ) المشابه للفاعل، فهو مشبّه بالمشبّه، ووجه مشابهة (لا) التبرئة لـ(إنّ)، أنّ (لا) للمبالغة في النّفي، لكونها لنفي الجنس، كما أنّ ((إنّ)) للمبالغة في الإثبات))⁽⁶²³⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص290).
نلاحظ في هذه المسألة أعلاه، حاول الرّضيّ أن يستعمل تسمية الفريقيين البصري والكوفي في أنّ واحد، إذ ذكر في تسمية الموضوع (لا لنفي الجنس)، وهو من مصطلحات البصريين، وفي أثناء شرحه لهذه المسألة ذكر المصطلح الكوفي وهو (لا التبرئة)، وكانت هذه المسألة حول مشابهة خبر لا التبرئة لخبر إنّ.

الجحد

قال في موضوع الخبر يكون جملة : ((..... لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معني، أو لا: فإن كانت لم تحتج إلى الضمير، وإن لم تكن إياه، فلا بدّ من ضمير..... وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً..... قال الفراء : ويحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ ((كلُّ)) قال :

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّهُ لم أصنع⁽⁶²⁴⁾ (السّيوطي، ص544) .

وقال :

ثَلَاثَ كُلُّهُنَّ قَتَلْتَ عَمَدًا فَأَخَذَ زِيُّ اللَّهِ رَابِعَةً تَعُودُ⁽⁶²⁵⁾ (البغدادي، ج1، ص366، 1989م) .

قال : لَأَنَّ ((كُلُّهُمُ ضَرِبْتَ)) بِمَعْنَى الْجَدِّ، أَي مَا مِنْهُمْ إِلَّا ضَرِبْتَ.

وقال السّيرافي : ليس هذا بحجّة ، إذ كلُّ موجبٍ ينهيّأ ردهُ إلى الجحد، كما نقول في : زيدٌ ضربت، ما زيدٌ إلا مضروبٌ، ثمّ يقال : لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه⁽⁶²⁶⁾. (الأسترابادي، ج1، ص238، 239).

نلاحظ في هذه المسألة ، وفي أثناء شرح الرّضويّ إجازة حذف الضمير الرابط قياساً ، الذي يربط الجملة الواقعة خبراً بالجزء الآخر، أورد مصطلح الجحد وهو من المصطلحات الكوفيّة، يقابله النّفويّ وهو من المصطلحات البصريّة .

وقال في موضوع حروف الإيجاب : ((قوله : ((وبلى مختصّة بإيجاب النّفوي))، يعني أنّ (بلى) تنقض النّفويّ المتقدّم..... وزعم الفراء أنّ أصلها (بل) زيدت عليها الألف للوقف، فلذا كانت للرجوع عن النّفويّ، كما كانت (بل) للرجوع عن الجحد في: ما قام زيدٌ، بل عمرو؛ والأولى كونها حرفاً برأسها⁽⁶²⁷⁾. (المصدر نفسه، ج4، ص428) .

في هذه المسألة استعمل الرّضويّ المصطلحين البصري والكوفي . وذلك بقوله: (بلى تنقض النّفويّ المتقدّم)) والنّفويّ هنا من تسميات البصريين، وبعد ذلك ذكر تسمية الكوفيين في أثناء شرحه رأي الفراء ، بقوله : ((كما كانت بل للرجوع عن الجحد)).

الصّرف والخلاف

قال في موضوع المضارع بعد حروف العطف : ((إنّ ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدّم تقديراً، فتقدير زني فأكرمك : ليكن منك زيارة فإكرام مني؛ لأنّ فاء السببيّة إن عطفت، وهو قليل فهي إنّما تعطف الجملة على الجملة، نحو : الذي يطير فيغضب زيدٌ: الذّباب. وكذا نقولُ في الفعل المنصوب بعد واو الصّرف، إنّهم لما قصدوا فيه معنى الجمعيّة، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصّرفين سنن الكلام المتقدّم مرشداً من أوّل الأمر إلى أنّها ليست للعطف، فهي إذن، إمّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسميّة....⁽⁶²⁸⁾. (المصدر نفسه، ج4، ص67).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضويّ يشرح ويعلّق على حكم مجيء المضارع بعد حروف العطف ، هل يكون مرفوعاً أم منصوباً ؟ وفي أثناء شرحه أشار إلى مصطلح ((واو الصّرف)) وهو من مصطلحات الكوفيين يقابله المصطلح البصريّ ((واو المعية)).

وقال في موضوع كَيْفِيَّةِ تَقْدِيرِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا: ((..... وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في: ((وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ))⁽⁶²⁹⁾ (سورة الأحزاب (6) ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيدٌ عندك، إنَّ زيداً ((عنده)) خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى التي أتصف بها الخبر.....)).⁽⁶³⁰⁾ (الأسترابادي، ج1، ص243، 244).

نلاحظ في هذه المسألة إشارة إلى مصطلح الخلاف وهو مصطلح الصِّرف بمعنى واحد ، وبذلك يكون من مصطلحات الكوفيين ، وذلك في أثناء شرح وتعليق الرضوي على رأي الكوفيين حول كَيْفِيَّةِ تَقْدِيرِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا .

وقال في موضوع أحكام المفعول معه: ((اعلم أن مذهب جمهور النحاة-جمهور البصريين- أن العامل في المفعول معه : الفعل أو معناه يتوسط الواو التي بمعنى (مع)..... وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً.....)).⁽⁶³¹⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص517، 518).

نلاحظ في هذه المسألة أيضاً إشارة الرضوي إلى مصطلح (الخلاف) وهو من تسميات الكوفيين. في أن نصب المفعول معه منصوب على الخلاف، وليس كما ذهب إليه جمهور النحاة . فيكون العامل معنوياً .

حروف الصلّة

وقال في حروف الزيادة : ((وإنما سمّيت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر؛ وسمّيت، أيضاً: حروف الصلّة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك)).⁽⁶³²⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص433).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضوي استعمل المصطلحين الكوفي والبصري في أن واحد بقوله : ((وإنما سمّيت هذه الحروف زوائد))، وهو من تسميات البصريين. وقوله : ((وسمّيت أيضاً حروف الصلّة)) وهو من تسميات الكوفيين .

ضمير المجهول

قال في موضوع ضمير الشأن والقصة : ((والبصريون يوجبون التصريح بجزأي الجملة المفسرة لضمير الشأن لأنها مفسرة..... وهذا الضمير يسميه الكوفيون : ضمير المجهول، لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدراً إلى أن يفسر.....)).⁽⁶³³⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص466، 467).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضوي استعمل المصطلحين الكوفي والبصري بقوله: ((الضمير الشأن)) وهو من المصطلحات البصرية ، وقوله : ((وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول)).

ضمير الفصل

قال في استطراداته حول موضوع أحكام لام الابتداء: ((وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضياً مجرداً عن (قد).... وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عماداً كقوله تعالى: ((إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ⁽⁶³⁴⁾)) (سورة هود(87)).⁽⁶³⁵⁾ (الأسترايادي، ج4(359) .

نلاحظ في هذه المسألة أشار الرضّي إلى المصطلح البصريّ والكوفيّ في آن واحد ، فـ (الفصل) هو من تسميات البصريين ، و(العماد) من تسميات الكوفيين .

وقال في موضوع ضمير الفصل : ((..... وقال الخليل وسيبويه : سميّ فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده ، بدلالته على أنّه ليس من تامه ، بل هو خبره ، ومألّ المعنيتين إلى شيء واحد، إلا أنّ تقريرهما-الخليل وسيبويه- أحسن من تقريرهم-المتأخرين-؛ والكوفيون يسمونه عماداً، لكونه حافظاً لما بعده، حتّى لا يسقط عن الخبريّة كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط)).⁽⁶³⁶⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص456) .

نلاحظ في هذه المسألة أعلاه أيضاً أشار الرضّي إلى المصطلحين البصريّ والكوفيّ في آن واحد، فنقل كلام الخليل وسيبويه فيما ذهبوا إليه من سبب تسميته بالفصل ، وكذلك أشار إلى سبب تسمية الكوفيين بـ (العماد).

الغايات

قال في موضوع الظروف : ((وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة : غايات ، لأنّه كان حقّها في الأصل ألا تكون غايةً، لتضمّنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلمّا حذف المنسوب إليه، وضمت معناه ، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسمّ : كلّ، وبعض ، مقطوعي الإضافة غايتين ، لحصول العوض عن المضاف إليه)).⁽⁶³⁷⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص169) .

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضّي أشار إلى تسمية البصريين بداية وهو مصطلح (الظروف)، وبعد ذلك ينتقل في حديثه عن سبب تسمية الظروف المقطوعة عن الإضافة: غايات وهو من مصطلحات الكوفيين .

الكناية

قال في موضوع الإضافة اللفظيّة في أثناء شرحه: ((وإن ولي المجرّد عن اللام، أو المقرون بها مضمر، فحذف النون ، أو التتوين فيهما واجب، على الصحيح المشهور؛ وحكى بعضهم جواز: ضارُبُنْكَ، وضارِبِنِي ، في الشعر ، وأنشد:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني
وليس حاملي إلا ابن حمّال⁽⁶³⁸⁾
(البغدادي، ج4، ص265، 1981م).

وقيل : بل النون للوقاية؛ وأنشد أيضاً :
هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ
إذا ما خَشُوا من مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا⁽⁶³⁹⁾
(المصدر نفسه، ص269).

قال سيبويه : البيت مصنوع ، وأنشد أيضاً :
وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ
جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهُ⁽⁶⁴⁰⁾
(المصدر نفسه، ص271).

قال سيبويه : هذا لضرورة الشعر ، وجعل الهاء كناية-أي الضمير-، وقال المبرد: الهاء في
الأمرونه، ومحتضرونه، للسكت، ولم يحذفها إجراء للوصل مجرى الوقف، وحركها تشبيهاً لها
بهاء الضمير لما ثبتت وصلًا)).⁽⁶⁴¹⁾ (الأستراباذي، ج2، ص232).

في هذه المسألة نلاحظ أن الرضيّ يذكر مصطلح (الكناية)، وهو من المصطلحات الكوفية
يقابله (الضمير) وهو من مصطلحات البصريين .

النسق

قال الرضيّ في أثناء تكلمته الأمور التي أهملها المصنّف من أحكام الاستثناء: ((وهي أنواع
..... أنك إذا كررت إلا، فيما أن تكررهما للتأكيد، أو لا، فإن كررتها للتأكيد ، فيما أن يكون
ما بعدها عطف النسق ، ولابدّ من حرف العطف قبل ((إلا)))).⁽⁶⁴²⁾ (المصدر نفسه، ج2،
ص114، 116).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضيّ أشار إلى مصطلح (عطف النسق) وهو من مصطلحات
الكوفيين ، يقابله عند البصريين : العطف بالحرف، كالواو، والفاء، وثمّ، وغيرهنّ.

وقال في موضوع التوابع: ((..... وأمّا عطف النسق ، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيبويه:
العامل في المعطوف هو الأوّل بواسطة الحرف، وقال الفارسيّ في الإيضاح الشعري وابن جنّي
في سرّ الصنّاعة : إنّ العامل في الثّاني مقدّر من جنس الأوّل لقولك : يا زيد وعمرؤ)).⁽⁶⁴³⁾
(المصدر نفسه ، ج2(280) .

وفي هذه المسألة أيضاً ذكر الرضيّ مصطلح النسق وهو من تسميات الكوفيين ويقابله عند
البصريين : العطف بالحرف .

النَّعْت

قال الرّضِيّ في موضوع النّعت: قال ابن الحاجب في شرح المفصل : الصّفة تطلق باعتبارين عامّ ، وخاصّ)).⁽⁶⁴⁴⁾ (المصدر السابق، ج2، ص283).
أشار الرّضِيّ في هذه المسألة إلى مصطلح الصّفة وهو من مصطلحات البصريين يقابله النّعت عند الكوفيين .

وقال في موضوع الاشتقاق في النّعت: ((قال في الشّرح : يعني أنّ معنى النّعت: أن يكون تابعا يدلّ على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك، صحّ وقوعه نعتاً)).⁽⁶⁴⁵⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص289).

وفي هذه المسألة أشار الرّضِيّ إلى مصطلح النّعت وهو من مصطلحات الكوفيين ، يقابله مصطلح الصّفة عند البصريين .

ومن خلال ما سبق نرى أنّ الاسترابادي كان يستعمل مصطلحات البصريين والكوفيين على حدّ سواء دون التعصّب لأيّ منهما .

الفصل الخامس

استدراكات الرضي واعتراضاته على ابن الحاجب

والآراء التي انفرد بها

يتناول هذا الفصل استدراكات الرضيّ واعتراضاته على ابن الحاجب و الآراء التي انفرد بها .

استدراكات الرضيّ واعتراضاته على ابن الحاجب

استدرك الرضيّ على ابن الحاجب في مواطن كثيرة بقوله : ((وكان على المصنّف أن يذكر كذا، لم يذكر المصنّف وكان يجب عليه أن يقول)) وفي الوقت نفسه خالفه في مواضع عديدة ومن الأمثلة التي توضّح استدراك الرضيّ على ابن الحاجب ما يلي:

مسألة إعراب المثني

في أثناء كلام ابن الحاجب في تعريفه للمثني وهو: ((كلّ اسم كان له مفرد ثمّ ألحق بآخره ألف ونون، ليذلّ على أنّ معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثني، فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثني إذ لم يثبت كلّ في المفرد وكذلك: اثنان، إذ لم يثبت للمفرد اثنان وأضاف بعد ذلك الرضيّ كلمات أخرى بقوله: ((وكان عليه ، أن يذكر أيضاً، مذروان ، إذ لم يستعمل مفرده ، فإن زعم أنّه ثابت في التقدير إذ كأنه كان مذري ثمّ ثني ، لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه أن يذكره وكان عليه أيضاً ، أن يذكر ههنا : هذان، واللذان، ونحوهما لأنّ ظاهر مذهبه، كما ذكر في شرح المفصل:

أنّها صيغ موضوعة للمثني غير مبنيّة على الواحد)).⁽⁶⁴⁶⁾ (الأستراباذي، ج1، ص83،84).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرضيّ أراد أن يضيف كلمات أخرى لم يذكرها المصنّف، وهذه الطريقة التي يستخدمها الرضيّ في إضافاته في أثناء شرحه المسائل النحويّة ولم يذكرها المصنّف واضحة كلّ الوضوح في كلّ الشرح الواسع ، والكلمات التي أضافها باعتبارها غير داخلة في المثني لعدم وجود مفردات لها هي: ((مذروان ، هذان ، واللذان)) .

مسألة الأسماء المعربة

بدأ ابن الحاجب بمعربات إعرابها بالحركات لأنها الأصل في الإعراب لخفتها، وقسمها إلى ثلاثة أقسام : ((أحدها : ما استوفى الحركات الثلاث ، كلّ واحدة منها في محلّها ، أعني الضمّ في حالة الرّفع ، والفتح في النّصب ، والكسر في الجرّ، وهو شيان أحدهما: المفرد ، أي الذي لا

يكون مثنى ولا مجموعاً ، سواء كان مضافاً ، أو لا، المنصرف، احتراز عن غير المنصرف.
وكان عليه أن يضم إليه قيلاً آخر ، وهو ألا يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن يكون قوله
((المفرد)) احترازاً عن المضاف فيخرج الأسماء الستة ؛ إذ لو احترز عنه لوجب ألا يستوفى
شيء من المضاف الحركات الثلاث)).⁽⁶⁴⁷⁾(المصدر السابق، ج1، ص74، 75).

نلاحظ في هذه المسألة أنه رأى ابن الحاجب نسي أن يذكر في أثناء ذكر المفرد الذي يعرب
بالحركات الثلاث رفعاً ونصباً وجرّاً ، ألا يكون المفرد من الأسماء الستة .

مسألة الإعراب اللفظي والإعراب التقديري

يتحدث ابن الحاجب هنا عن الإعراب المقتر واللفظي بقوله: ((التقدير فيما تعذر ، كعصا،
وغلامي مطلقاً ، أو استنقل)) كقاضٍ رفعاً وجرّاً، ونحو ((مسلمي)) رفعاً، واللفظي فيما عداه؛
وفي شرح الرضوي لكلام ابن الحاجب عن المستنقل إعرابه بقوله: ((وأما المستنقل إعرابه
فشيئان، يستنقل في أحدهما رفعاً وجرّاً، وفي الآخر رفعاً، فالأول الاسم المنقوص..... والثاني
:كُل جمع مذكّر سالم مضاف إلى ياء المتكلم، فإنّ رفعه، وحده مقتر فيه، وبعد هذا النقاش
والشرح الطويل حاول الرضوي أن يبين أن على ابن الحاجب أن يعدّ كذا بقوله : ((وكان عليه أن
يعدّ في المستنقل إعرابه : الموقوف عليه رفعاً وجرّاً بالسكون نحو جاءني زيد، ومررت بزيد،
وأن يعدّ في قسم المتعذر إعرابه مطلقاً : المحكي في نحو من زيدٌ ومن زيداً ومن زيد لكونه
معرباً مقتر الإعراب وجوباً، لاشتغال محلّه بحركات الحكاية)).⁽⁶⁴⁸⁾(المصدر نفسه، ج1، ص97، 100).
حاول الرضوي في هذه المسألة إضافة أمور أخرى في الإعراب التقديري لم يذكرها المصنّف
وهما : في المستنقل الموقوف عليه رفعاً وجرّاً بالسكون، وفي القسم المتعذر إعرابه مطلقاً :
المحكي.

مسألة التأنيث المانع من الصرف

قال ابن الحاجب : ((التأنيث بالتاء، شرطه العَمِيَّة، والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره: زيادة
على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العُجْمَة ، فهند يجوز صرفه، وزينب، وسقر، وماء، ففتمُّ
منصرف ، وعقرب ممتنع)).⁽⁶⁴⁹⁾(المصدر نفسه، ج1، ص131). وبعد شرحه كلام ابن الحاجب أضاف
شروطاً أخرى لم يذكرها المصنّف بقوله: ((وهناك شروط أخرى لمنع صرف المؤنث إذا سمّي به
المذكّر تركها المصنّف: أحدها: ألا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن المذكر..... وثانيها : ألا
يكون تأنيث المؤنث الذي سمّي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم..... وثالثها: ألا
يغلب استعماله في تسمية المذكر به)).⁽⁶⁵⁰⁾(المصدر نفسه، ج1، ص136).

في هذه المسألة حاول الرّضيّ إضافة شروط أخرى لمنع صرف المؤنث إذا سمّي به مذكر، وذلك لأنّ المصنّف ذكر أنّ المؤنث إذا سمّي به مذكر، حقيقي أو غير حقيقي، يعتبر في منع صرفه .

مسألة وجوب تقديم المبتدأ

بعد ذكر ابن الحاجب للمواضيع التي يجب تقديم المبتدأ فيها على الخبر، يذكر الرّضيّ مواضيع أخرى لم يذكرها المصنّف ومنها : ((إذا اقترن الخبر بالفاء يجب تأخيره عن المبتدأ نحو: الذي يأتيه فله درهم، نظراً إلى أصل الفاء الذي هو التّعقيب، وأيضاً لكونها فاء الجزاء، وهو عقب الشرط، لاستحقاق أداته صدر الكلام. ويجب أيضاً، تأخير الخبر إذا جاء بعد ((إلا)) لفظاً أو معنى، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وإنّما زيدٌ قائمٌ، لأنك إن قَدّمته من غير ((إلا)) انعكس المعنى، ويجب أيضاً تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، نحو: لزيدٌ قائمٌ، أو كان ضمير الشّأن. للزوم تصدّرهما)). (651) (المصدر السابق، ج1، ص258، 259).

نلاحظ في هذه المسألة النحويّة استدراك الرّضيّ ابن الحاجب في أمور كثيرة لم يذكرها وهي في وجوب تقديم المبتدأ وعدم تأخيره عن الخبر.

مسألة توابع المنادى

في أثناء تعريف ابن الحاجب وهو قوله: ((وتوابع المنادى المبني المفردة، من التأكيد والصّقة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف. يعقب الرّضيّ عليه بقوله: ((كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثّة، فإنّ توابعه لا ترفع نحو: يا زيداً وعمراً، ولا يجوز: عمرو، لأنّ المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام، لا تكون إلا مجرورة، نقول: يا لزيد وعمرو، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع)). (652) (المصدر نفسه، ج1، ص359).

نلاحظ في هذه المسألة محاولة الرّضيّ أن يبيّن أنّه كان من المفروض على المصنّف في أثناء تعداده لتوابع المنادى وما يحلّ بها من رفعها حملاً على اللفظ ونصبها حملاً على المحلّ أن يستثني في تعريفه توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثّة لأنّ توابعه لا ترفع، وكذلك توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة.

مسألة الأسماء الملازمة للنداء

استدرك الرّضيّ على المصنّف في هذه المسألة بقوله: ((هذا واعلم أنّه قد جاءت أسماء لا تستعمل في غير النداء وهي: ((قُلْ وقُلّة..... ومن ذلك: يا مكرمان، ويا ملأمان، ويا نومان، أي يا كريمٌ ويا لئيمٌ ويا نائمٌ، وكذا يا ملكعان، أي يا لكع، وكلّ ما هو على مفعلان فهو مختصّ بالنداء، والغالب فيه السبُّ.....)). (653) (المصدر نفسه، ج1، ص430).

في هذه المسألة ذكر الرّضيّ كلمات لا تستعمل في غير النّداء، لم يشر إليها ابن الحاجب إطلاقاً، وهذا من الموضوعات التي لم يذكرها المصنّف .

مسألة المنصوب على شريطة التفسير

في هذه المسألة وبعد انتهاء ابن الحاجب من ذكر المسائل المتعلقة بموضوع المنصوب على شريطة التفسير، أضاف الرّضيّ زيادات أخرى لاستكمال هذا الموضوع وهذا من طبيعة الرّضيّ في غالبية الموضوعات، بقوله: ((واعلم أنّ ما يشتغل به المفسّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلّقه، إنّ وقع بعد (إلا)، فالفعل المقدّر ينبغي أن يكون مثبتاً، فيقدّر في : إنّ قام زيد لم يَقمُ إلا هو، وفي نحو : إنّ زيداً لم تضرب إلا إياه : إنّ تضرب زيداً لم تضرب إلا إياه))⁽⁶⁵⁴⁾ (المصدر السابق، ج1، ص474).

في هذه المسألة أضاف الرّضيّ زيادات لم يذكرها المصنّف في موضوع المنصوب على شريطة التفسير لاستكمالها . ومن وجهة نظر الدراسة أنّ هذه الزيادات فيها نوع من المبالغة، وكأنّك أمام مسألة حسابية ومعادلات رياضية أنت بحاجة إلى حلّها، وقد لا تصل إلى حلّ مقنع وإن كانت هذه المسائل نحوية أو لغوية .

مسألة المفعول فيه

ذكر الرّضيّ في هذه المسألة بعض الأحكام التي أهملها المصنّف بقوله : ((ولابأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنّف من أحكام الظّروف، فنقول : ظرف الزمان على ضربين: ما يصلح جواباً لكم، وهو ما يكون معدوداً، والذي يصلح جواباً لمتى، هو الزمان المختصّ معدوداً كان، أو، لا))⁽⁶⁵⁵⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص493) .

مسألة تقدّم الحال على العامل وعلى الصّاحب

قال ابن الحاجب : ((ولا يتقدّم على العامل المعنوي، بخلاف الظّرف، ولا على المجرور في الأصح)) . ويستدرك الرّضيّ المصنّف في كلامه السابق أعلاه وبالذات قوله : ((بخلاف الظّرف))، إذ قال الرّضيّ : ((..... كان على المصنّف أن يقيّد فيقول : بخلاف الظّرف، فإنّه يتقدّم على الظّرف والجار، لأنّه لا يتقدّم على معنوي غيرهما، من التشبيه والتّشبيه وغير ذلك، اتفاقاً))⁽⁶⁵⁶⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص24، 28) .

ففي هذه المسألة حاول الرّضيّ أن يبيّن أنّ على المصنّف أن يوضّح عند حديثه عن عدم تقدّم الحال على العامل المعنوي أنّه خلاف الظّرف، فالحال يتقدّم على الظّرف والجار .

مسألة التّمييز

أشار الرّضيّ في أثناء شرحه لتعريف ابن الحاجب للتمييز بقول: ((وكذا يدخل فيه المجرور في نحو: مائة رجلٍ وثلاثة رجالٍ، أنّه بالإمكان أن يعتذر بأنّ المجرور بالعدد، داخل في الحدّ، وهو تمييز، والتمييز نفسه قد ينجرّ، إذا كان جرّه أخفّ من نصبه، كما في هذا، كما اعتذر في حدّ المفعول عن الاعتراض بنحو: ضُربَ ضربٌ شديدٌ بأنّه مفعول مطلق، لكنّه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل، وكذا في: ضُربَ زيدٌ وسيرَ يومُ الجمعة وفسرخان))⁽⁶⁵⁷⁾. (المصدر السابق، ج2، ص54).

نلاحظ هنا محاولة الرّضيّ لايجاد مخرج لما ذهب إليه ابن الحاجب في هذه المسألة إذ أنّه بإمكان ابن الحاجب أن يقدّم اعتذاراً في جعل المجرور تمييزاً.

مسألة من أحكام الاستثناء

قبل الانتهاء من شرح الرّضيّ لمسائل الاستثناء، ذكر بعض الأمور التي أهملها المصنّف بقوله: ((ولا بأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنّف من أحكام الاستثناء وهي أنواع : أحدها : إنّ ما بعد ((إلا)) لا يعمل فيما قبلها مطلقاً وثانيها : إنّ لا يستثنى بأداة واحدة شيئاً بلا عطف.... وثالثها: إنّ لا يمتنع استثناء النّصف...))⁽⁶⁵⁸⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص114، 122). نجد في هذه المسألة أنّ الرّضيّ ذكر أحكاماً أخرى في الاستثناء لم يذكرها المصنّف وهذه من عادة الرّضيّ فإنّه في نهاية كلّ موضوع يضيف مسائل نحوية أهمل ذكرها المصنّف.

واعترض الرّضيّ على ابن الحاجب في موضوعات كثيرة منها:

اعتراضه على تعريفات المقدّمة :

حدّ الكلمة

اعتراض الرّضيّ على ابن الحاجب في تعريفه بقوله: ((الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد)) لأنّ الوضع من وجهة نظره - الرّضيّ - لم يكن محتاجاً إلى قوله ((المعنى)) لأنّه لا يكون إلا لمعنى إلا أن يفسّر الوضع بصوغ اللفظ قال: ((وليس له أن يقول : إنّي أردت بالمعنى المفرد : المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأنّ جميع الأفعال - إذن - تخرج عن حدّ الكلمة ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا))⁽⁶⁵⁹⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص19، 21، 22).

نلاحظ في هذه المسألة أعلاه أنّ الرّضّيّ اعترض في كلامه السّابق على تعريف ابن الحاجب للكلمة .

حدّ الفعل

قال الرّضّيّ بعد شرحه تعريف ابن الحاجب الاسم وما يدخل فيه وما يخرج عنه: ((والأولى أن يقال : الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن، حتى لا يردّ مثل هذا من الأصل ولا يردّ، أيضاً، مثل الصُّبوح والغُبوق والسُّرى..... وإنما لم يفسّر قوله : الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال؛ والحقّ أنّ مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود إلا الألفاظ الصّريحة المشهورة في المعنى المقصود بها)).⁽⁶⁶⁰⁾ (المصدر السابق، ج1، ص40).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضّيّ وجد ابن الحاجب لم يكن في تعريفه الفعل دقيقاً وجامعاً بل كان ينقصه بعض التعديلات والتوضيحات ونرى أنّ الرّضّيّ على الرّغم من أنّه ذكر سبب عدم ذكر المصنّف تفسير الأزمنة الثلاثة عاد وذكر أنّ ذلك إهمال لا يجوز في أثناء الكلام عن الحدود، لأنّ التعريف يحتاج إلى الألفاظ الصّريحة المشهورة في المعنى المقصود بها .

حدّ المعرب

في أثناء شرح الرّضّيّ لقول ابن الحاجب في تعريف المعرب والمبني وبالذات تعريف المعرب وهو قوله : ((فالمعرب : المركّب الذي لم يشبه مبني الأصل)) قال الرّضّيّ معترضاً : ولفظ المركّب يطلق على شيين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر، كما يقال في ضرب زيد : مثلاً إن زيداً مركّب إلى ضرب ، وضرب مركّب إلى زيد، فهما مركبان ؛ ويطلق على المجموع فيقال : ضرب زيد، مركّب من ضرب ومن زيد ومراد المصنّف : المعنى الأوّل ؛ وليس ، بمرضٍ، لأنّ المركّب في اصطلاحهم ، في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزأيه، أو أجزائه ، فيوهم أنّ المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركّباً من شيئين فصاعداً ، كخمسة عشر ونحو ؛ وهذا دأب المصنّف : يورد في حدود هذه المقامة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتماداً منه على عنايته ، أي قصده ومراده وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر . ثمّ ، وإنّ نزلنا على هذا المقام ، وسلمنا أنّ المركّب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كلّ اسم مركّب إلى غيره غير مشابه لمبني الأصل : معرباً ، بل الاسم المركّب إلى عامله ؛ ألا ترى أنّ المضاف اسم مركّب إلى

المضاف إليه، ولا يستحقّ بهذا التّركيب إعراباً، بل المضاف إليه يستحقّ بالتركيب الإضافي، لأنّ المضاف عامله، على قول، أو الحرف المقدّر، على الآخر، وكذلك اعترض على قول المصنّف ((مبنيّ الأصل)) بقوله: هذا أيضاً من ذلك، لأنّه اصطلاح مجدّد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسّره في الشّرح. وإن أخذنا لفظ ((المبنيّ الأصل)) على ما يقضيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال: البناء على ما ذهب إليه البصريّة؛ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وجميع باب ما لا ينصرف. بلى، إن اختار مذهب الكوفيّين من كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم، لتوارد المعاني عليه..... لم يرد عليه ما ذكرنا. (661) (المصدر السابق، ج1، ص51، 52).

في أثناء شرح الرّضيّ لتعريف المصنّف للمعرب من أنّه أراد بالمركّب أحد الجزأين وليس مجموع الأجزاء، ذهب الرّضيّ إلى أنّ اختيار المصنّف غير مرض، لأنّ المركب في اصطلاح النّحاة في المجموع أشهر منه في كلّ واحد من جزأيه أو أجزائه، ولا يقف الرّضيّ عند الجزء من الموضوع فقط بل يشير إلى أنّ المصنّف أيضاً أورد في المقدّمة ألفاظاً غير معروفة في المعنى المقصود وذلك اعتماداً على قصده ومراده وكذلك قوله: ((مبنيّ الأصل)) فهو مصطلح جديد يحتاج إلى توضيح.

حدّ التّوابع

قال ابن الحاجب: ((التّوابع: كلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة)) وتعليقاً على هذا الكلام ردّ الرّضيّ بقوله: ((وفيه نظر لأنّ ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونها عمدتي الكلام.... وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة، وهي كونها فضلات؛ وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغيير اسم كلّ واحد من: الأوّل، والثّاني، فلنا أن نقول: ارتفاع ((زيد)) في: جاءني زيدٌ الظّريف من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع الظّريف، من جهة كونه صفة، وكذا باقي التّوابع؛ ثمّ نقول: الأخبار المتعدّدة لمبتدأ، نحو: ((وهو الغفورُ الودودُ ، ذو العرشِ المجيد)) (662) (سورة البروج (14، 15)، وكذا المسندات في نحو: علمتُ زيداً عالماً عاقلاً ظريفاً، وكذا الأحوال المتعدّدة نحو: ((فننقعدُ مذمومًا مخذولًا)) (663) سورة الإسراء (22) وكذلك المُستثنى بعد المُستثنى، نحو: جاءني القومُ إلاّ زيداً، إلاّ عمراً؛ لا تتغيّر أسماؤها، ولا جهات إعرابها، فينبغي أن تدخل في حدّ التّوابع؛ ولو قال: كلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله، أي إعراب الثّاني لأجل إعراب

الأول لم يرد عليه ما ذكرنا ؛ وقوله : ((كلّ ثانٍ)) فيه نظر أيضاً ، لأنّ المطلوب في الحدّ، بيان ماهية الشّيء لا قصد حصر جميع مفرداته ؛ ويدخل في قوله ((ثانٍ)) النّعت الثّاني فما فوقه ، وكذا التّأكيد المكرّر ، وعطف النّسق المكرر ، لأنّ كلّاً منها : ثانٍ للمتبوع كالتّابع (الأول)).⁽⁶⁶⁴⁾ (الأستراباذي، ج2، ص277، 278).

في أثناء تعريفه-ابن الحاجب- التّوابع لم يستثنِ عدم دخول بعض الموضوعات بحدّه بل دخل فيه، ارتفاع المبتدأ و الخبر من جهة كونهما عمدتي الكلام ، وانتصاب الأسماء من جهة كونها فضلات، وشرح الرّضيّ اعتراضه على هذه المسألة شرحاً وافياً وأشار إلى أنّ المصنّف لو قال في حدّه : ((كلّ ثانٍ أعرب بإعراب سابقه لأجله ، أي إعراب الثّاني لأجل إعراب الأوّل لم يرد عليه ما ذكرنا)) ، وعلى الرّغم من تعديل الرّضيّ لهذا الحدّ الذي وجده هو الأصوب عاد واعترض على ابن الحاجب في قوله ((كلّ ثانٍ)) ، وذلك لأنّ تعريف الشّيء ، يحتاج إلى بيان ماهية الشّيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته .

حدّ المعرفة

قال ابن الحاجب: ((المعرفة : ما وضع لشيء بعينه)) واعترض الرّضيّ بقوله ((ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء، بعينه لكان أصرح)) . وقال: ((والأصرح في رسم المعرفة أن يقال: ما أُشير به إلى خارج مختصّ إشارة وضعيّة، فيدخل فيه جميع الضّمائر وإن عادت إلى النّكرات ، والمعرّف باللام العهديّة، وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعود إليه، أو المعهود، مخصوصاً قبل بحكم، لأنّه أُشير بهم إلى خارج مخصوص وإن كان منكرًا))⁽⁶⁶⁵⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص234، 235).

كذلك اعترض الرّضيّ على حدّ ابن الحاجب للمعرفة ووجدها تعريفاً غير شامل لكلّ أنواع المعارف ، وموضوعات أخرى فتعريفه غير جامع .

وكذلك تطرّق الرّضيّ في اعتراضاته على عبارات المقدمة لابن الحاجب في أثناء شرحه وتعليقه على المسائل التي أوردها ابن الحاجب في شرحه على الكافية ومنها :

اعترض الرّضيّ على قول ابن الحاجب في موضوع شرط جمع المذكر : ((وشرطه إن كان اسماً فمذكّر علم)) بقوله : ((عبارة ركيكة، وذلك لأنّه لا يجوز أن يكون قوله : إن كان اسماً فمذكّر ، شرطاً وجزاءً ، خبراً لقوله : وشرطه ، لأنّ المبتدأ المقدر ، إذن ، بعد الفاء، ضمير راجع إلى ((اسماً)) أي : فهو علم ، فتخلو الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ الذي هو : ((شرطه)) ؛ مع أنّه لا معنى ، إذن ، لهذا الكلام ؛ ومعنى الكلام : إن كان اسماً فشرطه أن يكون علماً فيكون، على

هذا ، جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله: شرطه .فمذكّر، وفيه محذورات: الأوّل: دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوّه من معنى الشرط والثاني: أنّ الشرط كونه مذكراً، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر، والثالث: أنّ إلغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ويمكن أن يعتذر بأنّ الشرط والجزاء خبر المبتدأ ، والتقدير: فهو حصول مذكّر، على أنّ الضمير المقدّر بعد الفاء راجع إلى قوله: شرطه، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تعسف في هذا العذر))⁽⁶⁶⁶⁾ (المصدر السابق، ج3، ص377). وكذلك اعترض على قوله : ((ولا مستويًا فيه مع المؤنث))، بقوله: ((عبارة أسخف من الأولى ، لأنّ ((مستويًا)) عطف على: أفعال فعلاء، فيكون المعنى: وألا يكون الوصف المذكّر مستويًا في ذلك الوصف مع المؤنث ، ولامعنى لهذا الكلام ، وكيف يستوي الشّي في نفسه مع غيره ، ولو قال : ولا مستويًا فيه المذكّر مع المؤنث، لكان شيئاً)).⁽⁶⁶⁷⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص378).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ اعترض على كلام ابن الحاجب في أثناء شرحه لشروط ابن الحاجب لجمع المذكّر السّالم ((إن كان اسمًا فمذكّر))، إذ لا يجوز أن يكون شرطاً وجزاءً، خبراً لقوله: وشرطه. وقد تتبّع الرّضيّ ما في عبارة ابن الحاجب من خلل ونقص من وجهة نظره وتصحيح هذه العبارة على الوجه الأصح. وكان اعتراضه ونقده قاسياً وشديداً بقوله: ((وهذه العبارة أسخف من الأولى وفي الوقت نفسه وفي شرحه شروط جمع المذكّر يعترض على قوله: ((ولا مستويًا فيه مع المؤنث)) وذلك لأنّ هذا الكلام معطوف على قبله ((أفعال فعلاء)) ولا معنى من هذا الكلام .

قال الرّضيّ معلقاً على قول ابن الحاجب في موضوع التحذير ((الرابع - أي ممّا حذف في عامل المفعول به وجوباً حذفاً قياسياً - التحذير ((وهو معمول بتقدير ((اتق)) تحذيراً ممّا بعده))، مؤنّن بأنّ لفظ التحذير هو: إياك دون المعطوف، وليس كذا، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه؛والصحيح أن يقال : لفظ - أي الأسلوب الذي يحذّر به، أو الذي يستعمل في التحذير - التحذير على ضربين، إمّا لفظ المحذّر مع المحذّر منه بعده معمولاً لبعّد مقدّراً، وإمّا لفظ المحذّر منه مكرّراً، معمولاً لبعّد مقدّراً ، نحو: الأسد الأسد)).⁽⁶⁶⁸⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص479).

علّق الرّضيّ على عبارة ابن الحاجب السابقة الذّكر أعلاه ، بأنّ لفظ التحذير هو إياك أي مختصّ بالمعطوف فقط ، فذهب الرّضيّ إلى أنّ التحذير هو لفظ المعطوف والمعطوف عليه ، وقسم الأسلوب الذي يحذّر به إلى قسمين وهما : الأوّل : لفظ المحذّر مع المحذّر منه ، والثاني : لفظ المحذّر منه مكرّراً .

وكذلك اعترض الرضّي على أمثلة ابن الحاجب ومثاله : قوله في موضوع حروف الجرّ: ((وأورد المصنّف لتمثيل تعديته معنى الفعل: هذا في الدار أبوه، ولا أراه من ذلك لأنّ: في الدار، حال، والعامل فيه معنى الإشارة كما في قوله تعالى: ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا))⁽⁶⁶⁹⁾ (سورة هود(72) ولو صرّحت بما هو معناه لقلت : أشير إليه في الدار ، أي كائنًا في الدار فلفظ أشير ، يعمل النصب في لفظ ((في الدار)) لكونه حالاً ، لقيامه مقام الحال المحذوف ، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به ، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجرّ؛ ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم : أين أنت مني ، لأنّ معنى أين : أنت بعُدت)).⁽⁶⁷⁰⁾ (الأسترابادي، ج4، ص261، 262).

نلاحظ في هذه المسألة اعتراض الرضّي على مثال ابن الحاجب لتوضيحه عمل حروف الجرّ في تعدية الذي بمعنى الفعل - الظرف والجار والمجرور - إلى الاسم، ويرى في هذا المثال ليس من ذلك لأنّ الجارّ والمجرور حال والعامل فيه معنى الإشارة، وقدّر معنى الإشارة بالفعل ((أشير))، وهذا اللفظ يعمل النصب في لفظ ((في الدار)) لكونه حالاً، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف جرّ. وبعد ذكره لهذا الشرح المفصل يذكر أمثلة على تعدية الحرف لمعنى الفعل ، وهذا من طرق الرضّي الدائمة.

وقال على المثال الذي أورده ابن الحاجب في موضوع خبر لا التي لنفي الجنس : قال ابن الحاجب : ((خبر ((لا)) التي لنفي الجنس ، هو المسند بعد دخولها ، نحو : لا غلام رجلٍ ظريفٌ فيها ، ويحذف كثيراً ، وبنو تميم لا يتبتونها)) . وجاء اعتراضه على قول ابن الحاجب ((ظريفٌ فيها)) بقوله : ((قوله : ظريف فيها)) لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ، ولا معنى لها إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى : ليس لغلام رجلٍ ظرافة في الدار ، وهذا معنى سمج. ومثاله، أيضاً، ظاهر بسبب هذا الظرف، في كون ((ظريف)) صفة لغلام رجلٍ والظرف خبر ((لا))، والمعنى: ليس في الدار غلامٌ رجلٍ ظريفٍ، ولو قال: لا غلامٌ رجلٍ قائمٌ فيها، لكان أظهر من جهة المعنى في كون ((فيها)) متعلقاً بالخبر)).⁽⁶⁷¹⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص290، 292).

بدأ الرضّي في اعتراضه على مثال ابن الحاجب في إضافة الظرف ((فيها)) بعد خبر ((الظريف)) - ((لا)) التي لنفي الجنس، وذلك لأننا لو علقنا الظرف بالخبر لكان المعنى سمجاً، وذهب إلى أنّ الظرف هو الخبر و((الظريف)) صفة لغلام رجلٍ، وبعدها يأتي بمثال ليبين أنه أصحّ من مثال المصنّف لكونه أظهر من جهة المعنى وهو ((لا غلامٌ رجلٍ قائمٌ فيها)) ((فيها)) ظرف متعلق بالخبر ((قائم))).

واعترض الرضّي على منهج ابن الحاجب ومن الأمثلة على ذلك :

قال الرضّي في موضوع الأصل في المبتدأ التّقديم : ((وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنّف هاهنا ، المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، والمواضع التي يجب فيها تأخيرها ، ثمّ يذكر المواضع التي يصحّ فيها تكثير المبتدأ))⁽⁶⁷²⁾ (المصدر السابق، ج1، ص230) .

نلاحظ في هذه المسألة حاول الرضّي أن يعترض على منهجية ابن الحاجب ، فالمفروض عليه أن يذكر أولاً المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، وبعد ذلك المواضع التي يجب تأخيرها فيها ، وبعدها المواضع التي يصحّ فيها تكثيره .

وحاول الرضّي الاعتراض على القواعد والأحكام والأصول التي تطرّق إليها ابن الحاجب .

ومن الأمثلة على ذلك :

مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة

قال الرضّي : ((اعلم أنّ جمهور النّحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما ، قال المصنّف ، لأنّه محكوم عليه ، والحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته ، وهذه العلة تطرّد في الفاعل مع أنّهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التّخصيص ، وأمّا قول المصنّف أنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه ، فوهم ، لأنّه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصّص ، فتكون قد حكمت على الشّيء قبل معرفته ، وقد قال إنّ الحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته))⁽⁶⁷³⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص231) .

أي أنّ الرضّي اعترض على ما ذهب إليه المصنّف من أنّ الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه ، وذلك لأنّه إذا حصل تخصيص الفاعل بالحكم كان الفاعل بدون هذا الحكم غير مخصّص ، وبذلك حكم على الشّيء قبل معرفته ، وقد ذكر المصنّف أن الحكم على الشّيء لا يكون إلا بعد معرفته فيكون كلام المصنّف فيه شيئاً من التناقض من وجهة نظر الرضّي .

وقال في موضوع المبتدأ أو الخبر : ((وفسّر الزّمخشري والمصنّف ، العوامل اللفظية في حدّ المبتدأ ، بنواسخ المبتدأ وهي : كان ، وإنّ ، وظنّ ، وأخواتها ، وما ، ولا ، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل صوتاً للحدّ عن اللفظ المجمل))⁽⁶⁷⁴⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص223 ، 224) .

اعترض الرضّي على تخصيص المصنّف لعوامل المبتدأ ، والتي حصرها بكان ، وإنّ ، وظنّ ، وأخواتها ، وما ، ولا . وذهب إلى أنّ الأولى للإطلاق دون تخصيص عامل دون عامل ، وذلك للابتعاد عن اللفظ المجمل .

وقال في موضوع الإضافة اللفظية معترضاً على قول ابن الحاجب:

((قوله : مضافة إلى معمولها . قال الرّضيّ أي إلى مرفوعها ، أو منصوبها، وهو احتراز عن الصّفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو: مصارعُ مصرَ ، وخالقُ السّمواتِ ، وزيدٌ مضروبِ عمرو ، فإنّ جميعها مضافة لا إلى معمولها، فإضافتها محضة ؛ قال المصنّف : ومن ذلك: ((مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ))⁽⁶⁷⁵⁾ (سورة الفاتحة (4) ، على الأصح ؛ وهذا منه عجيب ، وذلك أنّ ((يَوْمَ الدِّينِ))، إمّا أن يكون بمعنى ((في)) كما يدّعي المصنّف في : ضَرَبُ اليَوْمِ، فيكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى ، فيكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وليس كضربِ اليوم وإمّا أن يكون ممّا كان مفعولاً فيه فاتّسع فيه فألحق بالمفعول به ،... فهو أيضاً معمول الصّفة، فتكون الإضافة غير محضة.... ولعلّ المصنّف جعل ((مالك يوم الدين)) بتقدير اللام كمصارع مصرَ ، فلذا قال : ومن ذلك : مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل ، أو بمعنى في، في ظرفه)).⁽⁶⁷⁶⁾ (الأسترابادي، ج2، ص218، 219).

اعترض الرّضيّ على ما ذهب إليه المصنّف من أنّ قوله تعالى : ((مالك يوم الدين)) صفة مضافة ليس إلى معمولها وبذلك تكون إضافتها محضة ، واستند الرّضيّ في رأيه هذا إلى دليلين هما : إمّا أن يكون ((يَوْمَ الدِّينِ)) بمعنى في ، ليكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى ، وبذلك يكون معمول اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وإمّا أن يكون ممّا كان مفعولاً فيه فاتّسع فيه فألحق بالمفعول به ، فهو أيضاً معمول الصّفة ، فتكون الإضافة غير محضة. فنلاحظ أنّ الرّضيّ لا يعترض و لا ينتقد إلا وفي جعبته الردّ على هذه الاعتراضات والانتقادات . وتقديم الأدلّة والحجج والبراهين لتأكيد ما يذهب إليه من آراء المخالفة لرأي المصنّف أو النّحاة الآخرين ، وفي هذه المسألة نفسه يعودُ ويذكر أنّ المصنّف ربما جعل ((مالك يوم الدين)) بتقدير اللام ، ويكون بذلك صفة مضافة لا إلى معمولها ، ولكن هذا لا يجوز أيضاً، لأنّه مخالف لما ذكره من قول قبل ذلك، أو بمعنى في، في ظرفه.

اعترض الرّضيّ في موضوع الكنايات وخاصّة في موضوع مواقع كم من الإعراب على قول ابن الحاجب: ((فكلّ ما بعده فعل غير مشتغل عنه))، فذهب ابن الحاجب في أثناء تفصيله لقوله هذا، إلى أنّه إذا كان بعد ((كم)) فعل لم يشتغل عن نصب ((كم)) بنصب الضّمير الراجع إليه، كما في نحو: كم رجلاً ضربته ؟، أو بنصب متعلّق ذلك الضّمير، كما في نحو: كم رجلاً ضربت غلامه ؟ : كان ((كم)) منصوباً على حسب ذلك الفعل غير المشتغل ، أي على حسب

اقتضائه... وعلق الرضي عن ذلك بقوله: ((قوله: ((كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه))، منتقض بقولك: كم جاءك، فإن ((جاءك)) فعل غير مشتغل عن ((كم)) بضميره، لأن معنى الاشتغال عنه بضميره: أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره)).⁽⁶⁷⁷⁾ (المصدر السابق، ج3، ص158، 159).

يلاحظ من خلال المسألة السابقة الذكر، أن الرضي حاول الاعتراض على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن الفعل الذي يأتي بعد ((كم)) إذا لم يكن يشتغل عنه وذلك ينصب الضمير الراجع إليه، أو ينصب متعلق ذلك الضمير كان ((كم)) منصوبًا، بقوله إن هذا الكلام يتناقض مع قولك ((كم جاءك)) .

وقال معترضًا على قول المصنف في الموضوع نفسه: وقول المصنف: ليس نحو: من، وما ، وكيف ، كناية ؛ ممنوع، إذ كثيرًا ما يجري في كلامهم : أن ((من)) كناية عن العقلاء ، و ((ما)) عن غيرهم وقولك: أنا وأنت، ليس بكناية لأنه تصريح بالمراد، وضمير الغائب كناية، إذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه)).⁽⁶⁷⁸⁾ (المصدر نفسه، ج3، ص148).

نلاحظ في هذه المسألة أن الرضي يعترض على منع المصنف من جعل ((من، وما، وكيف كناية، ولا يرى أي سبب لهذا المنع، وذهب إلى أن كثيرًا ما يجري في كلام النحاة: أن ((من)) كناية عن العقلاء، و ((ما)) عن غير العقلاء . وذهب إلى أن الضميرين ((أنا وأنت)) ليس بكناية لأن الغرض من الكناية الغموض والإبهام أي ضد التصريح وبهذين الضميرين تصريحًا واضحًا ، أما ضمير الغائب فهو كناية ، لأنه دال على المعنى بواسطة غيره ، ولم يصرح بظاهره .

الآراء التي انفرد بها الرضي

من المعلوم أن غالبية المؤلفين في أثناء شرحهم للموضوع الذي يتناولوه بالبحث والشرح الوافي والكافي ، لا بد أن يكون لهم رأي خاص ينفردون به وإن كان تعليقًا بسيطًا . ومن الملاحظ أن الرضي ، أكثر من آرائه وتعليقاته في أثناء شرحه لمسألة نحوية أو آية قرآنية أو حديث شريف أو أقوال الصحابة والتابعين أو أقوال وأمثال العرب أو الأبيات الشعرية وانفراده بآراء بعد رده على آراء النحاة ، وهناك طريقة يتخذها الرضي في أثناء شرحه وهي طرحه سؤال ما، وبعد ذلك يحاول الإجابة عليه ولا يتوقف الرضي عند الآراء والتعليقات بل حاول أن يعترض في بعض المسائل على المصنف وبعض النحاة أمثال سيبويه .

ومن الأمثلة على آرائه التي انفرد بها :

الوصف العارض وشرط تأثيره في منع الصّرف:

في بداية شرحه لكلام ابن الحاجب في هذا الموضوع قال: ((قوله: ((الوصف)).... وأنا إلى الآن لم يَقم لي دليٌّ قاطع على أنّ الوصف العارض غير معتد به في منع الصّرف،)). وقال في الموضوع نفسه: ((... فلم يثبت بنحو أسود أنّ الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة، إذن، لسيبويه، في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية ، كما أنه لم يثبت بأربع : أنّ الوصفية العارضة لا تعتبر)).⁽⁶⁷⁹⁾ (المصدر السابق، ج1، ص127، 129).

وقال: ((قوله : وضعف منع أفعى)) أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً ، ضعف منع أفعى وكذا توهم الصفة في الأجدل الذي هو الصقر، أنه موضوع في الأصل للوصف، أي طائر وكذا توهم في أخيل أنّ معناه الأصلي : طائر ذو خيلان ، ولم يثبت ما توهموه تحقيقاً. ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها ، لأنّ مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً، لا عارضاً ولا أصلياً، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة، وأجدل ، طائراً ذا قوّة وأخيل طائراً ذا خيلان ، إلا أنك إذا قلت مثلاً : لقيتُ أجدلاً ، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير أن تقصد معنى القوّة كما تقول : رأيت عقاباً ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وإن كانت أقوى من الصقر، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنّف ، فأما منع صرف مثله، فغلط ووهم .⁽⁶⁸⁰⁾ (المصدر نفسه، ج1، ص130).

من خلال الكلام السابق أعلاه نلاحظ أنّ دور الرّضيّ في أثناء شرحه للمسائل النحويّة دور بارز في إبراز رأيه في أثناء تعليقه وشرحه، ففي المسألة الأولى لم يكن للرّضيّ دليل قاطع من أن يكون الوصف العارض - أي غير اللازم- لا يجوز فيه منع الصّرف. وفي المسألة الثانية وفي الموضوع نفسه يردّ على ما ذهب إليه سيبويه من منع صرف الاسم بعد زوال الوصفية الأصلية، ويكرّر رأيه من أنه لم يثبت أنّ الوصفية العارضة لا تعتبر. وفي المسألة الثالثة ردّ الرّضيّ على توهم بعضهم من جعل ((أفعى واجدل وأخيل)) صفات ولذلك تكون ممنوعة من الصّرف، بأنّها مصروفة وذلك لأنّ الذي يستعملها لم يقصد معنى الوصف مطلقاً بل أسماءها.

عطف البيان هو بدل الكل من الكل

أورد الرضي هذا الموضوع في أثناء شرحه البديل ، إذ ذهب معظم النحويين إلى وجود تشابه بين عطف البيان وبدل الكل من الكل، وذكروا الفروق الموجودة بينهما ، أمّا الرضي فلم يساند هذا الرأي إذ يقول : ((..... أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل

حاول الرّضيّ في هذه المسألة أن يثبت رأياً وهو أنّ الجمع بين الوصف والعلميّة جائز وليس بينهما تنافٍ كما ذهب المصنّف ، وحجّته أنّ العلميّة تفيد الخصوص ، والصفة تفيد العموم ، وحجّة الرّضيّ لا يوجد تنافٍ إذا كان الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيّداً.

المنصوبات

في أثناء شرح هذه المسألة انفرد الرّضيّ برأي خاصّ به بقوله :
(والحقّ أن يقال: النَّصْب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز، والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فعمد ، شَبَّهت بالفضلات كاسم ((إنّ)) واسم ((لا)) التبرئة، وخبر ((ما)) الحجازيّة ، وخبر كان وأخواتها))⁽⁶⁸⁴⁾ (المصدر السابق، ج1، ص295).
أوضح الرّضيّ في هذه المسألة أنّ النَّصْب هو خاصّ بالفضلات ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فعدّها عمداً لأنها في الأصل كانت مرفوعة ، وسبب نصبها دخول بعض الأدوات التي تؤثر فيها أمثال: اسم ((إنّ)) واسم ((لا)) التبرئة وخبر ((ما)) الحجازيّة وخبر كان.

حدّ الحال

بعد توضيح الرّضيّ تعريف المصنّف للحال يبدي رأيه في تعريف الحال بقوله :
((فالأولى أن نقول : الحال على ضربين : مننقلة ومؤكدّة ، ولكلّ منهما حدّ ، لاختلاف ماهيتهما ؛ فحدّ المننقلة: جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه، تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام، بالفاعل أو المفعول ، أو بما يجري مجراها..... وحدّ المؤكّدة : اسم غير حدث ، يجيء مقرّراً لمضمون الجملة،فقولنا : غير حدث، احتراز عن المنصوب في نحو: رجع رجوعاً))⁽⁶⁸⁵⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص10، 11).

نلاحظ في هذه المسألة محاولة الرّضيّ لإبراز تعريف جديد للحال يختلف عن تعريف المصنّف، فالحال عنده على ضربين: مننقلة ومؤكدّة .

وقال في الموضوع نفسه : ((إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً ، فإن كانا متفقين ، فالأولى الجمع بينهما ، فإنّه أخصر ، نحو : لقيتُ زيداً راكبين ، ولا منع من التفريق ، نحو: لقيتُ راكباً زيداً راكباً، ولقيتُ زيداً راكباً راكباً))⁽⁶⁸⁶⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص11) .

أي إذا كان الحال واحداً للفاعل والمفعول ، فلا يوجد مانع من الجمع بينهما ، للاختصار، ولا مانع من التفريق بينهما.

مطابقة التمييز لما حوله

في أثناء شرحه وتوضيحه لهذه المسألة أبدى الرضيّ رأيه بقوله: ((... فأما إن اختلف التمييز وما انتصب عنه، إفرادًا وتثنيةً وجمعًا ، ولم يكن التمييز جنسًا نحو : طاب زيدًا أبوين أو آباءً ، وطاب الزيدان آبا أو آباءً ، وطاب الزيدون آبا أو أبوين فلا لبس في أنّ التمييز ليس لما انتصب عنه، بل هو لمتعلّقه، وإلا طابق ما انتصب عنه... والأولى أن يقال فيما ليس بجنس، سواء جعلته لما انتصب عنه، أو لمتعلّقه: أنّه أن لم يلبس، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو: هم حسنون وجهًا وطيبون عرضًا، ويجوز : وجوهاً وأعراضًا ، قال الله تعالى: ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ نَفْسًا))(687) (سورة النساء (4) وأما إذا ألبس، فالمطابقة لا غير....)).(688) (الأسترباذي، ج2 ص68).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ المصنّف حاول أن يبيّن أنّه إذا لم يكن التمييز جنسًا ، كان التمييز بلا لبس لمتعلّقه وليس لما انتصب عنه ، وإلا طابق ما انتصب عنه ، وبعدها أبدى الرضيّ رأيه في هذه المسألة وهو إذا كان التمييز ليس جنسًا وكان لما انتصب عنه أو لمتعلّقه فالأولى الإفراد وعدم المطابقة (فوجه) هنا مفرد ولم يطابق ما قبله ويجوز مطابقتها وهذه في حالة عدم اللبس ، أما إذا ألبس فالمطابقة لا غير .

مجيء من والباء قبل ((إلا)) في الاستثناء

((يتعدّر البدل على اللفظ في أربعة مواضع: في المجرور بمن الاستغراقية، والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب، نحو: ما زيد أو ليس زيد، أو هل زيد بشيء..... وإنما تعدّر الإبدال من لفظ المجرور بمن المذكورة، لأنها وضعت لتنفيذ أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور و((إلا)) الآتية بعدها مبطلّة لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكّدًا. و ((إلا)) الآتية بعد غير الموجب ناقضته لعدم الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف يشمل أفراد ما بعدها وكذا تعدّر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة ، لأنها وضعت لتدلّ على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها وقد أجاز الكوفيون إعمال (من والباء) المذكورتين، أي المختصين بغير الإيجاب فيما بعد (إلا) إذا كان منكرًا نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل، ما زيدٌ بشيء إلا شيءٍ حقير، وأما إذا كان معرفة فلا ومثاله: ما زيدٌ بشيءٍ إلا الشيءُ النَّافه أو الحقيير.....)). ورد الرضيّ عن إجازة الكوفيين ذلك بقوله: ((والأولى المنع من ذلك، لأنّ العلة المذكورة قبل، في امتناع جرّهما لما بعد ((إلا))، تعمّ المعرفّ والمنكر، وما ذكره، كان يمكن أن يعتذر به، لو ثبت في النّقل جرّ المنكر بعد ((إلا)) بهما)).(689) (المصدر نفسه، ج2، ص107، 108، 109).

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضيّ ردّ ما ذهب إليه الكوفيين من إجازة إعمال ((من)) و ((الباء)) فيما بعد ((إلا)) إذا كان منكرًا، وذلك بأنّ ذلك ممنوع ، لأنّ العلة التي أدت إلى عدم جرهما لما بعد ((إلا)) تشمل المنكر والمعرف .

شرط الإضافة الحقيقية

ذكر المصنّف أنّ شرط الإضافة الحقيقيّة: ((تجريد المضاف من التعريف ، فإن كان ذا لام، حذف لامه، وإن كان علما، نكر، بأن يجعل واحداً من جملة من سمّي بذلك اللفظ،..... ولا يجوز إضافة سائر المعارف ، من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها ، وعندني : أنه يجوز إضافة العلم إلى ما هو متّصف به معنى، نحو: زيدٌ الصّدقُ، يجوز ذلك، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد، ومثله قولهم: مُضِرُّ الحمراء، وأنمارُ الشّاء، وزيد الخيل، فإنّ الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق - أي الحاصل اتفاقاً بدون قصد)).⁽⁶⁹⁰⁾ (المصدر السابق، ج2، ص209).

في هذه المسألة حاول الرّضيّ أن يجيز إضافة العلم مع بقاء تعريفه وعدم تنكيره ، كما ذهب إليه المصنّف، وحجّته إذا اختلف التعريفين ، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى فـ ((زيد)) في المثال مضاف إلى صفة به و ((مُضِر، أنمار، زيد)) أضيفوا إلى صفات لهم وهي ((الحمراء، الشّاء، الخيل)).

إضافة الصّفة إلى الموصوف أو العكس

ظهر خلاف في هذه المسألة وهي جواز إضافة أحدهما إلى الآخر - الموصوف وصفته - ((فالكوفيون جوّزوا إضافة الموصوف إلى صفته ، وبالعكس ، واستشهدوا للأول بنحو: مسجدُ الجامع ، وجانبُ الغربيّ، والثّاني بنحو: جَرْدُ قطيفةٍ وأخلاقُ ثيابٍ والبصريون، قالوا: لا يجوز إضافة الصّفة إلى الموصوف، ولا العكس فعند البصريين، نحو بقلة الحمقاء ، كسيفٍ شجاعٍ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور ، إلا أنّه حذف وأقيمت صفته مقامه ، أي بقلة الحبة الحمقاء ؛ ومسجد الوقت الجامع ، وذلك الوقت هو يوم الجمعة ، كأنّ هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة ، وجانب المكان الغربي ، وصلاة السّاعة الأولى ، أي أوّل ساعة بعد زوال الشّمس ، ويجعلون نحو: جَرْدُ قطيفةٍ بالتأويل ، كخاتم فضّة ، لأنّ المعنى : شيء جَرْدٌ ، أي بالٍ ، ثمّ حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ...)).⁽⁶⁹¹⁾ (المصدر نفسه، ج2، ص243،244،245).

وبعد ذلك أبدى الرّضيّ رأياً خاصاً به في مسألة إضافة الموصوف إلى صفته بقوله: ((ويجوز، عندني، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سنياء، وذلك بأن

يجعل الجامع مسجدًا مخصوصًا ، والغربي جانبًا مخصوصًا ، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلّة مخصوصة فهي من الصّفات الغالبة ؛ ثمّ يضاف المسجد والجانب والصّلاة والبقلة ؛ المحتملة إلى هذه المختصّة ، لفائدة التّخصيص ، فتكون صلاة الأولى كصلاة الوتيرة ، وبقلة الحمقاء ، كبقلة الكُزيرة ، وجانب الغربي كجانب اليمين)).⁽⁶⁹²⁾ (المصدر السابق، ج2، ص245). في هذه المسألة ظهر خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة إضافة الموصوف إلى الصّفة أو العكس . فالبصريون منعوا ذلك ، أمّا الكوفيون فأجازوا ذلك ، ولكلّ فريق أدلّته وحججه وأمثّلته، وينفرد الرّضويّ بعد شرحه وتعليقه على هذه المسألة برأي في تعليقه حول إضافة الموصوف إلى صفته وجعل ذلك من باب طور سيناء أي المتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر بدون الحاجة إلى التّأويل وهو العامّ إذا أضيف إلى الخاصّ .

جزم الفعل المضارع

أجمع النّحاة على أنّ الفعل المضارع معرب وأنّه يجزم بعوامل الجزم التي تسبقه)) وللرضويّ رأي في ذلك بقوله : ((ولولا كراهة الخروج من إجماع النّحاة، تحسن ادّعاء كون المضارع المسمّى مجزومًا : مبنياً على السّكون، لأنّ عمل ما سمّي جازمًا، لم يظهر فيه ، لا لفظًا ولا تقديرًا ، وذلك لأنّ أصل كلّ كلمة ، اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا : أن تكون ساكنة الآخر ، ومن ثمّ لا تطلب العلّة للبناء على السّكون وإنّما سمّي العامل عاملاً ، لكونه غير آخر الكلمة عمّا هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظًا أو تقديرًا)).⁽⁶⁹³⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص7) .

نلاحظ في هذه المسألة أنّ الرّضويّ حاول أن لا يخرج عمّا ذهب إليه وأجمع عليه النّحاة من أنّ الفعل المضارع معرب ، ويجزم إذا دخلت عليه أحد أدوات الجزم ، ولولا هذا الإجماع ، لكان الأفضل من وجهة نظره أن يكون المضارع المجزوم مبنياً على السّكون، لأنّ العامل الذي يسبّب الجزم، لم يظهر فيه ، لا لفظًا ولا تقديرًا .

وصف الذي بعد ربّ

في بداية هذه المسألة ظهر خلاف بين النّحويين ((فمذهب أبي علي وابن السّراج، ومن تبعهما أنّ ((ربّ)) مختصّة بنكرة موصوفة على الأصح، وقيل: لا يجب ذلك، والأولى: الوجوب، لأنّ ((ربّ)) مبتدأ على ما اخترنا، لا خبر له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في أقلّ رجل يقول ذلك على ما اخترنا، وقولهم: خطيئة يوم لا أصيد فيه، ولا يوصف ((ربّ)) فلا يُقال : ربّ رجلٍ كريمٍ بالرفع، كما لا يوصف ((أقلّ))، لكون ((ربّ)) كحروف النّفي فإنّ التّقليل عندهم كالنّفي، فهذا لا يتقدّم عليه ناسخ ، ولزم الصّدر))⁽⁶⁹⁴⁾ (المصدر نفسه، ج4، ص292، 293).

أوجب الرّضّيّ في هذه المسألة وصف ما بعد ((رُبّ)) وهي النكرة ،وحجّته أنّ (رُبّ)) مبتدأ لا خبر له لإفادة صفة مجروره معنى الجملة.

مجيء اللام بمعنى (و)

قد تأتي اللام بمعنى الواو في القسم للتعجب نحو: الله لا يؤخّر الأجل؛ وقولهم في التعجب، يعنون في الأمر العظيم الذي يستحقّ أن يتعجب منه..... وقيل: إنّ اللام في: ((لإيلاف قُرَيْشٍ))⁽⁶⁹⁵⁾ (سورة قريش (1)، و: ((لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا))⁽⁶⁹⁶⁾ (سورة البقرة (273)، للتعجب، والأولى أن تكون للاختصاص، إذ لم يثبت لام التعجب إلا في القسم، وقيل: تجيء بمعنى (في) وبمعنى ((بعد)) وبمعنى ((قبل))، في قوله تعالى: ((جَامِعِ النَّاسِ لِيَوْمٍ))⁽⁶⁹⁷⁾ (سورة آل عمران (9)، أي في يوم، وكتبته لثلاث خلون، أي بعد ثلاث، ولثلاث بقين، أي قبل ثلاث، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص))⁽⁶⁹⁸⁾ (الأسترابادي، ج4، ص286)).

ويتبين لنا من خلال تناول الرّضّيّ لاستدراكاته واعتراضاته على ابن الحاجب والآراء التي انفرد بها ما يلي:

- 1- لم يكن الرّضّيّ مجرد ناقل وعارض للمسائل النحويّة في شرحه الكافية لابن الحاجب، بل كان كثير التداخل والإضافة في غالبية شرحه وتعليقاته .
- 2- استدرك الرّضّيّ ابن الحاجب في موضوعات كثيرة ، فقد أضاف إلى موضوعات الكافية أموراً كثيرة ،سواء أكانت الإضافات كلمة أو عبارة أو جملة نحويّة أو آية قرآنيّة أو حديثاً نبويّاً شريفاً أو أقوالاً للصحابيّة والتابعين أو أمثالاً للعرب وحكمهم أو أبياتاً شعريّة، وفي أثناء استدراكه ابن الحاجب كان يقول : ((وكان عليه أن يقول كذا وكذا ،والأولى كذا، وهناك بعض الأمور لم يذكرها المصنّف.....)).
- 3- اعترض الرّضّيّ على ابن الحاجب في موضوعات كثيرة ، وكان يدعم اعتراضه وانتقاده بحجج وأدلة وبراهين كثيرة لتأييد وجهات نظره وإضافاته وكان يقول في أثناء اعتراضه بعد ذكر قول ابن الحاجب : ((وفيه نظر، غير مرضٍ ، ليس ممنوع ، فيه تناقض.....))، وقد يكون الاعتراض أو الانتقاد لادّعاء بقوله : ((عبارة سخيّة، أو عبارة ركيكة، وهذا سخف منه)).
- 4- انفرد الرّضّيّ في أثناء شرحه وتعليقه لأقوال الحاجب بآراء خاصّة به في أكثر من موضوع ،وفي مواطن كثيرة من الشرح بقوله : ((وسنشدّ هذا الرأي بعد شرحه، والذي يبدو لي، ويبدو عندي ، وعندي، والأولى لي، وأرى.....)).

الخاتمة

النتائج التي توصل إليها البحث :

توصل هذا البحث إلى نتائج عديدة يمكن إجمالها بما يلي :

1. أكثر الرضوي في أخذه بالأصول النحويّة، وهي: السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال. وإن اختلفت أهميّة كل أصل من هذه الأصول النحويّة عنده، فكان السّماع هو الدليل الأوّل ويليه القياس. واتّسمت طريقة الرضوي في أخذه بهذين الأصلين المهمّين، بالطريقة التي نهجها البصريون، إذ أخذ بالكثير الشائع ونبذ الشاذ والنادر . وفي بعض الأحيان حاول أن يغلب السّماع على القياس .
2. وفي حالة عدم وجود أصل من الأصول السّابقة : السّماع أو القياس، كان يأخذ بأصل الإجماع بقوله : ((وأجمع النّحاة)) .
3. أخذ الرضوي بأصل استصحاب الحال ، وهو ليس من الأدلّة القويّة عنده.
4. أكثر الرضوي الاسترادي من التعليل النحوي . وقد أوغل الرضوي وأولع به إلى حدّ كبير، إذ بلغ عدد العلل النحويّة خمساً وخمسين علة .
5. اهتمّ الرضوي اهتماماً واسعاً بالاحتجاج النقلي والاحتجاج العقلي ؛ إذ احتج :

أ- بالقرآن الكريم : وهو كلام الله تعالى وتبارك، ولا يعلو على كلامه كلام ، وقد أكثر الرضوي من احتجائه بالآيات القرآنيّة ، فلا يكاد موضوع من الموضوعات النحويّة، أو مسألة من المسائل النحويّة أن يخلو/ تخلو من الآيات القرآنيّة سواء أكان استشهداً أو تمثيلاً ، أو احتجاجاً وقد بلغ عددها سبعمائة وسبعاً وسبعين آية.

ب- احتجّ الرضوي بالأحاديث النّبويّة الشريفة : وهو كلام النّبويّ مُحَمَّدَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي يأتي بعد كلام الله سبحانه وتعالى . وعلى الرّغم من تخوّف غالبيّة النّحاة من الاحتجاج بالأحاديث النّبويّة - ويعود ذلك لسببين : الأوّل: لأنّه مروى عن الرّسول الكريم معنىً وليس لفظاً . الثّاني : لأنّ غالبيّة رواته من الأعاجم ممّن لا يوثق بعربيتهم وفصاحتهم- إلا أنّ الرضوي كان من فريق المؤيدين للاحتجاج بالأحاديث النّبويّة . وهذا ما يلاحظ في شرحه على الكافيّة . فقد استشهد بعدد من الأحاديث النّبويّة احتجاجاً واستشهداً وتمثيلاً .

ج- احتجّ الرّضِيّ بأقوال الصّحابة والتّابعين ، احتجاجاً واستشهاداً وتمثيلاً ومن الذين احتجّ بأقوالهم : أمير المؤمنين عمَرُ بن الخطّاب رضي الله عنه ، وأمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهما من الصّحابة ، وقول ابن الزّبير وأبي بن كعب وهما من التّابعين ، وقول عمَر بن عبد العزيز ، وهو من خلفاء الدّولة الأمويّة

د- احتجّ الرّضِيّ بحكم وأمثال العرب وأقوالهم التي جرت مجرى المثل : وكذلك استشهد الرّضِيّ بحكم وأمثال العرب وأقوالهم التي جرت مجرى المثل احتجاجاً واستشهاداً وتمثيلاً .

هـ- احتجّ الرّضِيّ بالأبيات الشعريّة : ونأتي الأبيات الشعريّة في المرتبة الأولى، من حيث الكمّ ، إذ بلغت حوالي تسعمائة وستة وتسعين بيتاً شعريّاً ، احتجاجاً واستشهاداً وتمثيلاً . ونلاحظ تكرار الرّضِيّ للبيت الشعري الواحد في أكثر من مسألة نحويّة لحاجته إلى ذلك .

واحتجّ الرّضِيّ بأشعار المولدين والشّعراء المتأخّرين مثل: الأشجع السّلمي، والمنتبّي، وبشار بن بُرد ، وأبو نوّاس، وأبو تمّام .

وجميع ما احتجّ به الرّضِيّ من الآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة وأقوال الصّحابة والتّابعين، وحكم وأمثال العرب ، والأبيات الشعريّة ، كان يكرّر في أكثر من مسألة نحويّة استشهاداً واحتجاجاً وتمثيلاً ، للحاجة إلى ذلك، لتوضيح المسألة، وكان يذكر قصّة البيت الشعري ، والسبب الذي أدّى إلى ذكر المثل والحكمة .

6. تعرّض الرّضِيّ لآراء البصريين والكوفيين ، ففي أثناء شرحه ومناقشته لمسائل وموضوعات الكافية، فلا يكاد يخلو شرحه على الكافية لآراء الفريقين . وكان للرّضِيّ حججه وبراهينه وأدلّته في تأييده أو في معارضته لكلا الفريقين .

7. يعدّ كتاب سيبويه من المصادر الأولى التي اعتمد عليها الرّضِيّ في مناقشاته وشرحه لمسائل الكافية وموضوعاتها .

8. كثرة احتجاج وتأيد وأخذ الرّضِيّ لآراء البصريين ، لا يدعو إلى القول بأنّه بصريّ المذهب ، بل على العكس من ذلك ، فقد وازن في احتجاجه بين آراء الفريقين ، فكان حياديّاً عند ذكره لآراء الفريقين معاً، فيقف مع رأي أحدهما ، فيما يراه صحيحاً من وجهة نظره ، وفي بعض الأحيان يتعارض مع أحد الفريقين، أو مع الفريقين في آنٍ واحدٍ. ويقدم في ذلك آراءه وحججه وأدلّته لإثبات رأيه .

9. استخدم الرّضيّ مصطلحات الفريقين البصريّة والكوفيّة في شرحه للكافيّة .
10. أكثر الرّضيّ من استدرآكاته على -ابن الحاجب- وهو واضح لقارئ شرح الكافية. سواء أكانت استدرآكاته تشمل إضافة كلمة أو سطر أو جملة أو رأي. واعترض الرّضيّ على ابن الحاجب في مواضع عديدة ، وفي بعض الأحيان ، وفي أثناء اعتراضه كان يستعمل عبارات مثل : ((وهذا سخف منه)) .
11. لم يكن الرّضيّ ناقلًا للمسائل النحويّة وموضوعاتها وعرضها كما هي، بل كان كثير الشرح والتّوضيح في أثناء مناقشته للمسائل النحويّة التي يتناولها بالبحث والدراسة .
12. اتّصف الرّضيّ باستخدام أسلوب الاستطراد في كلّ موضوعات شرحه على الكافية، فلا يكاد أي موضوع أو مسألة نحويّة أن يخلو أو تخلو من هذه الاستطرادات ، وفي بعض الأحيان تصل استطراداته وتوضيحاته إلى الأغاز والأحاجي .
13. اتّسم أسلوب الرّضيّ ، بأسلوب المنطق ، وأشار في أثناء شرحه للمسائل النحويّة إلى أقوال الأصوليين والفقهاء والمناطقة .
14. يعدّ الرّضيّ شخصيّة نحويّة بارزة في تاريخ النحو العربي ، على الرّغم من أنّه لم يصلنا من مؤلفاته وكتبه سوى شرح الكافية وهي في النحو وشرح الشافية ، وهي في الصّرف .
15. تفرّد الرّضيّ الاسترآباذي ببعض الآراء النحويّة مثل :

- أ- حاول الرّضيّ إثبات الوصف العارض ، وتأثيره في منع الصّرف . والتأكيد على أنّ صرف أفعى وأجدل وأخيل غلط ووهم .
- ب- حاول أن يبيّن أنّ نون المثنّى والجمع، كالتنوين في الواحد. في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة ، وأنّها غير مضافة . ويمكن التفريق بينهما ، وذلك أنّ التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام وهي : (التتكير ، والتمكّن، والتّعويض عن المضاف إليه ، ولمقابلة نون المذكر في جمع المؤنث السالم ، والترنم). بخلاف نون المثنّى والجمع ، فإنّه لا يشوبها من تلك المعاني شيء .
- ج- إجازته إضافة العلم إلى ما هو متّصف به معنى وذلك لأنّ الإضافة ليست للاشتراك المتفق أي الحاصل اتّفاقاً بدون قصد ، وليس كما ذهب إليه المصنّف ابن الحاجب من تجريد المضاف من التعريف ، فإذا كان ذا لام ، حذفت لامه ، وإذا كان علماً ، نكرّ .

الهوامش

1. الموسوي، للميرزا محمد، روضات الجنات ، تح: أسد الله إسماعيليان. ج3 ، ص 26 مكتبة إسماعيليان .
2. الموسوعة العربية العالمية ، ر-ز، ج 11 ، أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية .
3. السامرائي ، إبراهيم ، في الصناعة المعجمية ، ص 107 عمان - الأردن .
4. الطنطاوي ، محمد، نشأة النحو ، ص 244 ، ط 2 ، دار المعارف .
5. السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ج 1، ص 567 ، المكتبة العصرية . وينظر المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي للدكتور محمود حسني محمود ، ص 401 - 402 ، ط 1 مؤسسة الرسالة ، دار عمّار .
6. البغدادي ، عبد القادر بن محمد، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون ج1، ص 28 - 29 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979 م .
7. بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية رمضان عبد التواب، ص 310، 327، ج5، طبعة 2، دار المعارف، القاهرة. وينظر الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ص 395، ط2، دار المسيرة، بيروت (1399هـ - 1979م). وينظر البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، ص 124، مج6، دار الكتب العلمية، بروت - لبنان، 1992.
8. الشامي، أمّة السلام علي حميد، موازنة بين شرح الرضي الاسترأبادي وشرح ابن جماعة علي كافية ابن الحاجب ، رسالة دكتوراة ، ص (6-7) ، حزيران ، 1998 . وينظر الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج 5 ، ص 395 ، ط 2 ، دار المسيرة ، بيروت (1399هـ - 1979م) . وانظر البغدادي ، إسماعيل باشا ، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون مجلد 6 ، ص 124 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، 1992 .
9. كحالة ، عمر رضا ، معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية، ج3، ص 213، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1414 هـ - 1993 م .
10. الموسوي ، الميرزا محمد ، روضات الجنات، ص 327 .
11. السيوطي ، الحافظ جلال الدين ، بغية الوعاة ، ص 567 .

12. الموصلي، عبد العزيز بن جمعة، شرح كافية ابن الحاجب تح: علي الشوملي، ص33، ط 1، دار الكندي - دار الأمل ، اربد- المملكة الأردنية الهاشمية،(1421هـ - 2000 م).
13. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، تح :يوسف حسن عمر ، ج 1 ، ص 17 .
14. الشامي، موازنة بين شرح الاسترابادي وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، ص7 .
15. ابن منظور، لسان العرب، مادة (أ ، ص، ل)، مج 11 ، ص 16. دارُ صادر، بيروت.
16. الجوهري ، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح : أحمد عبد الغفور عطار، مادة (أ،ص،ل)، ج4 ، ص 1623 ، ط 1 ، (1376 هـ - 1956 م) .
17. البستاني، بطرس، كتاب قطر المحيط، ص 32 . وينظر الخصائص لابن جني، تحقيق محمّد علي النجار، ص 29 ، ج1، المقدمة، ط 4 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية. وأيضاً ينظر الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، توفي(1094هـ - 1683 م) تحقيق : عدنان درويش ومحمّد المصري ، ق1، ص 188، ط2، 1981م، دمشق. وأيضاً ينظر الهادي إلى لغة العرب (قاموس عربي - عربي، حسن سعيد الكرمي ، ج 1 ، ص 70، 71، ط1، (1411هـ - 1991م)، بيروت- لبنان.
18. التهانوي، محمّد علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تقديم: رفيق العجم، ص213، ج1.
19. عبد المسيح، جورج متري، وهاني جورج تاليري، الخليلُ مُعجمُ مصطلحات النحو العربي، تصدير د. محمد مهدي علام ، ص 81 ، ط 1 ، (1410 هـ - 1990 م) مكتبة لبنان.
20. المصدر نفسه، ص (80-81). وينظر معجم فصاح العامية، هشام النحاس ، موثق من مصادر التراث والمراجع الحديثة، ص 131-132، ط 6، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت- لبنان، 1997.
21. التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون ، تقديم : رفيق العجم ص 213 ، ج1.
22. عبد المسيح، جورج متري، الخليلُ مُعجمُ مصطلحات النحو العربي، تصدير د. محمد مهدي علام ، ص 81 .
23. بابتي، عزيزة فوال، المُعجم المفصّل في النّحو العربي ، ص172، ج1، ط1، (1413هـ - 1992م)، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان .
24. اللبدي ، محمد سمير، معجم المصلحات النحوية والصرفية، ص 11 .
25. نحلّة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، ص17، ط 1، دار العلوم العربية، بيروت - لبنان،(1407هـ - 1987 م).

26. ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، ص18، ط1 (1377هـ-1957م)، ط2، (1391هـ-1971م) دارُ الفكرِ، بيروت، ينظر كتاب الاقتراح في علم أصول النّحو للإمام جلال الدين السيّوطي تح: احمد محمّد قاسم ص 5-6، ط 1، مطبعةُ السّعادة، القاهرة، 1396هـ- 1976م. والكوكب الدرّي لجمال الدين الأسنوي ، تح:- مُحمّد حسن عوآد، ص 42-53، ط1، (1405هـ 1985م)، دار عمّار.
27. نحلة، محمود احمد، أصول النحو العربي، ص 17. وينظر كتاب الأصول في النّحو لابن السّراج ، تح: : عبد الحسين الفتلي، ص 28-29، ط3، 1988م.
28. ابن جنّي، الخصائص تح: محمّد علي النّجّار، ص 2، 3، ج1، ط4، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب- دارُ الشُّؤون النّقائيّة ، بغداد، 1990م.
29. ابن الأنباري، الأعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، ص 80.
30. السيّوطي، الاقتراح، ص 27.
31. أبو المكارم، علي، أصولُ التفكير النّحوي، ص (3،4)، منشورات الجامعة الليبيّة، (1392-1393هـ-1973م).
32. عيد ، محمّد، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللّغة الحديث ، ص (أ) المقدّمة ، عالم الكتب ، 1978م.
33. نحلة، محمود أحمد، أصول النّحو العربي، ص 27، وينظر كتاب الخصائص لابن جنّي، ج1، ص 29، 30، الاقتراح للسيّوطي، ص 20.
34. المصدر نفسه، ص 6. وينظرُ موضوعُ في أصولِ النّحو، إبراهيم مُصطفى، 136، 146، مجلّة مَجْمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج8 ، مطبعةُ وزارة التّربية والتّعليم، 1955م .
35. الأسترابادي، شرح الرّضّي على الكافية ، ج2، ص 212 .
36. ابن منظور، لسان العرب، مادّة (س،م،ع)، ص 162، مجلّد 8، دار صادر، بيروت .
37. الجوهري، الصّحاح، تاجُ اللّغة وصحاحُ العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطا ص 1232، ج3، ط2، دار العلم للملايين بيروت- لبنان، (1399هـ- 1979م).
38. ابن الأنباري ، الإعراب في جدل الإعراب ، تح: سعيد الأفغاني ، ص 4.
39. السيّوطي، الاقتراح ، تح: أحمد محمّد قاسم ، ص 48.
40. الجرجاني ، كتاب التعريفات ، تح: إبراهيم الإبياري ، ص 160، ط2.
41. نحلة، محمود، أصول النّحو العربي، ص33، وينظر أصول النّحو العربي، د- محمّد خير الطلواني، ص32-56، ط2، 1983م .

42. العبابنة، جعفر، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص 55، ط 1، دار الفكر - عمان - الخانجي (1404هـ - 1984م).
43. سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام هارون (5، 6، 8، 9، 47، 51، 53، 71، 86، 111، 139، 147، 155، 182، 249، 250، 255)، ج 1، ط 1، دار الجيل، بيروت، 1411هـ - 1991م.
44. الشَّامي، أمّة السلام، موازنة بين شرح الرّضيّ وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، ص 166.
45. سورة النساء (171).
46. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج 1 (340-341).
47. المصدر السابق، ج 1 (484).
48. المصدر نفسه، ج 1 (509، 514).
49. المصدر نفسه، ج 2، ص (292، 295).
50. المصدر السابق ، ج 3، ص (287).
51. المصدر نفسه ، ج 3 (395، 396).
52. المَصْدَرُ نفسه، ج 4 (183-184).
53. المَصْدَرُ نفسه، ج 4 (280، 282).
54. المصدر نفسه، ج 4 (375-376).
55. المصدر السابق، ج 4 (502). وللاستزادة على استشهاد الرّضيّ بالسَّماع يُنظر المصدر نفسه ج 1 (39، 430، 436، 496، 498، 501، 526)، ج 2 (39، 454)، ج 3 (61، 216، 459، 469)، ج 4 (142، 186، 230، 231، 233، 503).
56. المصدر نفسه، ج 1 (299-300).
57. المصدر السابق، ج 4 (339).
58. المصدر نفسه، ج 2 (144-145)، ويُنظر المَصْدَرُ نفسه، ج 1 (143).
59. المصدر نفسه ، ج 2 (167) ، ويُنظر المصدر نفسه ، ج 2 (46) ، ج 3 (451).
60. المصدر نفسه، ج 2 (212).
61. المصدر السابق، ج 1 (384).
62. المصدر نفسه، ج 1 (430).
63. المصدر نفسه، ج 2 (305).
64. الشَّامي، موازنة بين شرح الرّضيّ وشرح ابن جماعة على كافية ابن الحاجب، ص 167 وأيضاً يُنظرُ شرحُ الرّضيّ ، ج 3 (101).

65. الاسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، ج4(470، 473، 474).
66. الشامي، ص 167.
67. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق،و،س)، مج 6، ص 186.
68. المصدر نفسه، مادة (ق،ي،س)، مج 6، ص 187.
69. مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، ص66، المكتبة الإسلامية.
70. اللبدي، محمد سمير نجيب معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 191.
71. أبو المكارم، علي، أصول الفكر النحوي، ص11. وينظر القياس في النحو، د. منى الياس، ص 29، ط1، دار الفكر، (1405هـ-1985م).
72. ابن الأتباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، ص 45.
73. السيوطي، الاقتراح، تح: أحمد محمد قاسم، ص 94.
74. ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، ص 119، مكتبة لبنان. وينظر القياس في النحو العربي، سعيد الزبيدي، ص (20-29)، ط1، 1997، دار الشروق.
75. الأفغاني، سعيد، تاريخ النحو، ص 70-71، ط2، دار الفكر، (1398هـ-1978م).
76. ابن الأتباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص93، وينظر الخصائص، لابن جني، تح:- محمد علي النجار، ص (100، 118، 358، 360)، والاقتراح للسيوطي، ص96 وينظر القياس: النحو نشأته وتطوره، د. سعيد الزبيدي، ص(34-44)، 1997، دار الشروق، الطبعة العربية الأولى.
77. ابن جني، الخصائص، ص (98، 99)، ج1، وينظر الإغراب، لابن الأتباري، ص110 وينظر في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي، ص128، والقياس، د. سعيد الزبيدي، ص35.
78. المصدر السابق، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج 1، ص 112.
79. السيوطي، الاقتراح، تح: أحمد محمد قاسم، ص 104.
80. حجارة رخوة.
81. ابن جني، الخصائص، ج 1، 110، 111.
82. المصدر نفسه، ج1، 115.
83. الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1، ص 217.
84. المصدر نفسه، ج1 (218).
85. الكُرُ: بضم الكاف مكيال معروف عندهم: كالصاع.
86. الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 238.
87. المصدر نفسه، ج1، ص (244، 245).

88. المصدر السابق، ج1، ص 483-484. وينظر في الجزء والمصدر نفسه (356، 364، 443).
89. المصدر السابق، ج 1 (306).
90. المصدر نفسه، ج 2 (175، 176) وينظرُ الجزءُ نفسه، ج3 (394، 395، 465)، ج 4 (85، 137).
91. المصدر نفسه، ج 1 ، ص331،332.
92. المصدر نفسه، ج 1 (ص 404).
93. المصدرُ السابق، ج 2 (ص 227) وينظر في المصدر نفسه ، ج 2 (ص 230 - 231).
94. المصدرُ نفسه، ج 1 (ص 397) وينظر المصدرُ نفسه ج 23 (451).
95. المصدر نفسه، ج1، ص(285). وينظر المصدر نفسه ج1، ص (190)، ج2، ص (118).
96. ابن منظور، لسان العرب، مادّه (ج ، م ، ع) ، ص (58) مجلد (8) .
97. الزُّبيدي، تاجُ العروسِ، تح: عبد الكريم الغرباوي، مادة (ج، م، ع)، ص(451-463) ج 2. عبد العليم الطحاوي وعبد الستار فرّاج، 1403هـ - 1983م.
98. الجرجاني، كتابُ التّعريفات ، ت : ابراهيم الابياري ، ص (24) .
99. السيوطي، الاقتراح ، تح: أحمد محمد قاسم ، ص (88 ، 89) ينظر الأصول اللغويّة في كتاب الخصائص ، رسالة ماجستير، مُحَمَّد الحجوج، ص (169).
100. المصدر نفسه، الاقتراح، ص(89)، وينظر الخصائص، ص189، 190، ج1.
101. المصدر نفسه، ص89 . وينظرُ المصدرُ نفسهُ ص (8) مقدّمةُ المُحقّق : أحمد مُحَمَّد قاسم في بعض ملاحظاته على الامام السيوطي، وينظر أيضاً أصول النحو العربي، د.محمود أحمد نحلة ص (77 ، 93)، وينظر أيضاً النحو العربي، د. محمود ياقوت، ص (225 - 226)، دار المعرفة الجامعيّة، 1994.
102. الأسترابادي، شرحُ الرّضويّ على الكافية، ج 4 (7).
103. المصدر نفسه، ج 1 ، ص (177) .
104. المصدر نفسه ، ج 2 ، ص (109) .
105. المصدرُ نفسه، ج 3 ، ص 395، وينظر المصدر نفسه، ج 2 (157)، ج3 (394)، ج1 (439).
106. ابنُ الأَنباري، الإغرابُ في جدلِ الإعرابِ ولُمعِ الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، ص(46، 141، 143).
107. الجرجاني التّعريفاتُ ، تح: إبراهيم الإبياري ، ص (34) .
108. حسّان، تَمَام ، الأصولُ ، ص (69) وينظرُ في الموضوع نفسه ، ص (216) .

109. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج1 (284) .
110. المَصْدَرُ السَّابِقُ ، ج1 (389) .
111. المَصْدَرُ نَفْسَهُ، ج 4 (287) . وَيُنظَرُ المَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ج 3 (17) .
112. المَصْدَرُ نَفْسَهُ، ج 3، ص (393). وَيُنظَرُ فِي المَصْدَرِ نَفْسَهُ، ج1 ص (74، 85، 106، 124، 127، 132، 368).
113. المَصْدَرُ نَفْسَهُ ، ج 3 (85) .
114. المَصْدَرُ نَفْسَهُ، ج 1 (521، 522) .
115. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع-ل-ل)، ج13، ص(495، 498) .
116. ابن فارس، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون، مج4، ص(12)، (13)، دار الفكر .
117. الجرجاني، التّعريفاتُ ، تح: إبراهيم الإبياري ، ص (201) .
118. اللبدي ، مُحَمَّدٌ ، مُعْجَمُ المُصْطَلِحَاتِ النُّحَوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ ، ص (157، 158).
119. ترزي ، فؤاد ، فِي أَصُولِ اللُّغَةِ وَالنُّحُو .
120. نحلة، محمود، أَصُولِ النُّحُو الْعَرَبِي ، ص (124) .
121. عبابنة، جعفر، مَكَانَةُ الخَلِيلِ ، ص (85) . وَيُنظَرُ نَظْرِيَّةُ التَّعْلِيلِ فِي النُّحُو الْعَرَبِي ، مِنْ القُدَمَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ حَسَنَ خَمِيْسِ المَلْخِ ، ص (36)، ط 1، دارُ الشُّرُوقِ ، 2000.
122. نحلة ، أَصُولُ النُّحُو الْعَرَبِي ، ص (124) .
123. أبو المكارم، علي، أَصُولُ التَّفْكِيرِ النُّحَوِي ، ص (165) . يُنظَرُ الاِبْضَاحُ فِي عِلَلِ النُّحُو لِأَبِي القَاسِمِ الزَّجَّاجِي ، تح: د مازن المبارك ، مَقْدَمَةٌ شَوْقِي ضَيْفِ ، ص ب - ج .
124. عبابنة، جعفر ، مَكَانَةُ الخَلِيلِ ، ص 80-104 . وَيُنظَرُ نَظْرِيَّةُ التَّعْلِيلِ فِي النُّحُو الْعَرَبِي ، حَسَنَ المَلْخِ ، ص 41.
125. ابن الأنباري ، يُنظَرُ لِمَعُ الأَدَلَّةِ ، ص(112، 115، 117)، الاقتراح للسيوطي، تح: أحمد مُحَمَّد قاسم، ص (112، 139) ، وَيُنظَرُ كِتَابُ ابْنِ الأَنْبَارِي وَجُهُودِهِ فِي النُّحُو ، جَمِيلِ علوش، ص 188، 1981، الدارُ العَرَبِيَّةُ، ليبيا-تونس .
126. ابن السَّرَّاجِ ، الأَصُولُ ، تح: حُسين الفِثلي، ص 35 .
127. الزَّجَّاجِي ، الاِبْضَاحُ فِي عِلَلِ النُّحُو ، تح: مازن المبارك ، ص (64 ، 65).
128. المَلْخِ ، نَظْرِيَّةُ التَّعْلِيلِ ، ص (54 ، 55).
129. ابن جَنِّي ، الخَصَائِصُ ج 1 ، ص (16) .

130. الحِجُوج ، مُحَمَّد ، الأُصولُ اللُّغَوِيَّةُ فِي كِتَابِ الخِصَائِصِ ، رسالةُ مَاجِسْتِير ، ص (111) .
131. ابنِ جَنِي ، الخِصَائِصُ ، ج 1 ، ص 49 . وَيُنظَرُ أُصُولُ النَّحْوِ ، مُحَمَّدُ الحِلْوَانِي ، ص 111، 112 . وَيُنظَرُ مَوْضُوعُ العِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ، نِهَادِ فليح ، وذلك للاستزادة عن مَعْنَى العِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ وَكَيْفِ نَشَأَتْ ، ص (161 ، 190) ، مَجَلَّةُ آدَابِ المِستَصْرِيةِ ، العِدد 14 ، مَدِيرِيَّةُ دَارِ الكُتُبِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، جَامِعَةُ المَوْصِلِ ، 1406 هـ - 1986 م .
132. المِصْدَرُ نَفْسُهُ ، الخِصَائِصُ ، ج 1 ، ص 165 ، وَيُنظَرُ أُصُولُ النَّحْوِ ، د. مُحَمَّدُ الحِلْوَانِي ، 109 - 111 ، وَيُنظَرُ الاقْتِرَاحُ لِلسِّيُوطِي ، ص 123 ، 124 .
133. القُرْطَبِي ، ابْنِ مِضَاء ، كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى النُّحَاةِ ، تَحْد: شَوْقِي ضَيْف ، ص (130 ، 131) ، دَارُ المَعَارِفِ .
134. الزَّجَاجِي ، الايْضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ ، تَحْد: د. مَازِنِ المَبَارِكِ ، ص هـ : مَقْدَمَةٌ د. شَوْقِي ضَيْف ، يُنظَرُ أُصُولُ النَّحْوِ العَرَبِي ، مُحَمَّد عِيد ، ص (153 ، 157) .
135. الشَّامِي ، مَوَازِنَةٌ ، ص (190) .
136. الأَسْتَرَابَادِي ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ ، ج 1 ، ص 69 ، 70 .
137. الشَّامِي ، مَوَازِنَةٌ ، ص 191 ، 192 .
138. الشُّومَلِي ، عَلِي ، شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ ، ص 52 ، 53 ، وَانظُرْ شَرْحَ الرِّضِيِّ ، ج 1 ، ص 43 ، ج 2 ، ص 28 .
139. الشَّامِي ، مَوَازِنَةٌ ، ص 192 .
140. دِمَشْقِيَّةٌ ، عَفِيفٌ ، المُنْطَلِقَاتُ التَّاسِيْسِيَّةُ وَالفَنِيَّةُ إِلَى النَّحْوِ العَرَبِي ، ص 129 ، 138 ، ط 1 ، بِيْرُوت ، 1978 .
141. الأَسْتَرَابَادِي ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ ، ج 1 ، ص 405 .
142. المِصْدَرُ نَفْسُهُ ، ج 3 ، ص 170 .
143. ابْنُ مَنظُورٍ ، لِسَانُ العَرَبِ ، مَادَّةُ (ح ، م ، ل) ، مَج 11 ، ص (176 ، 177) .
144. اللُّبْدِي ، مُعْجَمُ المِصْطَلِحَاتِ ، ص 67 .
145. دُوزِي ، تَكْمَلَةُ المَعَاجِمِ العَرَبِيَّةِ ، ص 445 ، ج 7 ، 1992 .
146. الجِرْجَانِي ، التَّعْرِيفَاتُ ، ص 202 ، وَيُنظَرُ أُصُولُ النَّحْوِ العَرَبِي ، مُحَمَّد عِيد ، ص 166 .
147. الأَسْتَرَابَادِي ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الكَافِيَةِ ، ج 1 (508) ، وَيُنظَرُ المِصْدَرُ نَفْسُهُ ، ج 1 (512) ، ج 2 (446) ، ج 3 (169) .
148. المِصْدَرُ السَّابِقُ ، ج 1 (512) وَيُنظَرُ المِصْدَرُ نَفْسُهُ ، ج 3 (7) ، ج 2 (446 ، 452) ، ج 3 (169) .

149. ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (و، ج.د) ، مج 3، ص 446.
150. دوزي، رينهارت، تكملة المعاجم العربية ، نقله إلى العربية ، د. جمال الخياط ، ص 98 ، ج 11، دارُ الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، 2001.
151. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج1(295).
152. ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ع،ر،ض) ، مج 7، ص 168، 169 .
153. دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة د. مُحَمَّد سليم النعيمي ، مراجعة : جمال الخياط ، ج7، ص 178، دارُ الشؤون الثقافية العامة - بغداد -1992.
154. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج3(120).
155. المصدر نفسه، ج3(135)، وينظر المصدر نفسه، ج3(138، 181).
156. مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ج2، ص588، المكتبة الإسلامية، استانبول - تركيا.
157. دوزي، تكملة المعاجم العربية، ص160، ج7، ترجمة : مُحَمَّد النعيمي، مراجعة جمال الخياط.
158. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج3(180، 181).
159. المصدر نفسه، ج3(169).
160. السيوطي، الاقتراح، ص116.
161. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج2(412) .
162. المصدر السابق، ج4(357)، وينظر المصدر نفسه، ج3(342) .
163. المصدر نفسه، ج3(62).
164. المصدر السابق، ج3(81)، وينظر المصدر نفسه، ج3(451)، ج4(339)، وينظر الاقتراح (ص 115) .
165. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (ش ، ب ، هـ) ، مج 13 ، ص (503) .
166. اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص (83) .
167. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج 2 (45)
168. المصدر نفسه ، ج 3 (83) ، وينظر المصدر نفسه، ج1(104، 105) ، ج 3 (61، 73) ، ج 4 (17، 330) . وينظر الاقتراح ، ص (115، 116) .
169. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (د ، ل ، ل) ، مج12، ص 248، 249.
170. الجرجاني ، التعريفات ، ص 139 .

171. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (324، 326) .
172. المصدر نفسه، ج 3 (156،157) . وينظر المصدر المصدر نفسه ، ج 3 (451) ج 4 (339) ، والاقتراح ص (115) .
173. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (ث ، ق ، ل) ، مج (11) ، ص (86) .
174. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (170) .
175. المصدر نفسه، ج 4 (130) ، وينظر المصدر نفسه، ج 3 (394)، ج 4 (127 ، 131) .
176. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (خ ، ف ، ف) ، مج (9) ، ص (79) .
177. الوراق، أبو الحسن عبد الله علل النحو ، تح: محمود محمد نصار ، ص (83) ، ط1، دار الكتب العلميّة ، بيروت _ لبنان ، 1422 هـ -2002 م .
178. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 ، ص (85).
179. المصدر السابق، ج 2 (412)، وقد ورد ذكر هذا المثال في العلل التعليميّة والقياسيّة ص70. وينظر المصدر نفسه، ج 1 (88)، ج 3 (394). وينظر شرح المراح في التصريف للعلامة، بدر الدين ، تح: عبد الستار جواد، ص (81) . وينظر كتاب المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، د. طارق عبد عون الجنابي، 188، وذلك للاستزادة عن علتي الخفة والنقل .
180. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (ف ، ر ، ق) ، مج 1 ، ص (299،301) .
181. دوزي، تكملة المعاجم العربيّة ، ص (56) ، ج 8 ، ط 1 ، 1997 .
182. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (325) .
183. المصدر نفسه ، ج 1 (85). وينظر نفسه، ج 3 (330، 366)، ج 4 (331). وذكر هذا الموضوع في علة الخفة، ص75.
184. المصدر السابق، ج 1 (229) . وينظر في المصدر نفسه ج 1 (70، 183، 382، 499)، ج 3 (38، 85، 357) ، ج 4 (446، 447). وينظر الاقتراح ، ص (115) .
185. المصدر نفسه، ج 2 (125 ، 126) .
186. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (ع،و،ض)، مج7، ص192.
187. الحموز، عبد الفتاح ، ظاهرة التعويض في العربيّة وما حمل عليها من المسائل ، ص (6) دار عمّار .
188. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، ج 1 (437).
189. المصدر السابق، ج 3 (276)، وينظر المصدر نفسه ، ج 1 (446)، ج 4 (355) .
190. ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ن ، ظ ، ر) ، مج (5) ، ص (219) .

191. المُلخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي ، ص (127) .
192. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج 3 (40) .
193. المصدر نفسه، ج1 (172) .
194. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (ش ، ك ، ل) ، مج 11 ، ص (356 ، 357) .
195. الكفوي ، أبو البقاء ، الكليات ، معجم في المصطلحات وفروق اللغوية ، إعداد : د . عدنان درويش ومحمد المصري ، ص (843) ط 11 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت _ شارع سوريا ، (1412 هـ - 1992 م) .
196. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج3 (201) .
197. ابن منظور، لسان العرب ، مادة (و ، ج ، ب) ، مج 1 ، ص (793) .
198. الجرجاني ، التعريفات ، ص(323) .
199. المُلخ ، حسن ، نظرية التعليل في النحو العربي ، ص 107 .
200. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج4(233،234) .
201. المصدر السابق، ج 2 (441، 442). وينظر المصدر نفسه ج 1(229،340)، ج 2(112)، ج 3 (358) وينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، مج 1 ، ص 375 ، 1982 ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد - العراق .
202. المُلخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 108. وينظر معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد اللبدي ، ص (59) .
203. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 4(45، 46). وينظر كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج 1، ص(435).
204. المصدر نفسه، ج 4 (375) وينظر المصدر نفسه ج 1(484)، ج 3(313)، ج 4(336 ، 376) .
205. أنيس ، ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط ، أشرف على الطبع، حسن علي عطية ، ومحمد شوقي أمين ، ج 2 ، ط 2، ص (777) .
206. الوراق ، أبو الحسن ، علل النحو ، ص (84) .
207. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج 3 (171) .
208. المصدر نفسه، ج 1 (397)، وينظر المصدر نفسه، ج1(198 ، 382 ، 392 ، 524)، ج 2 (134 ، 219 ، 246 ، 278 ، 307) ، ج 4 (399 ، 446) .

209. المصدر نفسه ، ج 2 (47، 48، 49) .
210. أنيس ، إبراهيم، المُعْجَمُ الوسيط ، مادة (ق ، ل ، ل) ص (756)، ج 1 .
211. الأسترابادي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 1 (452، 454، 455) وينظر المصدر نفسه ، ج 3 (168 ، 196) ، ج 4 (125 ، 234 ، 235 ، 247) .
212. المصدر نفسه، ج 4 (128،129) .
213. ابن فارس ، أبو الحسين ،مُعْجَمُ مقاييس اللغة ، مج 3 ، ص (769) .
214. دوزي ،تكلمة المعاجم ، ج 8، ص (429) ، ط 1 ، 1997 ، ترجمه : د . مُحَمَّدٌ سليمُ النعيمي ، مُراجعة جمال الخياط .
215. الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 (452،454) .
216. المصدر نفسه ، ج 4 (256) ، وينظر المصدر نفسه ج 1 (111 ، 521) ، ج 4 (234) وينظر الاقتراح للسيوطي، ص (115،116) .
217. ابن فارس، مُعْجَمُ مقاييس اللُّغة ، مج 3 ، ص (362) .
218. الأسترابادي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 1 (157، 158) . وينظرُ المصدرُ نفسه، ج 1 (471)، 524 ، ج 2 (425) ، ج 3 (181) ، ج 4 (234) .
219. سورة المائدة (119) .
220. الأسترابادي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية ، ج 3 (180،181) .
221. ابنُ منظور، لسانُ العربِ ، مج 2 ، ص (242 ، 243) ، مادة (ح ، و ، ج) .
222. المصدرُ نفسه ، مج 13، ص (336،337) مادة (ق ، ر ، ن) .
223. الجرجاني ،التعريفاتُ ، ص (223) .
224. الأسترابادي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية ، ج 3 (279) .
225. المصدرُ نفسه، ج 4 (293) . وينظرُ المصدرُ نفسه، ج 1 (308،520)، ج 3 (109، 110) .
226. ابنُ منظور، لسانُ العربِ ، مادة (ض،ر،ر)، مج 4، ص 483،484 .
227. عبد اللطيف، مُحَمَّدٌ حماسة، الضرورة الشعرية في النحو العربي، ص المقدمة (5،13)، مكتبة دار العلوم-دارُ مرجان للطباعة. وينظرُ الضرائر وما يسوغُ للشاعرِ دونَ الناثرِ، تأليف: محمود شكري الألويسي، شرحه: مُحَمَّدٌ بهجة الأثري البغدادي، ط 1، دارُ الأفاقِ العربيَّة، القاهرة، 1418هـ-1998م . وتُنظرُ مجلةُ كُتَيْبةِ الآدابِ بجامعةِ الرِّياضِ، مُحَمَّدٌ عبد الحميد سعيد، الضرورةُ عندَ النحويين، ص 152، مج 4، س 4، (1395-1396هـ)، (1975-1976م) .

228. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج2(421،422). وَيُنظَرُ المصدر نفسه، ج1(107)، 108، 394، 395، 398، 399، ج2(235)، ج3(369،169). وَيُنظَرُ الخصائص، ج1(70)، ج2(371).
229. المصدر نفسه، ج 1 (397).
230. المصدر السابق ، ج3 (138) . وَيُنظَرُ المصدر نفسه ج 1 (109).
231. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادّة (ل ، ز ، م) ، مج 12 ، ص (542) .
232. الجرجاني، التّعريفاتُ ، ص (244) .
233. من مؤلفات أبي علي الفارسي ، واسمه المسائل القصيرية، ومثله المسائل البغدادية وغيرها .
234. الأسترابادي، شرحُ الرّضِيِّ على الكافية ، ج 4 (215) ، وَيُنظَرُ المصدرُ نفسه، ج 1 (398 ، 522) ، ج 3 (181،61) .
- 235.المصدرُ نفسه ، ج 2 (165) .
236. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادة (ن ، ق ، ل) ،مج 11، ص (674) .
237. الكفوي ، الكلّيات ، ص (902) .
238. الأسترابادي ، شرحُ الرّضِيِّ على الكافية ، ج 3 (327). وَيُنظَرُ المصدرُ نفسه ج 2 (109)، ج 4، ص (857،133) .
239. المصدر نفسه، ج4(134،135).
240. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادّة (ل،ب،س) ، مج 6، ص202،204.
241. الملح، نظرية التعليل في النحو العربي، ص130.
242. الأسترابادي، شرحُ الرّضِيِّ على الكافية ، ج3(177، 178) .
243. المصدر نفسه، ج 2 (412). وَيُنظَرُ الخصائصُ، ج 2 (171) ، والأصول اللغويّة في كتاب الخصائص لابن جني ، رسالة ماجستير ، مُحَمّد الحجوج، ص (138).
244. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادّة (ط ، ر ، د) ،مج 3 ، ص (268) .
245. التهانوي ،كشفُ الظنونِ ، ج 1 ، ص (221) .
246. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية : ج 3 (169، 170).
247. سورة النمل (72) ، قال تعالى: ((قُلْ عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)).
248. الأسترابادي، شرحُ الرّضِيِّ على الكافية، ج4(136). وَيُنظَرُ المصدرُ نفسه ، ج1(396)، ج3 (107 ، 330) ، ج4 (187 ، 188 ، 245 ، 246) .
249. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادّة (غ،ن،ى) ،مج 15، ص136، 137 .

250. القاسمُ، يحيى، التَّعليلُ النَّحوي عند البصريين، ص 92، مج 17، عدد 8، مجلة جامعة تشرين، 1995م
251. الأستراباذي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 4 (126). وينظر المصدر نفسه ج 2 (190)، ج 4 (232، 354، 446). وينظر الاقتراح، ص 115، 116.
252. المصدر نفسه، ج 4 (446) .
253. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادَّة (أ ، ك ، د)، مج 3، ص 74 .
254. الجرجاني، التَّعريفات، ص (71) .
255. الأستراباذي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 4 (158)، وينظر في المصدر نفسه ج 4، ص (17، 28)، ج 2 (280). وينظر الخصائص، ج 3 (603)، والاقتراح ص (116، 115) والأصول اللُّغوية في كتاب الخصائص لابن جني، رسالة ماجستير، محمد الحجوج، ص (149).
256. سورة الزُّخرف (33).
257. سورة الأعراف (75).
258. الأستراباذي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 2 ص (279، 280).
259. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادَّة (ن، ق، ض)، مج 7، ص 242.
260. الجرجاني، التَّعريفات، ص 315.
261. الأستراباذي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 4 (17، 16)، وينظر أيضًا الاقتراح، ص (115)، (116).
262. المصدر نفسه، ج 2 (160) .
263. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادة (ل ، ف ، ظ)، مج 7 ص (461) .
264. الجرجاني، التَّعريفات، ص (247) .
265. سورة الطلاق (11) .
266. الأستراباذي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 3 (57 ، 58) .
267. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادَّة (ع ، ن ، أ)، مج 15 ص (106).
268. الجرجاني، التَّعريفات، ص (281). وينظر المصدر نفسه ص (285). وينظر موضوع الحملِ على المَعْنَى عند النُّحاة العربِ، د.مُحَمَّدُ يُوْسُفُ حَبْلُص، وذلك للاستزادة عن موضوع عِلَّة الحملِ على المَعْنَى، ص 127، 172 وبالضبط ص 139، العدد 15، حوليات كُليَّة دارِ العلوم، مطبعة جامعة القاهرة، 1992 م.
269. سورة الأحزاب (30 ، 31) .

270. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج3 (56 ، 57) .
271. الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إيليّا الحاوي، من قصيدة بعنوان: عزّفت بأعشاشٍ وما كدّت تعرّف، ج2، ص117، ط2، الشركة العالمية للكتاب، مؤسسة خليفة للطباعة، 1995م، وقد رويت كلمة (مُجَلَّف) في الديوان (مُجرّف) ، ومعنى مُسْحَتًا : مادخله الغشُّ والحرامُ والحيلةُ ، ومعنى مُجَلَّفٌ أو مُجرّفٌ : المُستأصلُ والبائد .
272. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج 2 (355).
273. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادّة (ح ، ل ، ل)، مج 11 ، ص (163) .
274. اللبدي ، معجمُ المُصطلحاتِ النّحويّةِ والصّرفيّةِ ، ص (66) .
275. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (175 ، 176) . وينظرُ المصدرُ نفسه، ج 4 (354 ، 355)، وينظرُ الخصائص ج3 (538).
276. المصدر نفسه، ج 2 (191) .
277. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادّة (ش ، ي ، ء)، مج 1 ، ص (103) .
278. الجرجاني، التعريفات ، ص (170) .
279. المصدر نفسه ، ص (170) .
280. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج 2 (415)، وينظرُ المصدر نفسه، ج2 (76)
281. المصدر السابق، ج2 (427 ، 428) .
282. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب، مادّة (ع - د - ل) مج 11، ص (432 ، 435) .
283. العجم ، رفيق، موسوعة مصطلحاتِ أصولِ الفقه عند المسلمين، ص 45، ج 1 (أ - ع) مكتبة لبنان - ناشرون .
284. الأسترابادي ،شرح الرّضيّ على الكافية ، ج 4 (133) .
285. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادّة (ق ، ر ، ب)، مج 1، ص (662 ، 666) .
286. دوزي، تكملةُ المعاجمِ العربيّةِ ، ص (212 ، 213)، ج 8 ، 1997 م .
287. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب، مادة (ج - و - ر) ، مج 4 ، ص (153) .
288. العجم، موسوعةُ مصطلحاتِ أصولِ الفقه عند المسلمين ، ص 1358، ج 2 (ع - ي) .
289. تعليلٌ لأولوية الانفصالِ في بابِ خلتُ، فكانتُ قالَ وأمّا في مفعولي خلتُ .
290. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج 2 (439) . يُنظرُ الاقتراحُ ، ص (115 - 116) .
291. المصدر نفسه، ج 4 (92) . وينظرُ الاقتراحُ ، 115 - 116 .
292. ابنُ منظورٍ، لسانُ العرب ، مادّة (ك - ر - ه)، مج 13 ، ص (534 ، 535) .

293. دوزي، تكملة المعاجم العربية، نقل: جمال الخياط، ص 75، ج 9، 1999 م.
294. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 (87)، ويُنظر المصدر نفسه، ج 3 (207)، ج 4، ص (21).
295. المصدر نفسه، ج 3 (294).
296. ابن منظور، لسان العرب، مادة (غ - ل - ب)، مج 1، (651) .
297. الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التغليب في العربية، ص (13)، ط 1، 1993، جامعة مؤتة .
298. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 (126، 127) .
299. المصدر السابق، ج 3 (349) .
300. ابن منظور، لسان العرب، مادة (م ، ن ، ع)، مج 8، ص (343 ، 344) .
301. التهانوي، الكشف، ج 1 (263) .
302. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (159) . ويُنظر المصدر نفسه، ج 2 (81 ، 97 ، 115) .
303. المصدر نفسه، ج 2 (280، 281).
304. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع ، ذ ، ر)، مج 4، ص (545) .
305. دوزي، تكملة المعاجم العربية، ص (165)، ج 7، 1992م وتُنظر الصفحة 164 .
306. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (409) .
307. المصدر نفسه، ج 3 (303) .
308. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ف ، ر ، ع)، مج 8، ص (246) .
309. الجرجاني، التعريفات، ص (213) .
310. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 4 (331).
311. ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن، ف، ا)، مج 15، ص (336، 337).
312. الجرجاني، التعريفات، ص 92.
313. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 4 (158).
314. ابن منظور، لسان العرب، مادة (خ، ف، ا)، مج 14، ص 234.
315. الجرجاني، التعريفات، ص 134.
316. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (341 ، 342) .
317. ابن منظور، لسان العرب، مادة (و، ل، ي)، مج 15، ص 411، 412 .

318. الأستراباذي ، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج3(294) . وقد ذكرتُ هذا المِثالَ في علّة الكراهة ، ص106 .
319. المصدر نفسه، ج 4 (14) .
320. ابن منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادّة (ض - م - ن) ، مج 13 ، (257) .
321. السيوطي، الأشباه والنظائرُ ، (250 ، 251) ، وتُنظرُ ص (241 - 253) .
322. سورة الذاريات (23) .
323. البغدادي، خزنة الأدب، ص(552، 553)، ج6، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1406هـ-1986م ، والبيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت .
324. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج3(181) . وينظرُ المصدرُ نفسه، ج1(458، 497) ، ج2(472) . وانظرَ الخصائص، ج2 (302)، ج3(84، 85)، وينظرُ التبيينُ، للعكبري، ص116، 177، مسألة ((غيرُ بين الإعرابِ والبناء)).
325. المصدر نفسه ، ج3 (225) . وينظرُ المصدرُ نفسه، ج3(226) .
326. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادّة (ن،س،ب) ، مج1، ص(755،756) .
327. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النحويّةِ والصرفيّةِ ، ص222 .
328. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج1(454) .
329. المصدر نفسه، ج2(412) . وينظرُ المصدرُ نفسه، ج1(108، 392، 517)، ج4(23) .
330. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادّة (ع،م،م) ، مج12، ص426 .
331. التهانوي ، الكشافُ ، ج2، ص1236 .
332. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج3(206، 207) .
333. المصدر السابق، ج1(349) .
334. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ ، مادّة (ر،ك،ب) ، مج1، ص432 .
335. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النحويّةِ والصرفيّةِ ، ص95 .
336. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج2(155) .
337. المَصدرُ نفسه، ج3 (35) . وينظرُ المصدرُ نفسه ، ج1(53) .
338. ابنُ منظورٍ، لسانُ العربِ، مادّة (ب،ن،ا) ، مج14، ص94 .
339. اللبدي، مُعجمُ المُصطلحاتِ النحويّةِ والصرفيّةِ، ص26 .
340. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج2(281) . وذكرتُ هذا الموضوعَ في علّة الامتناع، ص (68) .

341. المَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 3 (307). وَيُنْظَرُ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ، ج 3 (55، 181، 182). وَيُنْظَرُ الْخَصَائِصُ، ج 1، ص (38) .
342. ابنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (ج، ن، س)، مَج 6، ص 43.
343. الْعَجْمُ، رَفِيقٌ، مَوْسُوعَةُ مُصْطَلِحَاتِ أُصُولِ الْفَقْهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، ص 1357، ج 2 .
344. الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج 4 (14) .
345. ابنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (و، ه، م)، مَج 6، ص 43.
346. الْكُفُوي، الْكَلِّيَّاتُ، ص 314 .
347. الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج 2 (227). وَيُنْظَرُ الْخَصَائِصُ، ج 1 (284)، وَرِسَالَةُ الْأُصُولِ، ص 151.
348. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 1 (129) .
349. ابنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (ح، س، ن)، مَج 13، ص 114-117 .
350. دُوزِي، تَكْمَلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ، ص 173، ج 3، 1981 م .
351. الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج 1 (306) .
352. الْكُفُوي، الْكَلِّيَّاتُ، ص 208.
353. الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج 3 (85). وَيُنْظَرُ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ، ج 1 (497، 518، 519، 522)، ج 3 (73)، ج 4 (20). وَيُنْظَرُ الْاِقْتِرَاحُ (115-116) .
354. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 4 (256) .
355. مُصْطَفَى، إِبْرَاهِيمُ وَآخَرُونَ، الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ، ص 81، ج 1 .
356. الْكُفُوي، الْكَلِّيَّاتُ، ص 35. وَيُنْظَرُ الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ لِلْسِّيُوطِي، تح: عبد العالٍ مكرم، 17، 28.
357. الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج 2 (99).
358. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 4 (127) . وَيُنْظَرُ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ ج 2 (98)، ج 3 (394، 395).
359. ابنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (ع، ر، ب)، مَج 1، ص (588، 589) .
360. اللَّبْدِي، مُعْجَمُ الْمُصْطَلِحَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ ص 14. وَيُنْظَرُ الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ لِلْسِّيُوطِي، ص 172، 196 .
361. الْأَسْتَرَابَادِي، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج 4 (19، 20).
362. الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج 1 (56، 57). وَانْظُرَ الْمَصْدَرَ نَفْسَهُ ج 1 (70).
363. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 3 (233، 441) .
364. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 1 (459)، ج 3 (441) .
365. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، ج 4 (214) .

366. المصدرُ نفسه ، ج1(58، 511) .
367. المصدرُ نفسه، ج1(393) .
368. المصدرُ نفسه ، ج 1(57، 508، 509) .
369. المصدرُ نفسه، ج1(101، 118، 496) .
370. المصدرُ نفسه ، ج1(101) .
371. المصدرُ نفسه ، ج1(101، 131) .
372. المصدرُ نفسه، ج 1(101، 141) .
373. المصدرُ نفسه، ج1(101، 141) .
374. المصدرُ نفسه، ج1(101) .
375. ابنُ منظور، لسان العرب، مادة (ح، ج، ح)، مج2، ص 226، 228
- وينظر الصَّحاح، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ص304، ج1، مادة (ح، ج، ح) باب الجيم فصل الحاء.
376. رَضاً، أحمد، مُعْجَمُ مَتَنِ اللُّغَةِ، موسوعةٌ لغويَّةٌ حديثةٌ، مادة (ح، ج، ح)، مج2، ص30، دارُ مكتبة الحياة-بيروت، (1377هـ-1958م).
377. اللبدي، مُعْجَمُ المَصْطَلِحَاتِ النُّحَوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ، ص 61 .
378. الشَّامِي، أُمَّة السَّلَام، موازنةٌ، ص 220، 267.
379. البغدادي، خزانة الأدب، ، تح: عبد السَّلَام هارون، ص9، ج1، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
380. السَّامِرَّائِي، فاضل، ابن جَنِّي النُّحَوِي، ص124-125، (1389هـ-1969م) ، دارُ النَّذِيرِ. وَيُنْظَرُ النِّدْرَاسَاتُ اللُّهْجِيَّةُ وَالصُّوْتِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي د.حسام سعيد النعيمي، ص 42، 1980م، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والاعلام-الجمهورية العراقية.
381. سورة المائدة (109).
382. الأسترابادي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية ، ج1 (43، 50).
383. سورة المائدة (6).
384. الأسترابادي، شرح الرُّضِيِّ على الكافية، ج 1(63). وينظر المصدر والجزء نفسها (ص 20، 23، 24، 31، 46، 49، 63، 67، 94، 107، 108، 111، 116، 117، 122، 140، 193، 199 ، 200، 208، 210، 216، 219، 225، 231، 235، 238، 240، 247، 250، 255، 258، 262 ، 279، 300، 306، 308، 335، 429، 445، 458، 490).
385. سورة ص (60) .

386. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 1 (237، 238).
387. سورة التّوبة (6).
388. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 1 (199).
389. المصدر نفسه، ج 1، 209.
390. سورة الحاقة (19).
391. سورة الكهف (96).
392. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 1 (209-210).
393. سورة البقرة (135).
394. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (8، 9).
395. سورة الأعراف (18).
396. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (12).
397. سورة آل عمران (91).
398. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (56).
399. سورة يونس (98).
400. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (82).
401. سورة النمل (30).
402. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (288).
403. سورة آل عمران (6).
404. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (310). ويُنظر المصدر والجزء نفسها (27، 30، 49، 65، 78، 86، 95، 98، 102).
405. سورة البقرة (85).
406. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 3 (23).
407. سورة طه (63).
408. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 3 (349، 350).
409. سورة يوسف (32).
410. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 2 (479).
411. سورة الدّخان (25).
412. سورة القصص (58).

413. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج3 (156).
414. سورة الانشقاق (1).
415. سورة الانفطار (1، 2).
416. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج 3 (174).
417. سورة الاحزاب (32).
418. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج3 (284).
419. سورة الاعراف (44).
420. سورة الزمر (71، 73).
421. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج4 (12). و ينظر المصدر و الجزء نفسهما، (24، 51، 55، 56، 65، 67، 95، 100، 112، 118، 125، 140، 143، 155، 157). وج4 (13، 29، 37، 41، 50).
422. سورة الشعراء (18).
423. سورة التشرح (1).
424. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج4 (83).
425. سورة النساء (2).
426. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج4 (271).
427. الحديثي، خديجة، مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ، ص10، 1981م، دارُ الرّشيد للنشر .
428. المّصدر نفسه، ص (20-29) .
429. البغدادي، خزانة الأدب ص9، ويُنظر الاقتراح وفيه قولُ أبي حيّان في شرح التسهيل عن هذا الموضوع، ص5.
430. السّامرائي، فاضل، ابنُ جِنِّي النَّحْوِي، ص13 و(53، 54، 55).
431. المصدر نفسه، ص132، وللاستزادة حول هذا الموضوع من جميع نواحيه يُنظر كتاب مَوْقِفُ النُّحَاةِ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ لِلدُّكْتُورَةِ خَدِيجَةَ الْحَدِيثِي، وكتاب أصول النّحو العربي، د. محمود نَحْلَة، ص (47، 56).
432. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج1 (162). وينظر البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبراهيم، صحيحُ البخاري، شرحه: الكرمانى، ص(151)، كتاب الأدب، بابُ عقوقِ الوالدينِ من الكبائر، ج21، ط3، (1405هـ-1985م) ، دارُ إحياء التّراث، بيروت- لبنان، ونصُ الحديثِ : ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَمَنْعَ وَهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَكُرِهَ لَكُمْ قَيْلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ)).

433. البخاري، صحيح البخاري، ص17، 18، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج1، ط2، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان (1401هـ-1981م). ونصه: ((إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ممن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)).
434. المصدر نفسه، ص34، كتاب البيوع، باب البيع والشراء مع النساء، ج10، ونصه: ((اشترى وأعتقني فإن الولاء لمن أعتق)).
435. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1 (195، 196). وينظر السيوطي، جلال الدين، عقود الزبرجد مسند الإمام أحمد، ت: أحمد عبد الفتاح تمام وسمير حسين حلي، ص332، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1407هـ-1987م، مسند أبي موسى الأشعري .
436. ابن ماجة، صحيح ابن ماجة، تأليف: محمد ناصر الألباني، كتاب النكاح، باب استئثار البكر والثيب، ص315، ط1، 1407هـ-1986م، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، إشراف: المكتب الإسلامي في بيروت، ونص الحديث: ((الثيب تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتَهَا)).
437. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1 (70). وينظر المصدر نفسه، ج1 (108، 111، 196، 228، 253، 342).
438. المصدر السابق، ج2 (127).
439. المصدر نفسه، ج2 (129-130). وينظر المصدر نفسه، ج2 (118، 138، 256، 295).
440. المصدر نفسه، ج3 (362) وينظر المصدر نفسه، ج2 (118، 183، 256، 295).
441. المصدر نفسه، ج3 (241). وينظر المصدر نفسه، ج3 (237، 270، 389). وينظر الترمذي، أبو عيسى بن محمد بن سورة (ت297هـ)، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر، كتاب الصوم، باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر، ص90، ونص الحديث: ((ليس من البر الصيام في السفر)). ج3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان .
442. المصدر السابق، ج4 (84). وينظر النسائي، سنن النسائي، شرح: جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، ص86، ج2، كتاب الإمامة، دار الجيل، بيروت . ونص الحديث: ((قوموا فلأصلي بكم)).
443. المصدر نفسه، ج4 (99). وينظر المصدر نفسه (85). وينظر الترمذي، أبو عيسى بن محمد، ت: أحمد شاكر، 288، كتاب تفسير القرآن، باب من سورة بني إسرائيل، ج5، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1408هـ-1987م . ونص الحديث: ((أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر.....)).

444. المصدر نفسه، ج4 (291)، ويُنظر المَصَدْرُ نَفْسَهُ: ج4 (253،278،304،345).
445. مُسَلِّمٌ، أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ (ت261هـ-)، صَحِيحٌ مُسَلِّمٌ، حَقَّقَهُ: مُحَمَّدٌ فُؤَادٌ عَبْدُ الْبَاقِي، ص350، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، ج1، (1374هـ-1954م)، دَارُ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْعَرَبِيِّ .
446. الأَسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج1(276).
447. المصدر نفسه، ج2(456،458). وَيُنظرُ التَّرْمِذِيُّ، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ص363، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ وَمِنْ سُورَةِ الْحُجْرَاتِ، ج5، ط1، 1804هـ-1987م ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت-لُبْنَانُ
448. المصدر نفسه، ج3 (93، 94).
449. أَبُو مُحَمَّدٍ ، الْقَاسِمُ بْنُ أَحْمَدَ الْأَنْدَلِسِيِّ ، (ت661هـ) .
450. الْبُخَارِيُّ ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ، ص(212، 213)، كِتَابُ الْوُضُوءِ، بَابُ الْاسْتِجْمَارِ وَتَرًّا، ج1، وَنَصُّ الْحَدِيثِ : ((...وَإِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي ضَوْئِهِ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيَّنَ بَاتَتْ يَدَهُ))
451. الأَسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج4 (195).
452. السِّيُوطِيُّ، عَقُودُ الزَّبْرُجِدِ، مَسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، ص342، ج2، مَسْنَدُ الْإِمَامِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ .
453. الأَسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج4 (253).
454. الشَّامِيُّ، مَوَازِنَةٌ بَيْنَ شَرْحِ الرِّضِيِّ وَبَيْنَ ابْنِ جَمَاعَةَ، رِسَالَةٌ دَكْتُورَاةٌ، ص251.
455. الأَسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج1(480،481).
456. المَصَدْرُ السَّابِقُ، ج2 (140).
457. المصدر نفسه، ج1(305، 306). وَيُنظرُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، عَلِيُّ، نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، شَرْحُ صَبْحِيِّ الصَّالِحِ، ص260، ط2 لسنة 1982، دَارُ الْكِتَابِ اللَّبْنَانِيِّ وَمَكْتَبَةُ الْمَدْرَسَةِ، بَيْرُوت-لُبْنَانُ. وَعُرِفَتْ بِالْخُطْبَةِ الْبُكَالِيَّةِ. نَسَبَةٌ إِلَى رَاوِيهَا وَهُوَ نُوْفُ الْبُكَالِيِّ.
458. ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، عَلِيُّ بْنُ، نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، تَحَدُّ: مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ ، ص161، ج1، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوت-لُبْنَانُ، وَهِيَ فِي وَصْفِ الْمُتَّقِينَ.
459. الأَسْتَرَابَادِيُّ، شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ، ج1(283).
460. المصدر نفسه، ج2(189). وَيُنظرُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، عَلِيُّ، نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ، ص92، ج4 ، وَهُوَ مَا جَاءَ فِي بَابِ الْمُخْتَارِ مِنْ حِكْمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَوَاعِظِهِ وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْمُخْتَارُ مِنْ أَجْوِبَةِ مَسَائِلِهِ وَالْكَلَامُ الْقَصِيرُ الْخَارِجُ فِي سَائِرِ أَغْرَاضِهِ، وَرَوَايَتُهُ فِي النَّهْجِ : ((مَا خَيْرٌ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ)) ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ ، بَيْرُوت-لُبْنَانُ ،

461. ابن أبي طالب، علي، شرح نهج البلاغة، شرح: أبو الحديد ، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، ص425، ج6، ط2، دارُ إحياء التُّراثِ العربي، (1385هـ، 1965م) وعُرِفَت هذه الخُطبة بخُطبة الاشباح والمرادُ هاهنا الملائكة ، وفي هذا الجزء منها في صفة الملائكة .
462. ابن أبي طالب، علي ، نهج البلاغة ، مُحَمَّد عبده، ص123، ج1، وهي من خُطبه التي عَلمَ فيها النَّاسَ الصَّلَاةَ على النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآله .
463. المصدر نفسه ، ص17، ج1، وهي من خُطبه التي يذكُرُ فيها ابتداءَ خلقِ السَّمَاءِ والأرضِ وخلقِ آدم .
464. الأسترابادي، شرح الرِّضِيِّ على الكافية ، ج2 (245،246) .
465. المصدر نفسه ، ج2 (67) .
466. المصدر نفسه، ج2 (67، 68) .وينظر ابن أبي طالب، علي، نهجُ البلاغة، مُحَمَّد عبده ، ص115، ج1، وهي من خُطبه التي كان يقولُ فيها كلامًا لأصحابه في بعضِ أَيَّامِ صِفِّين .
467. ابن أبي طالب، علي، نهجُ البلاغة، مُحَمَّد عبده، ص161، ج2، وهي في وصفِ المُتَّقِينَ .
468. الأسترابادي، شرح الرِّضِيِّ على الكافية ، ج3 (52) .
469. المصدر نفسه، ج3(195،196) .وينظر ابن أبي طالب، شرحُ نهجِ البلاغة ، أبو الحديد، ص162، ج1، وهي من خُطب الإمام علي المعروفة بالشَّقْشَقِيَّة .
470. ابن أبي طالب، علي، نهج البلاغة، مُحَمَّد عبده ، ص224، ج2، وفيها يتحدَّثُ عن الموت فيقول: ((قَدْ أَعْلَقْتُمْ حَبَائِلَهُ وَتَكَنَّفْتُمْ غَوَائِلَهُ ، وَأَفْصَدْتُمْ مَعَابِلَهُ.....)) .
471. الأسترابادي، شرح الرِّضِيِّ على الكافية ، ج3 (406) .
472. ابن أبي طالب، نهجُ البلاغة، مُحَمَّد عبده، ص215، ج2، يتحدَّثُ الإمامُ علي في هذه الخُطبة عن وصفِ الدُّنيا .
473. الأسترابادي، شرح الرِّضِيِّ على الكافية ، ج4 (252) .
474. المصدر نفسه، ج4 (316) .وينظر ابن أبي طالب، نهجُ البلاغة، مُحَمَّد عبده 109، ج2، يتحدَّثُ الإمام علي في هذه الخُطبة عن شُهَدَاءِ صِفِّين .
475. المصدر نفسه ، ج4 (370،371) .وينظر ابن أبي طالب، نهجُ البلاغة، مُحَمَّد عبده، ص50، ج3، يتحدَّثُ الإمامُ علي في هذه الخُطبة عن وصِيَّةِ لابنه الحسن كتبها إليه بحاضرين منصرفاً من صِفِّين .
476. المصدر السابق ، ج3 (165)
477. المصدر نفسه ، ج4 (376-377) .

478. البغدادي، خزنة الأدب، ص 213، ج 11، ط 1، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرقاعي - الرياض، 1403 هـ - 1983.
479. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 4 (431). وينظر الكتاب لسيبويه، ص 161، 162، ج 4، باب ما تلحقه الهاء لتبيين الحركة .
480. الحديثي، خديجة دراسات في كتاب سيبويه، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، وينظر في المصدر نفسه الصفحات (72، 73)، وينظر كتاب ابن جني النحوي، فاضل السامرائي، ص (135، 138)، وكتاب الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني .
481. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 370، دار الفكر، 1393 هـ - 1972 م، ط 3 .
482. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 (232). وينظر الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 358، ج 1 .
483. الميداني، مجمع الأمثال، ص 142، ج 2 .
484. الرمخشري، أبو القاسم جار الله، المستقصى في أمثال العرب، ج 1، ص 68، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1408 هـ - 1987 م.
485. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1، (343) .
486. الميداني، مجمع الأمثال ص 431، ج 1، والمثال بالكامل هو (أطرق كرا إن النعمة في القرى).
487. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 (398، 399) .
488. الميداني، مجمع الأمثال ص 370، ج 1 .
489. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 (232، 233). وينظر الرمخشري، المستقصى ص 306، ج 1، والمقصود بكلمة (أمت) الإعوجاج .
490. المصدر نفسه، ج 2 (254، 255) . الميداني، مجمع الأمثال ص 281، ج 2، وقد روي: (ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة) .
491. الميداني، مجمع الأمثال ص 196، ج 2 .
492. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (53) .
493. الرمخشري، المستقصى ص 1، ج 1 .
494. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 3 (448) .
495. الميداني، مجمع الأمثال ص 300، ج 2 .
496. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج 4 (155) .

497. الزمخشري، المستقصى ص 329، ج، وقد ورد كما يلي: (الطَّعْنُ يَطَّارٌ). وأنظر مُجَمَّع الأمثال ص 432، ج 1 .
498. الأسترابادي، شرح الرضوي على الكافية ، ج 4 (202) .
499. المصدر نفسه، ج 4 (215) . وينظر الميداني ، مَجَمَّع الأمثال ص 17، ج 2 .
500. الميداني، مَجَمَّع الأمثال ص 100، ج 1 .
501. المَصْدَرُ نفسه ، ص 107، ج 2 .
502. الأسترابادي، شرح الرضوي على الكافية، ج 4 (486) .
503. المصدر السابق، ج 4 (80، 53). وينظر حول هذه المسألة باب الحروف التي تضمُرُ فيها أن في كتاب سيبويه، ص 7، 5، ج 3 . وينظر أبو هلال العسكري، كتاب جَمَهْرَةَ الأمثال تح : مُحَمَّد أبو الفضل، ص 266، ج 1، ط 2، دارُ الجيل، بيروت-لبنان، 1408هـ-1998م، وقد رواه الأصمعي : تَسْمَعُ بالمُعِيدِيَّ لا أَنْ تَرَاهُ، ورواه غيره ((أَنْ تَسْمَعُ بالمُعِيدِيَّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ 504. البغدادي ، خزنة الأدب ، ص 30 ، ج 1، وضع هوامشه: محمد نبيل طريفي، إشراف : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان .
505. الحديثي، خديجة دراسات في كتاب سيبويه ، ص 29، 30.
506. الأسترابادي، شرح الرضوي على الكافية، ج 1 (95) . وينظر الكُمَيْتُ، ديوانُ الكُمَيْتِ بن زيد الأسدي، جمعُ وشرحُ : مُحَمَّد نبيل طريفي، ص 466، دارُ صادر-بيروت، ط 1، 2000. وقد روي كما يلي : وَمَا أَعْنِي بِقَوْلِي أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الدُّوَيْنَا
507. الأسترابادي، شرح الرضوي على الكافية ، ج 1 (139، 140) . وينظر البغدادي، خزنة الأدب ، ص 202-204، ج 1، مكتبة الخانجي-القاهرة . ولم يذكرْ قائلَ هذا البيتِ ، وذكرَ مُحَقِّقُ الكافية بأنه لم يستشهدْ به غيرُ الرضويِّ مِمَّنْ اطَّلَعَ على كُتُبِهِمْ .
508. أبو الأسود الدؤلي، ديوانُ أبي الأسودِ الدؤلي ، صنعةُ : أبي سعيد الحسن السُّكْرِي، تح : الشَّيْخُ مُحَمَّد حسن آل ياسين ، ص 401، منشورات دارِ الهلالِ ، وقد وضع هذا البيتَ في قسمِ الشَّعْرِ المَشْكُوكِ .
509. الضُّبِّي، المُفَضَّلُ بن مُحَمَّد الضُّبِّي، المُفَضَّلِيَّات، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر وعبد السَّلام هارون، ص 323، ط 3، دارُ المعارف، 1964 . والبيتُ لِلِسَّفَّاحِ بن بكير ، و قد رُوِيَ كَمَا يَلِي :
لَمَّا خَلَا الخَلَانُ ، عَن مُصْنَعِ
أَدَّى إِلَيْهِ القَرَضَ صَاعًا بِصَاعٍ .
510. السُّكْرِي، أبو سعيد الحسن بن الحسين، كتابُ شرحِ أشعارِ الهذليين، تح: عبد السَّتَّار أحمد فَرَّاح، راجعةُ: محمود مُحَمَّد شاكر، ص 351، ج 1، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، وهو -أي البيت الشعري- لأبي جُنْدَب بن مُرَّة .

511. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج1 (188-189) .
512. البغدادي، خزانة الأدب، ج9، ص207، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، 1408هـ-1988م، وهو بلا نسبة في الخزانة، ويُنظر المُفصل لابن يعيش، ج7، ص98، والشاهد عن زيادة كان .
513. سورة مريم (29) .
514. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج4 (190،191) . وينظر الفرزدق، شرح ديوان الفرزدق، ضبطه: إيليا الحاوي، ص555، ج2، ط2، الشركة العالمية للكتاب، عنوان القصيدة: عَفَى المنازل، آخر الأيّام، وقد وردت كلمة (لُجّة) في بداية صدر البيت في الديوان (حَوْمَة) .
515. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج1 (267) . وينظر السيوطي، جلال الدين شرح شواهد المغني، ص177-178، ج1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، والبيت للشاعر الحارث بن خالد المخزومي .
516. المصدر نفسه، ج1 (351). وينظر الأنصاري، عبد الله بن مُحَمَّد بن عاصم، ديوان الأحوص الأنصاري، تح: سعدي ضناوي، ص189، ط1، دار صادر، بيروت-لبنان، 1998م .
517. البغدادي، خزانة الأدب، ص86، ج11، ط1، 1983م، مكتبة الخانجي بالقاهرة- دار الرقاعي بالرياض، وصاحب هذا الشاهد سعد بن قرط، أحد بني جذيمة، ص87.
518. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج4 (401،402) .
519. المصدر نفسه، ج2 (44،45) . وينظر القالي أبو علي البغدادي، كتاب الأمالي، والبيت لأبي صخر الهذليّ ص147، ج1، منشورات دار الحكمة، دمشق-حلبوني، هي كلها في الغزل .
520. المصدر نفسه، ج2 (59،60) . وينظر ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ص129، ج1، ط1، 1402هـ-1989م، مؤسّسة الإيمان . وقد وردت في نهاية العجز كلمة (مرتقب) في الديوان (مُقْتَرَب) .
521. الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى الشيباني، شرح القصائد العشر، حَقَّقَهُ: مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، والبيت لزُهَيْرُ بن أبي سلمى ص158، ط1، مطبعة المدني، 1382هـ-1962م .
522. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج2 (142، 143) .

533. المصدر نفسه، ج 3 (299) . وينظر البغدادي، خزانة الأدب ص 365-367 ، ج7، ولم يعلم البغدادي قائله ، واكتفى بقوله : ((ولا أعرف صاحب هذا الرجز)) .
534. الجعدي ،النابغة، ديوان النابغة الجعدي، تح: د.واضح الصمد ،ص62، وهي في مدح النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وفي هذا البيت يصف بقرةً وَحْشِيَّةً أَكَلَ السُّبُعُ وَلَدَهَا ، فَظَلَّتْ تَبْحَثُ عَنْهُ ثَلَاثًا .
535. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج3 (310،311) .
536. السيوطي، شرح شواهد المغني في نواتره، ص58، وورد صدر البيت كما يلي : يُرْجَى المَرءَ مَا إِنَّ لَإِيْرَاهُ، ج1، وَقَالَ ابْنُ الإِعْرَابِي فِي نَوَادِرِهِ : هُوَ لَجَابِرِ بْنِ رَالَانَ الطَّائِي وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِي .
537. الأسترابادي، شرح الرضي ، ج4 (38،39) .
538. المصدر نفسه، ج4(65،66) . وينظر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ص39، ج3 ، عَالَمُ الكُتُبِ-بيروت، وذكر المُحَقِّقُ أَنَّ البَيْتَ لِلْمُعِيرَةِ بْنِ حَبْنَاء .
539. المَعْرِي ،أبو العلاء، شرح ديوان حماسة أبي تمام ، تح: حُسينُ مُحَمَّدُ نَقْشَةَ، مُج:1، ص628، 1416هـ -1991م- ، دارُ الغربِ الإسلامي ، بيروت-لبنان . وقد وَرِدَتْ كَلِمَةُ ((إِنَّ)) فِي عَجْرِ البَيْتِ ((إِمًّا)) .
540. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج4 (92،93) .
541. المصدر نفسه، ج4 (189) . وينظر البغدادي، خزانة الأدب ص 201-206، ج9،(1408هـ-1988م) ونسبه البغدادي إلى أنه من أبيات ابن الأحمر، وهو شاعر إسلامي مخضرم .
542. المصدر السابق، ج4(215). وقد نُكِرَ هَذَا المِثَالُ فِي المَبْحَثِ الرَّابِعِ، ص160. وينظر البغدادي، خزانة الأدب، ص(316-318)، ج9، ط2، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني- المؤسسة السعودية بمصر، (1408هـ-1988م) والرجز لرؤية .
543. المصدر نفسه، ج4 (365) . وينظر البغدادي، خزانة الأدب ص 369-371، والبيت منسوب لسحبان بن وائل وروى صدره :
- وَقَدْ عَلِمْتُ قَيْسُ بْنُ عَيْلَانَ أَنَّنِي ، ج1، ط1، 1403هـ-1982م . الناشر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر .
544. الشُّكَّة ، مُصْطَفَى، الشُّعْرُ والشُّعْرَاءُ فِي العَصْرِ العَبَّاسِيِّ، ص414 ، ط2، 1975، آذار ، دارُ العِلْمِ لِلْمَلَائِينِ-بيروت. وقد رُوِيَ صَدْرُ البَيْتِ كَمَا يَلِي : كَأَنَّ لَمْ يَمُتْ مَيْتُ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ .
545. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج1(194، 195) .

546. البغدادي، خزانة الأدب ، ص295، ج 1 .
547. أبو نؤاس، الحسن بن هانيء، شرح ديوان أبي نؤاس، ضبطه: إيليا الحاوي، ص282، ج1، وقد روي بداية صدر البيت (قَلْ لِمَنْ)، منشورات الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان، 1987 .
548. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج4 (390) .
549. ابن عاشور، محمد الطاهر ديوان بشار بن برد، راجع مخطوطته: محمد شوقي أمين، ص49، ج3، 1376هـ-1957م، القاهرة-مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر وقال : هذه القصيدة في مدح الوليد بن العباس ، وقد جاء في بداية عجز البيت : نهضت بدلاً من خرجت .
550. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج2 (40، 41، 42) ، ويُنظر الاحتجاج بالشعر في اللغة، د.محمد حسن جبلة، ص113، 114، دار الفكر .
551. البغدادي، خزانة الأدب ص332-333، ج8، الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، 1409هـ-1989م ، والبيت من قصيدة للمؤمل بن أميل المحاربي ، شاعر كوفي من مخزومي الدولتين الأموية والعباسية .
552. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج4 (12، 13) .
553. البغدادي، خزانة الأدب ، ج1، ص88 .
554. المنتبّي ، ديوان المنتبّي مع فهارسه ومعانيه ، تح : الخزرجي عبود أحمد ، خطّه : يحيى سلوم الخطاط ، ص30.
555. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية ، ج3 (147، 148) .
556. الحيدرة، علي بن سليمان اليمني، كشف المشكل في النحو، تح: هادي عطية مطر، ص104، ط1، مطبعة الإرشاد- بغداد ، (1404هـ-1984م)، الكتاب السابع والخمسون .
557. السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع ، ص7، ط1، دار الفكر-عمّان-سوق البتراء (الحجيري) ، يُنظر موضوع نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين ، مصطفى السقا، ص(91، 103)، ج1، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة التحرير، 1987.
558. المصدر نفسه، ص146-147 .
559. الحيدرة، كشف المشكل، ص105.
560. الجبوري، عبد الله ، أبو جعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة، ص24، ط1، (1408هـ-1988م).
561. المصدر نفسه، ص25 .

562. تنظرُ هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف، ص، (702، 706)، ج2.
563. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1 (167، 168).
564. المصدر نفسه، ج1 (168، 169).
565. المصدر نفسه، ج1 (204، 205). تنظر المسألة 13 (القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع)، ص (83، 96). في كتاب الإنصاف .
566. سورة البقرة (124) .
567. ينظر حول هذه المسألة كتاب التبيين لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن العثيمين، ص (330، 332)، ط1، دارُ الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1406هـ-1986م.
568. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1 (338-339) .
569. المصدر نفسه، ج1 (249).
570. المصدر السابق، ج2 (82، 83). ينظرُ الإنصافُ ، المسألة الرابعة والثلاثون (ما الذي يعملُ في المُستثنى النَّصب)، ص (260، 265)، ج1.
571. المصدر السابق، ج1 (389، 391).
572. المصدر نفسه، ج1 (391) .
573. المصدر السابق، ج3 (318، 319).
574. المصدر نفسه، ج3 (340، 341).
575. المصدر نفسه، ج4 (38، 39) . ذُكرتُ هذه المسألة في الفصل الثالث في موضوع الاحتجاج بالشواهد الشعرية، ص172. وينظرُ حول هذه المسألة الإنصافُ في مسائل الخلاف، لأبي بركات الأنباري، ص216، ج1 .
576. ابنُ يعيش، موفق الدين النحوي، شرح المُفصل، ص (111، 112)، ج8، عالمُ الكتب-بيروت.
577. الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، ج1 (272، 276، 277).
578. المصدر نفسه ، ج1 (277).
579. المصدر السابق، ج1 (63، 64).
580. المصدر نفسه، ج1 (274، 275).
581. سورة الصافات (164).
582. البغدادي، خزائن الأدب، ص161، ج6، ط1، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1406هـ-1986م. وهو من أبيات المتنبّي .
583. المصدر نفسه، ص166.

584. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج3(70، 71).
585. البغدادي، خزنة الأدب، ج 6، ص(161، 166) .
586. المصدر نفسه، ص168، ج5، ط2، مكتبة الخانجي - دارُ الرّفاعي بالرياض، (1404هـ - 1984م).
587. الأسترابادي شرح الرّضيّ على الكافية، ج2 (372، 373). وينظر البغدادي، خزنة الأدب، ص18، ج1، ط3، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني - المؤسسة السّعوديّة بمصر، (1409هـ - 1989م)، والرجز لرؤية .
588. المصدر السابق ، ج4 (287، 290). ينظرُ الإنصافُ، المسألةُ الواحد والعشرونَ بعد المائة، ص (832، 833).
589. القوزي، عوض حمد، لمصطلح النّحوي، ص162، ط1، شركة الطباعة العربيّة السّعوديّة، العماريّة-الرياض، (1401هـ - 1801م)، وينظر كتاب المدارس النّحويّة، د. شوقي ضيف، ص165-167، ط3، دارُ المعارف بمصر.
590. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص310، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (1377هـ - 1958م).
591. المصدر نفسه، ص305.
592. القوزي، المصطلح النّحوي، 189. وينظرُ كتاب سيبويه الكتاب، ج1، ص330-331، ج2 (118، 120).
593. المخزومي، مدرسة الكوفة ، ص306.
594. ثعلب، أبو العبّاس أحمد، مجالسُ ثعلب، تحقيق: عبد السّلام محمّدهارون، ج1، ص(42، 43)، طبعة دارُ المعارف بمصر، النّشرة الثّانية ، ذخائرُ العرب 1.
595. القوزي، المصطلح النّحوي، ص132-133. وينظرُ الكتاب ، ج2، ص12 .
596. المخزومي، مدرسة الكوفة ، ص309.
597. المصدر نفسه، ص311، وينظرُ المصطلح النّحوي، ص180.
598. القوزي، المصطلح النّحوي، ص185. وقال الدكتور إبراهيم السّامرائي في كتابه المدارس النّحويّة : ((الدّائم من مصطلح الكوفيين للدلالة على اسم الفاعل فقالوا : الدّائم أو الفعل الدّائم، وهو عندهم قسيمٌ للماضي والمستقبل ((المضارع)) واسمُ الفاعلِ الذي أطلقوا عليه (الدّائم) مخصوصٌ بالعاملِ منه عملِ الفعل. ص115، ط1، دارُ الفكر، عمّان -سوق البتراء، 1987. وينظرُ حولَ هذه المسألة أيضًا مجالسُ العلّماءِ لأبي القاسم الزّجاجي، تح: عبد السّلام هارون، ص346 ، وعنوان الموضوع : مجلسُ أبي العبّاس ثعلب وأبي العبّاس المبرّد، 1962، الكويت، التّراث العربي، 9.

599. المَخزومي، مدرسة الكوفة، ص311، وقال د.حمد القوزي: ((وسمى الخليل حروف الجرّ بحروف الإضافة، وأكثرَ سيبويه من استخدام ((الإضافة)) كاصطلاح لهذه الحروف، المصطلح النحوي، ص117 .

600. القوزي، المصطلح النحوي، ص162، وقال فيه: ((مصطلح يطلقه الكوفيون على (المفعول المطلق والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه)) وليس عندهم مفعول إلا المفعول به .

601. المصدر السابق، ص163. وقال القوزي: ((المحل مصطلح يطلقه الفراء على ما يسميه البصريون ظرفاً أو مفعولاً فيه ويسميه الكسائي صفةً، كما نسب إلى الكوفيين عامّة تسمية الظروف غايات....)). وينظر مدرسة الكوفة، ص309 .

602. المصدر نفسه، ص163، وقال الدكتور في ذلك: ((.....واصطلاح البديل أحد المصطلحات التي لم تتخذ شكلاً تستقرُّ عليه عند سيبويه فقد سمى عطف البيان بدلاً، لأنَّ عطف البيان يشبه البديل من وجه ويشبه الوصف من وجه)). وينظر مدرسة الكوفة، ص310.

603. المصدر نفسه، ص166، وقال الدكتور القوزي في ذلك: ((مصطلح يطلقه الكوفيون على ما يسميه سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف، وتابعهم المبرّد فعقدَ باباً سماه ((باب ما يُجرى وما لا يُجرى)).

604. المصدر نفسه، ص170، قال الدكتور: ((يطلقه الفراء على ما عُرف بالحال)).

605. السامرائي، المدارس النحويّة، ص107، وقال الدكتور في ذلك: ((إنَّ (الكناية والمكني) لدى الكوفيين تعني (الضمير) و(المضمّر) عند البصريين. وكان الفراء من أوائل من استعمل)).

606. القوزي، المصطلح النحوي، ص172.

607. المخزومي، مدرسة الكوفة، (310، 311)، وقال الدكتور في ذلك: ((ويعني الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني وقد ذهب إلى تسمية الكوفيين، أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة، واختصار في اللفظ . وينظر المصطلح النحوي، ص174.

608. القوزي، المصطلح النحوي، ص175. وقال الدكتور في ذلك: - ((يقول ابن يعيش: - ((الفصل من عبارات البصريين والعماذ من عبارات الكوفيين)) ويسمونه أيضاً الدعامّة وهذا الاصطلاح يطلقونه على الضمير الذي يسميه ابن الحاجب صفةً، ويصفه بأنه مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ . وينظر مدرسة الكوفة ص312 .

609. السامرائي، المدارس النحويّة، 119، وقال الدكتور في ذلك: ((وهما مصطلحان يقابلان المتعدّي واللازم لدى البصريين جاء في لسان العرب: ((وأهل الكوفة يُسمون الفعل المتعدّي واقعاً)).

610. القوزي، المصطلح النحوي، ص164، وقال القوزي: ((يطلقه الفراء على ما عرف عند البصريين باسم المفعول لأجله)).
611. المخزومي، مدرسة الكوفة، ص315، وقال في ذلك: ((وهي عبارة كوفيّة، يقابلها عند البصريين حروف الزيادة، كمن في قولهم: ما من أحد جاء، وكالباء في قولهم: أليس خالدٌ بصدق)).
612. السامرائي، المدارس النحويّة، ص135، 136.
613. القوزي، المصطلح النحوي، ص169.
614. المصدر السابق، ص108.
615. المصدر نفسه، ص165.
616. المصدر نفسه، ص166.
617. سيبويه، الكتاب، ج1(421) ط1.
618. المُبرّد، أبو العبّاس، كتاب المُقتضب، تح: مُحمّد عبد الخالق عزيمة، ص367، ط2، القاهرة. (1399هـ-1979م)، ويُنظر المصدر نفسه ص(369،370).
619. المخزومي، مدرسة الكوفة، ص307.
620. الشامي، موازنة بين شرح الرضي وبين ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص106. وينظر الفارسي، أبو علي النحوي، المسائل المُشكلة المعروفة بالبغداديات، تح: صلاح الدّين عبد الله السنكاوي، ص(235، 237)، مطبعة العاني- بغداد، الكتاب الحادي والخمسون .
621. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج4(363).
622. المصدر السابق، ج1(287، 288).
623. المصدر نفسه، ج1(290).
624. السيوطي، شرح شواهد المغني، ذيل بتصحيحات: مُحمّد الشنقيطي، ص544، منشورات دار مكتبة الحياة، والبيت هو مطلع أرجوزة لأبي النّجم العجيلي .
625. البغدادي، خزنة الأدب، ص366، ج1، ط3، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السّعوديّة بمصر، (1409هـ-1989م) وهو من شواهد سيبويه.
626. الأسترابادي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج1(238،339).
627. المصدر نفسه، ج4(428).
628. المصدر نفسه، ج4(67).
629. سورة الأحزاب (6).

630. الأستراباذي شرح الرّضيّ على الكافية ، ج1 (243 ، 244).
631. المصنرُ نفسه ، ج1 (517 ، 518).
632. المصنرُ نفسه ، ج4 (433).
633. المصنرُ نفسه ، ج2 (466 ، 467).
634. سورة هود (87) .
635. الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية ، ج4 (359) .
636. المصنرُ نفسه ، ج2 (456) .
637. المصنرُ نفسه ، ج3 (169) .
638. البغدادي، خزنة الأدب، ص265، ج4، ط2، مكتبة الخانجي بمصر ، (1402هـ - 1981م).
639. المصنرُ نفسه ، ص (269).
640. المصنرُ نفسه ، ص (271).
641. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، ج2 (232). وينظر البغدادي، خزنة الأدب لمعرفة المزيد عن هذه المسألة، ج4، ص (265 ، 271).
642. المصنرُ نفسه ، ج2 (114 ، 116).
643. المصنرُ نفسه ، ج2 (280).
644. المصنرُ السابق، ج2 (283).
645. المصنرُ نفسه ، ج2 (289).
646. الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، ج1 (83 ، 84).
647. المصنرُ السابق، ج1 (74 ، 75).
648. المصنرُ نفسه ، ج1 (97 ، 100).
649. المصنرُ نفسه ، ج1 (131).
650. المصنرُ نفسه ، ج1 (136).
651. المصنرُ السابق ، ج1 (258 ، 259).
652. المصنرُ نفسه ، ج1 (359).
653. المصنرُ نفسه ، ج1 (430) .
654. المصنرُ السابق، ج1 (474). وانظر استكمالاً للموضوع إلى صفحة (477).
655. المصنرُ نفسه ، ج1 (493) .

656. المصدرُ نفسه ، ج2(24، 28) .
657. المصدرُ السابق، ج2(54).
658. المصدرُ نفسه، ج2(114، 122).
659. المصدرُ نفسه، ج 1 (19، 21، 22). وينظر الشامي، موازنة بين شرح الرضي وبين ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص126.
660. المصدر السابق ، ج 1 (40).
661. المصدر السابق، ج1(51، 52) .
662. سورةُ البُرُوجِ (14، 15).
663. سورةُ الإسراءِ (22).
664. الأستراباذي، شرحُ الرّضِيِّ على الكافية ، ج2(277، 278).
665. المصدرُ نفسه، ج3(234، 235).
666. المصدرُ السابق، ج3(377).
667. المصدرُ نفسه ، ج3(378).
668. المصدرُ نفسه، ج 1(479).
669. سورةُ هُودِ (72).
670. الأستراباذي، شرحُ الرّضِيِّ على الكافية ، ج 4 (261، 262).
671. المصدرُ نفسه، ج1(290، 292).
672. المصدرُ السابق، ج1(230) .
673. المصدرُ نفسه، ج1(231).
674. المصدرُ نفسه، ج1 (223، 224) .
675. سورةُ الفاتحةِ (4).
676. الأستراباذي، شرحُ الرّضِيِّ على الكافيةِ ، ج2(218، 219).
677. المصدرُ السابق ، ج3 (158، 159).
678. المصدرُ نفسه، ج3(148). وللاستزادة حول موضوع اعتراضات الرضي على ابن الحاجب ينظر الشامي ، موازنة بين شرح الرضي وبين ابن جماعة، رسالة دكتوراة، ص(126، 145).
679. المصدر السابق، ج1(127، 129).
680. المصدرُ نفسه، ج1(130).
681. المصدر السابق، ج2، ص(379).
682. المصدرُ نفسه، ج1(87). وينظرُ أقسامُ التّنوينِ من الجزءِ نفسه، ص45.
683. المصدرُ نفسه، ج1(147، 148).

684. المصدرُ السابق، ج 1 (295).
685. المصدرُ نفسه، ج2(10، 11).
686. المصدرُ نفسه، ج2(11) .
687. سورةُ النساءِ (4).
688. الأستراباذي، شرحُ الرّضيِّ على الكافيةِ ، ج2(68).
689. المصدرُ نفسه ، ج 2 (107، 108، 109).
690. المصدر السابق ، ج 2 (209).
691. المصدرُ نفسه، ج2(243،244،245).
692. المصدرُ السابق، ج2(245).
693. المصدر نفسه، ج4(7)، وتتنظرُ أيضًا تكملَةُ هذه الصّفحةِ وما بعدها.
694. المصدر نفسه ، ج 4 (292،293).
695. سورةُ قريش (1) .
696. سورةُ البقرةِ (273) .
697. سورةُ آلِ عُمران (9) .
698. الأستراباذي، شرحُ الرّضيِّ على الكافيةِ ، ج 4 (286) .

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
14	171	انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ	النساء
52	119	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم	المائدة
58	72	قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون	النمل
60	33	لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم	الزخرف
60	75	للذين استضعفوا لمن آمن منهم	الأعراف
62	11	من يؤمن بالله ويعمل صالحاً يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار	الطلاق
62	31,30	ومن يقنت منكن، منكن بفاحشة، وتعمل صالحاً، نؤتها أجرها	الأحزاب
71	23	انه لحق مثل ما أنكم تنطقون	الذاريات
82	109	يوم يجمع الله الرسل	المائدة
83	6	وامسحوا برءوسكم وأرجلكم	المائدة
83	60	بل انتم لا مرحباً بكم	ص
83	6	وإن أحد من المشركين استجارك	التوبة
85	19	هاؤم اقرءوا كتيبته	الحاقة
85	96	ءاتوني أفرغ عليه قطراً	الكهف
85	135	قل بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً	البقرة
86	18	اخرج منها مذءوماً مدحوراً	الأعراف
86	91	ملء الأرض ذهباً	آل عمران
87	98	إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم	يونس
87	30	بسم الله الرحمن الرحيم	النمل
88	6	لا آله الا هو العزيز الحكيم	آل عمران
88	85	ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم	البقرة
88	63	أن هذان لساحران	طه
89	32	فذلكن الذي أمتني فيه	يوسف

89	25	كم تركوا من جنات	الدخان
89	58	كم أهلكننا من قرية	القصص
89	1	إذا السماء انشقت	الانشقاق
89	2,1	إذا السماء انفطرت، وإذا الكواكب انتثرت	الانفطار
90	32	لستن كأحد من النساء	الأحزاب
90	44	ونادى أصحاب الجنة أصحاب النار	الأعراف
90	73,71	وسيق الذين	الزمر
90	18	ألم نربك فينا وليداً	الشعراء
90	1	ألم نشرح لك صدرك	الشرح
91	2	ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	النساء
112	29	من كان في المهد صبياً	مريم
129	124	وإذا ابتلى إبراهيم ربه	البقرة
134	164	وما منا إلا له مقام معلوم	الصفافات
143	6	وأزواجه أمهاتهم	الأحزاب
144	87	إنك لأنت الحليم الرشيد	هود
153	15,14	وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد	البروج
153	22	فتتعد مذموماً مخذولاً	الإسراء
156	72	وهذا بعلي شيخاً	هود
158	4	مالك يوم الدين	الفاتحة
163	4	فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً	النساء
166	1	لأيلاف قريش	قريش
166	273	للفقراء الذين احصروا	البقرة
166	9	جامع الناس ليوم	آل عمران

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
92	"إنَّ اللهَ تَعَالَى نَهَاكُمْ عَنِ قَيْلٍ وَقَالَ"
93	- "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"
93	- "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ"
93	- "لَا صَلَاةَ لَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ"
93	- "النَّبِيُّ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا"
94	- "أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ ، بَيِّدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ"
	- "النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْعَالِمُونَ ، وَالْعَالِمُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْمُخْلِصُونَ ، وَالْمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ"
94	- "الْمُؤْمِنُونَ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ"
94	- "لَيْسَ مِنْ إِمْبَرٍ إِمْصِيَامٍ فِي إِسْفَرٍ"
95	- "قَوْمُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ"
95	- "أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ أَدَمَ ، وَلَا فَخْرٌ"
95	- "أَلَا رُبَّ نَفْسٍ طَاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ فِي الدُّنْيَا : جَائِعَةٌ عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"
96	- "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ"
96	- "الْكَرَمُ التَّقْوَى ؛ وَالْمَالُ الْحَسْبُ ؛ وَالدِّينُ النَّصِيحَةُ"
96	- "بَلَّةٌ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"
97	- "أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ"
97	- "نِعِمَّا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ"

فهرسُ أقوالِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ :

أَقْوَالُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْقَوْلُ

98

- "إِيَّاي وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدَكُمْ الْأَرْنَيبَ بِالْعِصَا، وَلْتَذُكْ لَكُمْ الْأَسْلُ الرَّمَّاحُ"

99

- "عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَمَّا ضَرَبْتَ كَاتِبَكَ سَوْطًا"

أَقْوَالُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

رَقْمُ الصَّفْحَةِ

الْقَوْلُ

99

- "نَحْمَدُهُ عَلَى عَظِيمِ إِحْسَانِهِ، وَنِيرُّ بُرْهَانِهِ، وَنُوَامِي فَضْلِهِ وَامْتِنَانِهِ حَمْدًا يَكُونُ لِحَقِّهِ أَدَاءً"

100

- " فَهَمُّ وَالْجَنَّةُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا"

100

- "لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ"

101

- "لَنْسَخَ الرَّجَاءُ مِنْهُمْ شَفَقَاتٍ وَجَلِيهِمْ"

101

- "وَرِخَاءِ الدَّعَةِ"

101

- "وَسَكَائِكَ الْهَوَاءِ"

101

- "فَطَيَّبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْسًا"

102

- "نَزَلْتُ أَنْفُسَهُمْ مِنْهُمْ فِي الْبَلَاءِ كَالَّذِي نَزَلْتُ فِي الرِّخَاءِ"

102

- "بَيْنَا هُوَ يَسْتَقْبِلُهَا فِي حَيَاتِهِ ، إِذْ عَقَدَهَا لِأَخْرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ"

103

- "وَقَلَّتْ عَنْكُمْ نَبْوَتُهُ"

103

- "وَلَنْعَمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَارًا"

103

- "قَدْ وَاللَّهِ ، لَقُوا اللَّهَ"

103

- "كَأَنَّ قَدْ وَرَدَّتْ الْأَضْعَانُ"

أَقْوَالُ التَّابِعِينَ :

- 104 - قولُ أبي بن كعب : "كأَيِّنْ تُعَدُّ سُورَةُ الْأَحْزَابِ"
- 104 - قولُ عُمَرَ بن عبد العزيزِ : "لَعَلَّ ذَلِكَ"
- 104 - قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ : "إِنَّ وِرَاكِبَهَا"

* فهرسُ الأمثالِ والحكمِ وأقوالِ العربِ التي جرتْ مَجْرَى المَثَلِ *

<u>رقمُ الصَّفحةِ</u>	<u>المَثَلُ</u>
105	- "شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ"
105	- "شَرُّ مَا أَلْجَأَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوبٍ"
105	- "الْكِلَابَ عَلَى الْبَقْرِ"
105	- "أَحْشَفًا وَسَوْءَ كَيْلَةً"
105	- "وَلَا شَتِيمَةَ حُرٍّ"
106	✓ "أَطْرَقَ كِرًا"
106	- "شَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ تَرَى ، وَشَهْرٌ مَرَعَى"
106	- "أَمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ"
106	- "مَا كُلُّ سُودَاءِ تَمْرَةٍ ، وَلَا بِيضَاءِ شَحْمَةٍ"
107	- "لَأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ"
107	- "أَحْنَكَ الشَّائِنِينَ"
107	- "أَبْلٌ مِنْ حُنَيْفِ الْحَنَاتِمِ"
107	- "مَنْ يَسْمَعُ يَخَلُّ"
108	- "الطَّعْنُ يُظَنُّ"
108	- "عَسَى الْغَوَيْرُ أَبُوَسَا"
108	- "بِجَهْدٍ مَا يَبْلُغَنَّ"
108	- "وَبِعَيْنٍ مَا أَرَيْنَكَ"
108	- "وَبِأَلْمٍ مَا تُخْتَنَّتْهُ"
109	- "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"

فهرسُ الأشعارِ

رقمُ الصَّفحةِ

البيتُ

قافيةُ الباءِ

112	على، كان، المَسوِّمةِ العِرابِ	- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى
113	وَالغَيْثُ مُرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُرْتَقِبٌ	- وَيَلْمَهَا رَوْحَةٌ وَالرَّيْحُ مُعْصِفَةٌ
112	وَلَكِنْ سَيِّرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ	- فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
111	زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ	- أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمَهُ
121	دِيَارِ بَكْرٍِ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبْ	- كَأَنْ فَعَلَّةٌ لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبَهَا
117	وَتُعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ	- يُرْجَى الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي
114	لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ الْمَلَاطِ نَجِيبُ	- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَةٌ قَالَ قَائِلٌ
119	إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ : إِنِّي خَطِيئُهَا	- لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّي

قافيةُ الحاءِ

119	على أحدٍ إلا عليك النِّوائِحُ	- كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ وَلَمْ تَقُمْ
117	وَأَلْحَقُ بِالْحُجَازِ فَاسْتَرِيحًا	- سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ

قافيةُ الدَّالِ

121	خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِيِ عَلَيَّ سِوَاذُ	- إِذَا أَنْكَرْتِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكَرْتَهَا
120	ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلُ ذَلِكَ جَدُّهُ	- إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ
135	شَوْقًا إِلَى مَنْ يَبِيبُ يَرْفُدَهَا	- بِنَسِ اللَّيَالِي سَهَرْتُ مِنْ طَرِبِي
142	فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةَ تَعَوُّدُ	- ثَلَاثَ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا
118	وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرِدُّكَ مَزِيدُ	- يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَانِهِ

قافية الرَّاءِ

- 117 - فطافتُ ثلاثًا بينَ يومٍ وليلةٍ
وكانَ النَّكيرُ أنْ تُضيفَ وتَجأراً
- 113 - يالَيْتَمَا أُمَّنا شالَتْ نَعامَتُها
إِماً إلى جَنَّةٍ، إِماً إلى نارِ
- 115 - واللَّذِ لو شاءَ لكانتُ صَخِراً
أو جبلاً اشْمَ مُشْمَخِراً
- 113 - وإِنِّي لَتَعَرَوِني لِذِكرِكَ هِزَّةٌ
كَمَا انْتَفَضَ العُصفورُ بِلَلِّهِ القَطْرُ
- 121 - حَسبُ المُحِبِّينَ في الدُّنيا عَذابُهُمُ
تاللهَ لا عَذَّبْتُهُم بَعْدَها سَقْرُ

قافية الضَّادِ

- 118 - بَتِيهاً قَفْرٌ والمَطِيُّ كَأَنَّها قَطَا
الحَزْنُ قد كانتُ فِرَاحاً بِيوضُها

قافية العينِ

- 111 - لَمَّا عَصَى أَصحابُهُ مُصعباً
أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صاعاً بِصاعِ
- 135 - يا لَيْتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعاً
تَحْمَلِنِي الذَّلْفاءُ حَولاً اِكْتَعَا
- 141 - قد أَصْبَحْتُ أُمُّ الخِيارِ تَدْعِي
عَلِيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

قافية الفاءِ

- 63 - وَعِضَّ زَمانِ يا ابنَ مروانَ لَمْ يَدْعُ
مِنَ المَالي إِلا مُسحَناً أو مُجَلِّفِ

قافية القافِ

- 110 - وَهُمُ قُرَيْشُ الأَكْرَمونَ إِذا أَنْتَمَوا
طابُوا فُرُوعاً في العُلا وَعُرُوقاً
- 145 - وَلَمْ يَرْتَفِقُ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ
جَمِيعاً وأَيْدي المُعْتَفِينِ رَواهِقُهُ

قافية اللام

- 135 وأفعدُ في أفيائه بالأصائلِ - لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتَ أَكْرَمُ أَهْلَهُ
 145 وليسَ حَامِلِنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ - أَلَا فَتَىٰ مِنْ بَنِي ذَبِيانَ يَحْمِلُنِي
 72 حمامةٌ في غُصونِ ذاتِ أوقالٍ - لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ
 115 فقد رَكِبْتُ أَمْرًا أَعْرًا مَحَجَّلًا - أَلَا حَيِّيًا لَيْلَىٰ وَقَوْلًا لَهَا هَلَا
 111 جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ - جَزَىٰ رَبُّهُ عَنِّي عَدِي بنِ حَاتِمٍ

قافية الميم

- 119 لا تَكْثُرْنَ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمًا - أَكْثَرْتَ فِي الْعَدْلِ مَلْحًا دَائِمًا
 112 في الجاهلية كانَ والإسلامَ - فِي لُجَّةٍ غَمَرْتُ أَبَاكَ بَحورُهَا
 112 وليسَ عَلَيْكَ يا مَطْرُ السَّلَامِ - سَلَامُ اللَّهِ يا مَطْرًا عَلَيْهَا
 114 فلا هُوَ أَبداها ولم يَنْقَدِّمِ - وَكَانَ طَوَىٰ كَشْحًا عَلَىٰ مُسْتَكْنَةً
 145 إذا ما خَشَوْا مِنْ مُحَدَّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا - هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ
 23 والكفرِ مَخْبِثَةٌ لِنَفْسِ الْمَنْعَمِ - نَبِئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرِ نِعْمَتِي

قافية النون

- 104 كَ، وَقَدْ كَبَّرْتَ فَقُلْنَ : إِنَّهُ - وَيَقُلْنَ شَيْبَ قَدِ عَلَا
 115 مِنَ الْعَاجِ وَالْحَيَّهِلِ جُنَّ جُنُونَهَا - تَرُدُّ بِحِيهِلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا
 110 وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا - فَلَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَسْفَلَكُمْ

قافية الياء

- 116 خَضُمَاتِي وَأَوْصَالِي - وَلَوْلَا نَبْلُ عَوْضٍ فِي

المصادر والمراجع

ابن أبي طالب، (1965)، شرح نهج البلاغة، شرح: أبو الحديد، عز الدين أبو حامد ابن هبه الله ابن محمد المدائني (655هـ-656هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي طالب، علي، (1982)، نهج البلاغة، ضبط نصّه، صبحي الصالح، ط2، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة - بيروت - لبنان.

ابن أبي طالب، علي، نهج البلاغة، ت: محمد عبده.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)، ط1 (1377هـ-1957م) ط2 (1391هـ-1971م) الإغراب في جدل الأعراب ولُمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت.

ابن الأنباري، (1419هـ-1998م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الدار النموذجية، بيروت- صيدا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت392هـ)، (1990م)، الخصائص، ت: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت316هـ)، (1988م)، الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، ط3.

ابن عاشور، محمد الطاهر، (1957م)، ديوان بشر بن برد، راجعه: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر.

ابن ماجة، (1407هـ-1986م)، صحيح سنن ابن ماجة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، ط1، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، إشراف: المكتب الإسلامي في بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين النحوي (ت643هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب-بيروت.

أبو علي، أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد.

أبو المكارم، علي، (1392-1393هـ - 1973م)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة اللبنانية.
أبو هلال العسكري، (1408هـ - 1998م)، كتاب جمهرة الأمثال، تح: مُحَمَّد أبو الفضل، ط2، دارُ
الجيل، بيروت-لبنان.

الاسترأبادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر .
الأفغاني، سعيد، (1978م)، من تاريخ النحو، ط2، دارُ الفكر.
الأنصاري، عبد الله بن مُحَمَّد بن عاصم، 1998م، ديوان الأحوص الأنصاري، تحقيق: سعدي
ضناوي، ط1، دار صادر، بيروت-لبنان.

أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، أشرف على الطبع: حسن علي عطية ومُحَمَّد شوقي أمين، ط2.
بابتي، عزيزة فوّال، (1992م)، المعجم المُفصل في النحو العربي، ط1، دار الكتب العلميّة،
بيروت - لبنان.

البُخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن المُغيرة (ت256هـ)، (1401هـ - 1981م)، صحيح
البُخاري، بشرح الكرمانيّ، ط2، دارُ إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان.
بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية: رمضان عبد التّواب، راجع الترجمة:
السيد يعقوب بكر، ط2، دار المعارف، كورنيش النيل-القاهرة .
البُستاني، كرم، (1963م)، ديوان النابغة الذبياني، دارُ صادر، دارُ بيروت- بيروت.
البُستاني، كرم، قطر المحيط.

البغدادي، إسماعيل باشا، (1992م)، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين من كشف
الظنون، دارُ الكتب العلميّة، بيروت-لبنان.

البغدادي، عبد القادر بن مُحَمَّد، خزانة الأدب ولُبُّ لُبابِ لسان العرب، قدّم له ووضع هوامشه:
مُحَمَّد نبيل طريفي، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب
العلميّة، بيروت-لبنان .

البغدادي، عبد القادر بن مُحَمَّد، (1979م)، خزانة الأدب ولُبُّ لُبابِ لسان العرب، ت: عبد السّلام
هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب + مكتبة الخانجي بالقاهرة.

البغدادي، محمود شكري الألوسي، (1418هـ - 1998م)، الضرائرُ وما يسوغُ للشاعرِ دون النَّائرِ،
شرحه: مُحَمَّد بهجة الأثري البغدادي، ط1، دارُ الأفاق العربيّة، القاهرة،
ترزي، فؤاد حنا، في أصول النحو، مكتبة لبنان.

- الترمذي، أبو عيسى بن مُحَمَّد بن سَوْرَة، (1408هـ-1987م)، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.
- التهانوي، مُحَمَّد علي، (1996)، كشّاف اصطلاحات الفنون تقديم الدكتور رفيق العجم، تح: علي دحروج، سلسلة موضوعات المصطلحات العربية والإسلامية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط1.
- ثعلب، أحمد بن يحيى بن بشار الشيباني (ت292هـ)، (1960م)، مجالسُ ثعلب، ت: عبد السلام هارون، طبعةُ دار المعارف، بمصر.
- جبل، مُحَمَّد حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دارُ الفكر.
- الجبوري، عبد الله، أبو جعفر الرواسي، (1408هـ-1998م)، نحويٌّ من الكوفة، ط1.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري .
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، (1982م)، المقتصدُ في شرح الإيضاح، ت: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، العراق.
- الجَنَابي، طارق عبد عون، (1404هـ-1984م)، كتابُ المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ لأبي حاتم السجستاني، مجلة مَجْمَعِ العِلْمِي العِرَاقِي.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، (1979م)، الصِحاحُ تاج اللغة وصحاح العربيّة، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان.
- حبّاص، مُحَمَّد يوسُف، (1992م)، الحملُ على المعنى عند النحاة العرب، مطبعة جامعة القاهرة، حوليات كُليّة دار العلوم.
- الحجوج، مُحَمَّد، (2002)، الأصول اللُغويّة في كتاب الخصائص، رسالة ماجستير، مؤتة غير منشورة، الأردن.
- الحديثي، خديجة، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت.
- الحديثي، خديجة، (1981م)، موقفُ النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرّشيد للنشر.
- حسّان، تمّام، (1981م)، الأصول دراسة ابيستمولوجيّة للفكر اللُغوي عند العرب، ط1، دارُ الثقافة.
- حسن، نهاد فليح، (1406هـ-1986م)، العلة النّحويّة بين النّظريّة والتطبيق، مجلة آدابالمُستصريّة.
- الحلوّاني، مُحَمَّد خير، 1983م، (1983م)، أصول النّحو العربي، ط2.
- الحموز، عبد الفتّاح، (1407هـ-1987م)، ظاهرة التّعويض في العربيّة وما حملَ عليها من المسائل، ط1، دارُ عمّار، الأردن-عمّان.

- الحموز، عبد الفتاح، 1993م، ظاهرة التَّغليب في العربيَّة، ط1، جامعة مؤتة.
- الحنبلي، أبو فلاح عبد الحي بن العماد، (1399هـ-1979م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط2، دارُ المسيرة - بيروت.
- الحيدرة، علي بن سليمان، (1984م)، كشفُ المُشكَل في النُّحو، ط1، مطبعةُ الإرشاد- بغداد، الكتاب السَّابع والخمسون.
- الخطيب التبريزي، أبو زكريَّا يحيى الشَّيباني، (1382هـ-1962م)، شرحُ القوائد العَشْر ت: مُحَمَّدُ مَحْي الدِّين عبد الحميد، ط1، مطبعة المدني.
- دمشقيَّة، عفيف، (1978)، المُنطلقات التَّأسيسيَّة والفنيَّة إلى النُّحو العربي، ط1، بيروت.
- دوزي، رينهارت، (1990م)، تكملةُ المعاجم العربيَّة، ترجمة: مُحَمَّد سليم النِّعيمي، مراجعة: جمال الخيَّاط، دارُ الشُّؤون الثقافيَّة العامَّة، بغداد.
- ذو الرِّمَّة، (1402هـ - 1989م)، ديوان ذي الرِّمَّة، تحقيق: أبو صالح عبد القدوس، ط1، مؤسَّسة الإيمان.
- رضا، أحمد، (1377هـ - 1958م)، مُعجمُ مَتَنِ اللُّغة، موسوعةٌ لغويَّةٌ حديثة.
- الزُّبيدي، سعيد، (1997م)، القياسُ في النُّحو العربي، ط1، دارُ الشُّروق.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاجُ العروس من جواهرِ القاموس، ت: عبد الستار أحمد فراج، مطبعةُ حكومة الكويت، (1965م)، التُّراثُ العربي، سلسلةٌ تصدرُ عن وزارةِ الإرشادِ.
- الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (339هـ-)، الإيضاحُ في عللِ النُّحو، ت: مازن المبارك.
- الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1962م)، مجالسُ العُلَماء، ت: عبد السَّلام هارون، الكويت، التُّراثُ العربي.
- الزَّمخسري، أبو القاسم جار الله، (1408هـ - 1987م)، المُسْتَقصي في أمثالِ العرب، ط2، دارُ الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان.
- السَّامرائي، إبراهيم، في الصَّناعةِ المُعجميَّة، عمَّان- الأردن.
- السَّامرائي، إبراهيم، (1987م)، المدارسُ النُّحويَّة، أسطورةٌ وواقع، ط1، دارُ الفكر، عمَّان- (سوقُ البتراء و الحجير).
- السامرائي، فاضل، (1389هـ - 1969م)، ابن جنِّي النُّحوي، دار النَّذير.

سعد، مُحَمَّد عبد الحميد، (1395هـ - 1396هـ) (1975م - 1976م)، الضرورة عند النحويين، مجلة
كلية الآداب بجامعة الرياض، السنة الرابعة .

السَّقا، مصطفى، (1958م)، نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين، مطبعة التحرير،
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

السكري، أبو سعيد الحسن، ديوان أبي الأسود الدولي، ت: مُحَمَّد حسن آل ياسين، منشورات دار
و مكتبة الهلال.

السكري، أبو سعيد الحسن، شرح أشعار الهذليين، ت: عبد الستار أحمد فرّاج، راجعه: - محمود
مُحَمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، (1411هـ - 1991م)، الكتاب، ت: عبد السلام
هارون، ط1، دار الجيل، بيروت.

السَّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت 911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ت: عبد العال
سالم مكرم.

السَّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (1396هـ - 1976م)، الاقتراح في علم أصول النحو، ت:
أحمد مُحَمَّد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

السَّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة
العصرية.

السَّيوطي، شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان .

السَّيوطي، (1407هـ - 1987م)، عقود الزبيرجد، مسند الإمام أحمد، تح: أحمد عبد الفتاح تمام
وسمير حسين الحلبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

الشامي، أمة السلام علي حميد، (1998)، موازنة بين شرح الرضي وشرح ابن جماعة علي كافيّة
ابن الحاجب، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق .

الشَّكعة، مصطفى، (1975م)، الشعر والشعراء في العصر العباسي، ط2، دار العلم للملايين -
بيروت.

الشَّوملي، علي، (1421هـ - 2000م)، شرح كافيّة ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة
الموصلي، ط1، دار الكندي، دار الأمل، أربد، المملكة الأردنية الهاشمية.

الضبيّ، المُفضَّل بن مُحَمَّد، (1964م)، المفضليّات، ت: أحمد مُحَمَّد شَاكِر وعبد السّلام هارون، ط3، دار المعارف.

ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ط3، دارُ المعارفِ بمصرَ.

طريفي، مُحَمَّد نبيل، (2000 م)، ديوان الكميّت بن زيد الأسدي، دار صادر- بيروت.

الطنطاوي، مُحَمَّد، نشأة النّحو، ط2، دارُ المعارف.

عبابنة، جعفر، (1404هـ-1984م)، مكانة الخليل بن أحمد في النّحو العربي، ط1، دار الفكر، عمّان - الخانجي.

عبد اللطيف، مُحَمَّد حماسة، الضرورة الشعريّة في النّحو العربي، مكتبة دار العلوم .

عبد المسيح، جورج متري، وتايري، هاني جورج، (1401هـ-1990م)، الخليل مُعجم مُصطلحات

النّحو العربي، تصوير: مُحَمَّد مهدي علام، ط1، مكتبة لبنان.

العجمُ رفيف، موسوعةُ مُصطلحات أصول الفقه عند المُسلمين، مكتبة لبنان - ناشرون.

العكبري، مُحَبُّ الدّين عبد الله بن الحسين، (ت 616هـ)، (1406هـ-1986م)، التبّيّن، تح: عبد

الرّحمن بن سُليمان العنّيمين، ط1، دارُ الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان .

علوش، جميل، 1981م، ابن الأنباري وجهوده في النّحو، الدار العربيّة، ليبيا-تونس.

عوّاد، مُحَمَّد حسن، (1405هـ-1985م) كواكبُ الدّرّي للإمام جمال الدّين الأسنوي، ط1، دارُ

عمّار.

عيد، مُحَمَّد، 1978م، أصول النّحو العربي، عالمُ الكُتب،.

الفرزدق، 1995م، شرحُ ديوان الفرزدق، ضبط معانيه: إيليّا الحاوي، ط7، ط2، الشركةُ العالميّةُ

للكتاب، مؤسّسةُ خليفة للطباعة.

الفريجات، عادل، 1994م، كتابُ الشعراء الجاهليّون الأوائل، ط1، دار المشرق، بيروت- لبنان،.

القاسم، يحيى، التعليل النّحويّ عن البصريّين، مجلّةُ جامعة تشرين، 1995م .

القالبي، أبو علي البغدادي، كتاب الأملّي، منشورات دار الحكمة، دمشق-حلبوني .

القرطبي، ابن مضاء، الردُّ على النّحاة، ت: شوقي ضيف، دارُ المعارف.

القوزي، عوض حمد، (1401هـ-1981م)، المُصطلحُ النّحويّ، ط1، شركةُ الطباعة العربيّة

السّعوديّة، العماريّة-الرياض.

كحالة، عمّر رضا، (1414هـ-1993م)، مُعجمُ المؤلّفين، تراجمُ مُصنّفي الكُتب العربيّة، ط1،

مؤسّسة الرّسالة-بيروت.

الكرمي، سعيد، (1411هـ-1991م)، الهادي إلى لغة العرب، قاموس (عربي-عربي)، ط1.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، 1981م، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، دمشق.

اللبندي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت286هـ)، (1399هـ-1979م)، كتاب المفتضب، ت: محمد عبد الخالق عزيمة، ط2، القاهرة.

المتنبي، ديوان المتنبي مع فهارسه ومعانيه، ت: عبود أحمد الخزرجي، خطه: يحيى سلوم الخطاط.

محمود، محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، دار عمّار.

المخزومي، مهدي، (1377هـ-1958م)، مدرسة الكوفة، ط2، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

المُرادي، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، ت: عبد الستار جواد.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ)، (1374هـ-1954م)، صحيح مسلم، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية.

مصطفى، إبراهيم، (1955م)، في أصول النحو، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة التربية والتعليم.

المعري، أبو العلا أحمد بن عبد الله بن سليمان، (1416هـ-1991م)، شرح ديوان حماسة أبي تمام، تحقيق: حسين محمد نتشه، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.

الملخ، حسن خميس، (2000م)، نظرية التعليل في النحو العربي من القدماء والمحدثين، ط1، دار الشروق.

الموسوعة العربية العالمية، أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

الموسوي، الميرزا محمد، روضات الجنات، ت: أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، (1973)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، دار الفكر.

النابغة الجعدي، ديوان النابغة الجعدي، (1998م)، واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت - لبنان.

النَّحَّاسُ، هُشَام، (1997م)، مُعْجَمُ فَصَّاحِ الْعَامِّيَّةِ، موثَّق من مصادر التُّراث والمراجع الحديثة، ط6، مكتبة لبنان - ناشرون، بيروت - لبنان.

نحلة، محمود أحمد، (1987م)، أُصُولُ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، ط1، دارُ العلومِ العربيَّةِ، بيروت - لبنان.
النَّسَائِيُّ، سُنُّنُ النَّسَائِيِّ، شرحُ: جلالُ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ وحاشيةُ الإمامِ السَّنْدِيِّ، دارُ الجيل، بيروت.
النَّعِيمِي، حُسامُ الدين، (1980م)، الدَّرَاسَاتُ اللَّهْجِيَّةُ وَالصَّوْتِيَّةُ، دارُ الرِّشيدِ للنشر، منشوراتُ وزارةِ الثقافة والإعلام - الجُمهُوريَّةِ العراقيَّةِ.

الوَرَّاق، أبو الحسن عبد الله (2002م)، عِلَلُ النَّحْوِ، ت: محمودُ مُحَمَّدُ نَصَّار، ط1، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، بيروت - لبنان.

الياس، منى (1985م)، القياسُ في النَّحْوِ، ط1، دار الفكر.

ياقوت، محمود (1994م)، النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ، دارُ المعرفة الجامعيَّة.